



جامعة الدول العربية  
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

## الندوة القومية حول

تقويم السياسات والبرامج  
المؤثرة على إستهلاك الغذاء  
في الوطن العربي

القاهرة 22 - 24/سبتمبر (أيلول) 2001

## التقديم

## التقديم

نالت مشكلة الغذاء إهتماماً متزايداً من جميع دول العالم ، وبرزت بوضوح أهميتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، واستحوذ مفهوم الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه على إهتمامات جميع الدول النامية بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة .

لذلك سعت الدول العربية بشكل مستمر لتوفير الغذاء الكافي للسكان ضمن الحدود والمعايير الدولية . ولأهمية قضية الأمن الغذائي من النواحي الإستراتيجية ذات الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية ، عملت الدول في إطار إستراتيجيات متكاملة طرحت للتنفيذ بما يتوافق وطبيعة كل مرحلة ، وذلك من واقع المتغيرات الإقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية والعالمية.

وتأكيداً لكل ما سبق ، فقد إهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتحليل ومتابعة وتقييم أوضاع ومستقبل الأمن الغذائي في المنطقة العربية على المستويين القطري والقومي بأبعادهما المختلفة - من حيث توفر الغذاء ، وإمكانية الحصول عليه ، سواء مايتعلق بتحسين الدخل أو طرح الأسعار المناسبة في الأسواق أو من واقع الإستهلاك والنمط الغذائي السائد ، خاصة في مجتمعاتنا الريفية في الوطن العربي . وتجدر الإشارة إلى أن دور المنظمة ، قد تجاوز القيام بالدراسات والتقارير ، إلى مساهمتها الفعالة في إثراء الوعي العربي بالأخطار التي تهدد تحقيق الأمن الغذائي وكيفية مواجهتها ووضع المشاريع وخطط العمل الضرورية للتصدي لهذه القضية ضمن الإستراتيجية المتكاملة للأمن الغذائي .


وإمتداداً لكافة الجهود التي تقوم بها المنظمة في مجالات إستهلاك السلع الغذائية وتحسين مستويات التغذية ، فقد ضمنت خطة عملها للعام 2001 برنامجاً رئيسياً للأمن الغذائي ، يشتمل على برنامج فرعي لتحسين إستهلاك السلع الغذائية، ومن مكوناته هذا المشروع والخاص بتقييم سياسات إستهلاك الغذاء وأثرها على أنماط التغذية الريفية في

الوطن العربي ، والذي يضم هذه الندوة القومية حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك السلع الغذائية في المنطقة العربية .

وتتمثل أهداف هذه الندوة في تبادل الرأي حول السياسات والبرامج المرتبطة بالإستهلاك والتغذية في الوطن العربي ، ووضع ملامح التطوير والتحسين للإستهلاك الغذائي ومستويات التغذية في المنطقة العربية في ضوء التجارب الدولية والعربية الرائدة في هذا المجال .

والمنظمة إذ تقدم الوثيقة الكاملة لمداولات هذه الندوة ، تأمل أن يجد فيها المختصون ما يعينهم على رسم الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بتحسين أوضاع إستهلاك السلع الغذائية في المنطقة العربية .

والله الموفق

  
الدكتور سالم النوزي  
المدير العام

## المحتويات

صفحة

المحتويات

أ	..... - التقديم
ب	..... - المحتويات
د	..... - التقرير الختامي
	<b>الأوراق المحورية :</b>
1	..... - الأوضاع الراهنة للسياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء ومستويات التغذية في الريف العربي
18	..... - تجارب دولية وعربية رائدة في مجال تحسين أنماط ومستويات التغذية في المجتمعات الريفية تجربة عن دراسة النمط الغذائي على مستوى الأسرة المصرية «دراسة مسحية»
46	..... - التحولات الإقتصادية والإجتماعية وأنماط أستهلاك الغذاء بالإشارة للتنمية الريفية
65	..... - مقترحات تطوير البرامج والسياسات المرتبطة بمستويات التغذية واستهلاك الغذاء في الريف العربي
	<b>الأوراق القطرية :</b>
79	..... - المملكة الأردنية الهاشمية
135	..... - الجمهورية التونسية
144	..... - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
153	..... - المملكة العربية السعودية
171	..... - الجمهورية العربية السورية
179	..... - جمهورية العراق
253	..... - سلطنة عمان
271	..... - دولة فلسطين
301	..... - دولة الكويت

- 319 ..... الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
355 ..... جمهورية مصر العربية

### الكلمات الإفتتاحية :

- 369 ..... كلمة السيد ممثل معالي الأستاذ يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة  
وإستصاح الأراضي بجمهورية مصر العربية  
371 ..... كلمة معالي الدكتور المدير العام للمنظمة العربية للتتمية الزراعية  
373 ..... أسماء المشاركين

## التقرير الختامي



**التقرير الختامي من أعمال  
الندوة القومية  
حول تقويم السياسات والبرامج  
المؤثرة على استهلاك الغذاء في الوطن العربي**

**خلفية :**

في إطار تغطية المنظمة العربية للتنمية الزراعية لأنشطتها المدرجة في خطة عملها لعام 2001 ، تم عقد الندوة القومية حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي بالتعاون مع وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية ، وذلك بمدينة القاهرة خلال الفترة 22 - 24 سبتمبر (ايلول) 2001 ، وبرعاية كريمة من معالي الأستاذ الدكتور يوسف أمين والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضي .

**أهداف الندوة :**

- شملت أهداف الندوة ما يلي :
- تبادل الرأي حول السياسات والبرامج المرتبطة بالاستهلاك والتغذية في الوطن العربي .
- وضع ملامح التطوير والتحسين للإستهلاك الغذائي والتغذية .
- التعرف على التجارب العربية في تطوير وتحسين الاستهلاك الغذائي والتغذية .
- مناقشة نتائج الدراسة القومية حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على الاستهلاك والتغذية في الوطن العربي .

**إفتتاح أعمال الندوة :**

تم عقد حفل إفتتاح الندوة بمقر المركز الدولي للزراعة التابع لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، ولقد شرفه الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب إسماعيل علام - وكيل مركز البحوث الزراعية لشئون الإنتاج ممثلاً عن معالي الاستاذ الدكتور/ يوسف والي - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضي

ولقد القى الدكتور/ عبد الوهاب إسماعيل علام كلمة ترحيب ضافية أشار فيها إلى أهمية تطوير الإنتاج الزراعي والغذائي بما يساعد على تحسين الغذاء - كما أشار إلى الجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية في تلك المجالات وما حققته من نتائج باهرة في مجالات البحوث والإنتاج العربية من السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح والأرز .

كما تحدث في الحفل الدكتور / كرار عبادي نيابة عن معالي الدكتور / سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية . ولقد أشار د. كرار في كلمته إلى أن التركيز على الريف العربي إنتاجاً واستهلاكاً يعتبر المدخل التنموي المناسب لأهداف تنمية مستدامة يكون فيها الإنسان هو محور الإهتمام في إتاحة الفرص له لحيازة مقومات رأس مال الانتاج من أرض واليات ومعدات وتمويل ، إضافة الى ضرورة تحسين قدراته وإمكاناته في مجالات التعليم والصحة والتغذية باعتبار أهمية تكاملية لتلك الخدمات الأساسية مع حلقات الانتاج .

#### المشاركون في أعمال الندوة :

شارك في أعمال الندوة عدداً من الخبراء والمسؤولين العرب يمثلون (12) دولة عربية هي (مصر ، الأردن ، الجزائر ، سلطنة عمان ، سوريا ، فلسطين ، العراق ، الكويت ، قطر ، تونس ، والجمهورية الليبية - السعودية) . كل منهم قدم ورقة قطرية توضح الوضع الراهن في دولته في مجال الندوة ، كما شارك في تقديم الأوراق المحورية خبراء يمثلون مراكز البحوث والجامعات بجمهورية مصر العربية إضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

#### جلسات العمل :

تم عقد مجموعة من جلسات العمل قدم خلالها عدد من أوراق العمل القطرية إضافة إلى أوراق العمل المحورية التي تطرقت إلى الموضوعات التالية :-

- الأوضاع الراهنة للسياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء ومستويات التغذية في الريف العربي
- التجارب الدوايه الرائدة في مجال تحليل أنماط ومستويات الاستهلاك والتغذية .
- مقترحات تطوير البرامج والسياسات المرتبطة لتحسين مستويات التغذية واستهلاك الغذاء في الريف العربي .

### التوصيات :

\* إن المسائل المتعلقة بالغذاء من المفروض أن تحظى بإهتمام خاص في هذه المرحلة التي تمر بها الاقتصاديات العربية من تحولات هيكلية التي سيكون لها الأثر الأكبر على الغذاء وتوفره خصوصاً في ظل النمو المتزايد في إعداد السكان والمجتمعون إذ يقدرون عالياً جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا المجال ، وبعد نقاش مثمر ومستفيض لكافة الأوراق المحورية والقطرية توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

1- التأكيد على أهمية أن تقوم الدول العربية بتضمين سياسات فاعلة لتحسين الاستهلاك الغذائي والتغذوي في الريف العربي .

2 - وضع دليل موحد لاعداد ميزانية الغذاء يمكن الدول العربية في الوصول الى مؤشرات موحدة ودقيقة حول معدلات الاستهلاك ومكوناته من البروتينات والكربوهيدرات والنشويات والدهون والطاقة ، والتي بدورها تمكن من تحديد الحد الامثل من معدلات الاستهلاك الفردية لغرض الاسترشاد بها .

3- إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بقضايا الاستهلاك الغذائي بشكل عام من ناحية الاستهلاك والانتاج والاستيراد والتصدير وقيمتها وبشكل خاص فيما يتعلق بمعدلات استهلاك الفرد وعلى مستوى الحضر والريف .

4 - تحقيقاً لامكانية إحداث التنمية الريفية المستدامة والتي تعتبر الضمان الاساسي لتعزيز امكانات تحسين الغذاء في الريف العربي ، فانه من الهمية العمل على تخصيص المزيد من الاستثمارات لتطوير البنيات الاساسية في الريف العربي ، اضافة الى تحسين خدمات توفير مياه الشرب والصحة والتعليم وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتحفيز الاستثمارات للقطاع الخاص ، مما يساعد على انتقال رؤوس الاموال العربية دفعاً للانتاج الزراعي وتشجيعاً لزيادة البنية التجارة الزراعية البيئية .

5 - تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الغذائية بما في ذلك تحسين امكانية التصنيع الغذائي بما يساعد على تقليل فاقد ما بعد الحصاد لتلك المنتجات ويحسن من النوعية وانتظام عرض وتوزيع السلع والمنتجات الغذائية .

6 - نظراً للبور المتنامى للتبادل التجارى السلى فى ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية فانه من الاهمية تعزيز النور الذى تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مجالات توحيد وتطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الغذائية العربية بما يتوافق مع الانظمة العالمية .

7 - نظراً لاهمية نور الرقابة فى حماية المستهلك من الممارسات غير سليمة ، لذا فمن الضرورى تطوير التشريعات والتنظيمات المؤسسية بما يعزز سلامة الغذاء بشكل لا يضر بمصالح المستهلك .

8 - نظراً لاهمية نور القطاع الخاص والجمعيات والقطاع الأهلى فى توفير السلع الغذائية والمساعدة على تحقيق الامن الغذائى ، لذا يمكن اشراكها فى رسم سياسات وبرامج تحقيق الامن الغذائى .

9 - ان اتساع الوطن العربى وتنوع موارده وتمائل أنماطه الاستهلاكية يجعل من اقامة مخزون غذائى عربى امر ممكن اذا توفرت الإرادة السياسية الفاعلة ، لذا من الاهمية العمل على تبنى مشروع المخزون الاستراتيجى ومخزون الطوارئ من قبل جامعة الدول العربية وعلى اساس اقليمى وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بادارته وعلى ضوء الدراسات .

10- يؤكد المجتمعون على اهمية قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية النور التنسيقى فيما بين الدول العربية فى كل القضايا التى تؤثر على مسارات استهلاك الغذاء فى الريف العربى ، بما فى ذلك التنسيق فى مجالات السياسات الزراعية والبحوث التطبيقية المشتركة اضافة الى مجالات القوانين والتشريعات .

\* وفى ختام الندوة أثنى المشاركون على ماقدمته جمهورية مصر العربية ممثلة فى معالى الاستاذ الدكتور / يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى من كرم الرعاية وحسن الاستقبال والاستضافة مما ساهم على إنجاح أعمال الندوة .

### تقويم فعاليات الندوة :

قامت المنظمة بإعداد إستبيان لإستكشاف رأى المشاركين فى الندوة بهدف تقويم فعاليات وموضوعات الندوة حول الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بها . وقد كانت نتائج التقييم على النحو التالى :

النسبة المئوية للإجابات					اليــــــــــــــــان
لا توجد استجابة	مقبول / ضعيف %	جيد %	ممتاز %	الجوانب الفنية :	
-	-	34	66	1 - مدى تغطية الأوراق المحورية لموضوعات الندوة	
-	-	9	58	33	2 - المستوى العلمى للأوراق المقدمة ومدى التعمق فى بحثها ومناقشتها
-	-	25	33	42	3 - مستوى عرض وتقديم الأوراق المحورية
-	8	8	67	17	4 - مستوى النقاش والمداخلات فى الندوة
-	-	31	52	17	5 - مدى مساهمة الموضوعات المطروحة فى إضافة معلومات أو مهارات وأفكار جديدة
-	-	17	58	25	6 - مدى الإستفادة من تجارب الأقطار العربية المطروحة
-	-	8	42	50	7 - مدى تحقيق الندوة لأهدافها
-	-	-	-	-	الجوانب الإدارية :
25	-	17	25	33	1 - ترتيبات السفر
17	8	17	25	33	2 - ترتيبات الإستقبال
17	8	8	32	35	3 - ترتيبات الإقامة
17	-	-	33	50	4 - ترتيبات المواصلات
17	-	-	58	25	5 - ترتيبات تنظيم وسير الندوة

## الأوران المهورفة

**الأوضاع الراهنة للسياسات والبرامج المؤثرة  
على استهلاك الغذاء ومستويات التغذية  
فى الريف العربى**

## الأوضاع الراهنة للسياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء ومستويات التغذية في الريف العربي

إعداد :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

### مقدمة :

يمكن تعريف سياسات استهلاك الغذاء بأنها تلك السياسات التي تختص بتعزيز توفير وتوزيع السلع والمنتجات الغذائية، هذا بالإضافة إلى تطوير الوعي الغذائي والمستوى الصحي للمواطنين. وبالتالي فإن تلك السياسات تراعى جانب العرض للمنتجات الغذائية، كما تأخذ في الاعتبار جانب الطلب، وما يرتكز عليه من تأثيرات الأسعار ودخول الفرد وبصفة عامة فإن تلك السياسات والبرامج المتكاملة تشمل :

- سياسات وبرامج إنتاج السلع الغذائية.
- سياسات وبرامج تسويق السلع الغذائية.
- سياسات وبرامج استيراد وتصدير السلع الغذائية.
- سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية.
- سياسات وبرامج دعم السلع الغذائية.
- سياسات وبرامج الإرشاد الاستهلاكي والتوعية الغذائية .
- سياسات وبرامج تخفيض الفاقد في إنتاج وتوزيع السلع الغذائية ومنتجاتها.
- سياسات وبرامج توكيد الجودة والمواصفات القياسية والرقابة على السلع الغذائية.
- سياسات وبرامج بناء المخزون الاستراتيجي.
- 1 - سياسات وبرامج إنتاج السلع الغذائية :

تقوم الدول العربية بإعداد وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بإنتاج الغذاء التي تختلف في وسائل وطريقة تنفيذها من دولة لأخرى، إلا أنها تعتمد كلها في توجهاتها على تنمية الموارد الطبيعية والزراعية، خاصة التربة والمياه والعمل على استغلالها بطريقة مثلى لإنتاج السلع الغذائية، مع الحرص في اختيار التقانات التي تعمل على الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور .



ويمكن تلخيص السمات العامة لسياسات وبرامج إنتاج الغذاء في الدول العربية فيما

يلي :

\* العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة الحبوب وذلك بالاعتماد على الذات.

\* العمل على زيادة الإنتاج عن طريق التوسع الأفقي باستغلال المزيد من الأراضي الزراعية.

\* العمل على زيادة الإنتاجية الهكتارية من خلال انتخاب أصناف عالية الإنتاجية والتكثيف الزراعي.

\* العمل على توفير المدخلات الزراعية وتقديم خدمات الائتمان الزراعي.

\* تقديم الدعم المؤسسي والخدمات الزراعية المساندة.

\* العمل على تطوير إنتاجية الثروة الحيوانية بانتخاب السلالات المقاومة للأمراض وذات الإنتاجية العالية.

\* العمل على توفير البنية الأساسية والتحتية .

\* إصدار قوانين تشجيع الاستثمار الزراعي.

\* إقامة وتنفيذ البرامج والمشروعات النباتية والحيوانية المتكاملة.

وكنتيجة للجهود العربية التي تتفاوت من دولة لأخرى، فلقد استطاعت الدول العربية

مجتمعة من الارتقاء بإنتاج الحبوب حتى بلغ حوالي 43.36 مليون طن كمتوسط سنوي

خلال الفترة 1992-1996، إلا ان تلك الكميات تناقصت في عام 1999 حتى بلغت

حوالي 39.92 مليون طن كنتيجة لموجات الجفاف والتغيرات في هطولات الأمطار التي

سادت المنطقة العربية.

وبخلاف الحبوب فقد تحسنت أوضاع الإنتاج للسلع والمنتجات الغذائية الرئيسية

الأخرى خلال الفترة 1992-1999 وذلك بمعدلات سنوية متفاوتة تراوحت بين معدل أعلى

قدره 7.9٪ في عالة الخضر ، ومعدل أدنى قدره 1.1٪ في حالة السكر (المكرر) ، كما بلغ

معدل النمو السنوي حوالي 5.4٪ في حالة الالبان ومنتجاتها وتساوت معدلات النمو التي

بلغت 4.3٪ في حالة الزيوت والأسماك ، إضافة إلى أنه تحققت معدلات نمو سنوية قدرها

4.1٪ ، 3.5٪ ، 2.4٪ في حالة اللحوم ، الفاكهة، البيض على الترتيب.

## 2 - السياسات والبرامج التسويقية للمنتجات الغذائية :

يعد التسويق من الأدوات والوسائل الهامة التي لها تأثير في إحداث وتحديد العلاقات التجارية بين المنتجين والمستهلكين من خلال إعطاء المؤشرات السعرية لتوظيف الموارد وإقامة الاستثمارات وزيادة فرص العمل ورفع مستويات الدخل والمعيشة بصفة عامة.

ويشتمل النظام التسويقي على مجموعة من الخدمات التي تبدأ من باب المزرعة وحتى مرحلة المستهلك، بما في ذلك خدمات الترحيل والتخزين والفرز والتعبئة والتجهيز والإعداد، وهي كلها خدمات من شأنها إضافة منفعة زمانية ومكانية ونوعية للسلع والمنتجات.

وتسعى الدول العربية إلى إعداد السياسات والبرامج التسويقية التي تساعد المنتج في الحصول على الأسعار المناسبة ، إضافة إلى مساعدة المستهلك في الحصول على السلع بالجودة والمواصفات المطلوبة، خاصة وأن تسويق السلع الغذائية تحكمه القوانين والنظم الصحية ونظم المواصفات والجودة.

وتتفاوت الدول العربية في مجالات إعدادها وتطبيقها للقوانين التي تمنع الاحتكار والغش وتحرير التجارة، إلا أنها في مجموعها تسعى إلى تشجيع الاستثمارات في مجالات التسويق والخدمات التسويقية سعياً لتهيئة السوق ليصبح سوقاً تنافسياً. كما تسعى تلك الدول إلى توفير البنيات الأساسية اللازمة لضمان فاعلية السوق والمحافظة على تركيبته ليكون فعالاً في أدائه ويعكس قيمة الأسعار المبنية على العرض ونوعيته، وعلى الطلب الحقيقي وإشباع رغبات المستهلكين.

وبصفة عامة فإن مجالات تطبيق السياسات والبرامج التسويقية التي تنتهجها الدول العربية تتركز فيما يلي :

- إقامة وبناء المراكز التسويقية ونشرها على النطاق الجغرافي.
- إقامة البنيات والمرافق التخزينية.
- إنشاء المؤسسات والهيئات التسويقية.
- العمل على توفير المعلومات التسويقية حول الكميات المنتجة والمسوقة والأسعار المرتبطة والمساهمة في زيادة نشر تلك المعلومات.
- إقامة الطرق وتوفير وتسهيل وسائل النقل بالطرق البحرية الشحن الجوي والبحري.
- توزيع السلع الغذائية الهامة عن طريق البطاقات التموينية لغير المقدرين .

- تخفيض الضرائب او تطبيق الإعفاءات الضرائبية والرسوم على السلع الغذائية والمنتجة محليا او المستوردة.
- تشجيع المؤسسات المصرفية لتقديم التسهيلات المصرفية والتمويلية اللازمة.
- إصدار العديد من القوانين والضوابط الإجرائية والرقابية على الأسواق والأسعار ومستويات الجودة وصلاحيه السلع الغذائية من الناحية التغذوية.
- إصدار قوانين تشجيع الاستثمار فى مجالات الخدمات التسويقية المتصلة بالنقل والتخزين وغيرها .
- الدخول فى اتفاقات تجارية ثنائية مشتركة بين الدول العربية وضمنان تسويق بعض السلع الغذائية فى الوطن العربى.

### 3 - السياسات الاستيرادية والتصديرية :

- تعمل الدول العربية على تطوير سياستها الاستيرادية والتصديرية بما يتواكب مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وبما يمكن من توفير اكبر قدر من السلع الغذائية وتعزيز أوضاع أمنها الغذائى.
- وأهم السمات العامة لسياسات وبرامج تشجيع صادرات وواردات السلع الغذائية ترتكز فيما يلى :
- رفع القيود الجمركية للصادر والوارد من السلع الغذائية والاعتماد على استخدام التعريفه الجمركية فى مجالات الحماية الجمركية.
  - تخفيض الضرائب والرسوم على صادرات وواردات السلع الغذائية.
  - تطوير واستكمال البنيات الأساسية للنقل من تأهيل الموانئ البحرية والمطارات، بغرض تقديم افضل الخدمات لانسياب الصادر والوارد من السلع الغذائية.
  - بناء وتعزيز القدرة المؤسسية فيما يختص بأجهزة الرقابة على المواصفات والجودة.
  - تشجيع الأجهزة المصرفية لتسهيل تمويل الصادرات والواردات من السلع الغذائية والتأمين لضمانها ضد المخاطر التجارية.
  - تشجيع القطاع الخاص لولوج مجالات الصادر والوارد للسلع الغذائية.
  - استكمال المؤسسات المهنية كالغرف التجارية فى الدول العربية.
  - إقامة مناطق التجارة الحرة فى الدول العربية.

#### 4 - سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية :

تمثل السياسة السعرية إحدى الركائز الأساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية لأي بنية اقتصادي، فهي أداة مهمة في استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين مختلف الاستخدامات إضافة إلى دورها في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع وبالتالي توجيه انماطهم الاستهلاكية.

كما تشمل سياسات الإصلاح الاقتصادي تشجيع القطاع الخاص وإفساح المجال له في عمليات الإنتاج تحقيقاً لقدر أكبر من الكفاءة في تخصيص الموارد وإدارتها وصولاً إلى المنافسة التي تحمي مصالح المنتج والمستهلك وإتاحة الفرصة لتحقيق المزيد من العطاء.

ويمكن إيجاز السمات العامة لسياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وأثرها على استهلاك السلع الغذائية في الدول العربية فيما يلي :

- تحرير الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق في توظيف الموارد في القطاعات الإنتاجية والتوزيعية، وفي غالب الأحيان يتم ذلك تدريجياً لإتاحة الفرصة للمواطن لاستيعاب تلك التحولات الاقتصادية وما تضمنه من آثار سلبية على المدى القصير.

- إلغاء الدعم في أسعار مستلزمات الإنتاج والسلع الغذائية للمستهلك بغرض إزالة التشوهات السعرية وأثارها المترتبة على الاقتصاد. وامتداداً لذلك يتم تقديم بعض برامج الدعم المحدود لبعض الفئات في إطار التكافل الاجتماعي.

- خصخصة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتسويقية العامة، مما يعني خروج الدولة من العملية الإنتاجية المباشرة، وتركها للقطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة في إدارة تلك المؤسسات. وبالتالي يتوقع حصول المستهلك على السلع الغذائية بأسعار تنافسية مناسبة.

- تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية عن الصادرات والوارد من السلع الغذائية مما يتيح فرص المنافسة وتوفر تلك السلع وفق جدواها الاقتصادية.

- السماح للقطاع الخاص بالولوج في مجالات استيراد السلع الغذائية تحت رقابة وإشراف قوانين الدولة التي تمنع الاحتكار وتضمن تطبيق شروط المواصفات والجودة تفادياً للفساد التغنوي.

5 - سياسات وبرامج الدعم :

اتسمت سياسات معظم الدول العربية خلال بداية عقد الثمانينات بتقديم عدة أشكال من أنواع الدعم والتي شملت :

- دعم مدخلات الإنتاج من سماد ومياه ري وتقايي ومبيدات، الأمر الذي كان له تأثيراته على زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج ، مما أدى إلى زيادة دخول المنتجين وتوفير السلع بأسعار منخفضة للمستهلكين .

- دعم السلع عن طريق التسليم الإجباري إضافة إلى دعم السلع الغذائية الرئيسية من خلال توزيعها للمستهلكين بأسعار منخفضة.

- الدعم من خلال أسعار الصرف التفضيلية و انعكاسات ذلك على حركة الصادر والوارد.

- تقديم الدعم النقدي للأسر الفقيرة ذات الدخل المحدود.

ومن خلال تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي ، فلقد تم إلغاء أو تخفيض الدعم تمشياً مع تلك السياسات وتوافقاً مع موجبات منظمة التجارة العالمية والتي تسعى كافة الدول العربية لتصبح عضواً كاملاً فيها .

6 - سياسات الإرشاد الاستهلاكي والتوعية الغذائية :

كما هو معلوم فإن أنماط الاستهلاك والتغذية تختلف بين الدول العربية وفي داخل الدولة نفسها حسب أوضاع الإنتاج والكفاءة الإنتاجية والقدرات الاقتصادية والمالية لمجموعة السكان ، إضافة إلى أعمارهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية.

وبصفة عامة فإن النمط الاستهلاكي الغذائي يتأثر بمجموعة من العوامل البيئية والمناخية والإمكانيات المالية والدخول الانفاقية المتاحة لكافة شرائح المجتمع.

ومما لا شك فيه أن لبرامج الإرشاد الاستهلاكي والتوعية الغذائية دوراً كبيراً يمكن ان تلعبه في مجال تطوير الوعي الاستهلاكي والثقافة الغذائية في الوطن العربي . إضافة إلى ما سبق فإن نجاح تلك البرامج يعتمد على معرفة وتحديد الأنماط الغذائية للمستهلك العربي.

## 7 - سياسات وبرامج تخفيض الفاقد في إنتاج الغذاء :

تتعدد العوامل التي تؤدي إلى الفاقد في السلع الغذائية وتختلف من دولة عربية لأخرى، حيث ترتبط هذه الأسباب بعوامل بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وادارية. ويتفاوت حجم الفاقد حسب طبيعة السلعة المنتجة والمعاملات التي تتعرض لها أثناء فترة إنتاجها وأثناء وبعد الحصاد. كما ان هنالك فاقد غير مباشر ينجم من عدم حصول السلعة الغذائية أثناء تأسيسها على المعاملات الفلاحية ومدخلات الإنتاج في وقتها و/او بكمياتها مما ينجم عنه تدني في الإنتاجية أو النوعية وبالتالي فقد في كمية او نوعية الإنتاج المتوقع.

إضافة إلى تلك الأسباب هناك عامل الزمن من ناحية وأفات وأمراض المخازن من ناحية أخرى، وجميعها تؤثر على جودة المحصول أثناء التخزين، إضافة إلى فقدانه في الحجم والوزن.

كذلك تتأثر السلع الغذائية بعمليات ما بعد الحصاد المتمثلة في طريقة التعبئة وأنواع المواعين التي تتم التعبئة فيها والنقل والطرق التي تنقل عبرها، وطريقة التخزين وكذلك التسويق ومنافذ البيع. لكل ذلك تهتم السياسات والبرامج القطرية في هذا المجال بتوعية المزارع وارشاده إلى الطرق الصحيحة لإنتاج وحصاد كل سلعة زراعية والتعريف بكميات الفاقد خلال تلك العمليات، والإجراءات التي يمكن بواسطتها تخفيضه. كما تهتم الدول أيضا بالمعاملات التي تتم بعد الحصاد من تعبئة ومواعين ونقل وتخزين وغيرها.

وبصفة عامة، تتلخص السمات العامة لسياسات وبرامج تخفيض الفاقد فيما يلي :

- تكثيف برامج الإرشاد الزراعي وتقديم النصح حول افضل السبل الفلاحية لمعاملة الناتج الزراعي من خلال أطواره المختلفة في الحقل وفي فترة الحصاد وبعد الحصاد لتقليل الفاقد من الناتج منه.

- تكثيف عمليات مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب الإنتاج الزراعي لتقليل الفاقد الزراعي قبل وبعد الحصاد.

- استخدام افضل السبل للحصاد والتأكد من صيانة الآليات وضبطها أثناء عمليات الحصاد لتقليل كميات الفاقد.

- تطوير وسائل التخزين التقليدية واستبدالها بالمخازن الحديثة، إذا استدعى الحال، وذلك لتقليل الخسائر والعمل على وقاية المخزون من الإصابة بالآفات والأمراض.

- زيادة الوعي الاستهلاكي حول جودة مواصفات السلع الغذائية وكيفية تجنبها في حالة فسادها او بيعها بعد انتهاء تاريخ صلاحيتها.

## 8 - سياسات وبرامج توكيد الجودة والمواصفات القياسية للسلع

### الغذائية :

يتأثر استهلاك السلع الغذائية ودرجة الإشباع المتحصل منها بمدى مطابقة السلع المستهلكة لمواصفاتها القياسية. وتسمى معظم دول العالم ومن بينها الدول العربية ، إلى تطوير سياساتها وبرامجها الخاصة بالمواصفات القياسية . ولا شك ان تطوير وتفعيل برامج المواصفات القياسية وتوكيد جودة السلع يساعد على تعزيز كفاءة الإنتاج، وتسهيل تبادل السلع بما يساعد في تخفيض تكاليف التسويق ويزيد من استكمال المعاملات التجارية في المداخل والمخارج.

وحتى يمكن للسلع الغذائية من منافسة مثيلاتها من الدول الأخرى ، يجب مراعاة وتوكيد الجودة ومراقبتها في جميع مراحل الإنتاج والتسويق حتى المرحلة النهائية التي تسبق الاستهلاك . واهم سمات سياسات وبرامج توكيد الجودة والمواصفات القياسية للسلع الغذائية في الوطن العربي ما يلي :

- بناء واستكمال و/أو تفعيل الأجهزة الخاصة بالمواصفات وتوكيد الجودة للسلع الغذائية.

- مراجعة القوانين واللوائح الخاصة بالمواصفات وتوكيد الجودة للسلع الغذائية.  
- رفع القدرة المؤسسية لأجهزة المواصفات وتوكيد الجودة والرقابة على السلع الغذائية بما في ذلك إعادة التأهيل وإنشاء المختبرات اللازمة التي تساعد على أداء تلك المهام بكفاءة عالية.

- تقوية الأجهزة الرقابية في مجالات المواصفات وتوكيد الجودة ، وإنتشارها في مناطق الإنتاج والاستهلاك داخل القطر.

- متابعة المستجدات الدولية في مجال المواصفات وتوكيد الجودة بما يساعد على مواكبة عصر العولمة وتحرير التجارة العالمية.

## 9 - سياسة وبرامج بناء مخزون طوارئ ومخزون إستراتيجي :

تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى ان معظم الدول العربية تعاني من فجوة غذائية في استهلاك العديد من السلع الغذائية الرئيسية . فلقد بلغت كمية الفجوة

الغذائية (صافي استيراد) في عام 1999 حوالي 39.85 مليون طن من الحبوب ، و 4.30 مليون طن من السكر ، و 2.1 مليون طن من الزيوت والشحوم ، 1.1 مليون طن من اللحوم، إضافة إلى 7.4 مليون طن من الألبان ومنتجاتها.

وفي هذا السياق ، تولي الدول العربية اهتماماً كبيراً بسياسة وبرامج بناء المخزون الاستراتيجي حتى يمكن توفيرها بالكميات والجودة التي ينشدها المستهلك، خاصة وان الاحتفاظ بمخزون استراتيجي له ما يبرره من أجل استخدامه في حالة الطوارئ والكوارث الطبيعية وغيرها، إضافة إلى أهمية استقرار الأسعار وانسياب السلع وتوفرها في الأسواق على مدار العام بدون حدوث اختناقات مفتعلة.

- وتشتمل السمات العامة لسياسات وبرامج بناء المخزون الاستراتيجي على ما يلي :
- بناء المخزون الاستراتيجي للحفاظ على استقرار العرض والطلب للسلع الغذائية الأساسية وأسعارها من التقلب لمواجهة حالات النقص الطارئة.
  - تحديد الحد الأدنى لحجم المخزون الاستراتيجي خاصة في مجالات الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية.
  - أهمية انتشار أوعية المخزون الاستراتيجي في المواقع الجغرافية خاصة تلك المناطق التي تتعرض للجفاف او الفيضانات ،إضافة إلى المناطق غير المستقرة التي تواجه موجات من النقص الغذائي المزمّن.
  - توفير كافة المعلومات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك ومعلومات الإنذار المبكر والعمل على استدامة المخزون وتقديم خدماته للمستهدفين.

10 - خصائص الريف العربي وانعكاساتها على الأنماط التغذوية :

10 - 1 الخصائص الرئيسية للريف العربي :

تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان مجموع السكان في الدول العربية قد تزايد خلال الفترة 1996-1999 بمعدل قدره 2.7% ليصل إلى حوالي 271.92 مليون نسمة في عام 1999. كما بلغت نسبة سكان الريف في الوطن العربي حوالي 51.5% من مجموع السكان في عام 1996 وانخفضت تلك النسبة إلى حوالي 50.9% في عام 1999، مما يعكس تواتر الهجرة من الريف إلى المدن.



وبصفة عامة فإن الريف العربي يتسم بمجموعة من الخصائص التي تشمل ما يلي :

\* يتميز الريف العربي بعلاقته الوثيقة بالزراعة، فالريف يمثل بدرجة كبيرة محور الإنتاج الزراعي وبصفة أساسية المنتجات الزراعية الأولية وبالرغم من ان القطاع السائد في الريف هو قطاع المزارعين إلا ان هناك نسبة كبيرة من السكان الريفيين تمتهن حرفا أخرى من بينها العمالة الزراعية، بالإضافة إلى أشغال مختلفة.

وقد بلغت نسبة العمالة الزراعية حوالي 33.9% من مجموع العمالة الكلية في الوطن العربي في عام 1996، انخفضت إلى حوالي 32.4% في عام 1999.

\* يغلب على الريف الزراعي العربي صغار المنتجين الذين غالباً ما تتوجه أهدافهم الإنتاجية إلى ثنائية الاستهلاك المنزلي والتسويق التجاري، فيصبح المزارع منتجاً ومستهلكاً. وقد لا تقود مثل هذه النظم الإنتاجية، الاستهلاكية إلى الاستغلال الاقتصادي الأمثل تلك الموارد.

\* تعتمد القطاعات غير الزراعية في الريف العربي على الدخل من أعمالها المختلفة . واعتماداً على مستويات تلك الدخول تتباين الأنماط الغذائية . كما تشكل الأنشطة الاقتصادية خارج المزرعة في كثير من الأحيان مصدر هاماً من مصادر نفقات المزارعين الأسرية . كذلك تمثل التحويلات الخارجية مورداً هاماً من موارد الأسر الريفية . ويبرز مما سبق أهمية توفر فرص العمل غير المزرعية لرفع مستوى الدخل النقدية وبالتالي زيادة فرص الارتقاء بالغذاء والتغذية في الريف العربي.

\* بما ان المزارع في الريف العربي يحتفظ بجزء من إنتاجه للاستهلاك المنزلي، فان بعض أسباب خلل توازن الغذاء في الريف تعزى للتقليدية في التركيبة المحصولية والتي في كثير من النظم الإنتاجية تركز على محصول واحد او محصولين تبعاً لتفاعل العادات الاستهلاكية والظروف الطبيعية ، مما يحد من تنوع وإثراء القيمة التغذوية المتاحة . إضافة إلى ذلك يبدو ان تفاعل الريف مع القطاعات الاقتصادية الأخرى يتسم بالضعف وكذلك التبادل السلعي الريفي/الريفي المباشر إذ ان اتجاه التجارة يأخذ طريقه من الريف إلى المدن . ولو كان مثل هذا التبادل قوياً فإن من شأنه ان يثرى التنوع الغذائي بتعويض نقص المنتجات الغذائية الريفية بأسعار مناسبة.

\* يتسم الإنتاج الزراعي بالتقلبات الكبيرة نسبة لاعتماد معظم الدول العربية على الإنتاج البعلي والذي يتسم بالعديد من المخاطر الناتجة عن التغيرات السنوية للمناخ خاصة الأمطار وبالذات في كثير من المناطق الهامشية التي تكفي الأمطار وبالكاد لإنجاح محصول واحد في العام، ويؤدي ذلك بالفعل إلى تباين الإنتاج والدخول المزرعية ، وبالتالي تأثير ذلك على استهلاك الغذاء والمستويات التغذوية.

\* تتباين المناطق الريفية من حيث مستوى الإنتاج الزراعي وتنوع المحصولات الزراعية ودخول المزارعين . كما ان هناك تبايناً داخل المناطق بين الفئات السكانية المختلفة بل وداخل الأسرة فيما يختص باستهلاك الغذاء ، مما يترتب عليه أهمية تصنيف المناطق والفئات وتقييم الفجوات الغذائية والتغذوية ، من ثم توجيه السياسات البرامج إلى المجموعات المستهدفة.

وفي هذا السياق ، يتضح ان قطاع البدو والرعاة كقطاع له خصائصه جدير بأن تكون له سياسة غذائية ذات خصوصية .

#### 10 - 2 عوامل الطلب على الغذاء :

كما أشير سابقاً يتأثر الاستهلاك الغذائي في الريف العربي بمجموعة من السياسات والبرامج والتي تتفاعل مع مجموعة من العوامل المتصلة بالطلب والعرض للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية. وفي هذا السياق سيتم التركيز على عوامل الطلب بحسبانها ذات تأثير مباشر على الاستهلاك التغذوي.

#### حجم السكان ومعدلات النمو :

في إطار عوامل الطلب، يعتبر التزايد السكاني من العوامل الرئيسية المؤدية إلى زيادة الطلب من السلع الغذائية. وعلى مستوى المنطقة العربية فإن معدل النمو السكاني يتراوح بين 2.5٪ - 3.9٪ سنوياً . وهذه تعتبر من النسب العالية للنمو السكاني . كما ان معظم الدول العربية تمتاز بزيادة نسبة الفئة العمرية (اقل من 18 عام ) والفئة العمرية (اكثر من 60 عام) . مما يعني انه يقع على هذه المجتمعات عبء الإعاقة للأطفال وكبار السن وكلا الفئتان تعتبران غير منتجة ومستهلكة للغذاء.

الجدير بالذكر ان هناك جهوداً مبذولة على مستوى الدول العربية للحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الزراعية المستثمرة بما يساعد على حماية البيئة وتنظيم وترشيد استهلاك الغذاء وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ودفع جهود التنمية ورفع المستوى المعيشي.

#### مستويات دخول الأفراد :

يعتبر مستوى دخل الفرد من أهم العوامل التي تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك ، فهناك علاقة طردية بين متغير الاستهلاك والدخل ، اذ ان الزيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والتنوع من السلع الغذائية .وعلى مستوى الريف العربي هناك تدني نسبي في دخول الريفيين مقارنة بالحضر، مع ارتفاع نسبي في فائض القوة العاملة الباحثة عن فرص العمل.

وبصفة عامة ، فان دخل الأسرة الزراعي يتأتى من العمل المزرعي بشقيه النباتي الحيواني ومن أنواع الصناعات الغذائية ، إضافة إلى مصادر أخرى إذا توفرت تشمل دخول الأفراد المقيمين بالمدن والتحويلات المالية من الخارج والدخول الأخرى من الرواتب والأجور الشهرية.

#### أسعار السلع الزراعية :

تعتبر الأسعار من العوامل الرئيسية المؤثرة على استهلاك السلع والمنتجات الغذائية . ولضمان نجاح الاستقرار للأسعار في ظل تفاعلات آليات لسوق ، تهتم الدول العربية على العمل على الحد من معدلات التضخم وزيادة الإنتاج بما يساعد على الاستقرار النقدي والذي له انعكاساته على استقرار معدلات سعر الصرف بالعملات الأجنبية، إضافة إلى الاهتمام بالرقابة على الأسواق لضمان التخلص من الاحتكار او الإغراق وتهيئة ظروف المنافسة بين المنتجين والتركيز على مراقبة الجودة والمواصفات لتلك السلع المعروضة وتطوير إمكانات التعاونيات الاستهلاكية .

وبصفة عامة، فإنه يتم الاعتماد في الريف العربي على الإنتاج الذاتي وتخزين المواد الغذائية بغرض ديمومية الاستهلاك ، إضافة إلى ذلك تقوم بعض الدول العربية بتقديم الخبز والأرز والسكر وأنزيت بأسعار مدعومة باعتبارها من الحاجيات الأساسية للمواطنين .بينما تتبنى العديد من الدول العربية برامج التصحيح الاقتصادي المبنية على التراجع من عمليات دعم المواد الغذائية والتخلي عن فرض أسعار معينة للسلع والمنتجات الغذائية، وترك تحديد هذه الأسعار لآلية السوق الحر.

### ذوق المستهلك :

يميل المواطن الريفي إلى استهلاك السلع الطازجة والمحفوظة بالطرق التقليدية . وتعتبر كميات الحبوب والبقوليات المستهلكة كبيرة نسبياً وأساسية في الوجبات الغذائية . وبصفة عامة، يؤثر نوق المستهلك بشكل مباشر على حجم الاستهلاك من سلع معينة ، ففي الدول العربية النقطية ذات الموارد الدخلية العالية توجد أسواق مفتوحة لجميع السلع وبالتالي تتنوع السلع في أشكالها وألوانها وطرق عرضها، مما يهيئ الفرصة للمستهلك لشراء السلع ذات القيمة الغذائية العالية وذات النوعية الجيدة من حيث طرق التغليف والحفظ وتاريخ صلاحية استهلاكها.

أما بالنسبة للدول العربية ذات الموارد المالية المحدودة، فيمكن القول ان اختلاف الأنماط الغذائية لا يرجع أساساً إلى الأذواق بقدر ما هو راجع إلى القدرة الشرائية وامكانية الحصول على تلك السلع بأسعار مناسبة.

### 10 - 3 النمط التغذوي في الريف العربي :

متوسط نصيب الفرد من الكميات للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية على مستوى

الريف العربي :

يوضح الجدول رقم (1) متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من الكميات للسلع الغذائية المختلفة محسوبة بالكيلوجرام في العام . ومن تلك البيانات يمكن استخلاص ما يلي :

جدول رقم (1)  
متوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية في الريف العربي  
(كجم / عام)

تاريخ المبيعات	المشروبات والمشروبات	الحبوب والزيوت والسمين	الفاكهة والخضراوات	المنتجات الحيوانية	السكر ومنتجاته	الدهون والبروتينات	المنتجات النباتية	المنتجات الحيوانية ومنتجاتها	المجموع
1997	34	8	43	8	86	63	52	129	255
1988	-	4	26	2	17	21	31	98	229
98-96	-	39	52	5	44	31	118	114	136
متوسط 96 - 2000	-	13	40	2	48	15	55	78	186
97-96	28	19	48	3	19	22	50	169	232
99-96	-	11	23	114	13	73	36	540	165
96-90	-	14	20	130	-	35	110	120	182
96-95	-	6	6	21	5	15	18	53	218
96-94	-	7	10	153	17	29	12	11	176
98	-	6	5	5	5	10	35	26	231

\* متوسط مقل (15) ، أسر فقيرة ، 85٪ أسر فقيرة .  
المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية للدراسة تقوم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء في الريف العربي

- يختلف استهلاك الحبوب تبعاً للنمط الغذائي لكل دولة عربية فيقل في بلد مثل السعودية (136 كجم/ للفرد في العام) ليرتفع كثيراً في بلد آخر كالأردن (255 كجم للفرد في العام) .
- بالنسبة للخضر أوضحت البيانات تدني استهلاكها في بعض الدول العربية مثل موريتانيا واليمن ( 11 ، 26 كجم /عام للفرد) ، بينما يرتفع استهلاكها في البعض الآخر مثل قطر ، سوريا والأردن والجمهورية الليبية والسعودية (أكثر من 100 كجم/عام للفرد)
- تدني استهلاك الفاكهة في كل من موريتانيا واليمن ومصر (اقل من 15 كجم/ عام للفرد)، بينما يرتفع استهلاكها في بعض الدول العربية الأخرى، مثل السعودية وقطر والجمهورية الليبية (اكثر من 100 كجم/عام للفرد)
- بالنسبة لاستهلاك السكر ومنتجاته ، فانه يقل من (25 كجم/عام للفرد) في كل من السودان ، مصر ، الجزائر ، بينما يرتفع في دول أخرى مثل اليمن ، قطر ، سوريا السعودية (اكثر من 30 كجم/ عام للفرد)، وقد بلغ استهلاك السكر نحو 63 كجم/ عام للفرد في الأردن.
- تباين استهلاك الريف العربي من اللحوم بمصادرها المختلفة ومن الألبان والبيض ، فقد تفوقت بعض الدول في استهلاكها من اللحوم والدواجن مثل الأردن وقطر (اكثر من 70 كجم/عام للفرد)، بينما بلغ استهلاك البعض الآخر مثل اليمن ومصر والجزائر وسوريا (اقل من 20 كجم/ عام للفرد) .
- كذلك الحال بالنسبة لاستهلاك الأسماك ، فقد بلغ في دولتي قطر وموريتانيا (اكثر من 12 كجم/ عام للفرد) بينما ينخفض كثيراً في بقية الدول العربية.
- يرتفع استهلاك بعض الدول العربية من الزيوت والدهون بصورة واضحة مثل السعودية الجزائر وقطر وليبيا (20 كجم/ للفرد او اكثر)، بينما ينخفض في دول أخرى مثل اليمن ومصر والأردن (اقل من 10 كجم/عام للفرد) .
- بالنسبة للبقوليات فان استهلاكها يتراوح بين 14 كجم/عام للفرد كما في ليبيا إلى حوالي 4 كجم /عام للفرد كما في السودان والجزائر.
- متوسط نصيب الفرد من العناصر الغذائية والطاقة في الريف العربي :  
يوضح الجدول رقم (1-2) متوسط نصيب الفرد في الريف العربي من العناصر الغذائية خاصة البروتين والده (جم/يوم) وكمية الطاقة (جم/ يوم) المأخوذة من المصادر الرئيسية لكل منها .

جدول رقم (2-1) متوسط نصيب الفرد من العناصر الغذائية والطاقة ومصدرها الغذائية الرئيسية على مستوى الريف العربي

القطر	السويديين	الغذائية الرئيسية	الكافية (جم/يوم)	الدهون	الكافية (جم/يوم)	الغذائية الرئيسية	الكافية (كجم/سنة/يوم)	النشويات	الكافية (كجم/يوم)	الغذائية الرئيسية	الطاقة
الأردن	87	الحبوب ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	58	الألبان والحوم المرء والزيت والسمك	58	الخبز والحبوب المرء والساجن	2700	الحبوب ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن والسكر ومنتجات	2700	الدهون	الخبز والحبوب المرء والساجن
البحرين	76	الحبوب الخبزات	-	مقطعة من مصادر نباتية والأفخجيرات	-	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2646	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2646	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
السعودية	78	نصفها تقي بالخبز حبوبية	75	مقطعة من مصادر نباتية والأفخجيرات	75	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2904	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2904	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
السودان	71	مقطعة من الحبوب طهي الحبوب المرء والألبان	41	مقطعة من الحبوب والأفخجيرات	41	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2036	مقطعة من مصادر نباتية حبوبية	2036	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
سوريا	81	خبز القمح 7/5 من مصدر نباتي والخبز حبوبية	78	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والأفخجيرات	78	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	3035	90٪ من مصادر نباتية وبقية من أصل حبوبية	3035	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
قوة قطر	لم ترصد	-	-	مقطعة من مصادر نباتية والأفخجيرات	-	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	-	-	-	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
لبنان	107	خبزها من مصادر حبوبية والتين نباتي المصنوع	111	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والأفخجيرات	111	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	3787	60٪ من الخبزات النباتية من مصادر الأخرى	3787	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
مصر	83	خبزها من مصادر نباتية خاصة الحبوب	41	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والأفخجيرات والخبز من المصادر المختلفة	41	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2570	70٪ من الحبوب	2570	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
موريتانيا	لم ترصد	-	-	لم ترصد في الدراسة	-	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2262	50٪ من الخبزات والخبز من الألبان ومنتجات الحبوب	2262	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن
اليمن	لم ترصد	-	-	لم ترصد في الدراسة	-	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن	2306	مقطعة من ثمرات وسكرات	2306	الدهون	الخبز ومنتجاتها طهي الحبوب المرء والساجن

متوسط مقفل (x83 أسير فقيرة) بناءً على مصحفي (1999) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية لدراسة تقييم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء في الريف العربي

وفيما يلي السمات الرئيسية لتلك العناصر :

- بالنسبة للبروتينات قد تراوح استهلاكها بين 70 إلى ما يفوق 100 جم بروتين/يوم، ولقد أشارت الدراسات القطرية إلى ان المصدر الرئيسي لتلك الكمية من البروتين يتمثل في المنتجات النباتية المختلفة، وذلك بمقدار الثلثين والباقي من أصول حيوانية متعددة.

تتفاوت الكميات المستهلكة من الدهون في الوجبة بالريف العربي من حوالي 111 جم/ اليوم للفرد كما في ليبيا إلى حوالي 41 جم/يوم للفرد كما في مصر والسودان. وعادة ما يمثل الإقلال من استهلاك الدهون خاصة من المصادر الحيوانية في الدول ذات الدخل العالية انعكاسا لمستويات ثقافتها التغذوية العالية والتي تعمد لإظهار سلبيات الدهون ذات الأصول الحيوانية على الصحة العامة للفرد.

- يفوق المأخوذ من السعرات الحرارية في اليوم لبعض الدول العربية ما هو موصى به فيرتفع عن 2900 كيلو سعر/يوم في كل من ليبيا وسوريا السعودية، بينما ينخفض عن 2500 كيلو سعر/يوم في كل من اليمن وموريتانيا والسودان. وتظل الحبوب من المصادر النباتية الأخرى والمصادر الرئيسية لتلك السعرات.



**تجارب دولية وعربية رائدة في مجال تحسين أنماط  
ومستويات التغذية في المجتمعات الريفية  
تجربة عن دراسة النمط الغذائي على مستوى  
الأسرة المصرية  
(دراسة مسحية)**

## تجارب دولية وعربية رائدة فى مجال

### تأمين أنماط ومستويات التغذية فى المجتمعات الريفية

#### تجربة من دراسة النمط الغذائى على مستوى الأسرة المصرية

«دراسة مسحية»

إعداد :

أ.د نبيه عبد الحميد

تعد الحاجة إلى معلومات دقيقة ومتجددة عن نمط استهلاك الغذاء على مستوى الأسرة ضرورة ملحة لذا أجريت هذه الدراسة بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بالاشتراك مع جامعة كاليفورنيا لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة الغذائية والقياسات الأنثروبومترية وذلك لإمداد متخذى القرار بالنتائج والتوصيات التى تساهم فى وضع الخطط والسياسات التى تؤدى إلى المحافظة على صحة وسلامة الإنسان المصرى وتوفير الغذاء الصحى له .

وكذلك للمساهمة فى رسم السياسات الزراعية والتغذية السليمة ، وعليه فإن إلقاء الضوء على نمط الإستهلاك الغذائى للأسرة هو هدف تسعى الدراسة المسحية التى يجريها معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية إلى تحقيقه ، حيث قام المعهد بدراسة ميدانية لمدة عام شملت 7000 أسرة معيشية موزعة على خمس محافظات (القاهرة - الدقهلية - الإسماعيلية - أسوان - الوادى الجديد) خلال (1993 - 1994) ونظراً لأهمية استمرار رصد التغيير فى نمط استهلاك الغذاء قام المعهد بدراسة ميدانية أخرى لمدة عام شملت 3220 أسرة معيشية خلال (1998 - 1999) موزعة على أربعة محافظات جدد (الاسكندرية - البحيرة - أسيوط - الوادى الجديد) وجرى الآن مسح لأربعة محافظات أخرى جدد هى (الدقهلية - كفر الشيخ - بني سيف - قنا) ويهدف معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية فى استكمال هذا المسح على أربعة محافظات أخرى فى المرحلة القادمة. وهناك عدة مراحل تم إجرائها لتنفيذ مشروع النمط الغذائى تتمثل فى تصميم إختيار عينة الدراسة الميدانية وتصميم استمارة الاستبيان التى تحقق هدف الدراسة ثم تدريب الفريق البحثى من باحثين رئيسيين وجامعى بيانات وفريق مدخلى ومراجعة البيانات علاوة على

إعداد التعليمات الخاصة بكيفية جمع بيانات الإستمارة ثم إجراء الدراسة الإستطلاعية قبل الشروع في تنفيذ الدراسة المسحية للوقوف على مدى تحقيق إستمارة الإستبيان لهدف الدراسة وأخيراً الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على جمع بيانات الإستمارة

وتلى ذلك جمع بيانات استمارة الإستبيان من المحافظات وإجراء عملية المراجعة المركزية بالمعهد . ثم تدريب السادة مدخلى البيانات على أعمال الإدخال على برنامجى FIAS, DBASE ومراجعة المخرجات كما تم تطوير قاعدة بيانات مصرية عن تحليل الأغذية التى تتناولها الأسرة محل الدراسة وتلى ذلك مرحلة إدخال البيانات على الحاسب الألى، ثم إجراء التحليلات التغذوية والإحصائية للحصول على النتائج.

هذا ونوضح فى هذا الموجز أهم سمات الحالة الغذائية للأسرة المصرية بالعينة محل الدراسة مع التركيز على الحالة الغذائية والمقاييس الجسمية لأهم الفئات الحساسة لأفراد الأسرة مثل الأطفال فى سن ما قبل المدرسة (2 - 6 سنوات) وكذلك التركيز على الحالة الغذائية والمقاييس الجسمية للسيدات.

كما يتضمن هذا الموجز مقارنة بين نتائج المسح السابق 1993 - 1994 والنتائج المتحصل عليها من المسح الحالى 1998 - 1999 بهدف رصد التغير فى الحالة الغذائية للأسرة المصرية وتحديد الإتجاهات التى يسير إليها نمط إستهلاك الغذاء فى المحافظات الأربع ، هذا باستعراض النتائج بالنسبة للمغذيات وقد تم تقسيمها على النحو التالى :

المغذيات الكبرى وتشمل (الطاقة - البروتين) ، المغذيات الصغرى وتشمل (فيتامين أ - فيتامين ج - وعنصرى الحديد والزنك) ثم تأتى أخيراً المغذيات الأخرى وتشمل (فيتامين ب 6 - فيتامين ب 12 - وعنصر الكالسيوم) .

#### أولاً المغذيات الكبرى :

أوضحت النتائج أنه لاتوجد مشكلة فى المتحصل عليه من الطاقة والبروتين على مستوى جميع فئات العينة موضع الدراسة ، ويرجع ذلك إلى توفر الإنتاج الزراعى من الغذاء الذى تضاعف خلال العشرة سنوات الماضية بما يفي بحاجة السكان بجمهورية مصر العربية من الطاقة والبروتين .

وبمقارنة النتائج الحالية بنتائج المسح السابق 1993 - 1994 وجد أن هناك زيادة واضحة فى نسبة الأسر التى تحصل على أكثر من احتياجاتها وينعكس ذلك بوضوح فى زيادة معدلات السمنة فى المسح الحالى عن المسح السابق وذلك بإستخدام مؤشر كتلة الجسم (Body mass index BMI) والذى يعكس الحالة الصحية للسيدات وهو على النحو التالى :-

\* BMI أقل من 18.5 تعنى شخص وزنة أقل من الوزن الطبيعى Under weight

\* 18.5 BMI - 25 تعنى شخص وزنه طبيعى Normal weight

\* 25 BMI - 30 تعنى شخص يعانى من زيادة الوزن Over weight

\* BMI أكثر من 30 تعنى شخص يعانى من مرض السمنة Obese

وقد أوضحت النتائج إنتشار ظاهرة السمنة بين سيدات العينة بدرجة ملحوظة خصوصاً فى المحافظات الحضرية حيث بلغت هذه النسبة نحو 32.7 ٪ فى المسح الحالى 1998 - 1999 وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالمقارنة بالمسح السابق 1993 - 1994 حيث بلغت هذه النسبة نحو 30 ٪ من جملة عينة السيدات .

كما أن الزيادة فى معدلات السمنة تعنى الزيادة فى معدلات احتمال الإصابة بالأمراض المصاحبة للسمنة مثل أمراض تصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم وبعض أنواع السرطان المرتبطة بالنمط الغذائى ، ومن الجدير بالذكر أن السمنة بين الرجال كانت أقل بكثير من السيدات حيث بلغت هذه النسبة نحو 12.7 ٪ من جملة عدد الرجال البالغين بالعينة ، كما يلاحظ تركز السمنة فى محافظات الوجه البحرى (الاسكندرية والبحيرة) عنه فى محافظات الوجه القبلى ( أسيوط والوادى الجديد) ، أيضاً تتركز السمنة فى المناطق الريفية .

#### ثانياً : المغذيات الصغرى :

عند حساب مايسمى بمعدل الكفاية من المغذيات Nutrient adequacy ratio (NAR) لعدد من المغذيات الصغرى (فيتامين أ - ج - الحديد - الزنك) وجد أن هناك نقص واضح فى المتحصل عليه من الإحتياجات من هذه العناصر لكل من السيدات والأطفال فى سن ما قبل المدرسة (2 - 6 سنوات) ، وبمقارنة النتائج المتحصل عليها من المسح الحالى 1998 - 1999 بنتائج المسح السابق 1993 - 1994 تبين زيادة

النقص في المتحصل عليه من هذه العناصر ، وهذا ارتباط بين النقص في المتحصل عليه من هذه المغذيات ومعدلات النمو والتحصيل الدراسي وكذلك معدلات الأداء الذهني ومستوى مناعة الجسم لدى الأطفال . بالإضافة إلى أن نقص الحديد يؤدي إلى الإصابة بالأنيميا .

كما ينعكس ذلك من خلال قياسات الطول والوزن للأطفال حيث أوضحت نتائج الدراسة أن الظاهرة الجديرة بالانتباه هي ظاهرة التقزم الغذائي Stunting حيث بلغت هذه النسبة أكثر من ثلث أطفال العينة بزيادة واضحة عن المسح السابق 1993 - 1994 مما يدل على وجود سوء تغذية مزمن ، كما يعكس التأثير التراكمي في النقص في المتحصل عليه من المغذيات الصغرى وتتباين هذه النسبة تبايناً واضحاً بين محافظات الدراسة حيث تزداد هذه النسبة زيادة كبيرة في محافظات الوجه القبلي عن محافظات الدلتا وتعتبر الإسكندرية أقل المحافظات من حيث هذه الظاهرة ، كما أظهرت النتائج زيادة نسبة الأطفال التي تعاني من ظاهرة إنخفاض الوزن Under weight في مسح 1998 - 1999 حيث بلغت هذه النسبة في المسح السابق 1993 - 1994 نحو 11.2 % من جملة عدد الأطفال ، كما تختلف هذه النسبة باختلاف المناطق وتزداد هذه النسبة في المناطق الريفية عن مثيلتها في المناطق الحضرية الأمر الذي يشير إلى ظاهرة نقص في الطاقة Chronic Energy Deficiency ومرة أخرى تزداد هذه الظاهرة بصورة ملحوظة في محافظات الوجه القبلي عن محافظات الوجه البحري الأمر الذي ينبه لوجود مشكلة تستحق الدراسة حيث تظهر كلا المشكلتين معاً Stunting and Underweight بصورة أكبر في صعيد مصر عن محافظات الدلتا .

### ثالثاً : المغذيات الأخرى :

توضح النتائج إنخفاض المتحصل عليه من الكالسيوم وفيتامين ب 6 وفيتامين ب 12 في الوجبة لبعض الأسر بعينة الدراسة في مسح 1998 - 1999 عنه في المسح السابق 1993 - 1994 ومن الجدير بالملاحظة أن فيتامين ب 12 والذي لا يوجد الا في الأغذية الحيوانية (اللحوم) فقد وجد أن نسبة السيدات الحوامل ممن حصلن على أقل من 50% من احتياجاتهن من فيتامين ب 12 بلغت نحو 21.2 % بالمناطق الحضرية ونحو 55.9 % بالمناطق الريفية وهذه النسبة تعد نسبة كبيرة توضح إنخفاض كبير في معدل تناول

البروتينات الحيوانية في الريف عنه في الحضر ، كما تشير المؤسسات العلمية المتخصصة في مجالات التغذية إلى أن نقص هذه المغذيات في الوجبة يسبب كثير من المشاكل الصحية حيث يسبب نقص عنصر الكالسيوم لين العظام للأطفال وهشاشة العظام للبالغين وكبار السن ، أما نقص كلا من فيتامين ب 6 وفيتامين ب 12 لدى السيدات الحوامل يعرض الجنين لتشوهات خلقية .

هذا ويمكن الإستعانة بالنتائج السابقة في رسم ملامح للحالة الغذائية في محافظات الدراسة ، فنجد أن ظاهرة التقزم وإنخفاض الوزن لأطفال العينة من المؤشرات السلبية الواضحة والتي تعكس طبيعة الحالة الغذائية مما يؤدي إلى وجود تأثير سلبي على معدلات التحصيل الدراسي وإنعكاس ذلك على العملية التعليمية كما يمكن أن تؤثر على معدلات الإنتاج في المستقبل عندما يصل هؤلاء إلى سن العمل .

هذا وقد أوضحت النتائج زيادة النقص المتحصل عليه من الحديد والزنك والكالسيوم وفيتامين ب 6 وفيتامين ب 12 في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية على مستوى جميع فئات العينة ، وعلى العكس من ذلك زيادة النقص في المتحصل عليه من فيتامين (أ) وفيتامين (ج) في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية على مستوى جميع فئات العينة موضع الدراسة .

كما أوضحت النتائج أن هناك إختلافات واضحة في المتحصل عليه من المغذيات المختلفة في صعيد مصر عنه في محافظات الدلتا أو المحافظات الحضرية ، مما يوجب الإنتباه إلى زيادة الإهتمام بالنمط الغذائي والإستمرار في متابعة تطور الحالة الغذائية ودراسة تأثيرات السياسات الزراعية والمتغيرات الإقتصادية على الحالة الغذائية .

هذا وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالأسر الآمنة غذائياً فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الأسر تعتبر آمنة غذائياً (97٪) من جملة العينة بالحضر - 92.2٪ من جملة العينة في الريف - 94.6٪ من جملة العينة بالحضر والريف معاً) وفيما يتعلق بالأسر الغير آمنة غذائياً وهي التي تنفق ثلاثة أرباع دخلها على شراء الطعام وإذا حدث زيادة في دخل الأسرة فإنها توجه هذه الزيادة إلى شراء الطعام ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك نحو 3٪ من جملة العينة بالمناطق الحضرية ، ونحو 7.8٪ من جملة العينة بالمناطق الريفية وحوالي 5.4٪ من جملة العينة في الحضر والريف معاً هي أسر

غير آمنة غذائياً هذا من جانب . ومن جانب آخر الأسرة التي تنفق ثلاثة أرباع دخلها على شراء الطعام وإذا حدث إرتفاع فى الأسعار اضطرت هذه الأسر إلى تقليل الإنفاق على الطعام (أسر غير آمنة غذائياً). فقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك نحو 4.9٪ من جملة العينة بالمناطق الحضرية ، نحو 7.6 ٪ من جملة العينة بالمناطق الريفية ، وحوالى 6.3٪ على المستوى العام للعينة ، (وهذه تعتبر نسبة قليلة) ، على ذلك يمكن القول أن الغالبية العظمى من الأسر تعتبر آمنة غذائياً فى الحالتين (حالة زيادة الدخل وحالة ارتفاع الأسعار) وذلك بنسبة تمثل نحو 94٪ على المستوى العام للعينة فى الحضر والريف معاً .

وجدير بالذكر ان النقص في المتحصل عليه من العناصر الغذائية الصغرى والعناصر الغذائية الأخرى يرجع لعديد من الأسباب من أهمها عدم إلمام ربة المنزل بالمعلومات الغذائية الكافية التي تمكنها من إعداد وجبة غذائية كاملة العناصر الغذائية الضرورية التي تعمل على بناء وتجديد خلايا الجسم والوقاية من الأمراض والحفاظ على صحة ونشاط الجسم ، هذا بالإضافة إلى العادات الغذائية غير السليمة التي تعد نمط غذائى سائد مثل شرب الشاي بعد الأكل مباشرة مما يؤدي إلى عدم الإستفادة من عنصر الحديد ، وعدم نزع الدهون من اللحوم والدواجن الذي يؤدي إلى السمنة وغير ذلك من العادات الغذائية السيئة والتي ترجع إلى غياب الوعي الصحى والثقافة الصحية المرتبطة بالتغذية. وهذا الأمر يتطلب عمل برامج خاصة بالثقيف الغذائى وتعليم ربة الأسرة كيفية إعداد وجبة غذائية كاملة العناصر الغذائية حيث أن هناك وفرة فى الإنتاج الزراعى الغذائى الفنى بهذه العناصر ، وبوجه خاص الوفرة فى الخضر والفاكهة والتي تضاعف إنتاجها في العشرة سنوات السابقة بما يفي بحاجة السكان فى جمهورية مصر العربية .

وبصفة عامة يمكن القول أن الدراسة توفر معلومات ذات قيمة عالية لاسيماإنها تمثل قاعدة جيدة لمشروع مسحى غذائى قومى وتلقى الكثير من الدعم لإستمرار هذا العمل الرائد علاوة على أن الفريق البحثى يقدم المشورة الفنية المستمرة لطلاب العمل والمهتمين بهذا المجال .

جدول رقم (1) معلومات عامة عن الأسرة

TABLE (1)

رقم	الاسم	درجة القرابة	النوع	السن		SEX	RBL	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	المهنة		الحالة المدنية
				سنة	شهر					JOB	CASE	
NO				YE	MO			M.S	ED,S			
1												
2												
3												
4												
5												
6												
7												
8												
9												
10												
11												
12												
13												
14												
15												



### العادات الغذائية للأسرة

س 1 كم عدد الوجبات الغذائية التي تتناولها الأسرة يومياً ؟ الإجابة  Q1  
..... وجبة

س 2 هل يتم توزيع اللحوم بالتساوي على أفراد الأسرة ؟ الإجابة  Q2

1 - نعم ..... 2 - لا .....

س 3 في حالة الإجابة بلا ..... من الذي يأخذ النصيب الأكبر ؟ الإجابة  Q3  
1 - الأب ..... 2 - الأم .....

3 - الإبن الأكبر ..... 4 - الإبن الأصغر ..... 5 - أخرى  
(تذكر) .....

س 4 من الذي يقوم بتوزيع اللحوم على أفراد الأسرة ؟ الإجابة  Q4  
1 - الام ..... 2 - الاب ..... 3 - الجده .....  
4 - أخرى .....

س 5 هل يتم نزع الدهون من اللحوم والدواجن الإجابة  Q5  
1 - نعم ..... 2 - لا .....

س 6 (في حالة وجود طفل أقل من سنتين بالأسرة ما هو رقم الطفل من جدول (1)  
الإجابة  Q6  
رقم الطفل هو .....

س 7 هل الطفل مقطوم أو يتم ارضاعه ؟ الإجابة  Q7  
1 - مقطوم ..... 2 - يتم ارضاعه .....

- (في حالة ما اذا الطفل كان يتم ارضاعه يوجه السؤال التالي): -

س 7 أ - هل يتم ارضاعه طبيعياً أم صناعياً ؟ الإجابة  Q7A  
1 - يرضع طبيعي ..... 2 - يرضع صناعي .....

س 8 هل يتناول الطفل أكل آخر بالإضافة إلى الرضاعة ؟ الإجابة  Q8  
1 - نعم ..... 2 - لا .....

في حالة الإجابة بنعم

س 9 ما هو الأكل الذي يتناوله الطفل بالإضافة إلى الرضاعة ؟

- 1 - سوائل منزلية (كراوية - ينسون - حلبة ..... الخ) .
- 2 - أكلات خاصة بالطفل (بطاطس مسلوقة - أرز مسلوقة - سيريلاك - السبع حبوب ..... الخ) .
- 4- أكلات من طعام الأسرة
- 8 - لبن طبيعي (بقري - جاموسى - ماعز - غنم)
- 16 - لبن صناعى (ألبن الأطنال) . 32 - أخرى (تذكر)

Q 9

مجموع الأكواد

س 10 كيف تتعامل الأسرة مع الجزء المتبقى من الوجبة المطبوخة ؟ الإجابة

Q 10

- 1 - يتم التخلص منه كغذاء للطيور والى الواجن المنزلية .
- 2 - يتم التخلص منه كغذاء للحيوانات .
- 3 - يتم التخلص منه بإلقائه فى القمامه .
- 4 - التصرف فيه للغير (بدون مقابل) أو عن طريق البيع .
- 5 - يتم تقديمه مرة أخرى أو يستخدم فى عمل وجبات جديدة .
- 6 - لايتبقى .

س 11 - على أى أساس يتم شراء السلع الغذائية (الإحتياجات الغذائية) ؟

الإجابة Q 11

- 1 - السعر
- 2 - فى حدود الدخل .
- 3 - حسب رغبة أفراد الأسرة .
- 4 - أخرى (تذكر) .

الإجابة Q 12

- 2 - الربع .....
- 4 - النصف .....
- 6 - ثلاثة أرباع .....
- 8 - رفض الإجابة .....

س 12 بتصرف كام من دخلك على الأكل ؟

- 1 - أقل من الربع .....
- 3 - الثلث .....
- 5 - الثلثين .....
- 7 - أخرى (تذكر) .....

Q 13

س13 إذا حدث وكانت هناك زيادة فى دخل الأسرة الإجابة

فماذا تفعل بهذه الزيادة ؟

- 1 - تصرف على الأكل بوجه عام .
- 2 - تصرف على شراء الملابس .
- 3-تصرف فى شراء طلبات ضرورية للمنزل.
- 4 - تصرف فى مجالات أخرى (تذكر) 5- رفض الإجابة

Q 14

س 14 لو إرتفعت الأسعار واضطرت الى تقليل المصروف الإجابة

إيه أول بند تقلل صرفك عليه ؟

- 1 - الأكل .....
- 2 - الملابس .....
- 3 - النزهات .....
- 4 - الجرايد والكتب والمجلات .....
- 5 - أخرى (تذكر) .....
- 6 - رفض الإجابة .....

س 15 أى من الجمل الآتية يعبر عن حالة غذاء أسرته (إجابة واحدة)

Q 15

الإجابة

- 1- نحصل على طعام كافى وبالأنواع التى نحبها
- 2 - نحصل على طعام كافى ولكن ليس دائماً النوع الذى نحبه
- 3 - أحياناً لا نحصل على طعام كافى
- 4 - كثيراً لا نحصل على طعام كافى



بيانات خاصة بالطفل البالغ من العمر 2 سنة الى أقل من 6 سنوات (قبل الدراسة)  
اسم الطفل : .....

س 17 ما هو رقم الطفل في جدول (1) ؟ رقم الطفل هو .....

Q 17

س 18 ما هو نوع الطفل ؟ 1 - ذكر 2- اثني الإجابة

Q 18

س 19 ما هو سن الطفل ؟

شهر      سنة

Q 19

س 20 ما هو طول الطفل ؟

سم

Q 20

س 21 ما هو وزن الطفل ؟

كجم

Q 21

س 22 هل كان الطفل مريضاً بالامس بمرض عارض أدى إلي تغيير

أو تقليل كمية ونوع الأكل المعتاد للطفل ؟ الإجابة

Q 22

1 - نعم ..... 2 - لا .....

ملحوظة : يدون بالصفحة التالية الأكل الذي تناوله هذا الطفل خلال الـ 24 ساعة

السابقة للزيارة منذ الإستيقاظ وحتى النوم .

\* يدون تاريخ ميلاد الطفل بالسنة والشهر من واقع شهادة الميلاد .



### بيانات خاصة بالأم (ربة المنزل)

الاسم : .....

س 23 ما هو رقم الأم في جدول (1) ؟ رقم الأم هو .....

الإجابة Q 23

س 24 ما هو سن الأم بالسنة ؟ ..... سنه الإجابة Q 24

س 25 ما هو طول الأم بالسم ؟ ..... سم الإجابة Q 25

س 26 ما هي الحالة الفسيولوجية للأم ؟ الإجابة Q 26

1 - حامل ..... شهر 2 - مرضع .....

3 - حامل ومرضع ..... 4 - لا حامل ولا مرضع .....

س 27 هل كانت مريضة بمرض عارض أدى إلي تغيير

أو تقليل كمية ونوع الأكل المعتاد لها ؟ الإجابة Q 27

1 - نعم ..... 2 - لا .....

-- ملحوظة: ييوزن بالصفحة للتالية للأكل الذي تناولته هذه الأم خلال الـ 24 ساعة. --

السابقة للزيارة منذ الإستيقاظ في الصباح حتى النوم

### بيانات خاصة بالرجل البالغ (الموجود أثناء الزيارة)

إسم الشخص .....

السن بالسنة ..... سنه

الطول ..... سم

الوزن ..... كجم

ملحوظة : يتم الحصول على البيانات الطول والوزن من المبحوث نفسه (الطفل -

الأم - الرجل البالغ)









جدول (6) سجل تكرار الأستهلاك الغذائي للأسرة

عدد المرات FREQ - PER				مجموعة ونوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
4	3	2	1	GR-KIND
				1 - مصادر البروتين
				(I) اللبن ومنتجاته
				1 - لبن
				2 - جبن قريش (قديمة أو جديدة)
				3 - جبن أبيض
				4 - جبن رومي
				5 - أصناف جبن أخرى
				6 - زبادى
				7 - لبن رائب
				8 - مش
				(ب) اللحوم
				9 - لحوم حمراء
				10 - كبد
				11 - كوارع ولحمة رأس وكرشة
				(ج) لحوم مصنعة
				12 - لنشون
				13 - لحوم مصنعة (بلوييف - بسطرمة - سجق - همبورجر)
				(د) الأسماك والدواجن
				14 - سمك بأنواعه
				15 - أسماك معلبة (سلمون - تونة)
				16 - أسماك معلبة (زجة - فسيخ - وسريين - ملححة)
				17 - فراخ
				18 - بط
				19 - أرز
				20 - حمام
				21 - رومي

تابع جدول (6) سجل تكرار الأستهلاك الغذائي للأسرة

عدد المرات FREQ - PER				مجموعة ونوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
4	3	2	1	GR-KIND
				22 - أرانب
				(هـ) البيض والبقوليات
				23 - بيض
				24 - فول ثابت
				25 - فول مدمس
				26 - طعمية
				27 - عدس
				28 - لوبيا جافة
				29 - فاصوليا جافة
				30 - بسلة جافة
				31 - حمص جاف
				(2) مصادر الطاقة
				(أ) الحبوب ومنتجاتها
				1 - خبز بلدى من السوق
				2- خبز منزلى
				3 - خبز فينو
				4 - الأرز
				5 - المكرونة
				(ب) الزيوت والدهون
				6 - الذبدة
				7 - السمن البلدى
				8 - السمن الصناعى
				9- زيت نباتى
				(ج) أطعمة سكرية
				10 - سكر
				11 - عسل أبيض

تابع جدول (6) سجل تكرار الأستهلاك الغذائي للأسرة

عدد المرات FREQ - PER				مجموعة ونوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
4	3	2	1	GR-KIND
				12- عسل أسود
				13- مربى
				14- حلالة طحنية
				15- طحينه
				3- مصادر الفيتامينات والأملاح
				(1) الخضروات
				1- طماطم
				2- فاصوليا خضراء
				3- بسلة خضراء
				4- كوسة
				5- باذنجان
				6- ياميه
				7- ملوخية
				8- بطاطس
				9- سبانخ
				10- قلقاس
				11- خرشوف
				12- بطاطا
				13- بصل
				14- ثوم
				15- خيار
				16- قرنبيط
				17- كرنب
				18- ورق عنب
				19- جزر
				20- فلفل أخضر

تابع جدول (6) سجل تكرار الأستهلاك الغذائي للأسرة

عدد المرات FREQ - PER				مجموعة ونوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
4	3	2	1	GR-KIND
				21 - خس
				22 - جرجير وفجل
				23 - كرات وبصل أخضر
				24 - شيت وبقوننس وكسبره
				(ب) الفاكهة
				25 - برتقال ويوسفي
				26 - تفاح
				27 - برقوق
				28 - خوخ
				29 - جوافة
				30 - بلح
				31 - مشمش
				32 - عنب
				33 - تين
				34 - مانجو
				35 - بطيخ
				36 - شمام بأنواعه
				37 - فراوله
				38 - موز
				39 - كمثرى
				(ج) المشروبات
				1 - شاي
				2 - قهوة
				3 - مياه غازية
				4 - عصائر
				5 - كركديه

تابع جدول (6) سجل تكرار الأستهلاك الغذائي للأسرة

عدد المرات FREQ - PER				مجموعة ونوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
4	3	2	1	GR-KIND
				6 - حلبة
				7 - ينسون
				8 - قرفة
				5 - المخللات
				1 - زيتون
				2 - خيار
				3 - فلفل
				4 - ليمون
				5 - جزر
				6 - بصل
				7 - لفت
				8 - باذنجان مظل
				9 - خليط من المخللات (طرشى)

### الفاقد في الخبز

س 1 هل تستهلك الأسرة خبز بلدى من السوق ؟ الإجابة  Q 1

1 - نعم 2 - لا

فى حالة الإجابة بنعم

س 2 ما هو عدد الأرفة المتحصل عليها من الخبز البلدى يومياً ؟

تحصل الأسرة على عدد ..... رغيف يومياً الإجابة  Q 2

س 3 هل هذا الرغيف المتحصل عليه من الوزن العادي أو مختلف ؟

1 - رغيف عادى 2 - رغيف مختلف الإجابة  Q 3

س 4 ما هو وزن وسعر الرغيف المتحصل عليه ؟

س 4 أ - وزن الرغيف ..... جرام الإجابة  Q 4 A

س 4 ب - سعر الرغيف ..... قرش الإجابة  Q 4 B

س 5 ما هو المتبقى من الخبز البلدى يومياً ؟ الإجابة  Q 5

يتبقى عدد ..... رغيف يومياً

س 5 أ - هل يستخدم جزء من الخبز البلدى المتبقى مرة أخرى الإجابة  Q 5 A

أو يدخل فى عمل وجبات جديدة ؟

1 - نعم 2 - لا

فى حالة الإجابة بنعم

س 5 ب - ما هى كمية الجزء المستخدم من الخبز البلدى المتبقى ؟ الإجابة  Q 5 B

يستخدم من المتبقى عدد ..... رغيف يومياً



س 6 كيف تتصرف الأسرة فى المتبقى من الخبز البلبى ؟ الإجابة  Q 6

- 1 - يتم التخلص منه كغذاء للطيور والدواجن المنزلية .
- 2 - يتم التخلص منه كغذاء للحيوانات .
- 3 - يتم التخلص منه بإلقائه فى القمامه
- 4 - التصرف فيه للغير (بدون مقابل) أو عن طريق البيع
- 5 - لا يتبقى .

س 7 هل تستهلك الأسرة خبز مصنع منزلى ؟ الإجابة  Q 7

1 - نعم 2 - لا

فى حالة الإجابة بنعم (تذكر مكونات الخبز المنزلى وطريقة التصنيع بالصفحة المقابلة) .

س 8 ما هى الكمية المقدمة للأسرة يومياً من الخبز المنزلى ؟ الإجابة  Q 8

يقدم للأسرة عدد ..... رغيف يومياً

س 9 ما هو وزن الرغيف المنزلى ؟ الإجابة  Q9

وزن الرغيف ..... جرام

س 10 ما هو المتبقى من الخبز المنزلى يومياً ؟ الإجابة  Q 10

يتبقى عدد ..... رغيف يومياً

س 10 أ هل يستخدم جزء من الخبز المنزلى المتبقى مرة أخرى الإجابة  Q10 A

أو يدخل فى عمل وجبات جديدة ؟

1 - نعم 2 - لا

فى حالة الإجابة بنعم

س 10 ب ما هى كمية الجزء المستخدم من الخبز المنزلى المتبقى ؟ الإجابة  Q10B

يستخدم من المتبقى عدد ..... رغيف يومياً

س 11 كيف تتصرف الأسرة في المتبقى من الخبز المنزلي؟ الإجابة  Q 11

- 1 - يتم التخلص منه كغذاء للطيور الدواجن المنزلية.
- 2 - يتم التخلص منه كغذاء للحيوانات .
- 3 - يتم التخلص منه بإلقائه في القامة .
- 4 - التصرف فيه للغير (بدون مقابل) أو عن طريق البيع .
- 5- لا يتبقى .

س 12 هل تستهلك الأسرة خبز فينو؟ الإجابة  Q 12

- 1 - نعم 2 - لا

في حالة الإجابة بنعم

س 13 ما هو عدد الأربعة المتحصل عليها من الخبز الفينو يومياً؟ الإجابة  Q 13

تحصل الأسرة على عدد ..... رغيف يومياً

س 14 ما هو وزن وسعر الرغيف الفينو المتحصل عليه؟

س 14 أ - وزن الرغيف ..... جرام الإجابة  Q 4 A

س 14 ب - سعر الرغيف ..... قرش الإجابة  Q 4 B

س 15 ما هو المتبقى من الخبز الفينو يومياً؟ الإجابة  Q 15

يتبقى عدد ..... رغيف يومياً

س 15 أ هل يستخدم جزء من الخبز الفينو المتبقى مرة أخرى

الإجابة  Q 15 A

أو يدخل في عمل وجبات جديدة؟

- 1 - نعم 2 - لا

في حالة الإجابة بنعم

س 15 ب ما هي كمية الجزء المستخدم من الخبز الفينو المتبقى الإجابة  Q 15 B

يستخدم من المتبقى عدد ..... رغيف يومياً

- س 16 - كيف تتصرف الأسرة في المتبقي من الخبز الفينو الإجابة  Q 16
- 1 - يتم التخلص منه كغذاء للطير والواجن المنزلية .
  - 2 - يتم التخلص منه كغذاء للحيوانات.
  - 3 - يتم التخلص منه بإلقائه في القمامة .
  - 4 - التصرف فيه للغير (بدون مقابل) أو عن طريق البيع.
  - 5 - لايتبقى .

جدول (7) إستهلاك الأسرة لبعض المواد الغذائية

استهلاك الأسرة (بالكيلو)				نوع الغذاء
سنة	شهر	اسبوع	يوم	
السنتوية	3	2	1	KIND
				1- لبن سائل
				2- لبن مجفف
				3- جبن ابيض
				4- جبن قريش
				5- لحوم حمراء
				6- سمك بأنواعه
				7- دجاج (بيضاء - حمراء - بلدى)
				8- بيض
				9- أرز
				10- عدس بأنواعه
				11- مكرونة
				12- زبدة
				13- سمن بلدى
				14- سمن صناعى
				15- زيت نباتى بأنواع
				16- سكر
				17- بطاطس
				18- طماطم
				19- بصل
				20- ثوم

الدخل السنوي الصافي للأسرة  
جدول (8) الدخل من العمل بالحكومة والقطاع العام والخاص والاستثماري

(الدخل بالجنيه)

أسماء أفراد الأسرة العاملين		العمل بأجر شهري ثابت		العمل لحسابه		لدى الغير بأجر	
		(1)		(2)		(3)	
الأجر الشهري	الدخل السنوي	عدد الأيام في السنة	الدخل السنوي	الأجر اليومي	عدد الأيام في السنة	الدخل السنوي	الجملة بالجنيه
							- 1
							- 2
							- 3
							- 4
							- 5
							الجملة

جدول (9) الدخل من مصادر أخرى

(الدخل)

المصدر	الدخل السنوي	المصدر	الدخل السنوي	الجملة الكلية
صافي الدخل من بيع حيوانات		الدخل من آلة غزل		
بيع البان		الدخل من آلة نسيج		
بيع منتجات البان		الدخل من نول		
بيع سجاد بلدي		الدخل من ماكينة تطريز		
بيع صوف غنم		الدخل من ماكينة تريكو		
بيع طيور وبنواجن وبيض		الدخل من ماكينة خياطة		
تأجير أرض زراعية		الدخل من المعاش		
تأجير مباني		اعانات اجتماعية		
تأجير سيارات وعربات		اعانات من الأهل والأقارب		
تأجير جرارات زراعية		اعانات من الأبناء		
تأجير آلات زراعية أخرى		مصادر أخرى تذكر		
الجملة		الجملة		

### جدول (10) الدخل الصافى من الأنتاج النباتى

(السعر والقيمة بالجنيه)

المحصل	ط	ف	الناتج الرئيسى				الناتج الثانوى	جملة قيمة الإنتاج (3) بالجنيه	تكاليف الإنتاج الصافى بالجنيه	الدخل الصافى بالجنيه
			الكمية (*)	الوحدة	سعر الوحدة	قيمة الناتج (1)				
-1										
-2										
-3										
-4										
-5										
-6										
-7										
-8										
-9										
-10										
الجملة										

### جدول (11) إجمالى الدخل الصافى الأسىرى السنوى

المصدر	صافى الدخل بالجنيه
1 - العمل بالحكومة والقطاع العام والخاص أو الأستثمارى	
2 - الدخل من مصادر أخرى	
3 - الدخل من الإنتاج النباتى	
جملة الدخل السنوى	

(\*) هى جملة الإنتاج الكلى من المساحة المزروعة (وتتضمن الكميات المباعة والمستهلكة والمخزنة)

(3) جملة قيمة الإنتاج = قيمة الناتج الرئيسى + قيمة الناتج الثانوى (2+1) .

**التحولات الإقتصادية والإجتماعية  
وأنماط إستهلاك الغذاء بالإشارة  
للتنمية الريفية**

## التحولات الإقتصادية والإجتماعية وأنماط استهلاك الغذاء بالإشارة للتنمية الريفية

إعداد :

الدكتور . إبراهيم سليمان

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد الزراعى

كلية الزراعة جامعة الزقازيق

### مقدمة :

حققت الدول العربية شوطاً بعيداً نحو التحرر الإقتصادى بعد أن ظلت لفترات طويلة تمتد لعدة عقود تخضع لتدخلات حكومية عميقة فى سوق الغذاء ، حيث كانت تقدم دعماً للأسعار على مستوى المستهلك وكذلك للمدخلات على مستوى المنتج للغذاء . مع التحكم فى هيكل الإنتاج ونظم التوزيع . بهدف تخفيف أعباء المعيشة ، ولتقابل إنخفاض الأجور النسبى ، على أمل تحقيق مساواة إجتماعية . ولكن نتج عن ذلك زيادة فى الطلب على الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواجته ، ومن ثم نما حجم الواردات ، ومع ارتفاع الأسعار العالمية نما حجم الدعم الغذائى ونما معه أيضاً حجم العجز فى الميزان التجارى ، وتحول لعبء كبير على ميزانية الحكومة. وكان هناك دعماً آخر متمثل فى سعر الصرف المقيد الذى كان سائداً لعقود طويلة . ومنذ منتصف الثمانينات ، انطلقت الدول العربية نحو سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، والتي نجم عنها زيادة الاستهلاك دون نمو معادل فى الإنتاج ، مما ضخم حجم الدين الداخلى والخارجى بالإقتراض الحكومى من أسواق المال العالمية ، وكذلك الداخلى . لكل ذلك لجأت الدول العربية إلى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلى والتي اقتضت تحرير السوق الداخلى والخارجى وخصخصة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية ، وسيادة آليات السوق .

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح الأمن الغذائى من منظور إجتماعى يمثل مع الصحة والتعليم جبهة التنمية البشرية ، والتي بدورها تأتى على قمة مكونات التنمية المتواصلة ، ومن منظور اقتصادى يهدف لتحقيق الأمن الغذائى بتطبيق نموذج تحرير التجارة ، فما هى محددات تحقيق الأمن الغذائى من المنظور الإقتصادى ؟ وهل تحقق المنظور الإجتماعى تلقائياً فى ظل آليات الإقتصاد الحر ؟ وإن كان غير ذلك فكيف يمكن

تؤامه المفهومين الإقتصادي الاجتماعي للأمن الغذائي ؟ . ومعظم المعاناة تقع على عاتق الفقراء وأغلبهم من سكان الريف العربي .

### المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي :

يعني المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي ، توفير وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كافي وأمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشيطة وصحية بصرف النظر عن قدرته الشرائية أو حالته الإجتماعية<sup>(1)</sup> ويقدم هذا المفهوم ثلاثة معايير لذلك هي مدى إتاحة الغذاء - العرض الكافي - (Availability) ، وسهولة الحصول عليه - التسويق الكفاء - (Accessibility) ، والكفاية - الصحية والفيسيولوجية - (Adequacy) ، ويرمز لهذه الاستراتيجية (Three AAAs) .

### المفهوم الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي

أقر مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر 1996<sup>(2)</sup> أن تطبيق نموذج تحرير التجارة يعتبر منطلقاً لتحقيق العالم للأمن الغذائي ، وقد أكد النظام العالمي الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير في مؤتمر الدول السبع الصناعية في شهر يونيو 1999 ، على أساس أن حرية التجارة (شكل رقم 1) : تؤدي لإعمال مبدأ الميزة النسبية لتخصيص الموارد في كل دولة ، ومن ثم تؤدي إلى النمو الإقتصادي وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد

وبذلك تساهم في إرتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأسر حداً مناسباً من الأمن الغذائي ، أكثر مما يؤدي إليه مبدأ الإكتفاء الذاتي .

كما أن حرية التجارة تؤدي لزيادة العرض المحلي المتاح من الغذاء ، والذي بدوره يساهم في خفض أسعار المستهلك من الطعام في السوق المحلي . كما أنه يؤثر

1 - إعلان روما الصادر عن المؤتمر العالمي المشترك لمنظمتي الصحة العالمية والأغذية والزراعة في عام 1992

2- T.J Aldington , (1999) . Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations : Key Issues raised by World Food Summit ' . FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security : Issues and Options in theForthcoming WTO Negotiations from the perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and projections Service: Commodities and Trade Division> Held in Geneva 23 - 24 September 1999 .



فى جانب الطلب من خلال تصدير الفائض من أغذية معينة لكل دولة عربية ميزة نسبية لإنتاجها واستيراد أغذية أخرى أقل تكلفة من دول أخرى لها ميزة نسبية فى إنتاج تلك السلع المستوردة ، وبالتالي يتسع مدى المتاح من الغذاء للإستهلاك المحلى كما ونوعاً ، ومن ثم يتحسن المستوى الغذائى ويتعاظم إشباع المستهلك ،

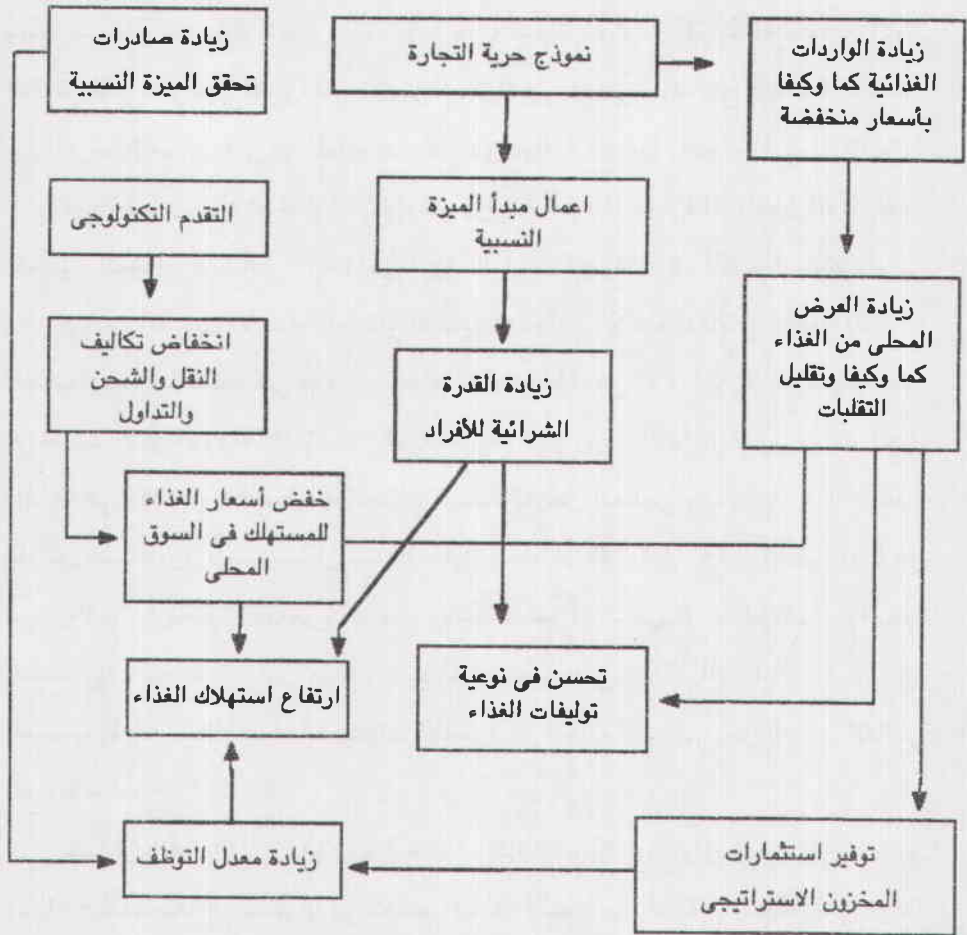
إن تبنى أى دولة عربية لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية يؤدى فى المدى الطويل إلى زيادة معدل التوظيف ، وبالتالي زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة ومنها مستوى استهلاك الغذاء ، كما تقدم حرية التجارة وسائل أقل تكلفة لتحقيق الأمن الغذائى لكل قطر دون اللجوء إلى مخزون استراتيجى غذائى ، وتسمح بمعالجة التقلبات فى العرض المحلى حتى فى المنتجات التى لأى دولة عربية فيها اكتفاء ذاتى أو فائض . ويعضد من ذلك التقدم التكنولوجى وزيادة حجم التجارة العالمية المصاحب لتحرير التجارة مما أدى لإنخفاض فى تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتداول فى الموانئ ومن ثم ميل الأسعار العالمية للأغذية للإنخفاض وتقدم اتفاقات منظمة التجارة العالمية عدة ضمانات على عدم استخدام تجارة الغذاء فى الأغراض السياسية ، منها أن تتعهد الدول الموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات واردات الغذاء الضرورى لكل الدول ، أخذاً فى الإعتبار الأسعار العالمية وتقلبات العرض العالمى والمحلى ، هذا التعهد يفرض على الدول المصدرة أن تسلك سلوك المصدر الموثوق به ذى المصدقية فى عرض الغذاء لزيائتها المتاجرين معها ، وعليها أيضاً أن تجعل كل سياساتها وبرامجها التصديرية متفقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق الحماية للدول النامية المستوردة بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الأساسى من السوق العالمى بشروط مناسبة<sup>(3)</sup> .

كما أن اتفاقية الزراعة الموقعة ضمن اتفاقات جولة أورجواى تنص على منع أى إجراءات للمقاطعة أو الحصار فى تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو عسكرية ، وهو ما أكده ونص عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمى فى عام 1992 حيث أكد على أن

3 - مجلس الغذاء العالمى فى نوفمبر 1996 فى إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات 186 دولة أو ممثلهم تحت البند رقم (4) فى المادة (4 - 2) .

الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسى أو الإقتصادى ، كما ينص على أنه يجب ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات فى تجارة الغذاء تتعارض مع القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة .

### المفهوم الإقتصادي لتحقيق الأمن الغذائى



## تحديات تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي في ظل النظام العالمي الجديد :

### حرية التجارة غير قادرة تلقائياً على إزالة الفقر :

قد يكون تطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال التنافس المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية ، ومن ثم شرائح المجتمع المستخدمة لها . كما أن تحقيق الميزة النسبية في استخدام الموارد يتطلب السعة الكبيرة للمشروعات لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة بأدنى تكاليف ممكنة ، وهو ما قد يؤدي للتضحية بالغالبية من صغار المنتجين والمُسوقين . ويمكن القول أن منافع حرية التجارة قد لا تبلغ الفئات الأقل فقراً في العالم ، ومعظمهم في الريف ..

كما أن مقتضيات التحرر الاقتصادي وأعمال آليات السوق ترمي إلى توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال اقتصاديات السعة الكبيرة والتقنيات المولدة للدخل . وهذا يتطلب التنمية من القمة للقاعدة ، ولذلك فرغم أنه منهج قد يحقق نمواً زراعياً كبيراً ولكن لايعنى بالضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو المتطلبات الاجتماعية سواء في الحضر أو الريف أو بين المناطق الغنية والهامشية ، ولهذا يتطلب النجاح في جني ثمار التحرر الاقتصادي تعديلات هامة في السياسات الوطنية في مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية ، تحقق توافقاً بين توجهات التحرر الاقتصادي وواقع الريف العربي .

### لاستفيد غالبية الدول العربية من ضمانات مساعدات الدول الأقل فقراً :

رغم أن هناك معايير موضوعة من قبل منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل الدول نمواً المستوردة الصافية للغذاء ترمي إلى تمويل استيرادها من الغذاء من خلال المؤسسات المالية العالمية وأهمها صندوق النقد الدولي ، أخذاً في الاعتبار أيضاً إحتياجات الاستهلاك للفئات الحساسة ، مثل الأطفال ، خاصة في الدول الأقل نمواً ، ولكن وفقاً لتقديرات البنك الدولي عبرت كثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة حاجز الألف دولار (بلغ متوسط الدخل للفرد 1200 دولار في عام 1999) ، ومن ثم لا تستطيع الاستفادة من هذه التعهدات . كما أن الممارسات في الواقع تبين أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقراً لا تتحقق تلقائياً .

### الشركات عابرة الجنسيات (Transnational Corporations) تأصل الفقر فى الدول النامية :

فى الوقت الذى يروج فيه النظام العالمى الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذى يضمن الحقوق والمسئوليات المتساوية للمشاركين فى الأنشطة الإقتصادية على كوكب الأرض ، يتجه الشمال المتقدم إلى نموذج الشركات عابرة الجنسيات التى أصبحت فى طريقها للتحكم فى كل السوق العالمى للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا . والمستغرب أن الإتفاقات الدولية الإقتصادية الحالية تضمن صون هذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تهمل لحد كبير تحديد التزاماتها ومسئولياتها . وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية الغير حائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمى ، وبالتالى تزداد هذه الفئات فقرا ولا تبلغ تحقيق أمنها الغذائى ، بل وربما حقها فى الوجود

### حرية التجارة لا تؤدى إلى النمو الإقتصادى وزيادة الدخل :

تعتمد فروض نماذج النظام العالمى الجديد على أن حرية التجارة ستؤدى لنمو الصادرات ومن ثم زيادة الدخل والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائى ولكن هناك محاذير خاصة بإحتمال التعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية فى سياسات التجارة العالمية . وقد بدأت هذه المحاذير منذ اعلان إتفاقات جولة أوروغواى فى شأن التجارة والبيئة ، حيث أُلقت إحتتمالات الأثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها القاتمة على مستقبل نمو صادرات الدول الآخذة فى النمو ، ومعظمها إما زراعية أو غذائية ، وبالتالى أصبح نموذج التبادل التجارى الحر ومنافعه مفتقراً لواقع ملموس يؤازره . ولا يخفى ان مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات الحيوانية والأعلاف بمادة الديوكسين ، وغيرها قد أعطت الأمر بعداً درامياً . ويجدر الإشارة أن الأمر إمتد ليشمل مسألة التراكيب الوراثية المتحولة (GMOS) ، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدى الأهم فى تطبيق نظام تجارى عالمى أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية .

ولقد فشل حتى الآن مسعى إتفاقية سلامة الغذاء الصحية (SPS) نحو ايجاد معايير متجانسة على أساس مواصفات عالمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسلبات طرق الرقابة المحلية على المواصفات فى الدول الآخذة فى النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدرة للمتطلبات فى دول العالم المرتفعة النمو ،

خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية . كما يعتبر تعسفاً من النظام العالمي الجديد عندما يضع شروط حقوق الانسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطاً مسبقة على دول الجنوب كضمان لنفاذ سلعها التصديرية إلى أسواق الشمال .

### بني المعايير الإجتماعية الاستهلاكية لدول الشمال في ظل النظام العالمي الجديد :

من تبعات النظام العالمي الجديد تبني شعوب دول الجنوب للمعايير الإجتماعية والإقتصادية بل والثقافية التي يأخذ بها الشمال عند اللجوء إليه ممولاً ومانحاً للعلم والتكنولوجيا أو من خلال الفضائيات وحرية الأسواق ، ومنها عادات الإستهلاك الغذائي لبعض الأنماط التي لاتعالج سوء الحالة الغذائية مثل شركات الهامبورجر ، «والشيبسي» ، والمشروبات الغازية وعديد من الوجبات الجاهزة مرتفعة الأسعار عالية الكوليسترول منخفضة القيمة الغذائية ، برغم أن دول الشمال المتقدم بلغت تلك المراحل من أنماط استهلاك الغذاء بعد عدة عقود وأحياناً قرون من التوسع في حجم التوظيف وساعات العمل مما يقتضى إنتشار الوجبات الجاهزة لبقاء الأسرة خارج المنزل طوال ساعات النهار ، بينما تحولت لدى جموع المستهلكين في دول الجنوب إلى أعباء على ميزانية الأسرة لوجبات ترفيهية على غرار المحاكاة ليس إلا . ليس هذا فحسب بل إمتدت المحاكاة الاستهلاكية لأنماط أخرى من الاستهلاك غير الغذائي مما استنفد جزء هاماً من ميزانية الأسرة كان أولى بها الغذاء الصحي .

### تحليل أنماط استهلاك الغذاء والحالة الغذائية في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التحرر الاقتصادي :

مرت معظم الدول العربية خلال العقد الماضي بتحولات اقتصادية هامة شملت الإصلاح الإقتصادي ، وما يعنى ايجازاً الإتجاه نحو الخصخصة لقطاعات الإنتاج والتسويق ، والخدمات والتحرر الاقتصادي ، ويعنى ايجازاً أعمال أليات السوق وتحرير الأسعار والأسواق ، بما فيها أسواق المال والنقد . ولقد كان لقطاع الزراعة السابق في بداية الإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسات الإقتصادية منذ عام 86/87 ، ولكن كانت قمة سنوات التحول هي عقد التسعينات . لهذا اعتمدت الدراسة في التحليل على

بيانات ميزانيتها الأسرة في عامي 1990 / 1991 ، 1995 / 1996 . واستبعدت بيانات ميزانية إنتاج واستهلاك الغذاء لأنها تفتقر إلى تقديرات مناسبة في شأن المتاح من الغذاء (العرض المحلي) ليس فقط لضعف تقديرات بعض القطاعات المنتجة للغذاء ، وكذلك لجزافية تقديرات المعاملات الفنية الخاصة الفاقد في كافة مراحل استهلاك الحيوانات والمستخدم في التصنيع أو كسلع وسيطة . كما أن ميزانية الغذاء تعطى متوسطات عامة للمجتمع دون أن تعكس اختلافات لفئات الدخل أو المناطق الديموجرافية ، مما لا يساهم في تقييم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي .

#### دعم أسعار الغذاء وتحقيق البعد الاجتماعي :

إن موازين الأغذية المنشورة ، خاصة في الدول النامية لا تعطى صورة حقيقية عن مدى تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي ، ومن ثم فمتوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه للإحتياجات الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائي في كثير من المجتمعات .

والمعيار الأهم للمفهوم الاجتماعي للأمن الغذائي هو مدى تحقيق الكفاية الغذائية لكل فئات الدخل ، وباعتبار ان الغذاء هو الأول في بنود الانفاق الأسرى ، لهذا فنسبة الأسر تحت خط الفقر معرضة لسوء التغذية ، أو عدم قدرتها على تحقيق الكفاية الغذائية الصحية لكل أفرادها . ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل على أقل من دولار في اليوم يعتبر في فقر مدقع ، ومن يحصل على أقل من دولارين هو تحت خط الفقر ، أي أن خط الفقر المدقع يبلغ 365 دولار للفرد سنوياً ، وأن خط الفقر النسبي هو 730 دولار للفرد في السنة (مقومة بالقوة الشرائية للدولار في كل دولة بأسعار عام 1985) . ولهذا يمكن إعتبار نسبة السكان في مصر الذين لا يحصل الفرد منهم على 2 دولار في اليوم تحت خط الفقر ، كما قدرها البنك الدولي . وطالما أن هناك فئات تقع تحت خط الفقر فهناك شك كبير في أن يحصل افرادها على الكفاية الغذائية الصحية . ويعرض الجدول رقم (5) نسبة السكان تحت خط الفقر ، في مصر وبعض الدول العربية التي طبقت بشكل فعال سياسات الإصلاح والتحرر الإقتصادي تمشياً مع النظام العالمي الجديد ، وهي تونس والمغرب وموريتانيا والأردن ، ولديها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة ، وهذه النسب من السكان تعتبر عرضة لاحتمال مخاطرة عالية الا يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء .

ولايعنى توافر بيانات عن هذه الدول فقط أن بقية الدول العربية لاتوجد فيها فئات تحت خط الفقر وبالتالي لديها عجز في الكفاية الغذائية . فالدراسة التي عرضت في ندوة منظمة الأغذية والزراعة في جنيف في سبتمبر 1999 قد بينت أن هناك عدد غير قليل من الدول العربية لديها فئات تعاني من عجز غذائي ، وعرضت النتائج في الجدول رقم (6) في صورة نسبة السكان التي لديها عجز في الكفاية الغذائية . ورتبت الدول العربية تنازلياً وفقاً لذلك ، أي من أعلى درجة لشدة العجز الغذائي حتى أدنى درجة . ويتضح من الجدول رقم (6) أن هناك نسبة من السكان في كل دولة (من 16 دولة عربية توافر عنها بيانات) ، لديها نسبة من السكان تعاني من عجز غذائي .

ويبدو أن عوامل أخرى غير مستوى الدخل مثل سياسات الدعم لأسعار الغذاء ووجود مناطق بدوية نائية قد تلعب دوراً مهماً في تغير العلاقة الطبيعية العكسية بين مستوى دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر ، ومن ثم درجة شدة العجز الغذائي . فرغم إرتفاع مستوى متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن نسبة السكان الذين يعانون من عجز غذائي لديها أعلى من دول عربية متوسطة الدخل لوجود مناطق كبيرة بدوية منعزلة ، ولحركة القبائل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق ، وإنخفاض حجم العجز الغذائي في مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر ، رغم تقارب متوسط دخل الفرد فيها ، يرجع لوجود برامج دعم غذائي عالية مؤثرة في أسعار الغذاء في هذه الدول عما هو سائد في إقتصاد المغرب والجزائر .

#### جدول رقم (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية

الدولة *	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام 1997	(%) الكل تحت خط الفقر (1)	(%) لشدة أو عمق الفقر (2)
موريتانيا	440	68.4	33
المغرب	1260	19.6	4.6
مصر	1200	51.9	15.3
الأردن	1520	23.5	6.3
تونس	2110	22.7	6.8

\* تمثل الدول التي تجرى بحوث ميزانية الأسرة بالعينة ، (1) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيهم على أقل من 2 دولار في اليوم ، (2) نسبة الفجوة بين دخل الفرد في اليوم وخط الفقر ، غ م = بيانات غير متوافرة .

المصدر : جمعت وحسبت من : البنك الدولي (1999) . التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم ، جدول رقم (2.7) الفقر . ص 68 . واشنطن العاصمة . الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول رقم (6) نسبة السكان الذين يعانون من العجز الغذائى فى الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار فى عام 1997	(%) السكان الذين يعانون من العجز الغذائى	الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار فى عام 1997	(%) السكان الذين يعانون من العجز الغذائى
الصومال	غ.م.	أكثر من 50%	الكويت	17131	12%
السودان	290	32%	مصر	1200	أقل من 8%
موريتانيا	440	21.5%	الأردن	1520	أقل من 8%
اليمن	270	21.5%	لبنان	3350	أقل من 8%
العراق	3973	21.5%	سوريا	1120	أقل من 8%
الجزائر	1500	8% - 16%	الإمارات	17811	أقل من 8%
المغرب	1260	12%	ليبيا	غ.م.	أقل من 8%
السعودية	7150	12%	تونس	2110	أقل من 8%

جمعت وحسبت من :

منظمة الأغذية والزراعة : قسم السياسة السلعية والتنبؤات - إدارة السلع والتجارة (1999) . اتجاهات كل من الإنتاج الزراعى والطلب والتجارة والأمن الغذائى فى العالم . ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن الزراعة والتجارة والأمن الغذائى : القضايا والخيارات فى المفاوضات القادمة من منظور التنمية . الجلسة الأولى : الاتجاهات العامة خلال العقدين الماضيين فى الأسواق العالمية والنظرة المستقبلية فى المدى المتوسط . الورقة الأولى . جنيف 23 - 24 سبتمبر 1999 .

**البعد الإقتصادى والإجتماعى لسياسة خلط الذرة بالقمح فى صناعة الخبز المدعم :**

بالإضافة للفعل التكاملى بين بروتين القمح والذرة المتولد عن الخلط ، فهناك عدة أبعاد اقتصادية ، أهمها هو ما أسفرت عنه دراسة أثر سيادة الأسعار العالمية للأغذية فى السوق المصرى المعروضة فى الجزء السابق ، حيث يتوقع عند سيادة السعر الحر لمصادر الطاقة الرئيسية من حبوب وزيوت طعام وسكر أن يتم تعويض النقص المتوقع



في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي 16 ٪ ، وهذا ربما يبين أهمية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في ظل العجز الكبير في الإنتاج من القمح عن سد احتياجات الاستهلاك ، و خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكى مألوف في الريف المصرى . وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر اتضح أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصرى تتراوح بين (1:1) إلى (3:1) . ناهيك عن أن فرص زيادة غلة الغدان للذرة مازالت كبيرة مقارنة بالقمح والأرز مما يساعد على زيادة العرض المحلى على حساب الاستيراد من القمح . كما أن الرغبة في تقييد مساحة الأرز لمنع تدهور سعره ، وكذلك توفير الموارد المائية (دون فرض سعر لها) ، يتطلب تنشيط الطلب على الذرة الشامية من خلال الخلط بنسبة 20 ٪ في الخبز المدعم . وهذا الطلب لغذاء الإنسان أصبح مهما نظرا لإنخفاض استهلاك سكان الريف والحضر من استهلاك الذرة الشامية ، كما أن طلب الثروة الحيوانية على الذرة يتركز في الذرة الصفراء المستوردة .

**رؤية حول توجهات السياسات المصرية لتحقيق الأمن الغذائى إتاحة الغذاء - زيادة العرض - (Availability) :**

**على صعيد التعاون الدولى والتكتل الإقتصادى :**

يجب التأكيد على أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤتى ثمارها المرجوة بل ربما حدث العكس لو لم يعتنى النظام العالمى الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية لتصبح قوية وفى ذات الوقت ديموقراطية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، لكى تسعى بقوة لمعالجة الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب السياسى والاجتماعى بين الأقطار وداخلها . وعلى مصر أن تتعاون فى السعى نحو سبل هذا الإصلاح من خلال التحالف مع الدول النامية التى تواجه نفس التحديات .

كما يجب على مصر الا تنتظر تغير التوجهات فى المناخ العالمى لصالحها ، باعتبار ذلك يدخل فى نطاق الاحتمالات غير مؤكدة ، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية عربية وافريقية فعالة لمواجهة هذه التحديات ، متناسية أية خلافات سياسية فى الماضى أو الحاضر ، وذلك بهدف :

الضغط المشترك لقبول النظام العالمي الجديد أن تطبق الدول النامية بشكل انتقائي بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي .  
في شأن حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية تطلب هذه التكتلات من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة للمحافظة على معدلات نمو مناسبة مع حماية الوارد من التدهور بل وتنميتها .

هناك إجهادات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مواصفات الغذاء (CAC) ، والمؤسسة العالمية للمواصفات (ISO) ومجلس الوحدة الأوروبية (EU) ، في وضع دليل عالمي لمواصفات الأغذية ، ومازالت هذه الهيئات تناشد الهيئات الوطنية في التعاون لوضع أسس التطبيق والرقابة ومعايير القياس التي تواكب هذه النظم ولكن تعجز كل دولة على حدى عن تحقيق ذلك لهذا يجب أن تسعى مصر من خلال ثقلها لدى الجامعة العربية ومنظماتها أن تلعب دوراً في التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التي تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد العربي في العقدين القادمين .

مازالت مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقراً لا تتحقق تلقائياً وتحتاج عناية كبيرة في بلورة المادة 20 من اتفاقية الزراعة لجولة أوروغواي ، وهذا يحتاج لجولات أخرى من المفاوضات المستمرة ، ليتسع تعريف هذه الالتزامات ومذكراتها التفسيرية لتشمل التوقعات المستقبلية الممكنة ، حتى تتسم حرية التجارة بالمصداقية . وحتى ذلك الوقت لا بد من وجود مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ ، على الأقل ، من الحبوب يخدم احتياجات الإنسان والثروة الحيوانية ، ويمكن أن يتم في إطار عربي مشترك ، بما يضمن المساومة على أسعار أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة السحب والتعويض .

#### سهولة الحصول على الغذاء - التسويق الكفاء - (Accessibility) :

يوصى مجلس الغذاء العالمي أن يصاحب تطبيق مبدأ حرية التجارة سياسات محلية اجتماعية واقتصادية للتأكد من أن منافع النمو الاقتصادي المترتبة على حرية التجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منهم .

### التنفيذ الفوري لبرامج التنمية الريفية متكاملة :

أقر 186 رئيس حكومة أو ممثلهم في اجتماع مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر 1996 إعلان روما للأمن الغذائي العالمي ، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي ، ورسم المجلس إستراتيجية لتسود أداء السوق العالمي وأكد أن سبل تحرر كل إنسان من الجوع . في خطته الموافق عليها (عدا 16 دولة من 186) ، هو المضي بسرعة في تنفيذ برامج التنمية الريفية متكاملة<sup>(4)</sup> .

### سرعة إصدار قانون منع الاحتكار وضمان حرية المنافسة :

إن الشرط الرئيسي لتحقيق منافع حرية السوق لصالح رفاهية المستهلك توافر المنافسة الحرة العادلة بين كل أطراف المتعاملين في السوق ، أي بمنع الاحتكار ، بما لايدع أي منشأة أو قلة منها تتحكم في كمية المعروض أو سعر تداوله في أي مرحلة من مراحل السوق . ويجدر الإشارة إلى أن مكافحة الاحتكار لاتعنى تقييد نمو سعة المنشآت ولكن تعنى منع السلوك الاحتكاري ، فهدف المحتكر هو الحصول على أكبر نسبة من إيراد السوق من خلال تحكمه في السعر أو إقصاء المنافسين كسلوك معاكس للمنافسة العادلة . والتحكم المفتعل في السعر من قبل المحتكر أو إقصاء المنافسين من السوق يتم من خلال عدة أساليب منها ربط السوق ، وإخفاء السلعة ، واللجوء إلى مبيعات التحميل لسلعة غير رائجة بأخرى رائجة ، أو من خلال قصر منح هامش أكبر لبعض الوكلاء أو الموزعين المختارين دون غيرهم ودون وجود مبرر مقبول لذلك كوسيلة لإبقاء منشآتهم قائمة دون غيرها ، أو قد يلجأ للإغراق . والآثار السلبية للسلوك الإحتكاري على المستهلكين عميقة وتتوقف على خصائص السلعة . فإن كانت سلعة غذائية منخفضة في مرونة السعر للطلب عليها وليس لها بدائل متعددة وتتحمل مدة تخزين طويلة يتوقع أن يحقق المحتكر أكبر قدر من إيراد السوق برفع السعر . والغذاء بصفة عامة مجموعة غير مرنة الطلب ورفع سعرها يؤدي لتدهور مستوى المعيشة بسحب نسبة من الإنفاق على السلع غير الغذائية لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء .

4 - International Monetary Fund. (1999) , Economic Adjustment and Reform in Low IncomeSolon L. Barracloug. (1999). Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order : Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank, Washington D.C, USA. World Bank, (1999) . Poverty Lines, A Joint Publication by the Policy research and Poveerty and Social Policy Departments of the World Bank.

ويحتاج الأمر إلى سرعة إصدار قانون منع الإحتكار وحماية المنافسة يوضح دور الأجهزة الحكومية والأهلية ونوع العقوبات المتماشية مع حجم الضرر المترتب على السلوك الاحتكارى . ونظرا لأن طبيعة الممارسات الاحتكارية اليومية يصعب ضبطها إلا من أصحاب المصلحة الممارسين للتسويق فيجب أن ينص التشريع المصدر على إعطاء اتحادات سلعيه تضم أطراف السوق جميعا ذوى المصلحة لكل مجموعة سلعية ، أو على الأقل تطوير قانون الغرف التجارية .

### نمىة القطاع التعاونى :

إن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر تعنى أن التعاون أصبح تعريفا كيانا طبيعيا له دور اقتصادى اجتماعى هام ، بعكس ما هو سائد عن أن التعاون مضمون اشتراكى ، فالتعاون بحكم فلسفته يمكن أن يساهم فى توفير الغذاء بأسعار مناسبة يقاوم بها الاحتكار ويخفف من وطأة ارتفاع الاسعار فى ظل الاقتصاد الحر بشرط أن يتم إعادة صياغته على أسس سليمة كقطاع مستقل ، مع وجود تكامل التعاون الإنتاجى مع الاستهلاكى ، وتخصيص صندوق لتمويله من حصيلة المعونات الأجنبية ، على الأقل فى السنوات الخمس الأولى من إصلاح القطاع .

### الكفاية الغذائية - الصحية والفيسيولوجية (Adquacy) : تنفيذ برامج غذائية موجهة لفئات مستهدفة :

إن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدي لعدم حصول فئات حساسة لكفاية الغذاء الصحية (الأطفال والحوامل والمرضعات) وإلى نقص غذائي بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل ، ومع عدم بلوغ درجة مناسبة من عدالة التوزيع للدخول ، وعدم توازن الأجور مع الأسعار ، لايجوز الإنتظار حتى يتحقق النمو الإقتصادي الكافى لإصلاح هذا الخلل ، فالتنمية البشرية تطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافى فى الوقت المناسب حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية القادرة على صنع التنمية المتواصلة . ولذلك فإن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية على محدودى الدخل ستكون عالية ، مما يتطلب برامج موجهة لهم لرفع هذه المعاناة حتى يتحقق النمو الإقتصادي الملائم ويتحسن نمط توزيع الدخل ، ويتم تنفيذ هذه البرامج الموجهة

بمعاونة الجمعيات غير الأهلية . وذلك فلا بد من تحديد الفئات الأكثر فقرا وتوجيه برامج موجهة لها لرفع مستواها الغذائي ، دون ما الانتظار حتى يحقق النمو الإقتصادي نتيجة الإصلاح الإقتصادي والذي يستغرق زمنا يكون ضحيته فئات تحت خط الفقر .

### رفع الوعي الغذائي لدى المستهلك المصري :

يعنى الوعي الغذائي تبني الفرد لأنماط استهلاك الغذاء الصحية السليمة ، ويؤثر الوعي الغذائي في قراره نحو تفضيل المستهلك لتوليفات معينة من الأغذية في حدود قوته الشرائية ، وهو ما يعرف بنزق المستهلك ، وهو ثالث العوامل الرئيسية الثلاثة الحاكمة لمستوى الاستهلاك الغذائي للفرد ، بجانب مستوى الدخل والأسعار . وترشيد الوعي الغذائي للفرد يتطلب تغيير اتجاهاته نحو استهلاك الغذاء وهي قضية اجتماعية نفسية تخضع لعوامل الثقافة والتراث والتعليم المؤثرة في هذه الإتجاهات .

وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) تظهر بعض دلائل على ضعف الوعي الغذائي لدى المستهلكين ، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية أكثر من مرة ونصف احتياجاته اليومية منها ، وحتى لو تم التسليم بالرأى القائل أن ما تظهره ميزانية الأغذية من ارتفاع كبير في استهلاك الفرد من السعرات يرجع لزيادة نسبة الفاقد في الغذاء في كل مراحل السوق ، وأن الفاقد الفعلي لم يخصم من استهلاك الإنسان من الأغذية ، لأن نسبته المقدره نظريا في موازين الأغذية منخفضة ، فهذا يعتبر إهدار للمتاح لغذاء ، كما يعكس أيضاً الفاقد داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو المقدم للطبوع المنزلية في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل .

برغم مرور ما يقرب من عقد كامل على انخراط مصر في نظام الاقتصاد الحر فلم تحقق حرية السوق أو حرية التجارة تعديلات واضحة في الميزان التجاري ، حيث تبين نسب تغطية الصادرات للواردات في مصر<sup>(5)</sup> أن الصادرات الكلية لم تغطي سوى 29٪ من الواردات الكلية ، أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فلم تغطي الصادرات

5 - جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية . (1998) . الكتاب السنوي للإحصاءات

الزراعية، المجلد 18 ، الخرطوم ، السودان

الزراعية إلا ربع الواردات الزراعية في عام 1997 ، ولم تنجح الصادرات الغذائية إلا أن تغطي 10 ٪ من فاتورة واردات مصر من الغذاء في نفس السنة .

ويبدو أن تطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد لا يضمن تلقائياً تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي بل ربما أدى لتعميق الفقر أو سوء الحالة الغذائية ، لو لم تتخذ السياسات الوطنية التي تضمن تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي ، فما هي العوائق التي تفرضها آليات النظام العالمي الجديد في سبيل تحقيق منافع الاقتصاد الحر ؟

لتغير اتجاهات المستهلكين نحو الأنماط الاستهلاكية الغذائية الصحية وتجنب الفاقد داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو المقدم للطير المنزلية في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل يحتاج الأمر لبرامج قومية لتكثيف الجهود الإعلامية وفي المؤسسات التعليمية ودور العبادة حول أهمية الغذاء ومكوناته وإحتياجات الإنسان في مراحل العمر المختلفة والأضرار الصحية الناتجة عن الاسراف في تناول الغذاء بما يغير الاتجاهات السلبية في هذا الشأن ويقوى درجة الوعي الغذائي السليم لدى الأسرة ، والمرأة هي المجموعة المستهدفة توعيتها خصوصاً الأمهات والزوجات . كما يجب تعبئة جهود المعاهد العلمية ذات العلاقة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية لتقديم المادة العلمية للمؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية .

مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1) T.J. Aldington, (1999). Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations : Key Issues raised by the World Summit'. FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security : Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the perspective of the Developing Countries, paper No.5. Organized by Commodity policy and projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23 - 24 September 1999.
- 2) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the perspective of the Developing Countries. (1999). ' Salient Trends in World Agricultural production, Demand, Trade and Food Security' . paper No1. Organized by Commodity policy and projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23 - 24 September 1999.
- 3) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the perspective of the Developing Countries. "Development in Global Agricultural Markets. 1995 - 1998". paper No. 2. Organized by Commodity policy and projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- 4) World Bank. (1995). " Structural and Sectoral Adjustment: World Bank Experience". A Sector Study. Report No. 1491. Wash. D.C. USA.
- 5) International Monetary Fund. (1999), " Economic Adjustment and Reform in Low Income Contries by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

- 6) Solon L. Barraclough. (1999). " Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: policy Issues for the South. Working papers on Asset Distribution policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.
- 7) World Bank, (1999). "poverty Lines". A Joint publication by the policy research and poverty and Social policy Departments of the World Bank.
- 8) FAO, (1999). The State of Food and Agriculture 1998". FAO, Rome, Italy.
- 9) Ibrahim Soliman. (1982). " Food security in Egypt: The Socio-Economic Implications of Dietary protein-Energy Interrelations". Research Bulletin No. 612, Faculty, of Agriculture, Zagazig University. Zagazig. Egypt.
- 10) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). The Impacts of Wheat price policy chang on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129, United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.
- 11) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). " Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment planning". proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statistics Economists. Held at and organized by The Egyption Association of political Economics and Legislation. Remises Street, Cairo, Egypt.
- 12) Ibrahim Soliman & Aida El-Asfahani (1988). Food versus Nutrition Security planning in Egypt: The Social Economic & political Concepts". Journal of Egypt Contemporary. Vol. LXXIX No. 411 & 412. P. 123-130. Issued by Egyptian Association of political Economics, Statistiecs and Legislation. Rams Street Cairo, Egypt.



- 13) Ibrahi Soliman & Nafissa Eid (1992). " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy. proceedings of the First International Conference on " Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition . P. 1-10. High Institute of public Health Alexandria University. Alexandria Egypt.
- 14) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995) . "Animal protein Food Consumption pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No. 2. P. 816-783. published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.
- 15) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Impacts of Egyptian Socio-Economic Environment on Dietary pattern and Adequacy". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

#### مراجع باللغة العربية :

- 1) إبراهيم سليمان . (1999) . البيئة والغذاء : التحديات والطموحات .  
مجلة المؤتمر السابع للإقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في  
عالم متغير . الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، نادي الزراعيين ،  
الدقي ، الجيزة مصر .
- 2) إبراهيم سليمان . (1998) . التطوير المؤسسي لسوق الغذاء في مصر  
في ظل التحرر الإقتصادي . مجلة المؤتمر السادس للإقتصاديين  
الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير . الجمعية المصرية  
للإقتصاد الزراعي ، نادي الزراعيين ، الدقي ، الجيزة ، مصر .

**مقترحات تطوير البرامج والسياسات  
المرتبطة بمستويات التغذية واستهلاك  
الغذاء في الريف العربي**

## مقترحات تطوير البرامج والسياسات المرتبطة

### بمستويات التغذية وإستهلاك الغذاء

#### في الريف العربي

إعداد :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

#### 1- مقدمة :

لا شك أن الدول العربية تسعى جاهدة لتأمين الغذاء وتحسين التغذية لمواطنيها بما في ذلك سكان الريف وذلك عبر العديد من السياسات والبرامج الغذائية . ولكن يبدو أنه في ظل السياسات الإقتصادية التحكومية التي انتظمت معظم دول العالم النامي في السابق كان الاتجاه السائد هو الجنوح لتوفير الغذاء المدعوم للحضر على حساب الدخول الريفية التي أقعد بها ضمن عوامل متعددة تثببت أسعار الصرف على مستويات منخفضة وضعف الإستثمار في البنية الأساسية في الريف ومحدودية التمويل الريف وبطء استخدام التقانات المتطورة . وفي ظل هذا الوضع يبقى الحافز على الإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المصاحبة له ضعيفاً . ويشكل هذا الوضع نقطة انطلاق هامة لتصميم السياسات الملائمة التي ترتقى بهذا الحافز للنهوض بقطاع الريف وتبعاً لذلك قطاع الحضر والإقتصاد ككل . وفي ظل المتغيرات الراهنة للإصلاحات الإقتصادية تظهر أهمية تركيز بعض سياسات وبرامج الغذاء والتغذية لتخدم أهدافها المرجوة بفعالية أكبر . ويجب التنويه هنا أن الدول العربية تتفاوت في موقفها الغذائي ، نسبة للإختلافات في الموارد والثروات الطبيعية والبنية الإقتصادية والعادات الغذائية ، وتبعاً لذلك قد تتباين تفاصيل السياسات والبرامج التي يمكن أن تقود إلى تحسين الغذاء والتغذية في الريف . ورغم ذلك فإن هناك العديد من الملامح والمصالح المشتركة التي تبرر تشابه وتقاطع السياسات والبرامج المقترحة التي يمكن تناولها في الأجزاء التالية :

## 2 - الإستراتيجيات والخطط التنموية والإقتصادية :

لا يبدو أن هناك سياسات موجهة خصيصاً للغذاء والتغذية في الريف ضمن خطط الدولة في معظم أقطار العالم العربي . لذا تبرز أهمية تضمين مثل هذه السياسات في الإستراتيجيات والخطط بتفصيل سياسات الغذاء والتغذية من خلالها إلى شقيها الحضري والريفي او على الأقل إبراز أثر السياسات المختلفة على الغذاء والتغذية في قطاع الريف حتى يمكن معالجة السليبات حسب درجة وقعها وذلك لما لهذا القطاع من أهمية في الإنتاج الزراعي .

### \* سياسات تحرير سعر الصرف :

من المستبعد أن تمثل سياسات التدخلات السعريّة المباشرة أسلوباً مناسباً لسياسات الغذاء في ظل إقتصاديات السوق الحر ، ولكن من الضروري متابعة أثر سياسات التحرير على أنماط الإنتاج والغذاء والتغذية . فتحرير سياسات الصرف له انعكاسات متعددة حيث أن أثر الإتجاه الحالي نحو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية هو ارتفاع أسعار ومن ثم أرباحية السلع والخدمات التجارية (tradables) المصدرة والمستوردة أو القابلة للإستيراد والتصدير التي تخضع للسعر العالمي وتوقع إنخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية (non-tradable) التي تخضع لعوامل العرض والطلب الداخلية مع زيادة الإنتاج . ومن هنا فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تشجيع الإنتاج الزراعي حيث أن معظم سلعه تجارية بما في ذلك المنتجات الغذائية ومن ثم يقود إلى وضع غذائي وتغذوي أفضل بالذات في الريف مع لفت النظر إلى احتمال ارتفاع تكلفة الإنتاج لهذه السلع بناءً على درجة استخدامها للمدخلات المستوردة التي سترتفع أسعارها أيضاً كسلع تجارية . ولكن يجب التنويه كذلك إلى أن هناك سلع غذائية غير تجارية كالألبان وكثير من الخضر وبعض الغلال ذات الإستهلاك المحلي التي تنخفض أسعارها بزيادة إنتاجها ويؤدي ذلك إلى خفض الإنتاج وتعثر الوصول إلى الأهداف الغذائية المرجوة . كذلك يجب لفت النظر إلى احتمال توجه المنتجين إلى التوسع في المحاصيل النقدية التصديرية غير الغذائية (التي تقع بالضرورة في دائرة المحاصيل التجارية) على حساب المحاصيل الغذائية مما يؤثر أيضاً على الإنتاج المحلي للغذاء .

وفي ظل هذه المتغيرات لأسعار الصرف فإن الحاجة ماسة إلى التحليلات الإقتصادية حتى ولو كانت أولية أو تقديرية وتصميم السياسات والبرامج التي تخفف من أثارها السالبة

مثل تطوير التقانة لرفع إنتاجية السلع الغذائية غير التجارية وتطوير تصنيعها واستخداماتها لتحويلها إلى تجارية وتوجيه تدخلات المساعدة للقطاعات المتضررة من نقص الغذاء .

#### \* سياسات التجارة الخارجية :

تتجه الدول العربية للتفاعل مع مجريات ومستجدات التجارة الدولية من تحقيق لتحرير التجارة وما يتبعه من التزامات وحقوق . وأهم ما يتطلبه ذلك رفع الكفاءة التنافسية للسلع المنتجة في الدول العربية والإرتقاء بسلع الميزة النسبية وتطوير التصنيع الزراعي والإستفادة من ميزات تحرير التجارة لمقابلة الإحتياجات الغذائية بأسعار تنافسية . ولكن من أجل تأمين الغذاء يجب النظر في إمكانية حماية الإنتاج المحلي للغذاء بالاستفادة من الإعفاءات الممنوحة وميزات قوانين التجارة الدولية . ويدخل في نطاق سياسة التجارة الخارجية التفاعل مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية خاصة منطقة التجارة الحرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية في عام 1998 .

#### \* سياسات العمالة والأجور :

يأتي تأثير سياسات العمالة والأجور على الغذاء والتغذية في الريف من خلال تأثير سياسات الأجور للقطاع العام والخاص على سوق العمل في الحضر وعلى وأجور العمالة الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي مع أن سوق العمالة الزراعية يبدو ظاهرياً وكأنه سوق حر . وفي الماضي جذبت العمالة نحو أنشطة القطاع العام وإلى حد ما الخاص أيضاً وشكلت جزءاً من أسباب الهجرة إلى المدينة من الريف، حيث انخفاض مردود الإنتاج الزراعي وضعف الأجور الزراعية ، مما أدى إلى المزيد من تدهور الحافز على الإنتاج الزراعي . وفي الفترة المصاحبة لتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي بدأ التغير السالب في الدخل الحقيقية لمستخدمي القطاع العام مقارنة بدخول القطاعات الأخرى بما فيها الزراعية وأجور العمالة الريفية مما يبدو أنه اتجاه مشجع للإنتاج الزراعي مع الأخذ في الإعتبار الآثار السالبة للسياسات المكتملة الأخرى مثل التمويل والإستثمار وترقية البنية الأساسية في الريف . ويتوقع لسياسات الأجور الداعمة للغذاء في الريف أن تدور في محور ربط سوق العمل بما في ذلك القطاع العام بعوامل العرض والطلب مع خلق المناخ الملائم لدفع الإنتاج في الريف . ومن شأن ذلك أن يخفف من انخفاض اتجاه نسبة سكان الريف ويقلل من الهجرة الريفية للمدن كما يصب في الإستغلال الأمثل لمدخل العمالة .

### \* سياسات الإستثمار :

مع أن جهداً كبيراً قد بذل لتحسين قوانين الإستثمار فى كثير من الدول العربية لجذب القطاع الخاص المحلى والأجنبى وكذلك ارتفعت مستويات استثمارات القطاع العام الموجهة للزراعة ، إلا أن كل ذلك لم يكن بالقدر الكافى فى كثير من الحالات - للنهوض بالإنتاج الزراعى إذ ظلت نسبة الإستثمارات الزراعية متدنية بشكل كبير مقارنة بمثيلاتها للقطاعات الأخرى . وتتعدد مجالات الإستثمار التى يمكن أن تنهض بالغذاء فى الريف العربى من جانب القطاعين العام والخاص فالقطاع العام يناط به تصميم السياسات المالية والمؤسسية ( التشريعات والقوانين) المشجعة للإدخار بالذات فى قطاع الريف وتبسيط إجراءات استثمار القطاع الخاص والإستثمار فى البنية الأساسية فى الريف خاصة الطرق والإتصالات ومعلومات السوق وفتح آفاق إستثمارية فى مجال الإنتاج الزراعى المروى لدرء آثار تدنى وتذبذب الإنتاجية والتنوع المحصولى . كما يجب أن يضطلع القطاع العام بالإستثمار فى التعليم والصحة والمحافظة على البيئة ومجالات القطاع الخاص متنوعة متى ما كان المناخ الإستثمارى مواتياً وتشمل التمويل الزراعى والإستثمار فى الإنتاج الزراعى والصناعات الريفية الصغيرة منها والكبيرة وبالذات صناعة الأغذية بما فى ذلك المنتجات الحيوانية .

### \* سياسات التمويل :

كما هو معلوم فإن التمويل يعتبر محورياً أساسياً للنهوض بالإنتاج الزراعى والغذاء والتغذية فى الريف خاصة وإذا وضعنا فى الاعتبار ضعف الدخول الريفية وبالتالي ضعف الإدخار هناك . وغنى عن القول أيضاً أن تحديد المتطلبات التمويلية للأنشطة الزراعية الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية بالكمية والتوقيت المطلوبين هى الأساس للتمويل الزراعى . وبجانب أهمية تحليل التدفقات النقدية التمويلية تبرز ضرورة بناء تلك المتطلبات ، ليس على الأحوال الراهنة فحسب ، بل متضمنة متطلبات استخدام التقنية المتطورة وكذلك الإحتياجات الإستثمارية اللازمة للإستغلال الأفضل للموارد الطبيعية المتاحة وهناك خيارات

عدة لتحسين التمويل الزراعي . فبجانب ما يجري الآن من أنشطة المصارف الزراعية ومؤسسات الدولة الأخرى فإن الخيارات التالية تمثل مصادر لدفع عجلة التمويل :

- تشجيع الدولة للقطاع الخاص من خلال تحسين المناخ اللازم لتكثيف أنشطته التمويلية للريف وتمكين العمل التنافسي في ذلك مع بناء المؤسسة المناسبة من تشريعات وقوانين لضبط تلك الأنشطة ومنع الإستغلال .

- تشجيع الدولة ورعايتها لقيام روابط لمجموعات ريفية للإدخار وإنشاء صندوق ضمان إستثماري لتسهيل حصول المنتفعين على القروض لضمان الإسترداد وفي نفس الوقت الدخول في أنشطة تجارية كالجمعيات الإستهلاكية لتوفير الغذاء في الريف ومن المناسب الإستعانة بالمنظمات الطوعية لإنشاء مثل تلك الروابط .

- إنشاء أجهزة تمويلية مخصصة للريف حيث يمكن الإستئارة بالتجربة المصرية عبر جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وما يتعلق بذلك مثل صندوق التنمية المحلية .

- تخفيض تكلفة التمويل للإستثمارات الزراعية في مجال إنتاج وتصنيع الغذاء .

#### \* مواجهة طوارئ نقص الغذاء :

من أجل استدامة توفير الغذاء في الريف من الضروري تقوية فعالية المخزون الإستراتيجي المتبع في معظم الدول العربية مع تركيز مواقع التخزين في المناطق المعرضة لنقص الغذاء المتكرر ودعم ذلك المخزون بالمنتجات المصنعة القابلة للحفظ حتى يتسنى رفع القيمة الغذائية للمتضررين . أما في مناطق نقص الغذاء الطارئ فيمكن إدارة المخزون بصورة تجارية . كذلك يعتبر تطوير مواعين التخزين التقليدية في الريف من أجل الحفظ السليم ومكافحة آفات التخزين من العوامل الداعمة لمجابهة طوارئ نقص الغذاء . وعلى غرار ذلك تطوير أساليب حفظ المنتجات الغذائية لمنع التلف وبقاء القيمة الغذائية وذلك بتطوير ونشر التقانة للتخزين السليم بواسطة الدولة مع دعمها للأسر الريفية لإمتلاك وإدارة مواعين التخزين ومتطلبات الحفظ والنظر في إمكانية التخزين الجماعي الذي يمكن استغلاله بجانب فك ضائقة نقص الغذاء كضمان للإقراض الزراعي عن طريق تكامله مع مؤسسة إقراضية تدار بواسطة مخزون الطوارئ الجماعي .

### \* تحسين الإنتاج والتسويق :

لقد ظل تحسين الإنتاج والإنتاجية وحل مشكلات التسويق أحد الهموم الكبرى في الدول العربية التي تسعى جاهدة لتفعيل سياسات التوسع الأفقي والرأسي ومحاولة توفير مدخلات الإنتاج للوصول إلى هذه الأهداف . ويفرض التركيز على الجوانب الإنتاجية والتسويقية التي من شأنها ترقية استهلاك الغذاء والتغذية في الريف تبرز أهمية سياسات الربط بين الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والتنوع المحصولي الذي يلائم موارد الأرض والماء والعمالة وفي ذات الوقت يتيح تنوع غذائي واسع في الريف كما يسهم أيضاً في إثراء التنوع الحيوي الذي يصب بدوره في واجب المحافظة على البيئة وتتمثل السياسات الداعمة في هذا الجانب في :

- قيام الدولة وكذا القطاع الخاص بتأمين المعلومات التقنية للمحاصيل الواعدة وبدائل استخداماتها ومعلومات السوق عنها وكذلك الإستثمار لتأهيل الموارد لخدمة التنوع المحصولي . وأهم ذلك استغلال المياه وترشيد استخدامها حيث تمثل أكبر العوامل المستقبلية المحددة للإنتاج في الوطن العربي بجانب توفير المدخلات الأخرى . إضافة إلى الإستغلال الكامل لإمكانات التوسع في الزراعة المروية الذي يهيئ المناخ المناسب للتنوع المحصولي :

- التوسع في مناطق جديدة باستصلاحها واستزراعها من خلال التمليك .  
- ربط التوسع في الإنتاج ، وبالذات الغذائي ، بتهيئة مناخ التسويق عن طريق تأهيل بنيات الطرق واستثمار القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في توفير معلومات السوق وكذلك مستلزمات المناولة والفرز والتبريد والتعبئة للمنتجات الغذائية .

### \* تحسين التصنيع الغذائي :

على الدولة توفير وإيصال المعلومات عن الصناعات الغذائية الصغيرة وأساليب حفظ الأغذية لسكان الريف كما سبق ذكره وذلك بتقوية الأجهزة الإرشادية وإنشاء مراكز تدريبية بالمناطق الريفية لتلك الأغراض مع حفز تصنيع واستيراد المعدات والمعينات اللازمة للتصنيع . ومن أهم مجالات التصنيع منتجات الألبان والخضر والفاكهة والمحاصيل الزيتية



واللحوم ويجب الإستفادة من المعرفة المحلية والطرق التقليدية لحفظ الأغذية المتواجدة في كثير من المجتمعات العربية وتطويرها ومن الأهمية بمكان أن تنظم هذه الأنشطة على إسس تشريعية وقانونية للمواصفات وضبط الجودة للسلع المصنعة .

#### \* التوعية الصحية والغذائية :

هناك جهد مقدر من الأجهزة المختلفة في الدول العربية لرفع الوعي الغذائي والصحي مثل إنشاء الوحدات المعنية في وزارات الزراعة والتعليم والصحة وأجهزة الأمن الغذائي ومؤسسات الطفولة والأمومة وإدارات التغذية المختلفة وغيرها . وتبدو الحاجة ماسة للتنسيق بين الأجهزة المختلفة لتكثيف برامج التوعية الغذائية والصحية وتوحيد المعلومات وتكاملها من الجوانب المختلفة مع تخصيص فرع من أنشطتها للريف نسبة لخصائصه المميزة ومعالجة مشكلاته الصحية والغذائية على أرض الواقع ويتصل بذلك إجراء الدراسات عن أثر الحالة الصحية والتغذية على شتى مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتوصيل نتائجها ضمن الجهود لتحسين الصحة والغذاء . وتنتظم في كثير من الدول سياسات تضمن مواد تعليمية في هذا الشأن في مناهج التعليم ، ولكن تبرز تجربة دولة قطر كتجربة رائدة في التطبيق لمقتضيات الصحة والغذاء حيث تطبق لوائح تنظيمية في تقديم الوجبات للمدارس مثل تخصيص مؤرد واحد لكل صنف غذائي لتسهيل ضبط أي خلل في المادة الغذائية يضر بالصحة ، كذلك منع المشروبات الغازية والحلويات ومتابعة وتقييم الحالة الغذائية للطلاب وينصوى أيضاً تحت بند التوعية الصحية والغذائية أهمية معالجة العادات الإسرافية في تقديم الوجبات الغذائية في المجتمعات الريفية التي تؤدي إلى كثير من الهدر للمواد الغذائية

#### \* تنمية ورفع القدرات البشرية :

يعتبر رفع قدرات (empowerment) الإنسان الريفي ركيزة من ركائز التنمية بتمكينه من المعينات التي تطور مقدراته التخطيطية والإنتاجية واتخاذ المبادرة والإعتماد على الذات ، وبالطبع لها أثرها الفاعل على تحسين جوانب الصحة والغذاء والتغذية . وتشمل سياسات تنمية القدرات البشرية تكثيف البرامج الحالية لمحو الأمية والتوسع في التعليم النظامي وتفعيل مراكز التدريب الفني في المهن والحرف المختلفة لتمليكه المعرفة في تقانات الإنتاج الزراعي النباتي وتربية وعلاج الحيوان والعمل التعاوني والإستثمارات

الصغيرة وغيرها ومن المهم في مرحلة تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي رفع مقدرات القطاع الخاص للتخطيط والإستثمار وإدارة الأعمال وتعريفه بالمقدرات والفرص المتاحة في الريف ومجالاته الإستثمارية . كذلك تبدو أهمية تثقيف المرأة الريفية في التدبير المنزلي وتغذية الأطفال والأسرة ورفع مقدراتها الإنتاجية والإستثمارية. ومن العوامل المساعدة على تنمية القدرات حفز المتعلمين للعمل والإستيطان بالريف كي يمتد تأثيرهم الثقافي والمعرفي وأنشطتهم لصالح إستفادة أهل الريف . ومن وسائل رفع القدرات تدخل الدولة لدعم تكوين الروابط والمنظمات المحلية لتطلع بمشكلات المجتمعات الريفية ومن بينها المسائل التغذوية والمساهمة في وضع وتنفيذ البرامج التنموية والبحثية وتحديد المجموعات المستهدفة للتدخلات الملائمة لتحسين أحوالها الغذائية وغيرها من الأمور . كذلك تشجيع قيام المنظمات التكافلية لمساعدة الضعفاء في المجتمعات الريفية.

#### \* البحوث والإرشاد والتدريب :

من المعلوم أن تطوير تقانات الإنتاج والتصنيع الغذائي ونقلها للمستفيدين من العوامل التي قد لا تستقيم مجهودات تحسين الغذاء والتغذية بدونها . وهناك مجالات متعددة في هذا المضمار تطرق الحديث لبعضها في الفقرات السابقة وتكاد لا تكون هناك دولة عربية لا تسعى لتطوير التقانة الزراعية بما في ذلك تقانات المنتجات الغذائية . وبناءً على ذلك يقتصر التركيز هنا على السياسات والبرامج البحثية الهامة التي تقع في دائرة الغذاء والتغذية والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- تطوير البنية الأساسية للبحث الزراعي وتطوير وتدريب كوادر البحث العلمي بهدف الإنتاج المكثف للخيارات التقنية التي تلائم تعدد البيئات الطبيعية والظروف الإقتصادية السائدة في كل بلد .
- إدخال الأهداف الغذائية والتغذوية كمكون لبرامج البحث التطبيقي والإهتمام من خلال ذلك بالتنوع الحيوي وربط الأهداف البحثية بالجوانب التصنيعية والتسويقية .
- إفران حيز في البرامج البحثية لتطوير التقانات التي تناسب الأنشطة الزراعية والمنزلية لعمل المرأة الريفية .

- تقوية وسائط نقل التقانة للمستفيدين ابتداءً من إشراكهم في تحديد المجالات البحثية مروراً بتطبيق البحوث الحقلية بدرجاتها المختلفة وربط البحوث بالمؤسسات الإرشادية والمنظمات الأهلية المساعدة في توصيل التقانة وانتهاءً بعكس المعلومات الناتجة عن تطبيق وتبني التقانات للبحوث.
- التوسع في بحوث استخدام مياه الري من نواحي الترشيد وتنمية المصادر المائية وتطوير تقانات حصاد المياه واستخدام وسائل الري الحديثة الموفرة للمياه .
- تكثيف بحوث ما بعد الحصاد من تخزين وحفظ وتصنيع للأغذية.
- تنشيط تطوير تقانات وأساليب الحرف الصغيرة والمنزلية التي يمكن تبنيها في الأرياف .
- دعم المولة للنهوض بالتقانة الحيوية والتنوع الحيوي وبدائل المحافظة على البيئة .
- تخصيص بحوث للإنتاج العضوي للغذاء وتطوير التقانات البديلة لاستعمال المدخلات الكيماوية من أسمدة ومبيدات وغيرها .
- بناءً على تحليلات تجرى على اتجاهات تطور السكان والعمالة الزراعية تحدد درجة أهمية الإستراتيجيات البحثية في اختيار النمط المحصولي ومستويات التقانة الملائمة .
- إجراء البحوث حول تغير الأنماط الإستهلاكية للغذاء في البلاد العربية المختلفة بما في ذلك الأرياف نتيجة لمؤثرات عديدة منها الأخذ بالعادات الغذائية الأجنبية من خلال التفاعلات العالمية وحركة سوق العمل والعمالة والمعونات الغذائية الأجنبية ونوعيتها وتغيرات دخل الفرد . وهناك مؤشرات واضحة لأثر مثل هذه العوامل على تحول الإستهلاك من المنتجات المحلية إلى منتجات مستوردة في العديد من الدول العربية وفي حالة العون الأجنبي إنقاص حوافز الإنتاج والإعتماد على الذات حيث يجب تقييم انعكاساتها على استراتيجيات وسياسات الغذاء والإنتاج والبحوث وإمكانية تضمينها في السياسات القطاعية وبرامج الغذاء والتغذية .
- إجراء الدراسات الإقتصادية والإجتماعية لتحديد المناطق والمجموعات المعرضة لنقص الغذاء وتحديد الخيارات لطبيعة السياسات والبرامج التي يمكن أن تعالج المشكلة.

### برامج تحسين الغذاء والتغذية في الريف العربي :

هناك العديد من برامج التدخل المباشر في معظم الدول العربية مثل التغذية المدرسية وتغذية رياض الأطفال وبرامج الصحة الغذائية وتوزيع الغذاء ضمن برامج التنمية، ولكن مستوى تفعيل هذه البرامج يختلف من دولة إلى أخرى ويجنح عموماً إلى الضعف ويبدو أن ذلك ناتج عن الصعوبات الإقتصادية التي تواجه العديد من الدول العربية. كما أن هناك برامج أخرى يمكن تبنيها على المستوى القطري بناءً على نتائج تطبيق السياسات الكلية والقطاعية وتلخص مقترحات هذه البرامج في النقاط المذكوره أدناه .

### برامج التدخل المباشر :

تركيز برامج التدخل المباشر بتحديد الأسبقيات للمجموعات المستهدفة الأكثر تضرراً من نقص الغذاء والتغذية على الأسس الجغرافية أو المناخية أو الإقتصادية أو الديمغرافية ومن ثم تقوية تفعيل هذه البرامج وتوسيع دائرة انتشارها حسب توفر الإمكانيات المادية والبشرية.

### برنامج تحسين الدخول الريفية :

تأسيس برامج قطرية لتحسين الدخول الريفية من خلال تنمية القدرات على غرار المقترحات الواردة في السياسات الكلية والقطاعية وكذلك الإستثمارات الصغيرة والأسرية حتى يمكن تخفيف أعباء برامج التدخل المباشر بالتدرج. متابعة الأحوال الغذائية والتغذية :تأسيس برنامج لمتابعة الأحوال الغذائية والتغذوية للمجموعات والفئات المختلفة في الريف والحضر وتأسيس قاعدة معلومات قطرية يمكن من خلالها التعرف على مواقع خلل الغذاء وتأثيراته والبدائل المتاحة للمعالجة.

### الاهتمام بالمرأة الريفية :

تأسيس برنامج للتوعية التغذوية في الريف يعتمد على قاعدة إرشادية مكونة من الأجهزة والوزارات العاملة في مجال الغذاء والتغذية ومستعينة بأساليب المشاركة الريفية وتجارب المشاهدة باستغلال المواد الغذائية المتوفرة في الريف تستهدف تبني وجبات متوازنة غذائياً. وبجانب ذلك استغلال البرامج الترفيهية الموجهة للأرياف كإطار للبرامج الثقافية الخاصة بالجانب التغذوي حتى يسهل استيعابها وتبنيها. إضافة إلى ما سبق هناك أهمية لتصميم برنامج مخصص للمرأة الريفية يضطلع بمسائل الإنتاج الزراعي

والاستثمارات الصغيرة للمرأة والأعمال المنزلية يهدف إلى استعمال التقانات والأنشطة التي توفر الجهد والوقت وتسمح للمرأة الريفية بالاستغلال الأمثل للوقت وتوزيعه بين العمل الإنتاجي والأشغال المنزلية.

#### - البرامج الجارية :

تنشيط وتفعليل البرامج الجارية في الريف بكفاءة اكبر في مجالات توفير مياه الشرب والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم مع توخي العدالة في توزيع تلك الخدمات.

#### - الانذار المبكر :

إنشاء مراكز معلومات قطرية للإنذار المبكر عن توقعات نقص الغذاء والكوارث في المناطق المعرضة لذلك وربط ذلك بمواقع اتخاذ القرار مع إعطاء الأسبقية في توصيل المعلومات للمواطنين بالمناطق المستهدفة وتوعيتهم وتبصيرهم بالتوقعات.

#### - برنامج تنمية الريف :

اعتماداً على الظروف الاقتصادية يقترح إنشاء برنامج خاص بالريف يطلع بأمر التنمية بما في ذلك الشئون الغذائية والتغذية ووضع خطط طويلة المدى لذلك . لتمويل البرنامج يمكن إنشاء صندوق قومي يجلب له الدعم الداخلي والأجنبي من المؤسسات العالمية العاملة في هذا المضمار . وتمثل تجربة البرنامج المصري القومي للتنمية المتكاملة في الريف نموذجاً للاهتمام به في إنشاء البرنامج.

#### - مراكز المعلومات المستقبلية :

التخطيط المستقبلي لتأسيس برنامج يستفيد من تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة لا يصال المعلومات متعددة الأغراض للريف حيث يمكن إنشاء مراكز للمعلومات بالأرياف تمثل حلقة وصل بين سكان الريف ومصادر المعرفة في الشئون الزراعية والتغذية والصحية وغيرها . ومع تنامي التعليم والمعرفة يمكن لأهل الريف في المستقبل التدريب على استعمال وسائل الاتصال والمعلومات. ويمكن الاهتمام بتجربة النظم الخبيرة بمصر وكذلك تجارب بعض البلدان التي بدأت في تجارب من هذا النوع مثل جنوب أفريقيا .

### **مقترحات التنسيق بين الدول العربية في السياسات والبرامج الغذائية والتغذوية :**

بناءً على ما تقدم من مقترحات لتحسين السياسات والبرامج القطرية في مناحي الغذاء والتغذية في الريف العربي ، فإن آفاق التعاون والتنسيق القومي العربي في هذا المضمار متعددة وواعدة بتطوير واقع الغذاء والتغذية لخدمة هذا القطاع الهام الذي يسهم بقدر وافر في الدخل القومي العربي والذي يحتاج إلى الكثير من العناية لزيادة إسهاماته.

**وتشمل تلك المجالات :**

#### **- تطوير بنية المواصلات :**

وتأتي في هذا المضمار وسائل المواصلات على قائمة الأسبقيات، فالتعاون في إنشاء وتأهيل الموانئ والطرق البحرية ووسائل النقل الجوي التي تربط البلاد العربية ببعضها البعض تمثل ركيزة أساسية للتبادل التجاري وتخدم بالذات سرعة وفعالية تبادل المواد الغذائية.

#### **- الميزة النسبية :**

وضع برنامج عربي لدراسة الميزة النسبية لإنتاج محاصيل الغذاء بالدول العربية بمنهجية موحدة بهدف التنسيق والتعاون في دعم التخصص الإنتاجي. وبجانب تطوير بنية المواصلات وتسهيل التبادل التجاري ، فإن الإنتاج على أساس الميزة النسبية يساهم بدرجة كبيرة في حسن استغلال الموارد والسعى لتحقيق غايات الأمن الغذائي العربي.

#### **- قاعدة المعلومات :**

تضافر الجهود لتفعيل إنشاء قاعدة معلومات قومية عربية تعتمد على التوجهات القطرية الحالية والمستقبلية لإنشاء قواعد معلومات قطرية. ويتم أفراد حيز في تلك القاعدة لمعلومات الغذاء والتغذية مثل مساحات المحاصيل والإنتاج ومتطلبات الاستهلاك والتنبؤات الجوية ورصد الآفات العابرة والمخزونات الاستراتيجية ومخزونات الطوارئ. ويمكن ان تضطلع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالدور التنسيقي بين الدول العربية في مجال المعلوماتية وتوثيقها وعرضها بالوسائل المعلوماتية الحديثة وغيرها.

### - صندوق عربي للكوارث :

إنشاء صندوق عربي للكوارث يضطلع بمهام تتبع حالات الكوارث ونقص الغذاء الطارئ وتوجيه إمكانات الصندوق بمعالجتها بالسرعة والفعالية اللازمين.

### - مواصفات السلع الغذائية :

التعاون في تحديد المواصفات للسلع الغذائية عن طريق التشاور والتنسيق العملي بين الدول العربية لتسهيل تدفق السلع الغذائية الأولية شبه المصنعة والمصنعة بين الدول العربية ، بما في ذلك المنتجات الريفية والتي غزا بعضها الأسواق الأوروبية ولم ينجح في الدخول للأسواق العربية.

### - استغلال المياه :

من واقع معاناة معظم الدول العربية من نقص المياه وتوقعات تفاقمها في المستقبل خاصة في الدول العربية التي ليست لديها سيطرة على مصادر المياه ، فإن التعاون القومي العربي لازم في مجالات الاستغلال الأمثل لمياه الري المتوفرة عن طريق تطوير التقانة المناسبة . كذلك تظهر الحاجة إلى التعاون في وسائل تنمية مصادر المياه المختلفة.

### - بنك الأصول الوراثية :

العمل على تأسيس بنك قومي عربي يختص بحفظ الأصول الوراثية وتبادلها بين البلاد العربية.

### - السوق الحرة العربية :

الإسراع في تنفيذ البرامج القطرية المرتبطة باستيفاء متطلبات قيام السوق الحرة العربية ومستقبلا باتفاقيات التجارة الدولية.

### - التصنيع الغذائي :

قيام برنامج مشترك للبحوث الخاصة بالارتقاء بالتصنيع الغذائي الريفي متضمناً الإنتاج للتصنيع واستغلال الفائض في المنتجات القابلة للتصنيع.

- تبادل خبرات السياسات :

تبادل المعلومات والخبرات في السياسات الغذائية الخاصة بالأرياف العربية من أجل الاستفادة من الخبرات المختلفة ورؤية إمكانية تناغم تلك السياسات.

- جمعيات حماية المستهلك :

تشجيع قيام جمعيات حماية المستهلك على النطاقين الحضري والريفي العربي بالدول العربية التي لا توجد بها مثل تلك الجمعيات والعمل على تقنين دورها قظرياً والعمل ثم التنسيق فيما بينها فيما يختص بمواصفات السلع بما في ذلك تلك المصنعة في الريف.

- مناهج التعليم الغذائي :

التنسيق بين الدول العربية في مناهج التعليم الغذائي بالمؤسسات التعليمية بالاستفادة من الخبرات المتعددة وكذلك في تدريب الكوادر العاملة في مجال الغذاء والتغذية مع لفت النظر لأفراد جزء من هذه المناهج لخصوصية الريف وطبيعة إنتاج واستهلاك الغذاء به.



## الأوران القطرية

## قطرية المملكة الأردنية الهاشمية

## تفويم سياسات استهلاك الغذاء

### وأثرها على أنماط التغذية الريفية في الأردن

إعداد :

م : رامي الهباهبة

#### مقدمة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ذات مساس مباشر بالحياة اليومية للإنسان العربي في الريف لما للغذاء وتوفرة كما ونوعاً من آثار سياسية واجتماعية تنعكس سلباً أو إيجاباً على الإستقرار قطرياً وعربياً ، ذلك ان توفير الغذاء يعتبر من أولويات الحكومات والأفراد على حد سواء .

يتكون عرض المنتجات الغذائية الزراعية في الإنتاج المحلي والمستوردات مطروحا منها الصادرات ، ومن هنا نجد ان اهم مكون من مكونات هذا العرض هو القطاع الزراعي والذي يعتبر هو الاساس في توفير الكثير من المواد الغذائية على مستوى القطر ، وكما ان القطاع الزراعي بارتباطاته الخلفية والتمثلة في توفير مدخلات الانتاج وما يرتبط من أنشطة والامامية والتمثلة في الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية من اثر في تحسين دخول افراد الريف والحضر على حد سواء وما يترتب على ذلك من زيادة وتحسين دخول اهل الريف مما يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية والاستهلاكية لهم وتحسين المستوى الغذائي لاهل الريف ، اضافة الى ان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل كثيرة الى ابناء الريف ، فالتنا نجد ان القطاع الزراعي يعتبر اللبنة الاساسية لاستهلاك اهل الريف .

ونظرا لضعف المعلومات وعدم توفرها على مستوى الريف حيث ان غالبية سكان المملكة الاردنية الهاشمية يقعون في منطقة جغرافية محصورة ، مما يجعل التمييز بين الريف والحضر في الصعوبة بمكان ونظرا للتشابه في استهلاك الغذاء بين هذه الفئات فانه اعتمد على بعض المعلومات الكلية على مستوى المملكة سواء في السياسات والبرامج المتعلقة بتحسين واستهلاك الغذاء .

## الوضع الراهن لاستهلاك الغذاء والتغذية في الريف على المستوى القطري

للسنوات 1996-2000 :

### - أهم السلع الغذائية التي يتم استهلاكها :

يستهلك الشعب الاردني كميات مختلفة من المواد الغذائية شأنه في ذلك شأن معظم الشعوب. الا اننا نلاحظ من الجداول اللاحقة ان الاستهلاك يتركز على سلع معينة، تأتي الخضار على رأسها، وتليها الحبوب، و الفواكه واللحوم والبيض بمنتجات الألبان. كما اننا نلاحظ ان استهلاك الاسماك والمنتجات البحرية منخفض الى حد كبير وهذا يعود الى ان الأردن دولة غير بحرية إذ لا تتعدى سواحلها على البحر الأحمر (خليج العقبة) عشرات الكيلو مترات .

ان الاردن من الدول غير المنتجة للارز والسكر ويعتمد على هاتين السلعتين على الاستيراد. اما بقية السلع الغذائية فان الاردن ينتج منها كميات متباينة حسب الطبيعة المناخية والاحتياجات المحلية وحاجات الاسواق الخارجية.

إلا أن من أهم الخضار التي تستهلك هي البننوره وينسبة تصل الى (48٪) تليها البطاطا والبصل والخيار و الباذنجان والكوسا والملفوف، وينسب تصل في مجموعها الى اكثر من (75٪)

اما بالنسبة الى الفواكه الأكثر استهلاكا في الاردن ، يعتبر التفاح والعنب و المندينا والبرتقال والموز والليمون اهم الفواكه في المائدة الأردنية، وينسب مئوية (17.4)(16) 13.6 (12.1) : (12) ، (10.6) ٪ على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأردن المناخية التي تسمح بزراعة هذه المحاصيل و إنتاجها بكميات كبيرة.

ويبين الجدول (1) كميات الانتاج المحلي من السلع الغذائية خلال الفترة 1995-2000 وتشير الارقام ان معدل الانتاج من الخضار يبلغ (1360) الف طن وتشكل البننوره والباذنجان والكوسا والخيار اهم الخضار ، كما ينتج (424) الف طن من الفاكهة وتعتبر الحمضيات والعنب والموز في مقدمتها .

أما إنتاج القمح لم تتجاوز ( 28.7 ) الف طن لعام 2000 وبمعدل سنوي مقداره (50) الف طن وبما انتاج البقوليات فبلغ (5) الف طن بالمتوسط ويرجع السبب في انخفاض كميات الانتاج وذلك لظروف الجفاف التي يمر بها خلال السنوات الاربع الاخيرة.

اما المنتجات الحيوانية فان انتاج الحليب قد سجل ارقاما خلال فترة 1995-2000 اذا وصل الى (171.8) الف طن و انتاج اللحوم الحمراء يتراوح بين (14-22) الف طن بمعدل (17) طن وبلغ انتاج لحوم الدواجن من (93-118) الف طن وبمعدل سنوي (104) الف طن وبلغ انتاج البيض (752) الف طن لعام 2000 .

**الكميات المتاحة للاستهلاك :** يعاني الاردن في انتاج المحاصيل الحقلية خصوصا القمح ويعود السبب الى عوامل كثيرة منها عدم انتظام كميات الامطار وتذبذبها من عام الاخر وتوقفت الحكومة عن شراء هذه المحاصيل باسعار مدعومة مما ادى الى ضعف قدرتها التنافسية مقارنة بالمحاصيل الاخرى .

لا تتوفر اية معلومات موثقة عن الكميات المخزنة والمدورة من عام لآخر وهذا الامر يصعب دراسة الاستهلاك في الاردن شأن معظم الدول النامية . كما ان تدخل الحكومة خلال الفترة السابقة في الاسعار والسياسة الغذائية غير المعلنة التي تهدف الى دعم اسعار المواد الاساسية وتثبيتها ودعم الانتاج الموجه الى السلع الاستراتيجية يجعل الكميات المتاحة لا تعكس الرغبة والطلب الحقيقي المستند للاسعار كفيصل في الوصول الى نقطة تعظيم المنفعة للمستهلك .

1 - ا - متوسط نصيب الفرد السنوي من البروتين ، الدهون النشويات، والطاقة للمجموعات السكانية الرئيسية على مستوى الريف والحضر :

يبين جدول رقم (7) متوسط نصيب الفرد السنوي واليومي من البروتين والطاقة والدهون وتم حساب هذا المتوسط عن طريق ضرب متوسط نصيب الفرد السنوي بما تحتويه المواد من مكونات غذائية وقسمة على عدد ايام السنة للخروج بمتوسط نصيب الفرد اليومي من العناصر المذكورة

2-1 مستويات الدخل ونسبة الصرف من تلك الدخول الموجهة نحو استهلاك الغذاء على مستوى الريف والحضر :

يبين الجدول رقم (12) متوسط الدخل الجاري السنوي للأسرة حسب مصادر الدخل الجاري في المملكة والريف والحضر حيث تشير الارقام بان متوسطات الدخل في المناطق الحضرية اعلى منها في المناطق الريفية ، على سبيل المثال يبلغ متوسط دخل العاملين بالاستخدام في الريف يبلغ (2101) دينار في حين يبلغ في الحضر (4628.6).

اما من ناحية نسبة الصرف فيبين الجدول رقم (13) متوسط نسب الانفاق على الطعام والشراب حسب المجموعات الغذائية السنوي في الريف والحضر في المملكة ، ويتضح من الارقام الموجودة في الجدول ان نسب الانفاق السنوي على الطعام والشراب في الريف اعلى منها في الحضر وذلك لوجود مصادر للانفاق متعددة في الحضر وهي غير موجودة في الريف مما يجعل معظم الانفاق على الطعام والشراب حسب المجموعات الغذائية اعلى منه في الحضر .

### 1-3 السياسات والبرامج المؤثرة على الانماط التغذوية في الريف :

#### 1-3-1 سياسات اناحة الغذاء للمستهلكين :

تعتبر السياسة الزراعية التي اقرتها الحكومة عام 1996 الاساس الذي يوجة القطاع الزراعي بصفة المنتج الاول للغذاء في الاردن .وتعمل السياسة الزراعية التي تعتبر جزءا من السياسة الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة على تحقيق مايلي :

(أ) الكفاءة : من خلال تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل ومراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد .

#### (ب) الديمومة : في إدارة الموارد الزراعية

(ج) العدالة : في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه.

وتعمل السياسة الزراعية، من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة، على مساعده المزارعين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة، واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج لا تتعارض مع الأهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة .كما أنها تعمل على تحقيق توازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الزراعية وحماية البيئة من ناحية، وبين مصالح المزارعين واحتياجات ومصالح الفئات الأخرى من السكان، وخاصة نوي الدخول المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية، وأن يقوم هذا التوازن على مبادئ العدالة والكفاءة والديمومة.

#### 1-3-2 سياسات التشغيل والاجور :

واصلت الحكومة خلال عام 1999 جهودها الرامية الى الحد من البطالة بين صفوف القوى العاملة الاردنية والتخفيف من آثارها السلبية ، كونها ما زالت تشكل التحدي الرئيسي امام الاقتصاد الأردني وقد تجسدت الجهود الحكومية الهادفة الى الحد من مشكلة البطالة في اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير ، ابرزها اقرار نظام المكاتب

الخاصة للتشغيل رقم (21) لسنة 1999 الصادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (10) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 ، والذي يهدف الى توفير فرص العمل للقوى العاملة الاردنية داخل المملكة وخارجها . كما واصلت الحكومة جهودها الرامية الى تنظيم سوق العمل وضبط العمالة الوافدة .

يشهد قطاع الزراعة زيادة كبيرة في أعداد القوى العاملة الوافدة والتي تعمل محل القوى العاملة الأردنية وهذا راجع الى عدم الإقبال على العمل الزراعي بسبب تدني وموسمية الاجور في هذا القطاع .

### 1-3-3 برامج التدخل المباشر لتحسين مستويات التغذية :

هناك مشاريع وبرامج خاصة بتوفير الغذاء تقوم بها الوزارات والمؤسسات حكومية متعددة حيث تقدم لهم المعونات حسب الفئات المستهدفة . حيث تقوم وزارة الزراعة بتوزيع الأغذية مثل القمح والبقوليات والزيت للمزارعين على ضوء الأنشطة الزراعية التي يقومون بها وبالتعاون مع مشروع دعم تطوير الأراضي بالمشاركة وبرنامج الأغذية العالمي . وتقوم باقي الوزارات والمؤسسات المذكورة بتقديم القروض الميسرة للفئات المستهدفة وذلك لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل وبالتالي لتحسين مستوى الغذاء .

### 1-3-3-1 برامج التغذية المدرسية :

تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير وجبة غذائية في المدارس من خلال مشروع تغذية المدرسة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وتتضمن الوجبة 100 غم طحين أو قمح ، 20 غم لحم معلب أو 20 غم جبنة لكل شخص باليوم إلى 165 يوم بالسنة . هذا في المدارس التي يصل أعمار أطفالها إلى 6 سنوات .

### 1-3-3-2 برامج التغذية لرياض الأطفال والامهات :

إن برامج التغذية في الحضانات تصل الكمية الغذائية التي يتم توزيعها 100 غم طحين أو قمح ، 10 غم لحمة معلبة أو 10 غم جبنة للشخص كل يوم لمدة 300 يوم بالسنة بينما الفئة العمرية 12- 18 يستلموا 1200 غم طحين ا و قمح ، 60 غم لحمة معلبة أو 60 غم جبنة و 60 غم بقوليات و 30 غم سكر و 9 غم شاي للشخص .

1-3-3-3 برامج الصحة الغذائية والتغذية المتكاملة :

1-3-3-4 توزيع الغذاء ضمن برامج التنمية الزراعية :

تقوم وزارة الزراعة بتوزيع الأغذية مثل القمح والبقوليات والزيت للمزارعين في المناطق الاقل حظا والمناطق الريفية على ضوء الأنشطة الزراعية التي يقومون بها وبالتعاون مع مشروع دعم تطوير الأراضي بالمشاركة وبرنامج الأغذية العالمي .

1-3-4 برامج التدخل غير مباشر :

1-3-4-1 البطاقات التموينية ( قسائم الاغذية) :

اتبع نظام الحصاص خلال السنوات الماضية كبديل عن الدعم المقدم للسكر والحليب والأرز إذ كانت الحكومة توزع كل ثلاث اشهر مخصصات الفرد من هذه المواد والتي يتم استبدالها من المحال التجارية بالمواد المشار اليها اعلاه ودفع سعر محدد اقل من سعر السوق الذي تباع به وتدفع الحكومة الفرق الى تجار الجملة من خلال آلية خاصة. وقد كانت الفترة الزمنية لكل كوبون محددة حسب ما هو وارد عليه. أما الشخص الذي يريد شراء كميات اكثر مما هو مخصص له فيمكنه ذلك شريطة دفع السعر الحر الذي تباع به هذه المواد. ومما هو جدير بالذكر ان هذه الكوبونات كانت تمنح للشريحة التي يقل دخلها الشهري عن (500) ديناراً شهرياً.

وقد استعيز عن هذا النظام فيما بعد بدفع مبلغ شهري وفق أسس محددة. ووقف العمل بها اعتباراً من بداية عام 1999 حيث توقفت الحكومة عن تقديم أي شكل من اشكال الدعم الى المستهلكين وتركت عملية تحديد الاسعار الى قوى العرض والطلب .

1-3-4-2 التعاونيات الاستهلاكية :

لا يوجد جمعيات استهلاكية ولكن هناك الاتجار بالمنتجات الغذائية من خلال المؤسسات العسكرية والمدنية وباسعار مدعومة والتي تخدم شريحة كبيرة من موظفي القطاع العام وايضا العاملين في القوات المسلحة .



1-3-4-3 دعم مدخلات الانتاج ( اسمدة ، بذور ، مكننة ، الخ ) :

1-3-4-4 دعم السلع الغذائية الاستهلاكية :

تقوم الحكومة بتقديم الدعم للأربع سلع هي الحليب والسكر والارز والخبز، وأشارت دراسة نفقات الاسرة إلى ان 35٪ - 45٪ من دخل المواطن الاردني ينفق على المواد الغذائية ، مما دفع الحكومة إلى توجيه الدعم إلى المواد الغذائية الضرورية ، حيث ابتداءً هذا البرنامج عام 1990 وكان بمقدار 64.2 مليون دينار بالمتوسط للفترة 1994-1996 ، في حين انخفض إلى النصف عام 1997 مقارنة بعام 1996 ، حيث اعتمدت اسلوب الدعم الموجه للاردنيين المقيمين وبالتحديد لاصحاب الدخول التي تقل عن 500 دينار شهريا للفرد .

1-3-5 خدمات الترفية الاجتماعي والتعليم والصحة :

1-3-5-1 توفير مياه الشرب والصرف الصحي :

تبلغ نسبة المناطق في المملكة الموصولة بمياة البلدية حوالي 98٪ وهناك نسبة قليلة بسيطة خاصة المناطق النائية غير موصولة اما بالنسبة للصرف الصحي فإن الموصولين بالصرف الصحي يبلغ نسبتها 56٪ من المناطق في المملكة .ويبلغ عدد العقارات المخدومة على شبكات الصرف الصحي التابعة لسلطة المياة خلال عام 1998 قرابة (143656) أي بزيادة قدرها (1.84٪) عن عام 1997 وتبلغ عدد محطات التنقية في المملكة (16) محطة .

1-3-5-2 العناية الصحية :

للوصول الى مستوى عالي من الرعاية الصحية في المملكة سواء في المناطق الحضرية او الريفية تم انشاء مديرية للرعاية الصحية والتي تضم تحت مظلتها مجموعة من المديریات منها :

- 1 - صحة وسلامة الغذاء والتغذية .
- 2 - خدمات الأمومة والطفولة والبيئة حيث تتواجد هذه الخدمة في المراكز الصحية في جميع مناطق المملكة .
- 3 - الأمراض السارية وغير السارية .
- 4 - السلامة الصحية التي تضم التثقيف الصحي والصحة المهنية وقسم التغذية وهذا القسم يقوم بمشروع لتدعيم الخبز والحديد ووضع مواصفة تشترط إضافة اليود في الملح .

### 1-3-5-3 خدمات التعليم وبرامج التوعية والترويج للتغذية الصحية وانماط المعيشة السليمة :

ان من البرامج الفعالة المعنية بالتوعية التغذوية والصحية مشروع التغذية المدرسية الذي من اهدافة العمل على تحسين الوضع التغذوي والصحي لاطفال المدارس الحكومية في المناطق الاقل حظاً وذلك من خلال تقديم وجبة فطور متوازنة وتنمية وتثبيت اتجاهات وعادات غذائية سليمة لدى الطلبة تستمر مدى الحياة من خلال برنامج التثقيف الغذائي ومن مكونات المشروع :

#### 1- الوجبة الغذائية :

تتكون من عبوة حليب معقم سعة (200) مل وعبوة بسكويت وزن (70)غم عالي البروتين مدعم بفيتامين أ، د ومضاف الية الحديد وايضا حبه فاكهة متوسطة الحجم (موز ، تفاح، برتقال) .

#### 2 - برنامج التثقيف الغذائي .

#### 3 - الدراسات والية العمل .

### 2- العوامل المؤثرة والمحددة للاستهلاك الغذائي في الريف على المستوى القطري للسنوات 1996 - 2000 :

#### 1-2 عوامل الطلب :

- من المعلوم ان الاستهلاك الغذائي يتزايد بنسبة حوالي 3% وهي نسبة النمو السكاني السنوي

- لم يحدث تغيير ملموس في مستويات دخول الافراد خلال الفترة المذكورة مما يعني انه لم يكن لهذا العامل تاثير على الاستهلاك الغذائي

- ان اسعار السلع من العوامل المؤثرة والمحددة للاستهلاك الغذائي خاصة في حالة وجود بدائل للسلع المطلوبة

- اما ذوق المستهلك فهو من العوامل التي تحتاج لفترة زمنية طويلة حتى تصبح ذات تاثير على الاستهلاك الغذائي

## 2-1-1 أعداد ومعدلات نمو السكان :

بلغ عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية (5.039) مليون نسمة ، وذلك عام 2000 . وقد تعرض الأردن إلى هجرات قسرية أدت إلى إحداث اختلالات في اعداد السكان خلال العقود الماضية . فقد استقبلت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها عدة موجات من الهجرات القسرية من البلدان المجاورة، كان آخرها عام 1990 إذ عاد إلى الأردن حوالي (350) ألف نسمة من جراء حرب الخليج الثانية وقد أدى ذلك إلى ارتفاع واضطراب معدلات نمو السكان . مما أدى إلى زيادة السكان زيادات تفوق معدل النمو الطبيعي، واختلاف معدلات نمو السكان ما بين حقبة وأخرى ، تبعا للمؤثرات الخارجية الأنفة الذكر . وتتراوح معدلات النمو بين (3.3٪) إلى (4.3٪) للفترات (1962 - 1966) ، (1975 - 1987) على التوالي . وقد احتسب معدل نمو السكان الفترة (1982-1998) إذ وجد انه يساوي (4.5) ويبلغ معدل النمو السكاني لعام 1998-1999 حوالي 3٪ يعيش حوالي مليون نسمة في الريف ، أي ما يعادل (21.7٪) . وقد انخفضت نسبة سكان الريف من (30,4) عام 1992 إلى (22.1٪) عام 1996 . وبلغت عام 1999 حوالي 21.3٪ .

وتبلغ نسبة الذكور في المجتمع الأردني حوالي (52.27٪) ويمكن القول ان المجتمع الاردني مجتمع فتي إذ تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة (64.5٪) أما الذين تقل اعمارهم عن (30) سنة فتبلغ نسبتهم (73.5٪) وهذا يعني ان هذا المجتمع بحاجة الى نمط غذائي يتناسب مع هذه الفئات العمرية .

أما التوزيع الجغرافي للسكان فإننا نجد أن (78.08٪) من سكان المملكة يعيشون في محافظات العاصمة و اربد و الزرقاء و البلقاء ، وإذا ما أضيف لهم (5.3٪) سكان محافظتي عجلون وجرش فإن هذا يعني ان (83.48٪) من السكان تعيش في منطقة جغرافية لا تتعدى مساحتها (8000) كم<sup>2</sup>، أي اقل من (10%) من مساحة المملكة . وهذه المنطقة تشكل جُلّ الرقعة الصالحة للزراعة .

ويلاحظ أن نسبة توزيع السكان بين المحافظات لم تشهد تغيرا كبيرا كما تشير

الدراسات .

أما العامل السكاني الذي يعتبر من المؤثرات الرئيسية في زيادة الاستهلاك ويؤثر هذا العامل في اتجاهين رئيسين أولهما الزيادة الطبيعية في عدد السكان والآخر التغيرات في الهرم السكاني وتوزيعهم عمريا .

يبلغ معدل النمو السكاني في الأردن حوالي (3,5%) سنويا وهذا يعني أن عدد السكان يتضاعف كل عشرين سنة مرة مما سيضيف أعباء كبيرة على الموارد الطبيعية والزراعية الأمر الذي سيؤدي إلى خفض نصيب الفرد من الدخل القومي وعرقلة جهود التنمية وصعوبة رفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل ومواجهة الاحتياجات الغذائية لهم ، ناهيك عن التقلص الحاصل جراء ذلك في الرقعة الزراعية وتحويل الموارد المائية إلى الأغراض المنزلية بدلا من استعمالها لإنتاج الغذاء وتزداد أهمية هذا العامل في ظل محدودية الموارد .

أما الشق الثاني فهو التوزيع العمري للسكان إذ تشير المعطيات إلى أن (30%) من السكان تحت سن العاشرة وهذا يعني ازدياد الاحتياجات الغذائية لهم وتغيرها تبعاً لذلك مما يعني زيادة الفجوة الغذائية.

#### 2-1-2 مستويات دخول الافراد :

يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد (767.2)، (814)، (593.4) دينارا في المملكة والحضر والريف على التوالي. وتشكل الدخل المتأتي من الاستخدام و الإيجارات والدخول التحويلية المصادر الرئيسية للدخول.

وتشير دراسة نفقات الأسرة لعام 1997 إلى أن متوسط افراد الأسرة الواحدة في المملكة هو (6.16) فردا . ولا يوجد اختلافات كبيرة بين متوسط الأسرة في الريف والحضر إذ بلغ متوسط حجم الأسرة فيهما (6,58) (6,06) فردا على التوالي . وتبلغ نسبة الأسر التي يزيد أفرادها عن (6) أفراد (74.15%) كما أن نسبة الذكور (51.4%) من افراد العينة .

يبلغ متوسط دخل الأسرة الأردنية حسب دراسة نفقات الأسرة المشار إليها أعلاه (4811,7) و (4981,1) و (4044) دينار في كل من المملكة والحضر والريف على التوالي . ومعظم هذا الدخل يتأتى من الاستخدام والإيجارات ودخول تحويلية(تقاعد ضمان ، تأمينات) والعاملين لحسابهم الخاص ويبلغ حوالي (2525,5) و (838,3) و (723.9) و (457) دينار على التوالي وذلك على مستوى المملكة .

### 2-1-3 اسعار السلع الغذائية :

لقد اتبعت الحكومة لسنوات خلت سياسات مختلفة لدعم أسعار المواد الغذائية، إلا إنها قد تخلت عن هذه السياسات بعد تبني برنامج التصحيح الاقتصادي كما يتضح فيما بعد .

وتعتبر الأسعار حسب النظرية الاقتصادية المؤشر الأساسي لقوى العرض والطلب والعامل الرئيس في تحديد العرض والطلب على السلع الغذائية مع ثبات العوامل الأخرى . وتشير الأرقام القياسية لأسعار الجملة وتكاليف المعيشة في الأردن إلى أن هذه الأسعار تنمو بنسبة متفاوتة تبعا لمجموعات السلع ويعود السبب الى الإجراءات الحكومية الهادفة إلى الانسحاب من عملية دعم تلك المواد وخصوصا بعد أن كانت أسعارها محددة من قبل الحكومة أبان برامج الدعم .

وقد أدت سياسات احتكار استيراد السكر والأرز والحليب والأعلاف والحبوب إلى بعض التغيرات في أنماط الاستهلاك وقد انعكس هذا الوضع بعد رفع برنامج الدعم المقدم لهذه السلع .

قبل تبني برنامج التصحيح الاقتصادي كانت الحكومة تتدخل في أسواق المنتجات الغذائية من خلال الوسائل التالية :

#### 1- دعم أسعار السلع الغذائية :

اتبع الاردن سياسة دعم بعض السلع والمواد الغذائية خلال العقود الماضية حيث كان كل من الارز والسكر والخبز يباع بأسعار مدعومة. إضافة الى ان استيرادها كان محصورا في وزارة التموين - والتي تم إلغائها عام 1998 - والسماح حالياً للقطاع الخاص باستيرادها وبيعها في الاسواق المحلية بأسعار تتفق و الاسعار العالمية و دون تدخل من الحكومة في تحديد السعر .

وتشير المعطيات الى ان الحكومة كانت تحقق أرباحا في بعض السنوات نتيجة الاتجار بهذه المواد.

## 2 - الففسفر الإفبارى :

لقد كان ففم ففد اسعار الففزار والفواكة المفسفرفة والمفنفجة مفلما من قبل لفنة مؤلفة من وزارة الفموفن والزراعة و الاسواق المرفزفة فأفد بعفن الاعفبار اسعار الفمفة فى الاسواق المرفزفة الرفسفة وففد اسعار الففزفة للوفم اللاحق وففسر هذف الاسعار فى الصفف المفلفة ، كما وفنطبق هذف الحالة أفضا على البفض والحلب والألبان واللحم المفسفرفة

## 3- الاففار فى المففنجات الفذاففة :

مارسف الحكومة الاففار بالمففنجات الفذاففة من خلال الموفسفن العسكرف والمفدفة وذلك بفع هذف السلع مباسرة للمفسهلك المففنفع مففما فقط (العسكرفن والموظففن المففنن) وبأسعار مفعومة .

وبعد فبنى الحكومة برنامف الفصففح الاقفصافى فوقفف عن هذف الففدخلاف ولم ببقى ألاف الموفسفنن المففدفة والعسكرفة افجهف مرفلما ففم نظام الفدم الموجه الى ففائف مفعفة باسفخدام نظام البطاقاف (الكوبونات) .

## 2 - 1 - 4 ذوق المفسهلك :

بعفبر نوق المفسهلك من العوامل الفف فففاف لففرفة زمنية طويلة ففى فصبح ذاف فاففر على الاسفهلاك الفذاففى وأفضا فان أهل الرفف عافافهم فى اسفهلاك الموفد الفذاففة فف ففصولفها فافزجة ومن خلال ما بففنجونف من مففنجات نباتفة أو ففوانفة أو فم شرافف مباسرة من المففن .

## 2-2 عوامل العرض :

ان فمفع عوامل العرض المذكورة لم ففن لها فاففر ملموس على الاسفهلاك الفذاففى خلال الففرفة المشار إليها .

## 2-2-1 الاستفادة من الموارد الاقتصادية وحماية البيئة :

### 2-2-2 توفر واسعار المدخلات الزراعية :

ان توفير المدخلات الزراعية يعتمد على قوى العرض والطلب حيث ان الاردن يتبع نظام السوق المفتوح ولا يوجد أي دعم لهذة السلع وهي متوفرة في الاسواق وسوف يتم التطرق الى الكميات المستهلكة من اهم عناصر الانتاج والاسمدة والمبيدات الزراعية في بند لاحق من هذة الدراسة.

## 2-3 عوامل ثقافية واجتماعية :

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في الاستهلاك وتوجيهه ، لا بل قد تكون المحدد له من خلال تحديد الكميات المتاحة للاستهلاك ومن خلال الانماط الغذائية للسكان بناء على دراسة نفقات الاسرة لعام 1997 فان الانفاق على بنود الطعام والشراب في المملكة والريف والحضر فإن الجدول رقم (13) يبين ذلك ويتضح أن (44.3٪) من الدخل ينفق على الطعام والشراب وان اللحوم والبيض والدواجن تستأثر بأكبر نسبة (11.6٪) منها. تليها الحبوب ومنتجاتها والخضار والالبان والتبغ ومنتجاته ثم الدهون والفواكة بنسب (3.8) (3.3) (3.0) (2.8) (3.1) (2.9٪) على الترتيب . كما أننا نجد تفاوتاً في نسب الإنفاق بين الريف والحضر . إذ نجد أن الريف أكثر استهلاكاً لمجموعة اللحوم والبيض والدواجن ومجموعة الحبوب ومنتجاتها والالبان ومنتجاتها وكذلك بقية المجموعات . إذ أن سكان الريف يصرفون (53.6٪) من دخولهم على الطعام والشراب مقابل (42.5٪) من دخول الحضر .

و اما فيما يتعلق بمتوسط دخل الاسره ونسبة الانفاق على المواد الغذائية فإننا نلاحظ أن الانفاق يأخذ شكلين : الأول يرتفع مع ارتفاع الدخل وهنا ترتفع نسبة الانفاق من (31.34٪) لتصل إلى (52٪) عند انخفاض الدخل وذلك من فئة (8400) دينار فأكثر إلى (3000) دينار والثاني انخفاض النسبة مع انخفاض الدخل لتصل إلى (36.3٪) عند مستوى دخل أقل من (600) دينار شهرياً . ويعزى السبب إلى ارتفاع نسبة الانفاق على السكن مع تناقص الدخل.

## 2-3-2 الخدمات التعليمية والصحية :

أما من حيث المستوى التعليمي لرب الأسرة فإن (32.37٪) منهم في مستوى الثانوية فما فوق. وكما تشير الدراسة إلى أن المهنة الرئيسية لرب الأسرة هي العاملون في الحرف وما إليها من مهن وكذلك مشغلو الآلات والعاملون في الخدمات والباعة والمتخصصون ويشكلون نسبة 1(19.02٪) ، (16.63٪) ، (13.06٪) ، (12.41٪) على التوالي أي ما يعادل (61.12٪) من أرباب الأسر بينما نجد أن نسبة العاملين في الزراعة هي (7.63٪) .

كما تشير دراسة نفقات الأسرة إلى أن نسبة استهلاك الحبوب ومنتجاتها ترتفع كلما انخفض المستوى التعليمي لرب الأسرة وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة اللحوم والبيض والنواجن والألبان والزيت . أما مجموعة الفواكه والتوابل والمكسرات والمشروبات فترتفع نسبتها كلما أرتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة ومع ذلك فإن نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام والشراب من الدخل ترتفع مع انخفاض المستوى التعليمي فهي تتراوح ما بين (33) و(52.1٪) للدراسات العليا و الاميين على التوالي و الجدول رقم (14) يبين نسب الانفاق على المجموعات الرئيسية حسب المستويات التعليمية لرب الأسرة .

أما من حيث مهنة رب الأسرة فإن الجدول رقم (15) يبين نسب الاستهلاك لكل مجموعة من المجموعات الرئيسية للطعام والشراب . ويتضح من الجدول أن أقل نسبة انفاق تكون في مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا (32.5٪) وأعلى نسبة تكون عند عمال الزراعة وصيد الاسماك (55.5٪) ويمكن ترتيب المهن تصاعديا حسب نسبة الانفاق الاجمالي على الطعام والشراب كمل يلي : المتخصصون، عاملو الخدمات، والبائعون، الفنيون، والمتخصصون المساعدون، العاملون في الحرف، المشتغلون بالأعمال الكتابية، مشغلو الآلات والمهن الأخرى والمهن الزراعية على الترتيب .

**الواقع الراهن للسياسات والبرامج الخاصة بالاستهلاك والتغذية في**

**الريف :**

**1-3 اهداف السياسات الاستهلاكية لتحسين التغذية في الريف على**

**المستوى القطري :**

على الرغم انه لا يوجد سياسات تغذوية واضحة المعالم الا اننا نجد ان هذه

السياسات منتشرة ومبعثرة في السياسات المذكوره انفا والتي تهدف الى :



- 1- توفير الغذاء المناسب في الوقت والسعر الذي يتناسب مع دخول كافة طبقات الشعب .
- 2 - تحسين مستوى الدخل وما يرافقه من زيادة في القوى الشرائية للطبقات الفقيرة وتحسين المستوى التغذوي لها .
- 3- رفع مستوى التوعية لدى المواطنين من خلال برامج الإرشاد والتوجيه التغذوي والصحي والتعليمي ورفع المستوى الثقافي والتعليمي وتقديم هذه الخدمات إلى كافة المواطنين حيثما وجدوا .
- 4 - الحد من البطالة ومحاربة جيوب الفقر .
- 5 - معالجة بؤر سوء التغذية .
- 6 - تنظيم الأسرة من خلال السياسات السكانية التي تهدف الى ترشيد النمو السكاني ليتلاءم مع الموارد المتاحة .

### 3 - 2 سياسات الاستهلاك :

تعتبر السياسة الزراعية التي اقرتها الحكومة عام 1996 الاساس الذي يوجه القطاع الزراعي بصفته المنتج الاول للغذاء في الاردن حيث توفر هذه السياسة الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير والتحديث المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يلبي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية وتأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة لذلك فهذه السياسة تعمل ومن خلال وسائلها وادواتها المختلفة على مساعدة المزارعين للتوجه نحو انتاج سلع زراعية بنوعية جيدة وباستعمال تقنيات انتاج لا تتعارض مع الاهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة كما انها تعمل على تحقيق توازن بين الحاج للمحافظة على الموارد الزراعية وحماية البيئة من ناحية وبين مصالح الفئات الاخرى من السكان وخاصة ذوي الدخل المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية .

### 3 - 2 - 1 توفير الغذاء واتاحة الغذاء بأسعار مناسبة :

تعمل السياسة الزراعية ومن خلال وسائلها وادواتها المختلفة على مساعدة المزارعين للتوجه نحو انتاج سلع زراعية بنوعية جيدة واستعمال وسائل وتقنيات انتاج لا

تتعارض مع الاهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة من ناحية ، وبين مصالح المزارعين واحتياجات ومصالح الفئات الاخرى من السكان وخاصة ذوى الدخل المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية وأن يقوم على مبدأ الكفاءة والديمومة .

وتتمثل الاهداف الرئيسية للسياسة الزراعية في الأردن فيما يلي :

1- زيادة نسبية الاعتماد على الذات في توفير الغذاء واعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الانتاج الزراعية وضمان استدامة الانتاج على المدى البعيد .

2 - توجيه الانتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات واحتياجات السوق وان يكون هذا الانتاج منافسا من حيث النوعية والسعر وتعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي للنشاطات الزراعية كافة خاصة تلك المتعلقة بالانتاج .

3 - تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية والسعي للتعاون مع دول المنطقة في مجال انتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية.

### 3 - 2 - 2 تحسين الدخل :

ان من اهداف السياسة الزراعية زيادة وتحسين دخول والارباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الانشطة الاخرى ذات العلاقة بالزراعة من هنا فان تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي للنشاطات الزراعية كافة وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى تحسين دخول العاملين في القطاع الزراعي .

### 3 - 2 - 3 تحسين مستويات عرض السلع الغذائية :

ان طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الاردن يعتمد على اقتصاديات السوق فان تسويق المنتجات الغذائية عامة والزراعية خاصة تحكمه القوانين والانظمة الصحية السائدة في الاردن والهادفة الى ادخال منتجات ذات مواصفات عالية الجودة ، وتقوم الحكومة ومن خلال القوانين الاقتصادية كقانون التجارة ومنع الاحتكار والمواصفات والمقاييس وتشجيع الاستثمار بتهيئة السوق ليكون سوقا تنافسية كما وتوفر الحكومة ومن خلال مؤسساتها المختلفة البنى الاساسية اللازمة لضمان فاعلية السوق والمحافظة على

تركيبية السوق وبنيته ليكون فعالاً في اداءه ، يعكس قيمة الاسعار المبنية على النوعية مقدار الطلب الحقيقي الفعال للمنتجات الغذائية واشباع رغبات المستهلكين التسويقية ومن هذا المنطلق فان الحكومة قد قامت في الاونة الاخيرة واستمراراً لبرنامج التصحيح الاقتصادي بتعديل القوانين والانظمة والغاء احتكار استيرادها لمحاصيل معينة بغية تحرير التجارة . وترتبط الاردن باتفاقيات تجارية مع عدد من الدول العربية والصديقة لتسهيل وتيسير المنتجات الزراعية وتمخض عن هذه الاتفاقيات والرننامات تحديد مواعيد وكميات تدفق المنتجات من والى الاردن وفقاً لحاجة السوق وطبيعة الانتاج المحلي لهذه المنتجات .

### 3 - 2 - 4 التوعية التغذوية :

تقوم الوزارات والمؤسسات المعنية (الصحة ، الزراعة ، المواصفات والمقاييس...) بتقديم برامج التوعية الغذائية للمستهلك في شتى الموضوعات سواء كان هذا باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، أو عن طريق الدوريات والنشرات الخاصة . هذا إلى نور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعية حماية المستهلك والتي أنشئت منذ بداية التسعينيات والتي تجري الدراسات على الأسواق المحلية وتصدر ملاحظاتها وتوصياتها عبر وسائل الإعلام ، ولها مجلة دورية تتضمن العديد من الموضوعات التي تهدف إلى توعية المستهلك بكافة السلع والخدمات.

### 3 - 2 - 5 تحديد المجتمعات او المجموعات الأكثر تعرضاً لسوء التغذية :

ان هنالك بؤر لسوء التغذية خاصة في المناطق الفقيرة وفي المدن المكتظة في عمان والزرقاء واربد وهؤلاء غالبيتهم من المهاجرين من الريف الى تلك المدن حيث ان هؤلاء تنقصهم المهارات الفنية في العمل في المدن مما يؤدي الى ان يعملوا بوظائف منخفضة الاجور او عاطلين عن العمل وحيث ن هناك بعض التجمعات السكانية البعيدة عن المراكز التجارية الرئيسية فإن هذه التجمعات عادة ما تكون معتمدة على المواد التي تنتجها سواء اكانت حيوانية او نباتية محدودة ومما يؤدي الى جعلها تستهلك سلعة او سلعتين تعتمد فيهما على حياتها على مدار العام ، وهذا يؤدي الى نقص وسوء التغذية بين هذه المجتمعات المذكورة انفا .

ومما هو معروف انه تنتشر في الاردن العديد من مخيمات النازحين ولللاجئين وهذه لمخيمات تتصف بكونها مناطق مكتظة وتصل نسبة السكان فيها حوالي 60 الف شخص في اقل من كم2 مما يؤدي الى ضغط على الخدمات الموجودة فيها وبالتالي ظهور حالات من الفقر التي ترتبط اما بسوء التغذية او نقصها او كلا الحاليتين معا .

كما ان تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وما ترتب عليه من رفع للدعم عن بعض السلع الاساسية وارتفاع اسعار بعض السلع الغذائية وانخفاض القوة الشرائية فقد ادى ذلك الى تغيرات في انماط الاستهلاك ليناسب ويتلائم مع مستويات القوى الشرائية للمواطنين وقد تنبتهت الحكومة الى ذلك فانشئت شبكه حزمة الامان الاجتماعي التي تتضمن تقديم القروض ومساعدة الاسر الفقيرة لرفع مستوى دخولها وبالتالي تحسين القوى الشرائية وتحسين نوعية الغذاء .

ومن هنا فان هنالك برامج موجهة الى تلك المناطق من خلال برامج التغذية المدرسية التي تهدف الى معالجة مشكلة سوء التغذية لدى هؤلاء الاطفال .

اثبتت الدراسات وجود علاقة وطيدة بين الحياة التي تعيشها أفراد المجتمع وبين وضعهم التغذوي ويكمن القول بياجاز انه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة لمجتمع يعاني أفراد من سوء التغذية ونتيجة لانتشار البطالة وزيادة معدل الفقر فمن المتوقع ان يتدنى المستوى التغذوي في الأردن في الأعوام القادمة وأيضاً يوجد ميل نحو تناول الغذاء الأقل كلفة وبالتالي الأقل جودة في النوعية وتشير دراسة أعدت عام 1992 بعنوان تقييم الوضع التغذوي في الأردن وذلك ضمن خطة العمل الوطنية للتغذية الى ما يلي :

يعتبر نقص الحديد مشكلة صحية ورئيسية في الاردن وتبلغ نسبة انتشاره بين اطفال المدارس حوالي 15% وايضا مشكلة نقص اليود الذي ينتج عنه تضخم الغدة الدرقية ونسبة انتشاره بين اطفال المدارس حوالي 37% .

اما بالنسبة لسوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة لدى الاطفال قبل المدرسة في الاردن فانه خفيف الشدة و فقط 19% من اطفال قبل المدرسة يعانون من قصر القامة والذي يمكن ان يعزى لنقص تناول الطاقة والبروتين .

### 3-3 المحددات التي تجابه السياسات والبرامج :

إن التغيير المناخي أصبح على مستوى العالم وليس على مستوى منطقتنا فحسب وهذا سوف يؤثر على محدودية المياه لدينا وبالتالي على الزراعة بشكل اكبر من بقية القطاعات نتيجة اعتمادها واستهلاكها لما يقارب من 75٪ من مصادر المياه المتوفرة . إن تعرض المملكة خلال الأربع سنوات الماضية إلى موجات الجفاف كان له الأثر في تراجع الإنتاج بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

### مستويات التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي :

رغم دخول العديد من التقنيات الحديثة في المجال الزراعي إلا أن هناك محددات لذلك ومنها :

#### - استخدام الآلات الزراعية وتواجه المشاكل التالية :

- \* ارتفاع أسعار الآلات الزراعية وملحقاتها .
- \* عدم توفر الخبرة الكافية لتشغيل وصيانة الآلات الأمر الذي يترتب عليه خفض مستوى الميكنة في تنفيذ العديد من العمليات الزراعية .
- \* تعدد أنواع الآلات ومنشأها الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى صعوبة إجراء عمليات الصيانة وتوفير قطع الغيار .
- \* صغر حجم الحيازات الزراعية تقف عائقاً أمام استخدام الآلة بالشكل الأمثل .
- \* عدم توفر سياسة واضحة لميكنة عمليات الإنتاج الزراعي خاصة في مجال المحارث الزراعية .

#### - استخدام الأسمدة الكيماوية وتواجه المشاكل التالية :

- \* تذبذب وارتفاع أسعار الأسمدة الأمر الذي يؤدي إلى عزوف بعض المنتجين عن استخدامها خاصة إذا كان هناك انخفاض بأسعار بيع منتجاتهم .
- \* الجفاف وتذبذب كميات الأمطار السنوية الذي تتعرض له المناطق المطرية مما لا يشجع المزارعين على استخدامها خوفاً من التعرض لمزيد من الخسارة .
- \* عدم توفر المعلومات الكافية عن أنواع الأسمدة والكميات الواجب إضافتها في وحدة المساحة .
- \* قلة وعي المزارعين بأهمية الأسمدة وضعف نور الإرشاد الزراعي في هذا المجال .

### 3-3-1 تخطيطية وتنظيمية :

يعتبر نظام التخطيط في الاردن من النظام التأشيرى وليس نظاما اجباريا وتقوم الحكومة بوضع السياسات والمشاريع والبرامج لتنفيذ هذه السياسات من خلال لجان متخصصة في كل قطاع من القطاعات المختلفه لفترة زمنية مدتها خمس سنوات في العادة ويعتبر هذا النوع من التخطيط ملزما للقطاع الخاص وحيث ان هنالك تغيرات تجري على مستوى القيادات الادارية العليا بصوره مستمرة فان هذا ايضا يضيف بعدا وعبئا على تنفيذ هذه السياسات كما ان الازمات الاقتصادية والسياسية والظروف الجويه والمناخية التي تسود المنطقة تؤثر سلبيا على اداء التخطيط وتنفيذ السياسات في الأردن ، وتعتبر وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولة عن وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية للاردن بالتعاون مع الوزارات الأخرى واقتراح السياسات المناسبة وتوفير التمويل اللازم لها كما ان السياسات المالية والنقدية يتم وضعها وتنفيذها من خلال البنك المركزي ، اما سياسات التجارة الخارجية تضعها وزارة الصناعة والتجارة ومن هنا يتضح ان هناك ازدواجية وضعف في التنسيق في تنفيذ هذه السياسات مما يؤدي إلى تأخير وبطئ تنفيذها .

### 3-3-2 محددات متعلقة بالقوانين والتشريعات :

من المعروف ان الاردن قد انضم اخيرا الى منظمة التجارة العالمية بعد ان نفذ برنامج وطنيا للتصحيح الاقتصادي وهذا تطلب تعديل قوانين وانظمه وتشريعات الا ان هذه الانظمة والتشريعات وما تحتاجه من فترة زمنية لقرارها من خلال مراحلها الدستورية فاننا نجد ان هنالك قصورا في هذه الانظمة مما يؤدي الى تعثر تنفيذ بعض السياسات .

### 3-3-3 محددات استثمارية ومالية :

تواجه الخطط والسياسات مشكلة توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية حيث ان اعتماد الاردن على المساعدات والقروض الخارجية في تمويل المشروعات يرتبط ارتباطا كليا بتنفيذها ويعود السبب الى الفجوة بين الادخار والاستثمار وقد اثرت الازمات السياسية التي حدثت في المنطقه على نمو الاقتصاد الأردني وبالتالي تنفيذ الانشطة الاقتصادية المختلفة مثل ازمة الخليج وغيرها وارتبط تأثيرها بانخفاض معدلات تحويل العاملين من الخارج وايضا هنالك مشكلة المديونية الخارجية .

ويعتبر الوضع التمويلي الذي يعيشه القطاع الزراعي في الأردن من أبرز المشكلات التي يواجهها هذا القطاع ذلك لأنه نظراً لتأثر المردود الاقتصادي للقطاع الزراعي بالظروف المناخية والجوية التي يتعرض لها هذا القطاع فإن درجة المخاطرة في الاستثمار الزراعي تعتبر عالية بالمقارنة مع بقية القطاعات التي تتمتع بدرجة عالية من الربحية السريعة وتقل فيها عناصر المخاطرة لذلك ورغم تعدد المصادر التي تتولى توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي إلا أن هذا القطاع لا زال يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عملية الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية ويظهر التوزيع القطاعي لتسهيلات البنوك التجارية أن هناك تحيزاً واضحاً لبقية القطاعات ويلاحظ استمرار تدني نصيب القطاع الزراعي من تسهيلات البنوك التجارية.

وفي هذا المجال تبقى الإشارة إلى أن التحيز في الائتمان المخصص لتمويل قطاعات الخدمات وغيرها على حساب القطاع الزراعي لم يكن عفويًا بل يعزى إلى عوامل الطلب الحقيقي سيما وأن مسألة توجيه الائتمان أو عدمه لقطاع الزراعة لا يعكس فقط حقيقة ما يحتاجه ذلك القطاع فإنه يأخذ بالاعتبار رغبة المستثمرين في توجيه نشاطهم وأن البنوك التجارية لا تستطيع إجبارهم على التوجه إلى القطاع الزراعي أو غيره .

### 3-3-4 محددات المخصصات المعتمدة :

عانت الموازنة العامة للحكومة المركزية في عجز في مواردها المختلفة مما أدى إلى ضغط نفقاتها واعتمادها على المساعدات الخارجية وأن هذا الضغط في النفقات يؤدي إلى تأجيل أو بطئ تنفيذ بعض السياسات وكذلك زيادة المديونية الخارجية والداخلية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في خدمة الدين الذي يضيف عبئاً آخر على الموازنة العامة .

**تحديد السياسات والبرامج المخططة أو المقترحة الكفيلة بتحسين الاستهلاك والتغذية في الريف على المستوى القطري :**

### 4 - 1 السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية :

تقوم الحكومة من خلال حزمة الامان الاجتماعي والموجهة الى الطبقات الفقيرة والمناطق الأقل حظاً في المملكة على تخفيض معدلات الفقر والبطالة وإيجاد القدرة لدى المجتمع القادر على التعامل معهما بالعمل على تحقيق الاهداف التالية :

- 1- تحسين الظروف البيئية والمادية والمعيشية للمجتمعات المحلية الفقيرة في المملكة من خلال برنامج تطوير التحتية.
  - 2 - تحسين وتطوير الدعم المادي المباشر للفقراء من خلال برنامج إعادة هيكله وتوسيع صندوق المعونة الوطنية.
  - 3 - تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة كآلية فاعلة لإستيعاب الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل والفقراء القادرين على الانتاج وذلك من خلال برنامج تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة.
  - 4 - تقييم اثر تكامل توفير خدمات عناصر حزمة الامان الاجتماعي على رفع السوية الاقتصادية ورفع الانتاجية في المناطق المستهدفة وقياس مدى تحقيق اهداف الحزمة الرئيسية في محاربة الفقر والبطالة.
  - 5 - انشاء صندوق التدريب والتشغيل لاعادة دعم تدريب وتأهيل الفقراء والعاطلين عن العمل لاكسابهم مهارات ادنى تلبى احتياجات سوق العمل.
- ويلاحظ ان هذه الحزمة تتضمن سياسات وبرامج تشمل سياسات كافة البنود الفرعية الواردة في هذا الباب وسيتم التطرق الى السياسات والبرامج غير المذكورة في خطة الأمن الاجتماعي.

#### 4-1-1 سياسات الاستثمار :

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الانتاجية الهامة في الاقتصاد الوطني وذلك لارتباط القطاع الزراعي بانتاج الغذاء والتنمية الريفية لشريحة المجتمعات الريفية التي تشكل في العادة نسبة لا بأس بها من أي مجتمع كما ان للقطاع الزراعي اهمية كبيرة في استقرار اهل الريف اجتماعيا ومحاربة البطالة والفقر بين هذه الشريحة الهامة.

وحيث ان هناك قطاعات انتاجية اخرى يمكن ان توجد في الريف وتحسن مستوى المعيشة فيها فان هناك سياسات تهدف الى زيادة فرص الاستثمار بكافة انواعه في المناطق الريفية من خلال زيادة الاعفاءات الضريبية وانشاء المدن الصناعية ورفع كفاءة البنية الاساسية اللازمة لاقامه صناعات في تلك المناطق بهدف جذب الاستثمار وتوفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية والسكان الاقل حظا.

كما ان هناك توجه لاعادة النظر في التشريعات واستحداث تشريعات جديدة بحيث تهيئ المناخ الاستثماري في المملكة وفي الريف بصورة خاصة.



وهناك سياسات استثمارية من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي من سياساتها ما يلي :

- \* تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها .
- \* تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية .
- \* انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعمول بها ويحق للوزير اصدار قرار ترخيص المشروع اذا لم تصدر الوزارات او المؤسسات العامة قرارها حول هذا الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب الترخيص المقدم اليها من قبل المستثمر .
- \* تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الادلة الخاصة بذلك .
- \* وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها .

#### 4-1-2 سياسات العمالة والأجور :

- تقوم مؤسسة التدريب المهني من خلال 24 مركزا وتجمعا وهي موزعة في مناطق المملكة المختلفة بتنفيذ برامج وفق خطه سنوية وتشمل هذه البرامج (62) مهنة بالاضافه إلى التعليم الثانوي التطبيقي ويشمل ذلك التدريب الزراعي والفندقي والتجاري والصناعي وتشمل خطة الحكومة الخمسية التوسع في إيجاد فرص العمل للمتطلين ونو الدخول المتدنية لتمكينهم لاكتساب مهارات عمل جديدة تتيح لهم قدرة تنافسية اكبر في سوق العمل وتمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة المولدة للدخل وفرص العمل (استمرارا) للمشاريع القائمة ومشاريع جديدة مثل مشروع تطوير حوض اليرموك .
- تشجيع انشاء الصناعات الصغيرة المكثفة للعمالة ولتنظيم سوق العمل من خلال تنظيم العمالة الوافدة وتحديد أجور العمل (الحد الأدنى) وتهدف الخطة ايضا الى توفير (200.000) الف فرصة عمل جديدة في كافة المناطق .
- تنظيم مخرجات النظام التعليمي عن طريق الحوافز بما يتفق مع احتياجات سوق العمل واحتياجات سوق التدريب المهني في كل منطقه وتوفير المعلومات والبيانات عن احتياجات سوق العمل

كما وتقوم الحكومة بتنفيذ برنامج من خلال وزارة التنمية الاجتماعية لدراسة الواقع الاستثماري في الريف وأيضا من البرامج المقترحة التوسع في مظلة الضمان الاجتماعي لغالبية العاملين في القطاعات المختلفة .

#### 3-2-4 سياسات سعر الصرف :

يمثل سعر الصرف الوحدة من العملة الوطنية مقوما بوحدة من العملات الاجنبية ولقد تم الاعتماد على سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي وتلعب معدلات الصرف دورا هاما في مجال الصادرات والواردات ، فعلى سبيل المثال فان رفع سعر الصرف بمعدل اكثر من القيمة الحقيقية له يؤدي الى زيادة تكلفة السلع المصدرة وبالتالي انخفاض درجة منافستها في الاسواق الخارجية ، كما يؤدي الى خلل في ميزان المدفوعات وبالمقابل يؤدي تحرير اسعار الصرف الى زيادة تكاليف المستوردات وتكاليف تسديد القروض الخارجية . وفي عام 1989 قام البنك المركزي بالتعامل مع سعرين للصرف ، سعر البنك الرسمي للعملات واسعار للمستوردات وخصوصا الادوية والطلاب الاردنيين الدارسين بالخارج وفي نفس العام قام البنك المركزي باعادة تقييم الدينار الأردني وتثبيت سعرين للصرف هما السعر الرسمي والسعر السوقي وفي عام 1995 قام البنك المركزي بتثبيت السعر الرسمي للدينار الأردني بقيمة 0.709 مقابل الدولار حيث اخذت بعض الترتيبات لذلك وذلك في محاولة لجذب الاستثمار والتجارة وكذلك التخفيف من العجز المالي وعجز ميزان المدفوعات.

#### 4-1-4 سياسات التمويل والانشطة الزراعية وغير زراعية :

التزمت الحكومة بسياسة الإقراض للمشاريع الزراعية لما للتمويل من أهمية بالغة في عملية الإنتاج والتسويق لذلك قامت الحكومة بـ :

\* العمل على توفير التمويل بالشكل المناسب الذي يتناسب واحتياجات المنتجين ومتطلبات التنمية .

\* أعاده هيكله مؤسسه الإقراض الزراعي لتصبح مصرفا للدخار والإقراض الزراعي باستقلال مالي إداري .

\* مساعده المزارعين في الحصول على قروض زراعية على أسس شرعية.

\* تشجيع وتطوير إنشاء مؤسسات إقراض خاصة بالتمويل الزراعي .

#### 4-1-5 المخزون الاستراتيجي ومخزون الطواري :

هناك وزارة تعنى بشؤون التخزين والاستهلاك وهي وزارة التموين وبعد تطبيق برنامج التمهح حيح الاقتصادي في الأردن والذي ابتدأ في بداية عام 1989 وما زالت برامجه ومراحله مستمرة حتى الآن ومع تحرير التجارة وإفساح المجال للقطاع الخاص للاستيراد والتخزين وقرب انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية تم تقليص مهام هذه الوزارة وتم دمجها مع وزارة الصناعة والتجارة إلا أنها أبقت على بناء سياسات بناء مخزون للقمح والشعير لأهميتها من ناحية الغذاء بالنسبة للقمح وكأعلاف لمربي المواشي بالنسبة لمحصول الشعير . وسمح للقطاع الخاص بنفس الوقت بالاستيراد والتخزين لكافة المواد الغذائية والعلفية على أن تقوم نقابة أصحاب المواد الغذائية بتزويد وزارة الصناعة والتجارة بتقرير شهري يبين فيه كميات الاستيراد والمخزون ومواقعه ..

أما فيما يتعلق بالخضار والفواكه فهناك :

(7) أسواق لتسويق تلك المنتجات موجودة في المدن التالية ( عمان ، اربد ، الزرقاء ، الكرك ، العقبة ، المفرق ، السلط ) وتعتبر الأسواق الثلاث الأولى هي أكبرها يعمل بها 106 وسيط (كوموسينجي ) وتدار بإشراف البلديات .  
عدد 80 غرفة / مخمر للإنضاج الاصطناعي(75 بالطريق التقليدية ، 5 باستخدام غاز الاثيلين) للموز .

\* عدد 6 أسواق أسواق تجميعية للخضار والفواكه .

\* عدد 3 وحدات تبريد أولي .

\* عدد 13 محطة تعبئة يملكها القطاع العام والخاص منها 3 تمتلكها الحكومة .

\* عدد 100 مركز تصديري (مشغل ) نصفها في عمان العاصمة .

\* عدد 234 مصنع لانتاج المركزات والحلويات والساكر والعصائر والبسكويت

والزيوت والألبان .

\* عدد 13 مصنع للعبوات (9 بوليسترين ، 3 بلاستيك ، 1 كارتون ) .

### سياسات بناء وتوزيع مخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي :

أبقت وزارة الصناعة والتجارة بعد دمج وزارة التموين معها و كما أشرنا سابقا على سياسة بناء مخزون استراتيجي يتمثل بمحصولي القمح والشعير لأهميتهما كغذاء للأول ومادة علفية لمربي المواشي بالنسبة للثاني . ويتبع أسلوب 3 + 2 في سياسة في تكوين المخزون بالنسبة للقمح أي أن يتوفر مخزون يكفي للاستهلاك لما مدته ثلاثة اشهر في الصوامع والمستودعات وان يكون هناك كمية متعاقد عليها تكفي لمدة شهرين . أما الشعير فيتبع أسلوب 2 + 1 في تشكيل المخزون أي أن يكون هناك ما يكفي الاستهلاك لمدة شهرين موجودة في الصوامع وكمية أخرى كافية للاستهلاك لمدة شهر متعاقد عليها . أما بقية السلع فيتولى القطاع الخاص استيرادها وتخزينها مع بيان الكميات المستوردة والمخزنة شهريا إلى وزارة الصناعة والتجارة من خلال نقابة تجار المواد الغذائية .

### 4 - 2 السياسات والبرامج الهادفة الى زيادة الانتاج الزراعي وتسويقه :

يوجد حاليا العديد من الخدمات العامة التي تدعم الزراعة والعمل الزراعي . ومن هذه الخدمات الدعم الارشادي للمزارعين مع التركيز على ترويج التقنيات منخفضة الكلفة وبوسائل توفير المياه والمحافظة على مواردها والارشاد في ميدان تسويق الصادرات من حيث الجودة والتدريج والتعبئة والاستخدام الامثل والصحيح للمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية والبحوث التطبيقية الرامية الى تعظيم عائدات المتر المكعب من المياه ، الى تجنب حزمة فنية ترمي الى زيادة الربح للمنتج ، والإقراض الزراعي الذي يجري إعادة توجيهه باضطراد نحو الانماط الانتاجية ذات الميزة النسبية او التي اثبتت ملاءمتها للبيئة مثل القمح والشعير في مناطق الزراعة البعلية وفي مجال إعادة تأهيل المراعي .

### 4-2-1 سياسات التكنولوجيا الملائمة في الزراعة :

ما من شك بأن للميكنة الزراعية دور هام وإيجابي في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية إضافة إلى ميزتها في اختصار وتوفير الجهد أثناء التنفيذ مقارنة بالعمليات الزراعية التقليدية .

و ساهم مشروع زيادة إنتاج الغذاء والممول كمنحة من الحكومة اليابانية في توسيع

استخدام الميكنة الزراعية في الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة من خلال بيع الآلات الزراعية بأسعار منافسة وبالتعاون مع مؤسسة الإقراض الزراعي .  
وهناك تركيز على استخدام المكافحة المتكاملة وتقليل استخدام المبيدات من خلال تنفيذ مشاريع ومنها مشروع المكافحة المتكاملة والذي أبتدأ بتنفيذ أعماله في عام 1995 ومن اهدافة تقديم خدماته للمزارعين وتقليل خطر الإصابة بالآفات الزراعية وتقليل استخدام المبيدات ما أمكن وقد اشتمل برنامج المشروع على التركيز على صناعات الأنفاق على أشجار الحمضيات .

#### 4 - 2 - 2 سياسات تسويق المحاصيل :

تلتزم الحكومة بالعمل على دعم تنمية القطاع الزراعي من خلال أجهزتها المختلفة ونهج سياسات واستراتيجيات مرنة من اجل الحصول على أسواق تصريف للإنتاج كفهؤه قدرة على تصريف الإنتاج وتحسين اوضاع المزارعين. وتقوم السياسة التسويقية والسعريه على ما يلي :

- 1- توافر قنوات ومؤسسات تسويقية كفهؤه وتطوير البنى التسويقية القائمة أضافه إلى استكشاف طرق جديده لتصريف المنتجات الزراعية.
- 2 - إعطاء الفرصة للقطاع الخاص لاداء دور رئيسي في عمليه تصدير المنتجات للأسواق الخارجية في ظل تبني الحكومة لسياسة أزاله المعوقات القانونية والاداريه التي تؤثر على هذا النشاط.
- 3- تشجيع زياده إنتاج الحبوب للمحافظة على نسبه معينه من الاكتفاء الذاتي مراعيه الحكومة أن يكون سعر الشراء حافزا للمزارعين على زياده الإنتاج ومراعيه لاسعار السوق في الوقت نفسه.
- 4 - توافر العناصر الرئيسية للإنتاج والتسويق وتخصيصها للاستعمالات الاقتصادية المجدية .وتوفير بيئة ملائمة لنمو القطاع الزراعي وتطويره وتشجيع استثمارات القطاع الخاص من أهم بنود هذه السياسة.
- 5- زياده القدرة التنافسية في الأسواق المحلية واسواق التصدير والتركيز على المحاصيل ذات الميزة النسبية العالية وإعفاء مستلزمات الإنتاج من الضرائب.

تربط الاردن اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول العربية والصديقة لتسهيل وتيسير المنتجات الزراعية بالدرجة الاولى وقد تمخض عن هذه الاتفاقيات سلسلة من الروزنامات التي تحدد مواعيد وكميات تدفق المنتجات من والى الاردن وفقا لحاجه السوق وطبيعة الانتاج المحلي لهذة المنتجات وحيث ان طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد تعتمد اقتصاديات السوق ، فان تسويق المنتجات الغذائية عامة والزراعية خاصة تحكما القوانين والانظمة الصحية السائدة في البلاد والهادفة الى ادخال منتجات ذات مواصفات عالية الجودة وتقوم الحكومة ومن خلال القوانين الاقتصادية كقانون التجارة ومنع الاحتكار والمواصفات والمقاييس وتشجيع الاستثمار بتهيئة السوق ليكون سوقا تنافسيا كما وتوفر الحكومة ومن خلال مؤسساتها المختلفة البنى الاساسية اللازمة لضمان فاعلية السوق والمحافظة على تركيبة السوق وبنيتها ليكون فعالا في أدائه يعكس قيمة الاسعار المبنية على النوعية مقدار الطلب الحقيقي الفعال للمنتجات الغذائية واشباع رغبات المستهلكين التسويقية

ومن هذا المنطلق فان الحكومة قد قامت في الاونه الأخيرة واستمرار لبرنامج التصحيح الاقتصادي بتعديل القوانين والانظمة وإلغاء احتكار استيرادها لمحاصيل معينة بغية تحرير تجاره .

#### 4-2-3 تحسين التصنيع لحفظ الاغذية :

توجد في الأردن العديد من الصناعات الغذائية المعتمدة على الانتاج المحلي كصناعة رب البنورة والمخللات والزيوت النباتية والألبان وغيرها من الصناعات الغذائية. وتقوم هذه الصناعات بتوفير المواد الغذائية المصنعة بالشكل المناسب للاستهلاك.

ويلاحظ أن هناك إقبالا كبيرا على استهلاك السلع الغذائية المصنعة نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة النساء العاملات وقصر الفترة المتوفرة لإعداد الطعام في المنزل وان وجود المواد الغذائية وتهيئتها لعمليات الطهي يزيد من استهلاكها.

ويلاحظ انتشار الكثير من مطاعم الوجبات السريعة في المدن الرئيسية خصوصا عمان وتوفر سلع زراعية طازجة معدة للطبخ مباشرة حيث توفر على ربة البيت الوقت في إعداد هذه المنتجات للطبخ يؤدي الى زيادة استهلاكها ، إضافة الى ذلك فإن تصنيع هذه

المواد يؤدي الى إطالة عمرها وتوفيرها في خارج مواسمها وتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتج والمستهلك. ونظرا للدور الذي تقوم به هذه الصناعات في خدمة الانتاج والاستهلاك وتوفير السلعة الغذائية في الوقت والزمان والشكل المناسب فقد اعتبرت مشاريع التصنيع الغذائي من المشاريع التي تتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الأردني كما أن توفر الانتاج الزراعي في فترات معينة من السنة وبأسعار منخفضة ، والتغيرات الاجتماعية وارتفاع نسبة النساء العاملات من العوامل المشجعة لقيام الصناعات الغذائية. وحيث إن الرقابة على هذه الصناعات بحاجة الى تكثيف اكثر ، تدرس الحكومة إنشاء مؤسسة خاصة للغذاء تتولى الإشراف على الصناعات الغذائية والمواد الغذائية وتداولها . كما أن الحاجة أصبحت ملحة لزيادة المختبرات ورفع كفاءة الموجود منها ، بحيث تفي بالاحتياجات المحلية والدولية المترتبة عليها خصوصا بعد انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية .

#### 4-2-4. تطوير البحوث والارشاد والتدريب في مجالات الانتاج وما بعد الحصاد والتغذية :

توجد في الاردن خطة وطنية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا واستراتيجية للارشاد الزراعي وتهدف الى توفير البحوث الزراعية التطبيقية في مجالات الانتاج الزراعي المختلفة كما ان هنالك برامج ارشادية وتهدف الى التقليل من الفاقد وتصنيع المنتوجات الزراعية الريفية مثل تصنيع المخلات والمرببات وغيرها ، وتقوم الحكومة بتوفير الاموال اللازمه لاقامة صناعات زراعية منزلية في الريف من خلال مشاريعها المختلفة .

وقد قامت الوزارة بانشاء مركز لتدريب المزارعين والمرشدين الزراعيين يهدف الى تدريب المزارعين والمرشدين في المجالات المختلفة ومن ضمنها التغذية وتكثف هذه البرامج ايضا على تصنيع الزيتون سواء بشكل مخلات او بشكل زيت ومخلفات عصر الزيتون لاستخدامه في التدفئة وتغذية الحيوان ، كما أن هنالك نشاطات لجمعيات ومؤسسات اهلية وحكومية تهدف الى تربية الدواجن المنزلية والأغنام لتوفير البيض والحليب واللحم اللازم لاستهلاك الأسرة من خلال ما تسمى بالحديقة المنزلية .

كما أنه يوجد في مؤسسة التسويق الزراعي مديرية خاصة لتقنيات ما بعد الحصاد تهدف الى تقديم النصح والارشاد للمزارعين الى افضل السبل والوسائل في توظيف وتعبئة المنتوجات الزراعية ونقلها الى اماكن استهلاكها سواء في المدن او في الريف وتعظيم

الربح من الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة دخول سكان الريف مما ينعكس ايجابا على استهلاكهم للغذاء .

اما فيما يتعلق في بقية المواد الغذائية غير الخضروات والفاكهة فان مراقبة هذه المواد والتأكد من صلاحيتها وتوفير الطرق المناسبة لحفظها تقع ضمن مسؤولية وزارة الصحة التي تقوم بمراقبتها من خلال مديريات الصحة في المحافظات والألوية .

#### 4-2-5 تنمية البنية الاساسية في الريف :

ان توفير البنية التحتية في الريف من خلال استكمال مشاريع بناء الطرق ومحطات التنقية واستكمال وصل البيوت بخدمات الصرف الصحي والتوسع في الخدمات الاخرى مثل الاتصالات وتوفير التمويل اللازم لمشاريع الحزم الاجتماعية وان الدور الحكومي في التنمية بصورة عامة والزراعية والريفية بصورة خاصة سيكون منحصرا على :

- 1 - تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي والارشادي البيئي والتنموي للمؤسسات العامة .
- 2 - تعزيز دور المؤسسات الاهلية في التنمية .
- 3 - توفير البيئة التشريعية المناسبة للتنمية .
- 4 - رفد المؤسسات العامة بالكفاءات الفنية المؤهلة وتنمية القوى البشرية فيها وتجديد شباب تلك القوى .

ومن مرتكزات الحكومة العمل على توجيه جهود التنمية بما يخدم التنمية الريفية والاجتماعية المتكاملة والمتوازنة والشاملة لتصل الى كافة سكان الريف والبادية لما يكفل العدالة في التوزيع والمشاركة في الرسم والتخطيط والتنفيذ وموائمة الاحتياجات العامة والخاصة بكل منطقة جغرافية او مناخية ، وتتلائم مع المستويات الثقافية والانماط الاجتماعية والعلاقات الانتاجية في كل منطقة مستهدفة ، بحيث تجد القبول والترحيب من الجماعات المستهدفة .

#### 4-5 تنمية الموارد البشرية :

لقد تم ذكر هذا الباب في سياسات التشغيل والأجور إضافة إلى سياسات التعليم التي تهدف إلى توفير التعليم بمستوياته المختلفة الى كافة المناطق ، تلعب الموارد البشرية دورا مهما لأنها تعتبر أجهزة ناقلة للتكنولوجيا وان عملية تنمية هذه الموارد يكون عن



طريق توفير التدريب اللازم لتمكين الأشخاص ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لاتباع أساليب علمية ومدروسة لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة في الريف والمساهمة بجدية في التنمية الزراعية بوجه خاص والتنمية الريفية بوجه عام ، وما يترتب على ذلك من احداث تغيير في سلوكيات وخصائص المجتمع الريفي ، وهنا لا بد من تطوير مراكز البحوث الزراعية التي تقوم بكافة الدراسات لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث الزراعية، لتشكيل وصياغة عناصر التكنولوجيا الزراعية الملائمة واللائمة لتحقيق خطط التنمية الزراعية .

ان توفير التدريب والتطوير لمهارات العاملين في الاجهزة المعنية بالقطاع الزراعي وتقديم كل ما هو حديث لمعلوماته وخبراته الفنية الزراعية بصفة مستمرة ومنظمة.

#### 4-5-1 التعليم ومحو الامية :

يلعب التعليم دورا مهما في المملكة بوجه عام والمناطق الريفية والاقل حضا بشكل خاص ، حيث إن المدارس تنتشر في جميع المحافظات والاولوية والتجمعات الصغيرة من حيث توفير التعليم الاساسي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي وكانت مدة التعليم إلزامي ست سنوات عام 1952 ، وفي عام 1964 صدر قانون التربية والتعليم حيث جعل فترة إلزامية التعليم ومجانيته تسع سنوات ، وفي عام 1987 اقر مؤتمر التطوير التربوي الأول الذي عقد في عمان مدة هذه الإلزامية لعشر سنوات لتشمل مرحلة التعليم المجاني الإلزامي جميع الفئات العمرية من سن (16-6) سنة ونتيجة لذلك بلغت نسبة القيد في العام الدراسي 96 / 97 للطلبة الذين هم في سن التعليم الإلزامي حوالي (98%) وبذلك يكون النظام التربوي التعليمي قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية .

هذا ويعد برنامج محو الأمية من اكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار بحكم انه يشكل القاعدة الأساسية لأي نوع من أنواع التعليم الأخرى التي تقدم للمواطنين الذين حرمتهم ظروفهم من الالتحاق بالمدارس النظامية ،وقد جاء ذلك من خلال إدراك الأردن منذ الخمسينات خطورة الأمية وآثارها السلبية على جميع مناحي الحياة حيث عمل على الخلاص منها من خلال الأسلوب الوقائي والعلاجي .

ولعب الاسلوب العلاجي دورا مهما ببرامج محو الامية الذي يعمل عليه الاردن من الخمسينات في فتح مركز لمحو الامية في أي تجمع سكاني يتوفر فيه من 10-15 دارسا/ دارسة وتقوم الوزارة بتقديم مستلزمات الدراسة للدارسين مجانا وقد نجح هذا البرنامج نجاحا كبيرا إذ عمل على خفض نسبة الامية في الأردن بين مختلف الفئات العمرية (15) سنة فما فوق من 22.5 ٪ عام 1987 إلى 11 ٪ عام 2000 .

#### 4-5-2 التوعية الصحية والغذائية :

تتركز سياسات وخطط قطاع الصحة على توسيع قاعدة الخدمات الصحية في كافة مناطق المملكة وتحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية وتفعيل الدور الرقابي للوزارة لتحقيق شروط الصحة والسلامة العامة وتقديم الخدمات الصحية الأولية والتي تشمل التوعية الغذائية الى اكبر قاعدة ممكنة من المواطنين .

#### 4-6 تشجيع تأسيس المنظمات القطرية التطوعية الأهلية والتركيز على

#### الاعتماد على الذات للارتقاء بمستوى التغذية

توجد في الاردن جمعية أهلية لحماية المستهلك مقرها عمان ولها فروع في المدن الأخرى وتمارس نشاطاتها من خلال تمثيل المستهلك في الجهات واللجان المعنية بالغذاء وتصدر نشرات ورسائل إرشادية وتقيم الندوات المتعلقة بترشيد الاستهلاك وتوعية المواطنين وقيادة الحملات ضد الرفع غير المبرر للأسعار وذلك من خلال كافة وسائل الاعلام ، المتاحة لها ، تهدف هذه الجمعية ايضا الى توجيه المستهلكين الى استهلاك المواد ذات المربود الغذائي العالي والدفاع عن المستهلكين وحماية مصالحهم في الحصول على اسعار عادلة ان اعتماد هذه الجمعية على الموارد المالية المحدودة من التبرعات واشتراكات الأعضاء يعتبر محمدا لنشاطاتها وهي بحاجة الى دعم مالي لتقوم بالمهام الملقاة علي عاتقها خصوصا في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي .

#### البرامج والسياسات المقترحة لتحقيق أهداف تحسين وترشيد

#### الاستهلاك :

ان هنالك الكثير من البرامج والسياسات الواجب تنفيذها في مجال تحسين الاستهلاك و ترشيده من خلال اجراء مسوحات تغذوية والعمل على بلورة سياسة غذائية وطنية وتكثيف برامج الارشاد والتوعية الغذائية و فيما يلي اهم الخطوط الرئيسة لهذه السياسات حسب الأنشطة الاساسية لها.

### 1 - التوعية الإعلامية والصحية :

يجب ان تركز البرامج الإعلامية والصحية على زيادة فاعلية الاستهلاك ووقف الهدر في استهلاك المواد الغذائية الاساسية وذلك بزيادة توعية المواطنين الى الفوائد الغذائية الموجودة في السلع الغذائية، وتعريفهم بكيفية وضع برامج الغذاء لهم والتي تهدف الى تعظيم المنفعة من الغذاء واستهلاك كافة المكونات الرئيسية اللازمة لبناء الجسم وحسب مرحلة النمو وطبيعة النشاط الحيوي للجسم وبأقل التكاليف الممكنة .

### 2 - الإرشاد التسويقي :

ان النوعية الجيدة للمنتج وضمانها عبر جميع الراحل التسويقية وما يرافقها من تقليل للفاقد و إيصالها الى المستهلك الأخير بطريقة مناسبة يعتبر إحدى وسائل تحسين النظام الغذائي وهذا يشمل موائمة طرق التعبئة والتدريج والمناولة والنقل لطبيعة السلعة وهشاشتها ، وفي هذا المجال يقترح ما يلي :

1- توعية المنتجين الى أهمية تطبيق التشريعات المتعلقة بالموصفات والمقاييس والتشريعات المتعلقة بالنقل والمناولة والتعبئة والتغليف المناسبين لكل سلعة الامر الذي يؤدي الى رفع أرباح وعائدات المنتجين وزيادة فاعلية الاستهلاك .

2 - تقوية أجهزة الإرشاد التسويقي وتعزيز قدراته الميدانية ورفده بالأجهزة والمعدات والوسائل المناسبة لاداء عمله على اكمل وجه .

3 - رفد هذا الجهاز بالكوادر والخبرات الفنية المؤهلة والمدربة .

4 - توفير الاموال اللازمة للجهاز الإرشادي التسويقي .

5 - تبني الجهات الإعلامية لرسائل الإرشاد التسويقي وبتثا في الاوقات المناسبة وتخصيص فترات بثية مناسبة لها .

6 - توفير الفرص التدريبية محليا وخارجيا والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال .

3 - تحسين الخدمات التسويقية من فرز وتدريج وتغليف وتخزين :

يعتبر توفير الخدمات التسويقية أحد مؤشرات فاعلية النظام التسويقي في أي بلد ، اذ يلعب هذا النظام دوراً مهماً في تحسين المستوى الاستهلاكي وتوفير السلع بالأسعار المناسبة وتقليل الهوامش التسويقية .

ونظرا الى ان الخدمات التسويقية تتم من خلال القطاع الخاص الذي يتمتع بالقدرة على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الاقتصادية والتسويقية وملائمة أوضاعه لهذه المتغيرات وحيث ان هذه الخدمات تحتاج الى استثمارات كبيرة وحاجة البلاد لها فقد شملت بقانون الاستثمار الذي يمنح اعفاءات جمركية و ضريبية للمشاريع المصدقة .

#### 4 - جمعيات حماية المستهلك :

توجد في الاردن جمعية أهلية لحماية المستهلك مقرها عمان ولها فروع في المدن الأخرى وتمارس نشاطاتها من خلال تمثيل المستهلك في الجهات واللجان المعنية بالغذاء وتصدر نشرات ورسائل إرشادية وتقيم الندوات المتعلقة بترشيد الاستهلاك وتوعية المواطنين وقيادة الحملات ضد الرفع غير المبرر للأسعار وذلك من خلال كافة وسائل الاعلام المتاحة لها .

ان اعتماد هذه الجمعية على الموارد المالية المحدودة من التبرعات واشتراكات الأعضاء يعتبر محددًا لنشاطاتها وهي بحاجة الى دعم مالي لتقوم بالمهام الملقاة على عاتقها خصوصا في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي .

#### 5 - تكثيف وتحسين مستويات التصنيع الزراعي :

توجد في الأردن العديد من الصناعات الغذائية المعتمدة على الانتاج المحلي كصناعة رب البندورة والمخللات والزيت النباتية والألبان وغيرها من الصناعات الغذائية. وتقوم هذه الصناعات بتوفير المواد الغذائية المصنعة بالشكل المناسب للاستهلاك.

ويلاحظ أن هنالك إقبالا كبيرا على استهلاك السلع الغذائية المصنعة نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة النساء العاملات وقصر الفترة المتوفرة لإعداد الطعام في المنزل وان وجود المواد الغذائية وتهيئتها لعمليات الطهي يزيد من استهلاكها .

ويلاحظ انتشار الكثير من مطاعم الوجبات السريعة في المدن الرئيسية خصوصا عمان ونوفر سلع زراعية طازجة معدة للطبخ مباشرة حيث توفر على ربة البيت الوقت في إعداد هذه المنتجات للطبخ ويؤدي الى زيادة استهلاكها . اضافة الى ذلك فإن تصنيع هذه المواد يؤدي الى إطالة عمرها وتوفيرها في خارج مواسمها وتحقيق أسعار عادلة لكل من

المنتج والمستهلك. ونظرا للدور الذي تقوم به هذه الصناعات في خدمة الانتاج والاستهلاك وتوفير السلعة الغذائية في الوقت والزمان والشكل المناسب فقد اعتبرت مشاريع التصنيع الغذائي من المشاريع التي تتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الأردني كما أن توفر الانتاج الزراعي في فترات معينة من السنة وبأسعار منخفضة ، والتغيرات الاجتماعية وارتفاع نسبة النساء العاملات تعتبر من العوامل المشجعة لقيام الصناعات الغذائية.

وحيث إن الرقابة على هذه الصناعات بحاجة الى تكثيف اكثر ، تدرس الحكومة إنشاء مؤسسة خاصة للغذاء تتولى الإشراف على الصناعات الغذائية والمواد الغذائية وتداولها . كما أن الحاجة أصبحت ملحة لزيادة المختبرات ورفع كفاءة الموجود منها ، وحيث تفي بالاحتياجات المحلية والدولية المترتبة عليها خصوصا بعد انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية .

#### 6 - تحسين مستويات وانتشار منافذ البيع للمستهلك :

لا يواجه المستهلك أية مشاكل في الوصول الى السلع والمواد الغذائية ، وكما أسلفنا فان منافذ التجمعات السكانية مهما كانت صغيرة ، يستطيع المستهلك شراء ما يحتاجه من المواد الغذائية منها إذا ما توفرت لديه القدرة على ذلك. الا ان الانظمة والتشريعات التي تعمل بموجبها هذه المؤسسات وخصوصا الاسواق المركزية للخضار والفواكة بحاجة الى إعادة نظر لتتناسب ومتطلبات المرحلة الاقتصادية القادمة وتكوين بيئة مناسبة لتطوير النظام التسويقي وزيادة فاعليته.

#### 7 - التأكيد على جودة ونوعية الغذاء :

لابد من تطبيق المواصفات والمقاييس والمعايير الدولية والمحلية على الغذاء المنتج محليا والمستورد ، وإعادة النظر بالمواصفات الأردنية في ضوء الإتفاقيات الدولية (WTO وغيرها لمواكبة مرحلة تحرير التجارة والتنوع الغذائي ) . إضافة لذلك لا بد من إصدار قانون الغذاء الأردني وأن يرفد بإنشاء مؤسسة خاصة بالغذاء والتغذية مدعمة بالكوادر البشرية المؤهلة والكافية.

#### 5- التعرف على امكانيات التعاون والتنسيق على المستويات القطرية والاقليمية والدولية:

سعت الدول العربية لتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة وإيجاد تكامل اقتصادي عربي منذ عام 1953 حيث أقرت معاهدة تنظيم النقل والترانزيت بين الدول العربية ، كما أقرت إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 ، وتوقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1981 ، كما قد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، والتي بدأ العمل بها في عام 1998 ، كما تمت الموافقة على البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لهذه المنطقة ، والتي تتسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة . بحيث تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف ، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وإشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية « أن هذه الخطوة هي الأساس لتعزيز الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة الغذائية العربية» يجب أن تعتبر هذه الخطوة القاعدة العريضة التي ينبغي أن تستند عليها الجهود وتنبثق منها آليات التعاون العربي . كما ان الوطن العربي مقبل على تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة تتطلب توحيد وتنسيق الجهد لمواجهةها كفريق واحد وليس كقطار منفردة لتحقيق أفضل المنافع.

#### 5-1 التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية باجراءات تحسين التغذية على المستوى القطري :

ان التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية يتم من خلال وجود مجلس للغذاء.

#### 5-1-1 الاستراتيجيات القطرية في مجال اجراءات الامن الغذائي وتحسين التغذية :

لا توجد هناك استراتيجية أو سياسات بعينها ذات علاقة بالأمن الغذائي ، وإنما هناك إستراتيجية أو سياسة زراعية للقطاع الزراعي بأسره (وثيقة السياسة الزراعية) ، حيث اشتملت الأهداف الرئيسية لتلك السياسة على :

- \* زيادة نسبة الإعتماد على الذات في توفير الغذاء .
- \* إعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي - من مياه وارض زراعية ورأس مال وأيدي عاملة ، مع المحافظة على البيئة وضمان استدامة الإنتاج على المدى البعيد.

\* زيادة الدخل والأرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالزراعة .

\* توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وان يكون هذا الإنتاج منافسا من حيث النوعية والسعر.

\* تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الزراعية كافة ، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج ، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

\* تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري .  
\* تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وضمن القطاع الزراعي نفسه .

\* تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الزراعي بين الأقطار العربية والسعي للتعاون مع دول المنطقة في مجال إنتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية بموجب أسس تضمن تبادل المنافع بشكل متوازن للأطراف كافة .

إنطلاقا من حرص الحكومة على بناء المخزون الإستراتيجي من المواد الغذائية تملك الحكومة أربعة مراكز تخزين رئيسية بالاضافة الى (40) مخزنا فرعيا في كافة مناطق المملكة تزيد قدرتها التخزينية عن (600) الف طن ، بالاضافة الى مخازن مبردة سعتها (11) الف طن هذا الى جانب مخازن القطاع الخاص المنتشرة في كافة المناطق ، والتي تختلف السعة التخزينية والتجهيزات المتوفرة فيها باختلاف المواد المخزنة فيها وحجم التعامل لصاحبها .

إن غياب آلية السوق عن المواد الغذائية الرئيسية لفترة غير قصيرة ، قد أدى إلى تطور عادات استهلاكية و أنماط غذائية قد تكون غير ذات كفاءة . ونظراً لطول هذه الفترة، فإنه من غير الممكن أن يكون التحول عن هذه العادات سهلا وسريعا وهذا الامر يحتاج إلى تضافر جهود دوائر ومؤسسات كثيرة ، كما أن غياب سياسة غذائية واضحة المعالم كما هو الحال في سياسة المياه والسياسة الزراعية يضيف عبئا جديداً على سياسة ترشيد وتحسين استهلاك الغذاء .

**\* مبررات تحسين الإستهلاك للسلع الغذائية الرئيسية :**

بناء على ما تقدم ، فإن المبررات لتحسين الاستهلاك و ترشيده يمكن إجمالها في

البند التالية.

1 - خفض العجز في الفجوة الغذائية ، وذلك بتقليل الإستيراد من السلع الرئيسية، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات ، إذ تشكل قيمة المستوردات الغذائية نسبة كبيرة من فاتورة المدفوعات الخارجية للأردن وتزداد أهمية هذا العامل في ضوء المديونية التي تعاني منها البلاد .

2 - تعظيم المنفعة من استهلاك السلع الغذائية الرئيسية بحيث يحصل الإنسان على احتياجاته اليومية من البروتين والطاقة والدهون والكربوهيدرات اللازمة لنشاطه الحيوي اليومي دون هدر فيه ، لان هذا الهدر يترتب عليه كما يترتب على النقص في الغذاء أمراض وظواهر صحية تستوجب كلفة مالية واقتصادية .

3 - التأكيد على جودة ونوعية الغذاء .

4 - تحسين المستوي التغذوي ورفع المستوي المعيشي ومحاربة بؤس سوء التغذية ، خاصة وأن إنضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية جعل الاردن يتعامل بالية السوق الحر وسهولة انسياب السلع من والى السوق الأردني وبحيث تكون عملية تدفق السلع الزراعية محكومة بنظام التعرفة الجمركية.

**5-1-2 الهياكل الادارية المعنية بحل المشكلات الغذائية وتحسينها :**

لا يوجد في وزارة الزراعة هياكل إدارية معنية بشكل أساسي بحل المشكلات الغذائية ولكن هناك مديريات ومؤسسات مثل مديرية الغذاء وهي التي تعنى بالرقابة على الاغذية كما توجد ايضاً مؤسسة المواصفات والمقاييس المعنية بوضع المواصفة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص . وهنا لا بد من إجراء تنسيق بين هذه المؤسسات والمديريات المعنية بتحسين التغذية فيما بينها لوضع خطة موحدة لايجاد هيكل اداري وتنظيمي يعنى بحل المشكلات الغذائية التي تواجه الاقطار العربية والعمل على تحسين التغذية بها .

**5-2 رصد التقلبات الجوية وامكانيات التنسيق على المستوى الاقليمي**

**والقومي :**

ان استغلال الظواهر الجوية الزراعية بمعرفة احوال الجو والتقلبات الجوية لبلوغ الحد الامثل من الانتاج الزراعي وزيادة الربحية الزراعية وتقليص خطر فشل المحاصيل ، يستوجب الإهتمام خاصة وأن الإستهلاك الصحيح للمعطيات يقضي الى تحسين كمية



ونوعية المحصول والانتاج الحيواني ، ويعد ذلك أهمية انة يساعد المجتمع الزراعي على المحافظة على موارده الزراعية كما يحمي البيئة من الاستعمال الضار .

ان التطلع المستقبلي للإستفادة من خدمات الظواهر الجوية الزراعية ، التي تشمل تقديم او توفير معطيات عالية الجودة في وقت قياسي عن احوال الطقس والتقلبات المناخية من خلال نشرات للأحوال الجوية أكثر وصفية ودقة وذات توجة زراعي ، سيخدم بشكل اساسي القطاع الزراعي العربي ، حيث يجب ان تدرك الدول العربية اهمية استعمال المعلومات عن المناخ لتحسين ربحية القطاع الزراعي ومن هنا يجب على الدول العربية العمل على ايجاد صيغة أو آلية مناسبة عن طريق :

1 - تطبيق البيانات والمعلومات المناخية الزراعية بما في ذلك احوال الطقس على التخطيط والتكنولوجيا المناخية .

2 - العمل على اقامه لجان بخصوص الاحتمال الاحصائي الجوي ، حيث أن ما يحدث في الماضي من المرجح ان يحدث في المستقبل وهذا يؤدي الى تكيف الانتاج الزراعي العربي للتقلبات وتغيرات المناخ .

3 - تبادل المعلومات والبيانات في مجال الاستهلاك الغذائي من خلال بحوث ميزانية الاسرة والتنسيق على المستويين الاقليمي والقومي :

ان المعلومات هي العمود الفقري للاقتصاد في المرحلة القادمة ،وقد تطورت وسائل نقل المعلومات كماً ونوعاً ، كما أن حجم المعلومات يتزايد يوماً بعد يوم ، وهنا يجب أن لا تنسى الجهود التي تبذلها المنظمات العربية المتخصصة وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي كونت قاعدة معلومات زراعية وغذائية عربية ممتازة وفي هذا المجال، يُقترح ما يلي :

1- توسيع قاعدة المعلومات العربية الزراعية و الغذائية بحيث تشمل كافة المتغيرات والمؤشرات الغذائية و الأسعار وان تنشر بشكل دوري ، حسب طبيعة هذه المعلومات ، أن يتم توفيرها عبر شبكة الإنترنت والاستفادة من البريد الإلكتروني في التراسل بين وحدات المعلومات العربية القطرية .

2- ان تبني سياسة لنشر وتوفير هذه المعلومات في الاوقات المناسبة وتوفير الأموال اللازمة لذلك ،هو الأساس في التعاون وتنسيق الجهود لتحسين وترشيد الاستهلاك العربي في مجال الغذاء وتوجيه الإنتاج الزراعي العربي للإيفاء بمتطلبات الأمن الغذائي العربي .

- 3 - إقامة الحلقات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات للتعريف بأهمية وإستعمال المؤشرات وتنسيق السياسات العربية في الزراعة والغذاء .
- 4 - تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات في مجال السياسات الزراعية ومتابعة آثار تطبيقها والاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال .
- 5 - تكثيف الدراسات العربية القومية والقطرية التغذوية لبيان الوضع التغذوي العربي و الآثار المترتبة علي وجود سوء التغذية في المجتمعات العربية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة بؤر سوء التغذية في البلدان العربية .

#### 3-5 مجال المخزون الإستراتيجي :

ان اتساع الوطن العربي وتنوع موارده وكبر حجم سوقه الغذائي وتمائل أنماطه الاستهلاكية ، يجعل من اقامة مخزون غذائي عربي أمراً ممكناً إذا ما توفرت الإرادة السياسية الفاعلة.

وهناك العديد من الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد اثبتت جدوى هذا المشروع ، مما يؤكد حتمية قيامه.

ومن بين الصعوبات التي تواجه الباحث العربي في مجال الغذاء والتغذية ، هي عدم توفر المعلومات والاحصاءات الخاصة بنفقات الاسرة ، وان عدم توفرها يجعل المقارنة بين الدول العربية من الصعوبة بمكان، سيما وان هذه البيانات تكون لسنوات غير موحدة، لذلك فانه من الضروري أن توحد الأوقات والبنود التي تدخل في مثل هذه الدراسات و الاحصاءات لا بل يجب تبني برنامج عربي موحد لاجرائها و الاشراف عليها .

#### 4-5 امكانيات التنسيق والتعاون على المستويين الاقليمي والقومي لتوفير

#### الامدادات الغذائية في حالات الطوارئ :

تعاني بعض الدول العربية من وقت لآخر من مشكلات نقص الغذاء ، خاصة في سنوات الجفاف والقحط ، مما يستدعي التنسيق والتعاون بين الدول العربية في سد حاجات بعضها البعض من الغذاء .

## جدول رقم (1)

### الإنتاج المحلي من

### الحبوب والبقوليات والزيوت والخضروات

بالآاف طن

السنوات	الحبوب	البقوليات	البذر الزيتية	الزيوت	الخضروات	الفواكه
1995	141.9	9	0.1+55	11.4	1357	381.8
1996	96.9	5	0.2+112.3	22.9	1363	418.8
1997	100.3	4	0.1+71.2	14.1	1397	393.7
1998	109.2	6.2	0.1+140.7	21.4	1269	437.4
1999	20.9	0.5	0+34.4	6.6	1219	439.1
2000	45.5	2.7	0.1+160.5	27.2	1553	474.9

**جدول رقم (2)**  
**أعداد الأغنام والماعز والأبقار**

(وحدة)

الأبقار	الأغنام والماعز		السنوات
	المصدرة	المستوردة	
23439	295287	522460	1995
24591	739526	493977	1996
23939	890701	366673	1997
	568829	240152	1998
21710	471113	406319	1999
34147	274775	621344	2000

**جدول رقم (3)**  
**المنتجات الحيوانية**

أعداد الأبقار	أعداد الماعز	اعداد الضأن	لحوم الدواجن	اللحوم الحمراء	السنوات
58.2	851.9	2182	107.6	14.6	1995
61.6	807	2375	100	16.2	1996
63.5	812.5	2144	94.3	15.5	1997
61.2	649.6	1935.1	93.1	22.1	1998
64.7	631.4	1581.1	110.7	21	1999
65.2	431	1933	118.5	15.1	2000

جدول رقم (4)

إنتاج الحليب السائل

الإنتاج	السنوات
148.1	1995
165.1	1996
169.2	1997
170.8	1998
173.1	1999
204.6	2000

الندوة الفومبة حول تفويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في الوطن العربي ————— قطرية الأردن

رقم (S) كمية وقيمة الواردات من المجموعات الغذائية	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
المحاصيل	1259	1889	313464	1451	194967	1913.2	210047	1697.6	171130	1566.8	171130	1566.8
الفاكهة	26.5	40.8	14765	33.1	10548	29.2	10355	30699	10605	34373	10605	34373
الخضراوات	17	1960	6928	33.9	9980	27.5	7043	43.2	9949	32.4	9949	32.4
الغذاء	38	74.7	42101	64.7	29329	68.3	22508	57.9	21417	67.2	21417	67.2
المحاراك المية	-	-	2541	-	25938	-	13454	-	23989	-	23989	-
السم	28.1	31.5	41715	32.9	42446	33.5	39605	30.1	34300	33.9	34300	33.9
الزيت النباتية	191.2	161.5	71044	227	96441	117	57752	79.4	33904	134.4	33904	134.4
بذرة زيتية	15.7	17.9	10382	22.9	10497	15.6	8151	25.8	11699	27	11699	27
الذرة ومنتجاتها	132	142	59224	148	42614	159	49734	170	40242	189.4	40242	189.4
الحبوب الغذائية	202	186	40718	187	48622	190	38657	325	47428	295	47428	295
سكر	94.6	206.6	59895	159.7	41074	164.5	35878	174.3	30672	181.4	30672	181.4
أخرى	2004.1	118423	140377	236.2	142928	2717.8	101142	33302.3	74677	36900.5	74677	36900.5

قيمة/الف دينار

كمية/الف طن

جدول رقم (6) كمية وقيمة الصادرات من المجموعات الغذائية

	2000		1999		1998		1997		1996		1995		
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
الخبز	65.8	0.5	53.1	0.2	289	1.5	1151	6.1	473	1.3	-	-	
البقوليات	33.6	0.1	45.6	0.1	11	0.1	10	0.03	7	0.03	97.9	0.12	
المشروبات	61306	370.8	66049	440	90760	407.9	72381	339	66946	322.7	55510	393.8	
اللحمة	8633.9	25.6	9036.8	25.8	15492	46.4	18592	53.4	14182	52.1	10939	39.9	
المنتجات الحيوانية	15583		24260		33627		71518	-	63105		15318		
السمك	1514	0.8	1471	0.8	2003	1	1464	0.7	1639	0.9	1482	0.9	
المنتجات النباتية	43171	93.9	47350	80.7	56128	88.1	85952	133.1	64379	89.6	142143	197	
طبخية	112.6	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	44	0.05	
اللازويستية	2275	8.7	885	3.9	452	1.6	742	0.4	659	1.7	419	1.8	
الحلويات	12403	51.8	7906	27.2	5221	10.55	1480	2.1	933	1.7	553	1.9	
سكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي	20788	552.3	112541	578.7	125046	557.15	161765	534.83	161765	470.03	140757	635.47	

جدول رقم (7)

متوسط نصيب إستهلاك الفرد من السلع الرئيسية على مستوى  
الريف والحضر ومتوسط نصيب الفرد اليومي من  
البروتين والدهون والطاقة في الريف

(كغم)

السلع	الريف	البروتين	الدهون	الطاقة	الحضر
الحبوب ومنتجاتها	255.12	23981.3	3316.56	747246.5	192.69
اللحم والبراجن	199.68	39936	39936	299520	206.37
الاسماك ومنتجات البحر	8.07	3792.9	645.6	19206.6	6.94
الالبان ومنتجاتها والبيض	42.53	2977.1	3402.4	34747.01	36.35
الزيوت والدهون	7.87	0	7870	71506.82	8.96
الفواكه	52.42	471.78	52.42	25843.06	60.16
الخضروات	129.13	1162.17	258.26	35510.75	123.9
التوابل	5.86	0	0	0	5.56
المكسرات	0.43	0	0	0	1.05
السكر ومنتجات السكرية	62.51	0	0	214534.3	44.63
الشاي والبن والكاكاو	4.44	0	0	0	4.36
المسشروبات والمرطبات	33.9	0	0	0	45.3
البقول الجافة والمعلبة	9.36	2602.08	93.6	32778.72	7.73
تنغ ومساجنر	35.8	0	0	0	7.73
المجموع		74923.3	55574.8	1480894	
نصيب الفرد اليومي		205.3	152.3	4057.2	

مرجع : دراسة نفقات ودخل الأسرة - 1997



جدول (8) متوسط نصيب الفرد السنوي من السلع الغذائية الرئيسية (كيلو غرام)

السكر	الأرز	ببازوكفم	بيض (عدد)	لحم بيضاء	اسماك	لحم حمراء	البان	زيت	بقوليات	درنات	الحبوب	الفواكه	خضروات	السنة
51.8	15.2	9.5	212.3	23.2	3.1	12.1	76.4	23.3	7.2	23	20	72.4	228.9	1994
22	17.8	9.5	166.6	24.8	2.6	8.8	80.5	0.9	8.2	25.8	97.5	74.9	250.2	1995
46.5	21	8.1	163.3	23.1	3.2	9.6	95.6	6.8	2.2	35.9	142.6	92.9	235.6	1996
34.7	22.7	7.7	176.9	21.3	2.6	10.3	87	-5.8	8.1	24.8	138.9	89.6	231.9	1997
0	0	9.1	170.5	20.8	2.9	10	62.3	4.5	6.1	26.7	182.4	98.1	159.9	1998
31	15.3	8.8	177.9	22.6	2.9	10.2	80.4	5.9	6.4	27.2	116.3	85.6	221.3	المتوسط

جدول (9) نسب التور الهام من البروتين حيوانيا حسب مصادر والجميع السنوي (غرام)

السنه	خضروات	البراكه	الحبوب	دريات	بقوليات	البان	اصم حمراء	اسماك	اصم بيضاء	بيض	الازن	الاجمعه	السنه
1994	5.6	1.8	5.2	1.3	4.7	14.7	6.8	4.0	12.1	3.1	3.9	63.2	23052.9
1995	6.2	1.8	25.1	1.5	5.4	15.4	4.9	3.3	12.9	3.1	4.6	84.3	30778.1
1996	5.8	2.3	36.7	2.1	1.4	18.3	5.4	4.1	12.0	2.7	5.4	96.3	35132.2
1997	5.7	2.2	35.8	1.4	5.3	16.7	5.8	3.3	11.1	2.5	5.8	95.7	34932.9
1998	3.9	2.4	47.0	1.5	4.0	11.9	5.6	3.7	10.8	3.0	0.0	94.0	34300.3
المعوسط	5.5	2.1	29.9	1.6	4.2	15.4	5.7	3.7	11.8	2.9	4.0	86.7	31639.3
النسبة %	6.3	2.4	34.5	1.8	4.8	17.8	6.6	4.3	13.6	3.3	4.6	100.0	

جدول (10) نصيب الفرد الأردني من اللغون موزعا حسب مساهمة والمجموع السنوي (غرام)

السنه	خضروات	الفواكه	الحبوب	درجات	بقوليات	زيت	البان	اهم حمراء	اسماك	اهم بيضاء	بيض	الارز	المجموع	السنه
1994	1.3	0.2	0.7	0.7	0.2	63.8	16.7	11.3	0.7	4.4	2.6	0.5	103.2	37660.8
1995	1.4	0.2	3.5	0.8	0.2	2.5	17.6	8.2	0.6	4.8	2.6	0.6	42.9	15666.0
1996	1.3	0.3	5.1	1.1	0.1	18.6	21.0	8.9	0.7	4.4	2.2	0.7	64.4	23502.8
1997	1.3	0.2	4.9	0.7	0.2	-15.9	19.1	9.6	0.6	4.1	2.1	0.8	27.8	10139.0
1998	0.9	0.3	6.5	0.8	0.2	12.3	13.7	9.3	0.6	4.0	2.5	0.0	51.0	18625.8
المتوسط	1.2	0.2	4.1	0.8	0.2	16.3	17.6	9.5	0.6	4.3	2.4	0.5	57.9	21118.9
النسبة %	2.1	0.4	7.2	1.4	0.3	28.1	30.4	16.4	1.1	7.5	4.2	0.9	100.0	

جدول (11) نصيب الفرد الأردني من السلع الأساسية حسب معياره والمجموع السنوي (بسر)

السنوي	المجموع	السكر	الأرز	بيض	لحم بقر	أسماك	لحم خنزير	البن	زيت	بقوليات	حبوب	الحليب	الفواكه	خضروات	السنه
764422	2094.3	487.1	106.4	36.9	88.4	20.2	56.4	171.0	580.0	69.1	48.1	160.5	97.8	172.5	1994
703765	1928.1	206.9	124.6	36.9	94.4	17.0	41.0	180.2	22.4	78.7	54.0	782.4	101.2	188.5	1995
984071	2696.1	437.2	147.0	31.5	88.0	20.9	44.7	214.0	169.3	21.1	75.1	1144.3	125.5	177.5	1996
821800	2251.5	326.3	158.9	29.9	81.1	17.0	48.0	194.7	-144.4	77.7	51.9	1114.6	121.0	174.7	1997
825860	2262.6	0.0	0.0	35.4	79.2	18.9	46.6	139.4	112.0	58.5	55.9	1463.7	132.5	120.5	1998
819984	2246.5	291.5	107.4	34.1	86.2	18.8	47.3	179.9	147.9	61.0	57.0	933.1	115.6	166.7	التوسط
	100.0	13.0	4.8	1.5	3.8	0.8	2.1	8.0	6.6	2.7	2.5	41.5	5.1	7.4	النسبة %

جدول (12) متوسط الدخل الجاري السنوي للأ أسرة حسب مصادر الدخل الجاري في الريف والمضمر

الريف	المضمر		المالكة		مصدر الدخل
	دينار	%	دينار	%	
52.0	2101	66.1	4628.6	52.5	الاستخدام
11.5	464	6.5	455.3	9.5	العاملين لمصانهم الخاص
13.1	528.9	13.1	913.4	17.4	الإيجارات
6.4	260.5	3.8	266.4	5.5	دخل الملكية
17.0	687	10.5	732.8	15.0	دخل تحويلية (قاعد ، ضمان)
0.1	2.8	0.0	1.6	0.0	مقرضات أخرى
100	4044.2	100	6998.1	100	الجميع

جدول رقم (13)  
نسب الإتفاق السنوي للأسرة حسب المجموعات الغذائية  
في المملكة والريف والحضر

متوسط	الريف	متوسط	الحضر	المملكة	المجموعة
53.6	8.9	44.6	5.4	6	الحبوب ومنتجاتها
86.3	14.4	91.7	11.1	11.6	اللحم والداجن والبيض
3.8	0.6	6.1	0.7	0.7	الاسماك ومنتجات البحر
26.7	4.4	30.9	3.7	3.8	الالبان ومنتجاتها
19.2	3.2	24.8	3	3	الزيت والدهن
17.3	2.9	23.2	2.8	2.8	الفواكه
33.1	5.5	30.6	3.7	4	الخضروات
4.1	0.7	3.7	0.4	0.5	البقول
2.8	0.5	2.7	0.3	0.3	التوابل
1.1	0.2	3.5	0.4	0.4	المكسرات
20	3.3	18.2	2.2	2.4	السكر والمنتجات السكرية
13.6	2.3	12.2	1.5	1.6	الشاي والبن والكافور
12.2	2	23.4	2.8	2.7	المأكلات الأخرى
5.6	0.9	9.1	1.1	1.1	المشروبات والمرطبات
0.1	0	0.5	0.1	0.1	المشروبات الراحية

جداول (14) متوسط نسب الإلتحاق على الغذاء حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

أمي	بقرأ وكتب	إبتدائي	أصاوي	مهني	فانوي	كليات متوسطة	جامعي	دراسات عليا	الارتقاء على	المجموعه
8.5	7.8	6.9	6.4	5.5	4.9	4.8	3.5	3.1	6	العرب ويتجنبا
12.9	13	12.6	12.2	11.7	10.7	11.1	9.7	8.7	11.6	القم والرايح والبيض
0.7	0.7	0.7	0.7	1.1	0.7	0.7	0.7	0.9	0.7	الاسماك وبتجات البحر
4	4.1	3.9	3.9	3.7	3.9	3.8	3.6	3.3	3.8	الالبان وبتجاتها
3.9	3.3	3.4	3.2	1.8	3	2.4	2.2	2.8	3	الزيت والموين
2.6	2.9	2.8	2.9	3.3	2.8	3	2.7	2.7	2.8	الدراكه
5.2	4.7	4.5	4.4	3.7	3.6	3.7	2.5	2.3	4	الخميرات
0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.4	0.5	0.3	0.3	0.5	القلل
0.4	0.4	0.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.3	التوابل
0.2	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.7	0.4	الخميرات
2.9	2.8	2.5	2.4	2	2.3	2.2	1.9	1.7	2.4	المكرو والبتجات المكويه
2.1	2	1.7	1.5	1.2	1.5	1.5	1.1	1.2	1.6	القمي والبن والفاكه
2.4	2.3	2.8	2.7	4.1	2.8	2.9	2.8	2.5	2.7	الدكريات الاخرى
0.9	1	1	1.1	1.4	1.2	1.2	1.1	1.2	1.1	المطويات والبرطيات
0	0	0	0.1	0	0.1		0.1	0.2	0.1	المطويات الدعيه
4.6	4.3	4	3.7	3.1	2.9	2.7	1.8	1.8	3.3	التب وبتجات
51.9	50.2	48.1	46.4	43.9	41.5	41.3	34.7	33.6	44.3	المجموع





**المصادر والقراءات الإضافية :**

- 1 - وثيقة السياسة الزراعية .
- 2 - التقرير الشهري للبنك المركزي الأردني شباط - 2000 .
- 3 - الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا 1996 .
- 4 - التقرير السنوي لمديرية الأراضي والري لعام 1999 - وزارة الزراعة .
- 5 - .استراتيجية المياه في الأردن ، نيسان 1997 .
- 6 - تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع ، ندوة قومية إعداد رحاحلة ، الهبابة والدرأويش /1999 .عمان
- 7 - التقرير السنوي لمديرية المعلومات والحاسوب 1999- وزارة الزراعة .
- المنظمة العربية للتنمية .تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 1998 - 13 الزراعية تموز 1999 .
- 8- دراسة اوضاع الامن الغذائي العربي لعام 1999 ، إعداد فلاح العواملة ، امانة العيسى ، 2000 .
- 9- تقارير وزارة التربية والتعليم ومديرية المناهج
- 10- تقارير وزارة التخطيط ووزارة الصحة
- 11- دائرة الاحصاءات العامة - دراسة دخل ونفقات الاسرة لعام 1997

### التوصيات :

- 1 - ان الدراسات المتعلقة بالغذاء يجب ان تحظى باهتمام خاص في هذه المرحلة التي تمر بها الاقتصاديات العربية بتحويلات هيكلية سيكون لها الاثر الاكبر على الغذاء وتوفرة خصوصا في ظل النمو المتزايد في إعداد السكان والمجتعون اذ يقدرون عاليا جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية ليلتمون ان تقوم المنظمة باجراء دراسات تفصيلية حول الغذاء العربي واهمية الامن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية
- 3- زيادة الاهتمام من قبل الدول العربية والاردن خاصة في اجراء دراسات تفصيلية حول الغذاء في المناطق الريفية وتوفيرها للباحثين بحيث يمكن بالتالي تزويد المؤسسات ذات العلاقة بكافة المعلومات
- 4 - ان هذه الدراسة تعتبر مؤشرا للسياسات والبرامج الزراعية والتغذية العربية الراهنة وقد جاءت توصياتها على المستويين القطري والعربي منبثقة من الواقع على الرغم منغياب اقتصاديات السوق التي تعكس الطلب الحقيقي على السلع الغذائية والوضع التغذوي الريفي في الوطن العربي عامة والاردن بشكل خاص.
- 5- وفرت الدراسة قاعدة معلومات متكاملة عن الغذاء في الريف ولفتت الانتباه الى ضرورة توفير المعلومات دوريا من قبل الجهات ذات العلاقة.

## تطرية الجمهورية التونسية

## تقرير حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء والأمن الغذائي في تونس

إعداد : السيد لطفى المسعى

تندرج هذه المداخلة في إطار تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على الإستهلاك والأمن الغذائي من خلال تجربة البلاد التونسية في هذا الميدان وتضم العناصر التالية :

- تقويم وضعية الإستهلاك والأمن الغذائي في تونس .
- العوامل المساهمة في الإكتفاء الغذائي .
- السياسات والبرامج الحالية المتصلة بالأمن الغذائي .

أولاً : تقويم وضعية الإستهلاك والأمن الغذائي في تونس :

يتأثر الإنتاج الفلاحي التونسي بالعوامل المناخية التي تتسم بها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وبالخصوص عدم إنتظام توزع الأمطار وضعف كمياتها .

وتمثل الحبوب وخاصة القمح الصلب والقمح اللين التي تمثل الغذاء الأساسى للتونسيين أهم المنتجات الغذائية قيمة وكما . إلا أنه منذ الإستقلال (1956) وقع التوجه إلى تكثيف المنتج الغذائي وتنويعه . وقد تدعم هذا التوجه بالخصوص بداية من سنة 1987 بفضل جملة من الإجراءات الملموسة ، مسجلة في هذا الإطار الإنطلاقة التي شهدتها قطاع الأشجار المثمرة عامة والزياتين خاصة ، إضافة إلى التطور المرضي للمنتجات الحيوانية والخضر والذي فرضه النمو الإقتصادي والتحضر :

1 - تطور الإمكانيات الغذائية المتاحة :

تقدر الطاقة الغذائية بـ 3500 حريرة للفرد التونسي الواحد في اليوم وبالمقارنة مع المعدل العالمي وبعض الجهات الأخرى يمثل هذا المستوى :

- 115٪ بالمقارنة مع المعدل العالمي

- 80٪ بالمقارنة مع معدل أوروبا

- 147٪ بالمقارنة مع معدل إفريقيا

#### أ - تطور المنتوجات المعيشية :

إن نمو الطاقة الغذائية المتوفرة جاء نتيجة الزيادة المسجلة في حجم المنتوجات المعيشية المتوفرة للإستهلاك والمتأتية أساسا من الإنتاج المحلي والتوريد . وبالرغم من التقلبات المناخية الهامة التي تشهدها البلاد التونسية فإن الإنتاج المحلي يسجل عموماً مستويات مرضية . وتجدر الإشارة إلى أن نمو إنتاج الخضر والغلل والمنتجات الحيوانية بنسب أرفع من الزراعات التقليدية ويبرز هذا المجهود المبذول قصد تنوع المنتوجات والتطور الواضح نحو فلاحية تجارية تستجيب إلى الطلب المتزايد كما ونوعية .

#### ب - تطور التجارة الخارجية للموارد الغذائية :

باستثناء القمح الصلب والحبوب ومشتقاته إرتفعت كميات الأغذية الموردة بنسق يرتفع حسب نوع الغذاء وتحت تأثيرات عوامل عديدة ، يتم تدريجياً إستبدال إستهلاك القمح الصلب بالقمح اللين (لإنتاج الخبز) . علما وأن القمح الصلب كان يمثل إلى جانب الشعير الغذاء التقليدي في تونس . وهذا التطور ناتج عن التحضر وإنخفاض الإستهلاك الذاتي والتغيرات الحاصلة في نمط العيش بما في ذلك إقتحام المرأة سوق الشغل .

وهكذا فإن الكمية المستوردة من القمح اللين تصاعدت خلال 15 سنة أي أنها إرتفعت بنسق أسرع من نسق نمو السكان . أما بقية الحبوب المستوردة لتغذية الحيوانات فقد شهد توريدها تقريبا نفس نسق توريد القمح اللين نظراً لتزايد الطلب على المنتوجات الحيوانية من جراء تحسن القدرة الشرائية للسكان .

وإرتفعت كمية الزيوت النباتية المستوردة بنسبة 80 ٪ مقارنة مع بداية الثمانينات والملاحظ أن إدماج هذا النوع من الزيت في الإستهلاك التونسي يستجيب إلى مطمح إقتصادي بهدف تصدير أكبر كمية ممكنة من زيت الزيتون وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق تدعيم سعر بيع الزيوت النباتية الذي أدى إلى تشجيع على إستهلاك هذه الزيوت .

### هيكل الميزان التجاري الغذائي

الواردات	% 100
- القمح	10
- القمح اللين	20
- الشعير	5
- الذرة	11
<b>* مجموع الحبوب</b>	<b>46</b>
- مشتقات الحليب	4
- الزيوت النباتية	15
- الحوم	1
- البطاطا	2
- الشاي والقهوة	6
- السكر	11
- المنتجات الأخرى	15
<b>الصادرات</b>	<b>100</b>
- زيت الزيتون	44
- منتجات البحر	19
- التمور	9
- القوارص	1
- فرينة الحبوب	5,4
- محضرات الحبوب	5
- محضرات الخضر والفلال	5
- خضر طازجة وبقول	0,6
- الخمور	1
-المنتجات الأخرى	10

### ج - أهم أسباب تطور الإمكانيات الغذائية المتاحة :

#### \* القدرة الشرائية :

أدى نمو الإقتصاد بمستوى معتبر إلى مستوى إستهلاك مرتفع الشئ الذى إستوجب إمكانيات غذائية أكبر . وقد أدت التحويلات الإجتماعية والمحافظة على الأسعار فى مستويات معقولة والتعديلات المتواترة لأجر الأذى إضافة إلى نجاعة عمل مسالك التوزيع إلى تسهيل الحصول على الغذاء للسكان بمختلف شرائحهم . كما أن التطور البطئ لسعر الحرية الغذائية شجع على الإستبدال بين مختلف المواد الغذائية مما أدى إلى تنويع أكثر فى المواد الإستهلاكية .

#### \* التحضر السريع :

حيث أدى بدوره إلى تطور الإمكانيات الغذائية المتاحة ، لافقط من حيث الكمية بل وأيضاً من حيث الهيكلية ، وقد إنعكس التوزع السكانى حسب الوسط ما بين 1980 و 1995 لفائدة الوسط الحضرى الذى أصبح نمط إستهلاكه هو المحدد للطلب الوطنى ، ونتج عن ذلك تأثير أكبر على الميزان التجارى الغذائى بما أن الحضرى يستهلكون أكثر المراد المستوردة بالنظر إلى هيكله وجبتهم الغذائية .

فى نفس هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى تأثير النمو الديمغرافى على تطور الطلب الغذائى والإمكانيات اللازمة لتغطية هذا الطلب وذلك بالرغم من سياسة تنظيم الولادات التى أفضت إلى نتائج مشجعة .

#### \* تغيير نمط العيش :

أدى التحضر وتطور السكن وإنخفاض عدد اليد العاملة النسائية من جراء سياسة التعليم وإندماج المرأة فى ميدان العمل إلى الإستعمال المتزايد للمحضرات الغذائية الجاهزة والمنتجات الصناعية الغذائية بصفة عامة .

### 2 - إستقرار التموين الغذائى :

إن إستقرار التموين الغذائى يقوم أساساً على تنمية الزراعات المروية وقدرات الخزن . غير أن عدم إستقرار إنتاج الزراعات البعلية نتيجة التقلبات المناخية تجعل اللجوء إلى الإستيراد الوسيلة الوحيدة لإستقرار التموين وخاصة بالنسبة للمنتجات التى

لا تمتلك فيها الفلاحة التونسية قدرة تنافسية كافية . ولئن كان تأثير الرى على الأمن الغذائى يبقى ضعيفاً بالنسبة لقطاع الحبوب فى حين أن هذا التأثير إيجابى بالنسبة لقطاعى الأشجار المثمرة والخضر اللذان مكننا إنتاجهما خلال العشرية الأخيرة من تحسين ملموساً للأمن التغذوى للسكان .  
ومن أهم العوامل التى أدت إلى إستقرار التموين الغذائى فى تونس تذكر :

**\* الإجراءات الخاصة بالنهوض بالقطاع الفلاحي :**

من خلال تعبئة الموارد المائية وترشيد إستغلالها تنمية للفلاحة المروية التى أصبحت ضرورية لضمان تكثيف وتنويع الإنتاج وتحسين مردودية القطاع .  
و تتمثل المنشآت التى وقع تركيزها لإستغلال المياه فى :

- 23 سدا كبيرا

- 150 سدا جبلياً

- 600 بحيرة جبلية

- أكثر من 2000 بئر عميقة

- 130 ألف بئر سطحية .

وقد مكنت هذه المنشآت من الزيادة فى المساحات المروية من 163 ألف هكتارا سنة 1981 إلى 340 ألف هكتارا سنة 2000 وهو مايمثل 85% من المساحات القصوى التى يمكن ربيها والتي تقدر بـ 400 ألف هكتار .

**\* المخزونات الإحتياطية :**

تمتلك الدولة بصفة دائمة مخزونا إحتياطياً من المواد الإستراتيجية (حبوب ، زيت وسكر) يمكن من الإستجابة إلى إستهلاك مراقب لمدة شهرين على الأقل وذلك عن طريق الدواوين المهنية .

كما تتجه عناية الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص على خزن المواد ذات الإستهلاك الواسع بإسناد منح خزن وحذف الأداءات الجمركية تسهيلاً لإقتناء تجهيزات التبريد بما فى ذلك قطاع النقل ضماناً إلى وصول المنتجات القابلة للتلف (منتجات الصيد البحرى ، والحليب واللحوم) إلى الجهات البعيدة فى أحسن الظروف .



### \* تحويل المواد الغذائية :

لقد ساهمت الصناعات الغذائية بشكل واضح فى تحقيق الأمن الغذائى وذلك بدفع الزيادة فى الإنتاج الذى توفرت له فرص جديدة فى التسويق وإمكانه إكتساب قيمة مضافة . كما ساهم هذا القطاع فى إستقرار التموين سواء كان من المواد القابلة للتلف (الطماطم والحليب والسلك واللحم) أم من مواد أخرى كالحبوب والزيت . كما أن توفر هذه المواد فى السوق أصبح غير مرتبط بالعوامل الطبيعية ، فى نفس الوقت مكن التحويل الصناعى من تمديد إستهلاك بعض المواد على طول السنة الشئ الذى خفف من تأثير التغييرات الفصلية .

### ثانياً : العوامل المساهمة فى الإكتفاء الغذائى :

إن الأهداف المرسومة فى القطاع الفلاحى والصيد البحرى كانت موجهة أساساً نحو تحقيق الإكتفاء الذاتى حيث أصبح تكثيف الإنتاج والتخفيض فى نسبة الواردات فى توفير الغذاء والزيادة فى الصادرات من أولويات القطاع . ومن أهم العوامل التى ساعدت على ذلك :

#### أ - عوامل مرتبطة بالإنتاج :

##### - الري :

حيث يقوم بدور هام فى إستقرار التزويد الغذائى والتخفيف من حدة العوامل المناخية على الإنتاج . وتساهم الفلاحة المروية حالياً بحوالى 30 ٪ من الإنتاج الفلاحى .

##### - البحث والإرشاد :

يعتبر البحث والإرشاد من العناصر الهامة فى تحسين إنتاجية القطاع الفلاحى وتدعيم الأمن الغذائى للبلاد . وتمثل أولويات البحث فى :

- تحسين الإنتاج ونوعية المنتجات الفلاحية .

- إنتاج النباتات التى تقاوم الآفات والجفاف .

- إنتاج البذور والنباتات والأنواع المحسنة .

### - تحرير الأسعار عند الإنتاج :

إن إختيار تحرير الأسعار جعل أسعار المواد الغذائية عموماً خاضعة لقوانين السوق غير أن أسعار الحبوب لاتزال خاضعة لتحديد الإدارة في كل بداية موسم فلاحى وذلك تشجيعاً للإنتاج وتأخذ هذه الأسعار بعين الإعتبار الزيادة في تكليف الإنتاج والأسعار العالمية القياسية .

### ب - عوامل مرتبطة بالتزويد والترويج والتوزيع :

تم سنة 1994 سن قانون يتعلق بتنظيم مسالك الترويج وتوزيع المواد الفلاحية والصيد البحرى . وأقر هذا القانون تطبيق مخطط مديرى لأسواق الجملة يهدف إلى إحداث شبكة أسواق في مناطق الإنتاج وشبكة أسواق الجملة ويعتمد المخطط على ضمان الملائمة مع أهمية الجهات كما يحدد كميات المنتوجات المتبادلة بهذه الأسواق . كما تم تركيز مركز وطنى للمراقبة يهتم بالتزويد والأسعار يفذى بنكا للمعلومات ويتابع تدفق المنتوجات ويسمح للتدخل فى الوقت المناسب لتنظيم السوق والتصدى للإحتكار .

ويتم ضمان التزويد بالمواد الإستراتيجية والواسعة الإستهلاك بالمتابعة اليومية خاصة مستويات العرض والطلب وشفافية المبادلات .140للأسواق وبخصوص إستقرار العرض ، تم وضع أليات للتعديل بالإعتماد على المجمع المهنية لإمتصاص فائض الإنتاج وتكوين مخزون إحتياطى لترويجه فى حالة إزدياد الطلب على غرار مادتى الحليب ومعجون الطماطم .  
أما فى مجال النهوض بجودة المنتج تم سنة 1992 إقرار وإعتماد مخطط يحتوى على العناصر التالية :

- الإعلام والتحسيس فى مجال الجودة

- التكوين والتربية

- الإحاطة والتقنية للتحكم فى التكنولوجيا والجودة

- تدعيم الإجراءات التشريعية والترتيبية والمواصفات والمراقبة التقنية ويمثل قانون 1992 المتعلق بحماية المستهلك الذى دخل حيز التنفيذ سنة 1993 إطار قانونيا ووسيلة مثلى لتحقيق النهوض بجودة المواد وشفافية المبادلات الإقتصادية .

### ثالثاً : السياسات والبرامج الحالية المتصلة بالأمن الغذائي :

#### 1 - سياسة الأسعار :

تم إتباع سياسة تهدف إلى الرفع في نسق تحرير الأسعار من مراحل الإنتاج والتوزيع طبقاً للخيارات التي تدعم أليات السوق وقد تم تحرير أسعار المواد الغذائية بإستثناء المواد المدعومة (الحبوب والحبوب والحبوب والزيوت النباتية) والتي لم تكتمل بشأنها شروط المنافسة وتحسباً للتأثيرات السلبية لتحرير الأسعار على المقدرة الشرائية للمواطن أولت الدولة أهمية خاصة للتحكم في تطور الأسعار وإتخذت إجراءات في هذا الغرض مكنت من المحافظة على تطور مؤشر الأسعار للمستهلك في إطار الحدود المعقولة (3٪) .

#### 2 - السياسة التجارية :

تهدف السياسة التجارية إلى تنشيط التوزيع وإلغاء التراخيص المسبقة وإقامة قواعد المنافسة وتنظيم مسالك التوزيع وإعادة هيكلة المجامع المهنية لتمكينها من الإحاطة بالمنتجين ومساعدتهم على تعديل السوق بالنجاعة المطلوبة .

#### 3 - السياسة المؤسساتية :

بالتوازي مع إنفتاح الإقتصاد على الخارج تم سن تشريعات جديدة إقتصادية ملائمة ومتجانسة مع قواعد الإقتصاد الحر وتشجيع المبادرة الخاصة وإرساء قاعدة المنافسة الشريفة . وتهتم التوجيهات التي تم إقرارها بتدعيم الخوصصة وتوسيع مجالات تدخل الخواص وتنويع طرقها . والجدير بالإشارة إلى أن البرنامج الجديد والمتعلق بالتأهيل الشامل سيكون له إنعكاسات إيجابية على تثبيت الأمن الغذائي حاضراً ومستقبلاً . وذلك أن نجاح هذا البرنامج سيحسن قدرات أهم قطاعات الإقتصاد الوطني على المستوى التقني والتصرف والتحكم في التكاليف .

#### 4 - التدخلات ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية :

تعتبر مقاومة الفقر أهم عامل لدعم الأمن الغذائي . وتعتمد الإستراتيجية التونسية في هذا القطاع على تمشى مندمج ذي بعدين .

البعد الأول إقتصادى ويتمثل فى إيلاء أولوية لضمان مستوى نمو كفيل بإدماج المواطن فى النشاط الإقتصادى وتوفير الدخل المحترم والذى من شأنه ضمان الغذاء الكافى والحياة الكريمة . ومن أهم التدخلات : التحكم فى النمو الديمغرافى والترفيه فى نسق النمو الإقتصادى والنهوض بالتشغيل .

أما البعد الثانى ، فهو إجتماعى ويتمثل فى حماية الطبقة الفقيرة وتمكينها من الإعانات والمساعدات الخاصة .

#### 5 - شروط ضمان الأمن الغذائى على المدى البعيد :

\* تثبيت تحرير الإقتصاد وإنجاز برنامج التأهيل الشامل لتحسين المربودية والمنافسة فى مختلف القطاعات .

\* التحكم والحماية والتصرف المحكم فى الموارد الطبيعية بالطرق الملائمة إضافة إلى توجيه البحث وتنميته فى هذا المجال وتحسيس المستغلين للموارد .

\* مقاومة التلف والخسائر بكل أنواعها للموارد الغذائية التى يتم توفيرها بتضحيات جسام لإنتاجها أو توريدها وتحسيس مختلف شرائح المجتمع (أسر - صناعيين - فلاحين - طبقة متعلمة) .

\* مقاومة أنماط الإستهلاك الغذائى التى لاتتلائم مع القواعد الصحية والتى تزيد فى الضغط على الموارد الطبيعية وموارد الدولة المالية .

وفى الختام وإعتباراً إلى الوضعية الإقتصادية المرضية للبلاد التونسية إضافة إلى السياسة الإجتماعية ومختلف التدخلات التى إتخذت لمقاومة الفقر وتحسين مستوى عيش السكان يمكن القول أن البلاد لاتعرف المشاكل المرتبطة بإختلال الأمن الغذائى حتى على مستوى الفئات المعوزة . فى حين وجب البحث على طول على المدى القريب لحل المشاكل المرتبطة بالأمن التغذوى لتحسين نوعية التغذية والنهوض بالأنماط الغذائية الملائمة وضمان سلامة وصحية المواد الغذائية.

**قطرية الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية**

## تقييم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في الجزائر

إعداد :

خشه عبد الرحمن  
وزارة الفلاحة - الجزائر

### المقدمة :

يعتبر الإستهلاك الغذائي ظاهرة إجتماعية وتغذوية هدفه الأساسي تلبية رغبة المجتمع وبالتالي يصبح وسيلة من الوسائل التنموية وهكذا يمثل الإستهلاك الغذائي عاملا هاما في النمو الإقتصادي .

في هذا الإطار ، أي تحسين مستوى الإستهلاك الغذائي للسكان وضمان تغذية ملائمة ، لعبت الدولة الجزائرية دورا «المغذي» . فابتداء من سنة 1974 ، إتخذت الدولة نظام التخطيط الغذائي الذي هدف إلى تلبية الطلب الغذائي والتعوي و التقليل من التبعية الغذائية .

بعد ذلك ، وفي سنة 1979 ، خصص الميثاق الوطني الأهداف الأساسية لاسراتيجية تنمية الصناعات الغذائية وتمثل قيمايلي :

- \* تنبثق السياسة الزراعية عن سياسة غذائية شاملة .
- \* تكيف الزراعة مع تحسين وتنوع الإستهلاك الغذائي .

ووضعت الدولة خلال هذه الفترة، متابعة للنظام الغذائي و التحكم في تسيير الإنتاج للإستيراد و التوزيع عن طريق المؤسسات و الدواوين العمومية، و جهاز للدعم مكلف مخصص لضمان تغذية متوازنة لكل الفئات الإجتماعية لاسيما الفئات الأكثر حرماناً .

لكن منذ 1986، مع إنخفاض أسعار البترول متبوعة بإتفاع المديونية أدت إلى ظهور أزمة إقتصادية لم تعرفها الجزائر من قبل، هذه الحالة أعادت النظر في جميع السياسات التنموية عامة و السياسة الغذائية بصفة خاصة المتبعة منذ السبعينات و ألزمت هكذا الدولة خلال 1988 بالدخول في إصلاحات إقتصادية صارمة .

في سنة 1994، تبنت الجزائر برنامج الإستقرار الإقتصادي وإعادة الهيكلة المرتبط بإتفاق تسهيلات الدفع المصرفي المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي، و أجبرت

بالتالي على التخلي عن قطاعات إجتماعية و عن سياسة الدعم الغذائي الذي كان يهدف إلى حماية مستوى الإستهلاك لاسيما الفئات المحرومة. وقد وضعت الدولة منذ 1991 النظام التعويضي (المبني على أهداف إدارية) لكن لم يستطيع هذا الأخير أن يتماشى مع إرتفاع الأسعار ، عند الإستهلاك منذ ذلك الوقت .

عرف الإستهلاك الغذائي في خلال 20 سنة (67 - 88) تحسنا ملحوظا فالمقارنة بين التحقيقات الوطنية الإستهلاكية الثلاث ( 1966 - 1967 - 1979 - 1980 - 1988 ) تبين هذا التحسن الملموس خاصة في إستهلاك المنتجات ذات الأصل الحيواني (الدواجن، البيض و الحليب) السمك ، و كذلك الخضر و الفواكه .

من جهة أخرى، إستهلك المواد الغذائية الأساسية هو مكون خاصة من مواد مستوردة من الخارج ، فقد مررنا من نمط إستهلاكي مكون من مواد محلية خلال فترة الإستعمار إلى نمط إستهلاكي مكون من مواد غذائية مستوردة.

سياسة الإستيراد هذه و دعم الأسعار (الذين طبقا حتى نهاية 80، بفضل توفر الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات) إستوجبت موارد مالية ضخمة مقابل وضعية التبعية الغذائية التي تعرفها الجزائر :

#### 1 - الوضع الراهن للإستهلاك الغذائي و التغذية في الجزائر :

##### 1-1 نظرة شاملة عن الزراعات في الجزائر :

من ناحية الإنتاج الزراعي، النتائج المحصل عليها في العشرينات الأخيرة عرفت تطورات عامة في ميدان زراعة الخبوب، الخضروات، زراعة الأشجار المثمرة و تربية الدواجن مع ذلك تبقى الجزائر مرتبطة بالخارج فيما يخص المنتوجات الغذائية فهي تنفق حاليا 3 ملايين دولار للتموين الغذائي مما يمثل 30% من الواردات الإجمالية تضاق إليها 600 مليون دولار تخص المدخلات الزراعية :

##### (أ) المنتوجات الأساسية (معدل 1990-1999) :

- الحبوب 2400000 طن
- البقول الجافة 47000 طن
- الزراعات الصناعية 410000 طن
- خضروات 3000000 طن
- الحمضيات 360000 طن

- التمور 300000 طن
- للحوم الحمراء 290000 طن
- للحوم البيضاء 180000 طن
- الأبقار 1333459 طن
- الأغنام 17722061 طن

(ب) - التجارة الخارجية للمواد الزراعية :

\* قيمة الواردات 2,5 مليار دولار (1996 - 1999)  
\* نسبة الواردات :

- الحبوب و مشتقاتها 35 % .
- الحليب و مشتقاته 15 % .
- السكر 10 % .
- الزيوت 12 % .
- البن ، الشاي و العقاقير 6.5 % .
- الخضر الجافة (البقول الجافة) 4 % .

(ج) قيمة الصادرات (1999) : 30 مليون دولار منها 60 % نحو الإنحاء الأروبي :

- التمور : 15.5 مليون دولار .
- الأسماك : 2.9 مليون دولار .
- الخمور : 3.5 مليون دولار .
- وغيرها (الفواكه و الخضر الطازجة ) : 8.1 مليون دولار

و - نسبة تغطية المنتجات المتوفرة في الإنتاج الوطني (1990 - 1999) :

- الحبوب و مشتقاتها : 35 % .
- الحليب و مشتقاتها : 42 % .
- اللحوم : 100 % .
- الخضر الجافة : 30 % .
- الفواكه و الخضر : 100 % .
- السكر - الزيتون - البن : 0 % .
- البطاطا : 100 % .
- الطماطم الصناعية : 100 % .



## 1-2 النمط الأستهلاكى فى الجزائر :

تميز النمط الإستهلاكى فى الجزائر خلال العشرىات الثلاث الأخرىة بارتفاع ملموس على المستوى الكمى و توازن نوعى فى الحصه الغذائىة، من جهة أخره حالة التغدىة للسكان عامه والفئات الضعيفة خاصة سجلت تحسن واضح.

هذا النمط الإستهلاكى ماهو إلا نتيجه للإستراتيجية المتعبه من طرف السلطات خلال كل المخططات الوطنىة للتنمىة و تحسن وضعىة التغدىة يعود أساسا إلى التنمىة المسجلة فى الميدان الغذائى تماشيا مع الوضعىة الإقتصادىة و الإجتماعىة فى الوقت الراهن . فكانت الحصه الغذائىة فى الجزائر تتماشى مع الحصه النموذج المرعوىة من طرف المنظمة العالمىة للأغدىة و الزراعة.

فى العشرىات الأخرىة تحسنت نوعا ما الحصه الغذائىة ، فالكمىة المتوسطه للحرىرات المتوفرة فى اليوم الشخص الواحد قد مرت من 1740 حرىرة فى الثمانىينات تزايد قلىل مماثل مىز هكذا مخزون البروتىينات أى 47,1 غ فى الستىينات إلى 2055 ح فى السبعىينات و إلى 2646 ح فى الستىينات إلى 53,8 غ فى السبعىينات و 75,9 غ فى الثمنىينات .

لكن إبتداء من العشرىة الأخرىة، حدث العكس تماما أى أصبحت الحصه الغذائىة لا تطابق الحصه النموذج .

فكما تبىن الأرقام ، إننا فى مرهله "إعادة" إستهلاك الحبوب مع إرتفاع فى دقق القمح أى القمح اللىن الفقير من البروتىينات ، كما نواصل فى إستهلاك الحبوب الجافة من جهة أخرى .

فى الوقت الذى انخفض فىه إستهلاك المواد الغنىة بالبروتىينات ، نساأل إذا ما كانت عدة تغىرات تخفى تحسن لحالة الفئة المحرومة أو بالعكس اشتداد اللامساوات الموجوده فمع الوضعىة الإقتصادىة الجدىدىة المتمىزة بغلاء المنتوجات الغذائىة و انخفاض القدره الشرائىة، تغىرت تماما هىئة الطلب الغذائى .

3-1 أوضاع الإستهلاك للأهم مجموعات والسلع الغذائية الرئيسية خلال عامي 1999 - 2000 :

الوحدة : ألف طن

2000		1999		المنتوج
الاستهلاك الفردى	الكمية المستهلك	استهلاك الفرد	الكمية المستهلك	
185 كغ / فرد	5587	185 كغ/فرد	5513	الحبوب
39	1200	37	1100	البطاطس
118	3650	111	33158	الخضر
508	1567	50	1519	الفواكه
1075	330217	1045	32203	اللحوم الحمراء
84 ج	2550	81 ج	2415	الليب
486	150	48	144	بيض المائدة

4-1 تطور الإستهلاك الغذائي بالنسبة للأسرة و الفرد :

إنخفاض الإستهلاك الغذائي بالنسبة للفرد خلال التسعينات أدى إلى تغير في نمط الإستهلاك للفئات ذات الدخل الضعيف ، فقد نتج عن هذا تدهورا في الحصة الغذائية المتوسطة ، وإحصاء الخاص بالأسر الذي أجري في سنة 1988 يؤكد أهمية هذا التدهور .

فقد تبين أن المعدلات الشهرية للإستهلاك سجلت إنخفاضا ملحوظا خلال فترة إتباع الدولة لبرنامج التعديل الهيكلي أي من 1994 إلى 1997 وهذا لمعظم المنتوجات الإستهلاكية .

هذه النتيجة تظهر أكثر بالنسبة للمنتوجات الغذائية . وقد مست هذه الإنخفاضات في أول درجة اللحوم والبيض وثانيا الألبان والخضر والفواكه بالتالي عوضت هذه الإنخفاضات بزيادة في إستهلاك مواد غذائية أخرى كالعجائن ، الأرز والبقول الجافة .

بالإضافة إلى كل هذا ، تبين أن قسم هام من الأفراد التي تم تحقيقها ، خفض من شراء المواد الغذائية ب (42.2٪) والآخر تخلى عن شراء بعض المواد الأخرى ب(13٪) ما بين 1993 -1997 .

هذه التطورات تظهر انخفاض في درجة تلبية الحاجيات الغذائية لأكثر من نصف عدد هذه الأسر وهذا في نفس الوقت الذي فقد التوازن من مكونات الحصة الغذائية للأفراد . فقد تم تخفيض البروتينات الحيوانية ، السكريات ، الزيوت ، الخضر والفواكه وزيادة إستهلاك البقول الجافة ، الحبوب والنشويات .

هذا التغيير الملاحظ في العادات الغذائية يحتوي على مؤثرات سلبية على صحة السكان ، خاصة بالنسبة للأطفال والأمهات المرضعة وقد مس مستوى معيشتها في التسعينات .

## 2 - العوامل المؤثرة على الأستهلاك الغذائي :

### 1-2 نمو السكان :

لقد كان نمو السكان في الجزائر خلال 30 سنة الأخيرة سريعا جدا . فقد تضاعفت السكان ثلاث مرات بين 1962 و1998 سنة الإحصاء الأخير و الذي قدر فيه عدد السكان بـ 29 مليون نسمة.

خلال هذا القرن سجلت نسبة نمو السكان تغيرات كبيرة. فقد قدرت ب 0,5 ٪ بين 1901 و 1905 و 7,1 ٪ في 1996 مع نسب كبيرة جدا من 1951 إلى 1985.

خلال هذه الفترة ، ماعدا سنوات التحرير الوطني، نسبة النمو الديمغرافي كانت تفوق 3 (مع 3,3 إلى 3,4 ) في سنوات الإستقلال الأولى وخاصة في 1970 .

هذا التطور بين لنا النسب العالية للنمو الديمغرافي وصغر فئات السكان ، فئة السكان الأقل من 20 سنة، مثلت دائما أكثر من نصف عدد السكان حتى 1995 ، 58٪ ( في 1977 ، 55 ٪ في 1987 و 50,5 ٪ في 1995 ) لكن هذه النسبة إنخفضت إلى 50 إبتداء من 1997 .

مع ذلك ، ومن عام 1986 حتى 1998 وتيرة النمو الديموغرافي انخفضت نوعا ما مسجلة نسبة 2,5 ٪ .

وقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال حركة عمرانية سريعة، فمعظم السكان في 1962 كانوا من الريف ونسبة العمران قدرت في 1966 ب 4,31 ٪ و إرتفعت إلى 49.6

في 1987 . إن هذا العمران تميز أكثر بالنزوح الريفي إلى المدن الساحلية و الصناعية و حتى بالنزوح الريفي المحلي أي ما بين الولايات .  
وذلك راجع أساسا إلى البرامج التي ساعدت على الإستقرار الجهوي ، والذي كان عن طريق توفر متطلبات الشغل و المنشآت و التجهيزات الإجتماعية .  
أخيرا ، نستنتج أن هذا العمران جاء معاكسا تماما للتنمية الريفية أدى إلى التخلي عن الأراضي الفلاحية و النشاطات الزراعية .

## 2 - 2 الإصلاحات الإقتصادية :

كما ورد من قبل ، فقد عاشت الجزائر في العشرينات الأخيرة تطورات إقتصادية وإصلاحات عديدة كانت نتائجها سلبية بالنسبة لأفراد المجتمع . فقد خفضت الدولة قيمة الدينار الجزائري و ذلك أدى إلى إنخفاض في المداخيل، و نظرا لإنخفاض الإنتاج الزراعي إرتفعت أسعار المواد و بالتالي نتج عن ذلك تدهور في القدرة الشرائية للفرد .  
كل ذلك كان له حتما أثر على النمط الاستهلاكي الذي تغير هو الآخر و أصبح لا يطابق الحصة الغذائية النموذج و الفئات التي مست الأكثر هي بالطبع الفئات ذات الدخل الضعيف و سكان الأرياف الذين يعانون من الفقر و قلة الموارد .

## 3 - السياسات و البرامج المتبعة من طرف الدولة :

### 3-1 برنامج الإنعاش الإقتصادي :

يرمي إعداد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المقرر إنجازه في المدى القصير إلى تحقيق هدفين اثنين و هما :

- تدعيم مسار الإصلاح لاسيما بالإسراع في عملية تحرير الإقتصاد الوطني عن طريق تطبيق جملة من الأعمال المتناسقة و المتكاملة على مختلف مستويات الدعائم الإقتصادية .

- الإستجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين الذين عانوا بشدة من آثار الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد .

و جاء هذا البرنامج الذى يحتوى على مجموعة من الأعمال ، لىكمل مشاريع الإستثمار المعتمدة فى إطارها العادى لميزانيات التجهيز السنوية و يدعمها و يعززها .  
إن هذا البرنامج الطموح يأتى فى وقت تشهد فيه الجزائر وضعية مالية ملائمة ناتجة أساسا عن إرتفاع أسعار المحروقات، يستمد جوهره و أهدافه من برنامج الحكومة و يندرج فى إطار مسعى جديد يركز على الأعمال التنموية المتوسطة و الطويلة الأمد .  
وفى الوقت الذى تواصل فيه بحزم مسار الإصلاحات الجارية ، تسعى الحكومة إلى تكريس بعث النشاط الإقتصادى لاسيما من خلال الإنفاق العمومى على أعمال تنموية و تدابير من شأنها أن تقضى إلى إحداث مناصب شغل و كذا تحسن القدرة الشرائية للسكان . فإن المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى و كذا تنمية الفلاحة و الصيد البحرى تشكل المحور المركزى لبرنامج الحكومة، لأن هذه القطاعات تحتوى على قدرات هائلة للتشغيل و تساهم بشكل ملحوظ فى إنشاء الثروة الوطنية .

### 2-3 - السياسات الزراعية الموجهة لتحسين التغذية :

إستخلاصا لدروس التجارب والإصلاحات التى قام بها القطاع الفلاحي منذ خمسة عشر سنة و التى مست كل من الأهداف المسطرة و الآليات التى وضعها لتحقيقها (خصوصة دائرة الإنتاج، رفع الإحتكار عن التموين ، حل الدواوين و التعاونيات العمومية ، إلغاء الدعم للأسعار عند الإنتاج ما عدا الحبوب و إستصلاح الأراضى عن طريق الإمتياز) فقد اتخذ قطاع الفلاحة حاليا برنامجا وطنيا للتنمية الفلاحية يدخل فى إطار برنامج الحكومة و تعتبر أسسه ووسائله نهضة جديدة للقطاع وجيل ثانى للإصلاحات .  
ويهدف المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية خاصة إلى تحسين مستوى الأمن الغذائى الذى يصبو إلى تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطنى ، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الإستعمال العقلانى للموارد الطبيعية ، بهدف تنمية مستمدة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكده .

وفى هذا الإطار، يتمحور المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين عبر أربعة برامج و هى :

- برنامج تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
- برنامج تكثيف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة المهدهة بالجفاف.
- برنامج أستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز
- البرنامج الوطني للتشجير.

### الخاتمة :

نستنتج مما سبق دراسته أن وضعية التغذية في الجزائر تختلف من طبقة إلى أخرى، وبعض المجموعات من المواد الغذائية لها مستوى غير ملائم لقسم من أفراد المجتمع فيما يتعلق بالحصص التغذوية المرجوة، خاصة من أستهلاك الفواكه، السمك و المواد السكرية السمك واللحوم.

فالفارق في الإستهلاك الذي تبين من خلال دراستنا، يخص كل المواد الغذائية بما فيها المواد المدعمة من طرف الدولة. لذا نستنتج أن تحليل هذه الإختلافات لا يجب أن يبحث من خلال سياسات التغذية فقط وإنما خلال السياسات التنموية التي لم تؤخذ بعين إعتبار بما فيه الكفاية، فيما يخص المؤثرات الإقليمية.

و استمرار هذه الوضعية سوف يخلق مؤثرات سلبية خاصة فيما يتعلق بالتعايش الإجتماعي. هذا ما يزيد من الخطورة مع إقتصاد السوق وإعادة هيكلة الإقتصاد العالمي الذين يرتكزان على المنافسة التي يحركها أساسا البحث عن الربح الأكبر.

فلا يمكن التوصل للتوازن بين المناطق الجهوية الإطريق التخطيط الجهوي الذي يحقق للدولة دورها الأساسي ألا وهو ضمان التضامن الوطني والمساواة في توزيع ثروات البلاد.

أخيرا، تركيب العوامل مثل الوضعية الإقتصادية (المداديل، الأسعار، القدرة الشرائية)، الوضعية الإجتماعية (العادات، التقاليد) والوضعية الطبيعية التربة، نسبة سقوط الأمطار- هو الذي يكون ويؤثر على أنماط الإستهلاك على المستوى الوطني والجهوي. لكن و حسب تقديرونا، فإن العامل الإقتصادي هو الأكثر تأثيرا في هذه العوامل.

الندوة القومية حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في الوطن العربي — فواحصل

## قطرية المملكة العربية السعودية

## تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في المملكة العربية السعودية

إعداد : إبراهيم عبد الرحمن السعيد

### مقدمة :

إن حكومة المملكة العربية السعودية إنطلاقاً من مسؤوليتها وإدراكاً منها لابعاد مشكلة الغذاء بدأت منذ أوائل السبعينات الميلادية في وضع إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أراضيها ، فحظى القطاع الزراعي بنصيب وافر من إهتمامها ودعمها ، وذلك لأهميته وإرتباطه الوثيق بغذاء الإنسان وإستمرار بقائه ، حيث أخذ هذا القطاع مكانة هامة في السياسة الإنمائية للمملكة محققاً نهضة شاملة وتطوراً سريعاً بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية ، كما ساهم في البناء العام للإقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الإجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطن والوصول إلى الإكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الرئيسية ، وذلك في ظل نظام إقتصادي حر كان فيه التكامل واضحاً منذ بداية عملية التنمية الزراعية بين دعم الدولة وسياساتها الناجحة من جهة وبين القطاع الخاص بفعاليته من جهة أخرى .

إن المؤشرات الواردة في العدد الأخير من كتاب الموازنات الغذائية الذي أصدرته وزارة الزراعة والمياه تعكس النتائج الجيدة التي حققها القطاع الزراعي لبناء قاعدة صلبة للأمن الغذائي ومساهمته الفاعلة في رفع المستوى المعيشي للمواطن إذ إرتفع معدل نصيب الفرد اليومي من الطاقة من (1807) سعراً حرارياً خلال الفترة من 74 - 1976م إلى (2904) سعراً حرارياً خلال الفترة من 96 - 1998م .. كما إرتفع نصيبه اليومي من البروتين من 51.3 جرام / يوم كمتوسط للفترة 74 - 1976م ليصل إلى نحو 77.5 جرام / يوم كمتوسط للفترة 96 - 1998م وإرتفع نصيبه من الدهون من نحو 33.6 جرام / يوم إلى 75 جرام / يوم خلال نفس الفترة وصحب ذلك تحسن نوعي في النمط الغذائي للمواطن السعودي ، إذ إرتفعت الأهمية النسبية للمكونات الغذائية من أصل حيواني في غذاء الفرد ، وذلك نتيجة لتحسن الدخل وإرتفاع الوعي الغذائي .. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات تفوق ما يحصل عليه الفرد في الدول النامية وكذا المتوسط العالمي وتكاد تضاهي ما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة .. وسيكون ذلك إنشاء الله



تعالى حافظاً لبذل المزيد من الجهود لمواصلة هذه المسيرة المباركة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله .

#### 1- الوضع الراهن لإستهلاك الغذاء والتغذية :

##### 1-1 النمط التغذوي على المستوى القطري :

1-1-1 تشير المؤشرات الواردة في الموازنة الغذائية للفترة (1996 - 1998م) إلى أن متوسط نصيب الفرد من الكميات للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كما يلي :

##### - مجموعة الحبوب :

بلغ متوسط نصيب الفرد 136.1 كجم / سنة ، تأتي مشتقات القمح في مقدمة الحبوب ، حيث بلغ متوسط الفرد 80.6 كجم / سنة يمثل 59.2 % من إجمالي إستهلاك الفرد السنوي من الحبوب خلال تلك الفترة ، بينما بلغ إستهلاكه من الأرز 54.6 كجم / سنة وهو ما يشكل 40.1 % من إجمالي إستهلاك الفرد السنوي من الحبوب خلال تلك الفترة ، بينما يشكل إستهلاك الفرد السنوي من بقية الحبوب الأخرى 0.7% فقط .

##### - مجموعة البطاطا والدرنات :

بلغ متوسط نصيب الفرد من البطاطا والدرنات حوالي 14.7 كجم / سنة خلال الفترة (1996 - 1998م) تمثل البطاطس أكثر سلع هذه المجموعة إستهلاكاً ، إذ بلغ إستهلاك الفرد منها 14.3 كجم / سنة وهو ما يعادل 97.3 % من إجمالي إستهلاكه السنوي من البطاطا والدرنات .

##### - السكريات :

بلغ متوسط نصيب الفرد من السكريات 30.9 كجم / سنة ، ويأتي السكر المكرر في مقدمة هذه المجموعة ، حيث بلغ إستهلاك الفرد منها 29.4 كجم / سنة أي ما يشكل 95.1 % من إستهلاكه من السكريات .

##### - مجموعة الخضار :

بلغ معدل نصيب الفرد السنوي من الخضار خلال الفترة (1996 - 1998م) 99.7 كجم / سنة ، تمثل الخضروات الطازجة 69% من إجمالي المستهلك منها .

- مجموعة البقوليات والمكسرات :

بلغ معدل نصيب الفرد السنوي من البقوليات والمكسرات خلال الفترة (1996 - 1998م) 6.3 كجم / سنة .

- مجموعة الفواكه :

بلغ معدل نصيب الفرد السنوي من الفواكه 118 كجم / سنة تمثل الفواكه الطازجة 97 ٪ من إجمالي الفواكه المستهلكة .

- مجموعة اللحوم :

وتشمل هذه المجموعة اللحوم الحمراء والدجاج ، حيث بلغ معدل نصيب الفرد السنوي من هذه المجموعة خلال الفترة (1996 - 1998م) 44 كجم / سنة ، تمثل لحوم الدجاج 65 ٪ منها واللحوم الحمراء 35 ٪ .

- الأسماك :

بلغ معدل نصيب الفرد السنوي من الأسماك خلال الفترة (1996 - 1998م) 5.4 كجم / سنة ، تمثل الأسماك الطازجة منها نحو 85 ٪ من إجمالي إستهلاك الفرد من الأسماك .

- بيض المائدة :

بلغ معدل نصيب الفرد من بيض المائدة خلال الفترة (1996 - 1998م) 6.3 كجم / سنة .

- الألبان :

بلغ معدل نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها خلال الفترة (1996 - 1998م) 45.7 كجم / سنة ، ويمثل الحليب الطازج 83 ٪ من إجمالي إستهلاك الفرد من الألبان .

- الزيوت والدهون :

بلغ نصيب الفرد من الزيوت والدهون خلال الفترة (1996 - 1998م) 38.8 كجم / سنة ، منها 11.7 كجم زيوت ودهون نباتية تمثل 84 ٪ من إجمالي معدل نصيب الفرد السنوي من الزيوت والدهون .

1-2 متوسط نصيب الفرد اليومي من :

- البروتين :

بلغ إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين خلال الفترة (1996 - 1998م) 77.5 جرام / يوم ، منها 47 جرام / يوم مصادر نباتية ، تمثل 60 ٪ و 30.5 جرام / يوم مصادر حيوانية ، تمثل 40 ٪ من إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين .

- الدهون :

بلغ إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون خلال الفترة (1996 - 1998م) 75.0 جرام / يوم ، منها 42.2 جرام / يوم من مصادر نباتية تمثل 56 ٪ و 32.8 جرام / يوم من مصادر حيوانية تمثل 44 ٪ من إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون .

- الطاقة :

بلغ إجمالي متوسط نصيب الفرد من الطاقة خلال الفترة (1996 - 1998م) 2904 سعر حراري / يوم ، منها 2445 سعر حراري / يوم من مصادر نباتية تمثل 84 ٪ و 459 سعر حراري / يوم من مصادر حيوانية تمثل 16 ٪ من إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من الطاقة .

مما سبق يتبين النتائج الجيدة التي حققها القطاع الزراعي لبناء قاعدة صلبة للأمن الغذائي ومساهمته الفاعلة في رفع المستوى المعيشي للمواطن ، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية .

1 - 2 مستويات الدخل ونسبة الصرف من تلك الدخل الموجهة نحو

إستهلاك الغذاء :

تشير بيانات الأوزان النسبية لتكلفة المعيشة «جميع السكان» إلى أن نسبة الصرف الموجهة نحو إستهلاك الغذاء تبلغ 32.5 ٪ من إجمالي متوسط دخل الفرد في المملكة ، وهي الأعلى بين مجموعات الإنفاق ، والتي تشمل أيضاً السكن ، الملابس ، الأثاث المنزلي ، الرعاية الطبية ، النقل والإتصالات ، التعليم والترفيه ، النفقات الأخرى .

### 1 - 3 السياسات والبرامج المؤثرة على الأنماط التغذوية :

#### - سياسة إتاحة الغذاء للمستهلكين :

تعتمد المملكة العربية السعودية في مجال سياسة إتاحة الغذاء للمستهلكين على فتح الأسواق أمام كافة السلع الغذائية ، حيث لا توجد أى قيود على إستيراد السلع الغذائية التي لا تتعارض مع أنظمة المملكة العربية السعودية وتقاليدها الإجتماعية .

#### - سياسة التشغيل والأجور :

يعتبر سوق العمل في المملكة العربية السعودية سوق حرة ومتاح أمام جميع الراغبين في العمل ويحدد الأجور في هذه السوق قانون العرض والطلب بين صاحب العمل والعامل، حيث لا توجد محددات تنظيمية أخرى لمستوى الأجور .

#### - برامج التدخل المباشر لتحسين مستوى التغذية :

لا يوجد برامج للتدخل المباشر لتحسين مستوى التغذية .

#### - برامج التدخل غير المباشر لتحسين مستوى التغذية :

تعمل حكومة المملكة العربية السعودية على تحسين مستوى التغذية للمواطنين عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليمية والإجتماعية وتوفير المياه الصالحة للشرب لجميع المواطنين أينما كانوا ، وتنفيذ البرامج التوعوية للتغذية الصحية بمختلف الوسائل سواء كانت ندوات أو محاضرات وبواسطة وسائل الإعلام المختلفة «إذاعة ، تلفزيون ، صحافة» .

### 2- العوامل المؤثرة والمحددة للإستهلاك الغذائي :

#### 1 - 2 عوامل الطلب :

#### - أعداد ومعدلات نمو السكان :

يؤثر حجم السكان تأثيراً مباشراً في تحديد حجم الإستهلاك للسلع الغذائية ، وقد شهدت المملكة العربية السعودية زيادة متصلة في أعداد السكان خلال السنوات الماضية، حيث إرتفع عدد السكان من نحو 16.9 مليون نسمة في عام 1992م إلى 19.9 مليون نسمة في عام 1999م «حسب تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة» محققاً متوسط معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ 2.5 ٪ .

### - مستوى دخل الفرد :

يعتبر مستوى الدخل الفردي من العوامل الهامة في تحديد الطلب على السلع الغذائية المختلفة وبالتالي في تحديد حجم الإستهلاك الغذائي. هذا وتعتبر مستوى الدخل الفردي من العوامل الهامة في تحديد الطلب على السلع الغذائية المختلفة وبالتالي في تحديد حجم الإستهلاك الغذائي ، فقد تزايد مستوى الدخل الفردي في المملكة مع التزايد الكبير في العوائد النفطية وتحقيق النمو الإقتصادي في مختلف المجالات ، مما ساهم في زيادة الطلب على السلع الغذائية المختلفة وتغيير النمط الغذائي بالتحول لإستهلاك السلع ذات القيمة الغذائية المرتفعة ، حيث قدر دخل الفرد السنوي في عام 1999م بنحو 30.7 ألف ريال مقابل 28.3 ألف ريال عام 1998 م بزيادة نسبتها 8٪ .

### - أسعار السلع الغذائية :

تؤثر أسعار السلع الغذائية المختلفة على مستوى الطلب عليها .. وبالتالي على الكميات المستهلكة منها .. ويقصد بالسعر هنا سعر السلعة وسعر السلعة البديلة أو المتكاملة معها .. وتنتهج المملكة سياسة الإقتصاد الحر بعدم التدخل في تحديد أسعار السلع بل تترك الأسعار ليتم تحديدها من خلال قوى السوق المختلفة .

### - ذوق المستهلك :

يؤثر ذوق المستهلك بشكل مباشر على حجم الإستهلاك من سلعة معينة. وفي المملكة العربية السعودية ، حيث يوجد سوق مفتوحة لجميع السلع وبالتالي تتنوع السلع في أشكالها والوانها وطرق عرضها ، فإن المستهلك يحرص على السلع ذات القيمة الغذائية العالية وذات النوعية الجيدة من حيث طرق التغليف والحفاظ وتاريخ صلاحية إستهلاكها .

### 2 - 2 عوامل العرض :

يقصد بعوامل العرض العوامل التي تؤثر على مدى توفر السلعة في المكان والزمان المحددين وبالسعر المناسب .. وفي المملكة العربية السعودية تسمى الدولة إلى توفير جميع السلع الغذائية من الإنتاج المحلي أو عن طريق الإستيراد وفي هذا المجال تعمل الدولة على تطبيق البرامج والسياسات التالية :

### أولاً : برامج وسياسات متعلقة بالإنتاج المحلى وتشمل :

#### \* إستصلاح وتوزيع الأراضى البور :

أنيط بوزارة الزراعة والمياه توزيع الأراضى البور وإستصلاحها بموجب نظام توزيع الأراضى البور الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم م / 26 بتاريخ 6 / 7 / 1388 هـ والقاضى بحصر وتقييم وتوزيع الأراضى الصالحة للزراعة بعد التأكد من توفر المياه اللازمة لاستغلالها ، والذي بموجبه يكون للمستثمر حق الاستغلال للأرض لمدة خمس سنوات على ان لا يكون له عليها فى هذه المدة سوى الإختصاص وإذا ثبتت جدية الزراعة تملك له الأرض وإذا ثبت عكس ذلك يتم استرجاع الأرض منه وتخصيصها لمستثمر آخر وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى النظام ولائحته التنفيذية . وتستهدف هذه السياسة زيادة الرقعة الزراعية بالتوسع الأفقى .

#### \* الائتمان الزراعى :

أنشئ البنك الزراعى العربى السعودى بموجب المرسوم الملكى رقم 58 وتاريخ 3 / 12 / 1382 هـ وأنيط به تقديم التسهيلات الإئتمانية للقطاع الزراعى ، وتستهدف هذه السياسة تشجيع القطاع الخاص للدخول فى مجال الإستثمار فى المجال الزراعى ومساعدته فى شراء واستخدام الآليات والمعدات الزراعية الحديثة فى العمليات الزراعية المختلفة ، والتي تؤدى إلى زيادة الغلة لوحده المساحة وإمكانية إستغلال المساحات الكبيرة دون الحاجة إلى المزيد من الأيدى العاملة. ويمنح البنك القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل بدون فوائد وتعتبر القروض المتوسطة الأجل المحور الأساسى لحركة الائتمان فى المملكة ، ويتم تسديد هذه القروض على مدى عشر سنوات بأقساط سنوية متساوية وتشكل قيمة القروض المتوسطة الأجل حوالى 97 ٪ من إجمالى قيمة القروض التى منحها البنك خلال الفترة (1384 - 1420 هـ) . وقد شملت هذه القروض المجالات الآتية :

- تأسيس المشاريع الزراعية المتخصصة فى الانتاج الحيوانى والنباتى وصيد الاسماك وتربية النحل .

- شراء المعدات والآليات الزراعية مثل معدات الري والمقطورات والحصادات ووسائل النقل وغيرها .
- استصلاح الاراضى .
- حفر الآبار وتسوير المزارع وإقامة مصدات الرياح وإنشاء المستودعات والمباني الزراعية .

#### \* دعم أسعار المنتجات الزراعية :

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في زراعتها ونتاجها لأهميتها وكان من أهم هذه المحاصيل محصول القمح الذى كان لايتجاوز إنتاج الاصناف المحسنه منه ثلاثة الاف طن عام 1978م، فبتحديد سعر تشجيعى لشراء هذا المحصول تزايد انتاجه ليصل إلى 4.2 مليون طن عام 1992 م . فقد حُدد السعر التشجيعى في عام 1979م بـ 3.5 ريال / كجم وبدخول المستثمرين إلى مجال زراعة القمح والتوسع فى زراعته، أدى ذلك إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج فخفض على ضوئها السعر التشجيعى اعتباراً من عام 1986م إلى 2 ريال / كجم ، وبإجراء المزيد من دراسات تكاليف إنتاج القمح تم تحديد السعر التشجيعى لشراء القمح على ضوئها بـ 1.5 ريال / كجم . كما ان هناك دعم مماثل لشراء محصول الشعير بسعر تشجيعى حدد بـ 1 ريال / كجم منذ موسم 1987 م ، مما أدى إلى تزايد إنتاج هذا المحصول لتقدر الكميات المنتجة منه عام 1994م بحوالى 2 مليون طن، وطبقت هذه السياسة على محصول الشعير لزيادة إنتاجه والحد من الكميات الكبيرة المستوردة من هذا المحصول والتي تقدر بحوالى 5 ملايين طن سنوياً . كما تقوم الدولة بشراء 21 ألف طن سنوياً من التمور الجيدة بسعر تشجيعى قدره 3 ريالات / كجم .. وجاء دعم هذا المحصول لما له من أهمية إقتصادية فى المملكة ، حيث تتمتع المملكة بميزة نسبية فى إنتاجه .

### \* برامج الخدمات المساندة للقطاع الزراعي :

تقوم وزارة الزراعة والمياه بتقديم الخدمات المساندة للقطاع الزراعي مجاناً ومن أبرزها الخدمات الإرشادية ، إذ يتم توعية المزارعين وتقديم كل ما هو جديد لهم في عالم الزراعة وايصال نتائج الابحاث الزراعية لهم عن طريق البرامج الاعلامية ، من خلال الإذاعة والتلفزيون وإصدار مجلة إرشادية شهرية وإصدار بعض الكتيبات والنشرات الإرشادية المتخصصة في المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني ، هذا بالاضافة إلى إنشاء حقول إرشادية قريبة من المزارعين لإطلاعهم عن كثب على التجارب ونتائجها إذ بلغت أكثر من 16600 حقل إرشادي خلال الفترة من 82 - 1994م ، هذا إلى جانب الزيارات الميدانية التي يقوم بها المرشدون الزراعيون ، والتي بلغت خلال تلك الفترة حوالي 300 ألف زيارة و 23 ألف إجتماع ، كما يتم توزيع شتلات الخضار والفاكهة ذات المواصفات الجيدة على المزارعين بأسعار رمزية . وقد تم توزيع 1.7 مليون شتلة فاكهة و 6.1 مليون شتلة خضار خلال تلك الفترة ، بالإضافة إلى توزيع أكثر من عشرة آلاف خلية نحل وألفي طرد نحل .

هذا وتقدم الوزارة خدمات مكافحة الآفات الزراعية مجاناً للمزارعين ، إذ تتراوح المساحة المعاملة بالمبيدات بين 68 - 417 ألف هكتار سنوياً كما تتراوح أعداد الأشجار المعالجة بين 1.2 - 7.5 مليون شجرة سنوياً .. وفي مجال تقديم الخدمات البيطرية تقدم الوزارة هذه الخدمات مجاناً لمربي المواشى ، ومن أبرز مشاريع الخدمات البيطرية المشروع الوطني لمكافحة الحمى المالطية (البروسيللا) والذي تم من خلاله تطعيم نحو 14.8 مليون رأس من الحيوانات .. هذا بالاضافة إلى معالجة 14.2 مليون رأس من الحيوانات خلال الفترة 82 - 1994م .

وتشرف الوزارة على 11 مركزاً ومحطة للأبحاث الزراعية بالإضافة إلى مركز الأبحاث السمكية وآخر لابحاث الجراد ، إضافة إلى مختبر الهندسة الوراثية وتقوم هذه المراكز بإجراء التجارب الزراعية وحل المشكلات والعقبات التي تواجه المزارعين ، كما تقوم بإستنباط المحاصيل الزراعية ذات المواصفات الجيدة والملائمة للظروف المناخية للمملكة.

وتهدف برامج الخدمات المساندة للقطاع الزراعي إلى المحافظة على المحاصيل الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية وتطويرها.



### \* برامج المحافظة على الموارد الطبيعية :

تهدف هذه البرامج إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها لتضمن استمرارية النمو والتطور الزراعي أو مايسمى بالزراعة المستدامة ومن أبرز هذه البرامج :

#### أ - نظام المحافظة على مصادر المياه :

صدر بالمرسوم الملكي رقم م / 34 في 24 / 8 / 1400 هـ ، ويقضى هذا النظام بعدم حفر الآبار بمختلف أنواعها سواء الإرتوازية أو العادية إلا بعد الحصول على رخصة حفر مسبقة من وزارة الزراعة والمياه يحدد فيها عمق البئر وموقعه وإسلوب الحجب والمدة الزمنية لهذه الرخصة ، وذلك بناء على المعلومات المتوفرة لدى الوزارة عن كل طبقة من الطبقات الجوفية الحاملة للمياه . وتبلغ الآبار الاهلية المرخصة بموجب هذا النظام حتى نهاية عام 1999م 95141 بئراً، كما تم ترخيص 5349 بئراً حكومياً حتى نهاية 1999م، منها 3928 بئراً حفرت لإغراض الشرب و 775 بئراً لإغراض المراقبة المائية في الطبقات الجوفية و 356 بئراً لأغراض الاختبار للمياه و 290 بئراً لأغراض الزراعة .. ويهدف هذا النظام بصفة عامة إلى المحافظة على أهم الموارد الطبيعية النادرة في المملكة وهو المياه .

#### ب - نظام الغابات والمراعي :

صدر بالمرسوم الملكي رقم 22 في 3 / 5 / 1398 هـ ، ويهدف هذا النظام إلى المحافظة على الغابات والمراعي وتنميتها وتطويرها . وقد نظم هذا البرنامج عملية استغلال الأخشاب من الغابات كما تم بموجبه عمل الاتي :

#### - إنشاء المسيجات :

تم عمل 55 مسيجاً تختلف مساحة كل منها ، حيث تتراوح بين 250 دونم - 87 ألف دونم . وقد خصص البعض منها للدراسات الرعوية والبيئة والبعض الآخر كإحتياطي علفي .

#### - إنشاء مخازن الأعلاف :

تم إنشاء 14 مخزناً للأعلاف موزعة على مناطق المملكة تبلغ طاقتها التخزينية الكلية 168 ألف طن من الأعلاف تهدف إلى توفير الاعلاف للحيوانات أثناء فترات الجفاف .

- نشر وتوزيع مياه الأمطار والسيول على أراضي المراعى :
- تم إنشاء 32 سداً اعتراضياً للسيول على مجارى الأودية بهدف ري حوالى 18 ألف دونم من أراضي المراعى ، كما تم إنشاء بعض الأحواض الترابية بهدف ري مساحة 200 ألف دونم من المراعى .
- استزراع أراضي المراعى المتدهورة :
- قامت الوزارة ضمن خطتها لتنمية وتحسين وضع المراعى فى المملكة بزراعة 200 ألف دونم من أراضي المراعى .
- العمل على إنشاء بنك البذور والأصول الوراثية :
- يقوم هذا المركز بجمع وحفظ البذور والمصادر الوراثية النباتية بالمملكة للإستفادة منها فى تطوير الأنواع والأصناف المزروعة وفى تنمية الغطاء النباتى الطبيعى .
- حماية بعض الأراضي الرعوية من دخول السيارات للمحافظة على النباتات الطبيعية لها .
- تم العمل أيضاً على حماية بعض الغابات من القطع الجائر للأخشاب ، وذلك بعمل اللوحات الإرشادية ، وإنشاء 29 مشتلأ للمساهمة فى زراعة الأشجار داخل المدن وخارجها ، حيث تم زراعة 850 مليون شتله فى أراضي الغابات ، بالإضافة إلى 10 ملايين شتله تم زراعتها بهدف تثبيت الكثبان الرملية .

### ج - نظام صيد واستثمار الكائنات الحية فى المياه الاقليمية للمملكة :

صدر هذا النظام بالمرسوم الملكى رقم م / 9 فى 27 / 3 / 1408 هـ والقاضى بتنظيم تراخيص مزاوله مهنة صيد الاسماك ومواعيد الصيد ونوعية الشباك المستخدمة فى الصيد وتحديد الاماكن المحظور الصيد فيها .. الخ . وتهدف هذه الاجراءات إلى المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها وبالتالي الإستمرار على حصول سقف من الإنتاج محدد دون الاخلال بالموازن البيئية المتعلقة بالمصائد البحرية .. ويجرى الآن عمل مسوحات بحرية عن الاسماك والروبيان ومراقبة مواسم بعض الاسماك لتحديد مواسم حظر صيدها وحمايتها من الصيد الجائر ، كما يتم مراقبة المياه من أخطار التلوث .

### ثانياً : البرامج والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية :

يكفل النظام التجارى القائم فى المملكة حرية الإستيراد والتصدير لمختلف السلع الغذائية ، إذ لا توجد أى قيود أو محددات تمنع إستيراد المنتجات الغذائية . ولاتتدخل الدولة فى تجارة السلع الغذائية ، حيث يقوم القطاع الخاص بالاستيراد والتصدير والتسويق الداخلى ويكون دور الدولة فقط فى تهيئة البنية التحتية وسن القوانين المنظمة للعمليات التسويقية .. ولا توجد عوائق غير جمركية على إستيراد السلع الغذائية .. وتعتبر الرسوم الجمركية المطبقة فى المملكة منخفضة مقارنة بالعديد من دول العالم ، حيث يتم فرض رسم جمركى مقداره 12 ٪ على معظم السلع بل أن هناك إعفاءات جمركية على السلع الغذائية الضرورية مثل اللحوم الحمراء والحيوانات الحية من الضأن والماعز والأرز والسكر والشاى والشعير ، بينما يتم حماية السلع التى وصلت المملكة إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتى منها مثل الدواجن والبيض والمكرونة وخضروات الرزنامة الزراعية خلال فترات ذروات الإنتاج ، برسم جمركى مقداره يتراوح بين 20 - 25 ٪ .. كما تم مؤخراً تحرير إستيراد القمح والتمور والحليب طويل الأجل فى عبوات تزيد عن واحد لتر مقابل رسوم جمركية قدرها 100 ٪ ، وذلك بعد البدء فى تطبيق أحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعتباراً من 1 / 1 / 1998 م .

### 2-3 عوامل ثقافية وإجتماعية :

تشمل العوامل الثقافية والإجتماعية المؤثرة على إستهلاك السلع الغذائية مايلى :

#### أ - الخدمات الصحية :

إن زيارة الوعى الصحى يعتبر من العوامل المؤثرة على الإستهلاك ، حيث أنه مع زيادة الوعى الصحى يزيد الطلب على السلع الغذائية التى تأثر إيجاباً على صحة المستهلك. وفى هذا المجال شهد القطاع الصحى فى المملكة نمواً متواصلاً فى عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ، حيث زاد عدد المستشفيات إلى 313 مستشفى حتى عام 1999م وارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية إلى 1756 مركزاً حتى نهاية عام 1999م . وتعمل هذه المستشفيات والمراكز الصحية المنتشرة فى جميع مدن وقرى المملكة إضافة إلى تقديم الخدمات العلاجية على زيادة الوعى الصحى لدى المواطنين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمحاضرات والندوات .

### ب - الخدمات التعليمية :

إن زيادة المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع تأثر بشكل مباشر على النمط الغذائي في أي مجتمع ، حيث يؤثر على نوعية الغذاء وحجم الاستهلاك وفي المملكة العربية السعودية يأتي التعليم في مقدمة الخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة ، حيث بلغ مجموع مدارس التعليم العام ابتدائي، متوسط ، وثانوي نحو 21252 مدرسة حتى عام 1999 م ، وبلغ عدد الطلبة والطالبات في هذه المدارس 3.99 مليون طالب وطالبة ، إضافة إلى ثمان جامعات بلغ عدد الكليات فيها 76 كلية ، إضافة إلى 72 كلية تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات و 18 كلية تابعة لوزارة المعارف و 37 كلية تابعة لوزارة الصحة و 9 كليات تابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني . وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بهذه الكليات «214 كلية» 371522 طالب وطالبة في عام 1999 م .

### 2-4 التحويلات النقدية :

تتيح المملكة سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا تفرض أي قيود على تحركاته. وقد واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على إستقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال ، حيث أنهما حجر الأساس للنمو الإقتصادي المتوازن .

### 2-5 الإعانات :

تهدف هذه السياسة إلى تخفيف الاعباء المالية على المزارعين وتشجيع المزارعين على إدخال الميكنة الحديثة في الزراعة وتغيير النمط الزراعي من زراعة تقليدية تعتمد بشكل كبير على عناصر الإنتاج التقليدي إلى زراعة حديثة تستخدم الآلات الزراعية في العمليات الإنتاجية .. كما أن لهذه السياسة أهداف أخرى مثل تعريف المزارع بمستلزمات الانتاج الحديثة كالاسمدة الكيماوية والبذور المحسنة ، والتي من شأنها زيادة غلة وحدة المساحة، وكذا زراعة النخيل على المسافات التي تحددها الوزارة 10 متر بين النخلة والأخرى للأصناف الجيده التي ترغب الوزارة في تكاثرها .

وتُقدم هذه الإعانات من قبل البنك الزراعي بالنسبة للآليات والمعدات وتتراوح بين 30 - 50 ٪ من قيمة الآله .. كما يتم دفع تكاليف نقل الأبقار المستوردة لإنتاج الحليب ذات الإنتاجية العالية عن طريق الجو بنسبة 100 ٪ .

3- الواقع الراهن للسياسات والبرامج الخاصة بالاستهلاك والتغذية :

3 - 1 التعريف بسياسات استهلاك الغذاء :

تأخذ المملكة العربية السعودية من حيث المبدأ بالحرية الإقتصادية في أسواقها الداخلية ، فهي بلد ذات إقتصاد حر وأبوابها منفتحة على العالم الخارجى على نطاق واسع . ولما كانت المملكة فى مصاف الدول المستوردة للغذاء فإن الدولة تحرص على تحقيق المنافسة العادلة بين المنتجات الوطنية والمستوردة وبما يكفل تدبير إحتياجات المستهلكين بأسعار مناسبة للسلع ذات جودة عالية .

3 - 2 أهداف السياسات الإستهلاكية الموجهة لتحسين التغذية :

تهدف السياسات الإستهلاكية إلى توفير السلع الغذائية ذات الجودة العالية بأسعار مناسبة وفى جميع مناطق المملكة ، مع ترك الحرية الكاملة للمستهلك لإختيار مايشاء من السلع مع وجود رقابة على جودة السلع والتأكد من صلاحيتها للإستهلاك من خلال الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ويتم تطبيق هذه المواصفات على السلع ذات المنشأ المحلى والسلع المستوردة .

3 - 3 سياسات الإستهلاك :

\* سياسة توفير الغذاء :

أصبح الإنتاج الزراعى المحلى فى المملكة العربية السعودية يوفر الجزء الأكبر من الإحتياجات الغذائية للسكان ، وعلى الرغم من زيادة الطلب على السلع الغذائية بصورة كبيرة لتزايد أعداد السكان وزيادة دخل الفرد إلا أن زيادة الإنتاج المحلى بوتيرة متزايدة، قد أدى إلى تحسين الميزان التجارى الزراعى ، حيث إنخفض إجمالى كمية الواردات من مختلف المنتجات الزراعية من نحو 12.6 مليون طن عام 1984م إلى نحو 10.9 مليون طن عام 1999م . وفى المقابل حدث تحسن كبير فى كمية الصادرات من السلع الغذائية خلال نفس الفترة إذ ارتفع إجمالى كمية الصادرات من نحو 157 ألف طن عام 1984 م إلى نحو 1008 ألف طن عام 1999 م .

**\* سياسة إتاحة الغذاء بأسعار مناسبة :**

إن إعتتماد المملكة العربية السعودية على مبدأ الحرية الإقتصادية في أسواقها الداخلية وفتح الأبواب أمام العالم الخارجى قد ساعد كثيراً على توفير جميع السلع الغذائية على مدار العام وفى جميع الأسواق ، مما جعل أسواق المملكة سوقاً تنافسياً يخضع لقانون العرض والطلب ، وترتب على ذلك جعل السلع الغذائية متاحة لجميع المستهلكين بأسعار مناسبة طوال العام .

**\* تحسين مستوى عرض السلع :**

لقد شهدت أسواق المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً فى مجال عرض السلع عامة والسلع الغذائية بشكل خاص ، حيث أصبحت الأسواق المركزية الحديثة منتشرة فى معظم مدن المملكة ، حيث تمتاز هذه الأسواق بإستخدام أحدث طرق التخزين والعرض للسلع الغذائية وتقديمها للمستهلك بشكل نظيف وصحى . ولقد ساهم القطاع الخاص فى إنشاء الكثير من هذه الأسواق ، إضافة إلى أسواق الخضار المركزية التى أنشأتها الدولة فى المدن الرئيسية .

**4- تحديد السياسات والبرامج المخططة أو المقترحة الكفيلة بتحسين الإستهلاك والتغذية :**

**4 - 1 السياسات الإقتصادية الكلية والتجارية :**

**- سياسات الإستثمار :**

تعتمد السياسات الإستثمارية المخططة على تشجيع القطاع الخاص لتوظيف مدخراته الأخذة فى التوسع فى إستثمارات تعزز فرص النمو الإقتصادى وتزيد من مشاركته فى النشاط الإقتصادى الكلى وبأساليب متعددة منها ملكيته للمشروعات العامة لإدارتها بكفاءة أعلى وبالتالي تعميق النشاط الإقتصادى بشكل عام وتخفيف العبء على الموارد المالية العامة ، كما تهدف سياسات الإستثمار المخططة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية ، حيث صدر مشروع نظام إستثمار رأس المال الأجنبى والذى يهدف إلى تحسين البيئة الإستثمارية فى البلاد وضمان وجود آلية لإنهاء الإجراءات الإدارية بفرض تبسيطها وتوحيد جهة الإختصاص .

- سياسات العمالة والأجور :  
تستهدف السياسات المخططة إلى إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين خاصة في القطاع الخاص وذلك عن طريق تأهيل اليد العاملة السعودية من خلال زيادة مراكز التدريب المهني والتعليم الفني لإيجاد فرص عمل أفضل وزيادة أجورهم وإحلالهم محل العمالة غير السعودية .
- سياسة سعر الصرف : وهذه تتمثل في الاستمرار في سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي والتي لا تفرض أى قيود على تحركاته .
- سياسة التمويل : وهذه تتمثل في الاستمرار في سياسة الدعم المقدم إلى الأنشطة الزراعية المختلفة التي لا تتعارض مع شرط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وذلك حتى تستمر التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بالتوطين في المناطق الريفية وفتح فرص عمل جديدة والمحافظة على مستويات دخول المنتجين.
- سياسة بناء مخزون إستراتيجى :  
أيماناً من حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين وتوفير مخزون غذائي عند الطوارئ ، فقد أوكل إلى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تكوين مخزون إستراتيجى من سلعة الغذاء الرئيسية وهى القمح .

#### 4 - 2 السياسات والبرامج الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعى وتسويقه :

- ترمى السياسة المقترحة في مجال الإنتاج الزراعى وتسويقه إلى تحقيق الأهداف التالية :
- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنوع المنتجات النباتية والحيوانية والسهمية لتناسب مع إمكانات الموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق الإستخدام الأمثل للمياه .
  - زيادة إستخدام تقنيات الإنتاج على نطاق واسع في النشاطات الزراعية التي تعتمد على مصادر المياه المتجددة وتستخدم وسائل الري الحديثة بصورة أكثر كفاءة .
  - تقليل الفاقد في الإنتاج الغذائي والإستفادة من الزيادات الكبيرة في بعض المنتجات الزراعية أثناء المواسم ، من خلال تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في الصناعات الغذائية .

#### 4 - 3 تنمية الموارد البشرية :

يحظى قطاع الموارد البشرية بأهمية خاصة فى خطط التنمية ، إذ توليه الحكومة وقطاع التعليم جل اهتمامها على مختلف المستويات . وتستهدف السياسات والبرامج المخططة فى مجال تنمية الموارد البشرية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- زيادة الطاقة الإستيعابية للجامعات فى التخصصات التى تتطلبها قطاعات الإقتصاد الوطنى .

- زيادة الطاقات الإستيعابية لمؤسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى والكليات التطبيقية ، بما يكفل تخريج العدد والنوعية التى تحتاجها قطاعات الإقتصاد الوطنى .

- التركيز على النوعية فى التعليم العام والجامعى والتدريب بأنواعه .

- التركيز فى التعليم والتدريب على التخصصات التى تتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص .

#### 5- إمكانات التعاون والتنسيق على المستويات القطرية والإقليمية والدولية :

##### 5-1 على المستوى القطرى :

##### 5-1-1 الإستراتيجيات فى مجال إجراءات الأمن الغذائى :

1 - التركيز على برامج ومشروعات التطوير التقنى للزراعة ، وبما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية الهكتارية والوحدة الحيوانية ، وذلك من خلال الإهتمام بالبحوث العلمية وتنفيذ برامج مكافحة المتكاملة للأمراض والأفات الزراعية .

2 - الإستغلال الأمثل للموارد المائية لتعظيم الإستفادة مما هو متاح منها وزراعة أصناف من المحاصيل ذات الإستهلاك المائى القليل وتطوير تقنيات الري الحديثة .

3 - الإهتمام بالموارد الزراعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر بما يساعد علىديمومتها والحفاظ على إنتاجيتها وضمان إستمرار إنتاج الغذاء بمستويات متنامية .

4 - زيادة نشر الوعى الغذائى لدى أفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بما يحقق تحسين الأنماط الغذائية فى المجتمع وتقليل الفاقد .



5-1-2 الهياكل الإدارية المعنية بحل المشكلات الغذائية وتحسينها :

- وزارة الزراعة والمياه .
- وزارة التجارة .
- وزارة الصحة .
- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس .

5 - 2 على المستوى القومى :

عملت حكومة المملكة العربية السعودية على توثيق التعاون مع الدول العربية فى مجال الأمن الغذائى عن طريق توقيع الإتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف ، بالإضافة إلى أن المملكة تنفذ حالياً قرار المجلس الإقتصادى والإجتماعى لجامعة الدول العربية رقم 1317 وتاريخ 19/12/1996م القاضى بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ، يتم خلالها التحرير التدريجى للتجارة العربية البينية من كافة الرسوم والقيود غير الجمركية ، الأمر الذى سيؤدى إن شاء الله تعالى إلى المزيد من التكامل الإقتصادى فى ظل المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والعالمية .

## قطرية الجمهورية العربية السورية

## تفويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء

### في الجمهورية العربية السورية

إعداد : م . حسان سوار

#### 1- تمهيد :

برز في العقود الأخيرة مفهوم الأمن الغذائي نتيجة للتطورات الطبيعية والديموغرافية للمجتمعات ليضمحل عدة عناصر وهي :

- استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتأمين استدامة هذه الموارد
- ترشيد الاستهلاك والحد من الهدر
- تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً وصحياً وثقافياً واقتصادياً
- ويعتبر القطاع الزراعي المفتاح الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الذي يتأثر بعدة عوامل منها :
- \* الظروف الطبيعية والمناخية ومدى تنوعها والتغيرات السنوية التي تطرأ عليها
- \* تعدد الأنماط الزراعية .
- \* الدخل الفردي والإنماط الإستهلاكية وحجم الأسرة .
- \* الاختلاف بين الريف والحضر .

#### 2- الوضع الراهن لاستهلاك الغذاء في سوريا :

يعتبر النمط التغذوي في سوريا شبه متجانس بين الريف والحضر مع وجود بعض الاختلافات البسيطة ، فهو يعتمد بشكل رئيسي على الحبوب والخضار مما يعني أنه يتم تأمين المتطلبات الغذائية الأساسية من الطاقة والبروتين والدهن من مصدر نباتي بشكل أساسي وذلك حسب دراسات ميزانية الغذاء لعدة سنوات ، ويبين الجدول التالي توزيع نسبة تأمين هذه المتطلبات من المصدرين النباتي والحيواني .

الدهون (غرام)	البروتين (غرام)	الطاقة (سعرة حرارية)	البيسان
٪ 100	٪ 100	٪ 100	الإجمالي اليومي
٪ 57.95	٪ 61.03	٪ 91	من مصدر نباتي
٪ 42.05	٪ 38.97	٪ 9	من مصدر حيواني

وقد بلغت الكميات المستهلكة من المنتجات الغذائية حسب دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة والمعدة من قبل المكتب المركزي للإحصاء خلال عامي 1996 / 1997 حسب الجدول التالي :

الكمية المستهلكة (كغ / فرد سنوياً)	البيسان
209.5	الخبوب
24.068	اللحوم والأسماك والبيض
45 (متضمنة الجبن واللبن مصفى كمنتج نهائي)	الألبان والأجبان
175	الخضار
55.8	الفواكه
27	السكريات
17.4	زيوت نباتية
10	اغذية أخرى

### 3-العوامل المؤثرة على استهلاك الغذاء :

#### 1-3 العرض والطلب على المنتجات الغذائية :

يخضع استهلاك المنتجات الغذائية وخاصة غير الأساسية إلى قانوني العرض والطلب فكلما زادت الكميات المعروضة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي إلى زيادة استهلاك هذه المادة والعكس صحيح .

#### 2-3 إعداد ومعدلات نمو السكان :

يتزايد السكان في سوريا حسب اخر نشرة احصائية سنوية صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بمعدل 2,7 %، ورغم هذه الزيادة فإن الإنتاج الزراعي والغذائي يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد السكان مما أدى إلى وجود فوائض كبيرة في الإنتاج وخاصة الخضار والفواكه ، وبإستثناء بعض المنتجات التي يتم استيرادها لعدم توفر إنتاجها محلياً كالرز الذي يتم استيراد كامل الاحتياج من الخارج (حوالي 165 ألف طن سنوياً) والسكر والزيوت النباتية السائلة والمهدرجة حوالي (124 ألف طن سنوياً) والحليب المجفف وبعض المنتجات الأخرى ، ويظهر الجدول التالي الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية خلال عدة سنوات .

الوحده : ألف طن

المادة	العام	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح للإستهلاك
الحبوب	1997	3031	0	885	2146
	1998	4111.6	0	428	3683
	1999	2691.5	0	111.9	2579.6
البطاطا	1997	2695	0	8.4	257.1
	1998	492	20.5	12.2	500.6
	1999	496.5	0.61	58.9	438.2
السكر	1997	85.5	430	0	515.6
	1998	89.2	455.1	0	455.3
	1999	94.8	601.4	0	696.2
البنسورة	1997	407	0	108	299
	1998	555	0	133	422
	1999	610.2	0	143.4	466.8
الأرز	1997	0	221	0	221
	1998	0	136	0	136
	1999	0	134	0	134
الذرة الصفراء	1997	303	597	0	900
	1998	285	505	0	790
	1999	181	632	0	813
الحمضيات	1997	550	0	9	541
	1998	740	0	14.4	725.6
	1999	720	0	38	682
التفاح	1997	356	0	6	350
	1998	362	0	17.5	344.5
	1999	384	0	25	359
الزيتون	1997	403	0	20	402.8
	1998	785	0	0	785
	1999	401	0	0	401

المادة	العام	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح للإستهلاك
البطيخ الأحمر	1997	272	0	6	266
	1998	402.5	0	8.1	394.4
	1999	259	0	5	254
حليب طازج	1997	1610	0	0	1610
	1998	1780	0	0	1780
	1999	1656	0	0	1656
بيض دجاج	1997	2273	6.	74	2200
	1998	2228	0	75	2153
	1999	2479	0	13	2466
لحم أبيض	1997	93	0	0	93
	1998	97	0	0	97
	1999	104	0	0	104

### 3-3 مستويات الدخل :

يعتبر الدخل من العوامل الأساسية المحددة للإستهلاك لأنه يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للسكان فالدخل في سوريا يعتبر منخفضاً نسبياً "مما يؤدي إلى الاعتماد على المنتجات ذات الأسعار المنخفضة و عدم استهلاك بعض المنتجات المرتفعة الأسعار أو الحد ما أمكن من استهلاك هذه المواد كاللحوم الحمراء عند ارتفاع أسعارها والأسماك البحرية .

### 4-3 أسعار السلع الغذائية :

تعتبر أغلب أسعار السلع الزراعية متناسبة مع الدخل في سوريا وكما ذكرنا تتحدد أسعار أغلب السلع حسب قانوني العرض والطلب عدا بعض المنتجات الزراعية الأساسية التي تسلم إلى الدولة مثل القمح والقطن والشوندر السكري .

### 3-5 الأنماط الاستهلاكية :

تختلف الأنماط الاستهلاكية الغذائية بين الريف و المدينة وبين بعض المدن السورية و الأخرى ففي الريف يتم الاعتماد بشكل جيد على ما تجود به الأرض والمزرعة بشكل أساسي أما في المدن فيتم الاعتماد على ما يتوفر بالأسواق من مواد منتجة محليا " أو مستوردة كما يوجد اختلاف في استهلاك بعض المواد فمثلا " نجد في الريف الاعتماد على البرغل (أحد منتجات القمح ) بشكل أساسي لتوفره محلياً وذاتياً ، بينما في المدينة نجد الاعتماد على الرز بشكل اكبر نظرا " لتقارب الأسعار بين هاتين المادتين اضافة لذلك يوجد بعض العوامل المؤثرة على الاستهلاك كالعوامل الثقافية والاجتماعية كما يلعب المناخ و اختلاف فصول العام دورا في تغيير الأنماط الاستهلاكية .

### 4- السياسات و البرامج المخططة و المقدمة لتحسين استهلاك

#### الغذاء :

نتيجة للتطورات الدولية المتلاحقة و السريعة فقد أولت الحكومة السورية أهمية كبيرة لمواكبة هذا التطور و تخفيض الأثار الناجمة عنها إلى أقل قدر ممكن و ذلك بانتهاجها عدة سياسات أدت إلى زيادة الإنتاج و تخفيض التكاليف و تحقيق الأمن الغذائي و من هذه السياسات :

1-4 زيادة الإنتاج الزراعي : عن طريق إقامة مشاريع الري والسدود ووضع خطط مستقبلية لزيادة الإنتاج بنسب محددة للوصول إلى الأهداف الانتاجية المخططة، وبيين الجدول السابق تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية خلال عدة سنوات.

2-4 سياسات الاستثمار : حيث صدرت عدة قوانين و مراسيم لتشجيع الاستثمار في سوريا عن طريق إعطاء ميزات و أفضليات لهذه الاستثمارات وهذه الخطوات تجلت بإصدار التالي :

1- المرسوم التشريعي رقم / 10 / لعام 1986 و المتعلق بإحداث شركات زراعية مشتركة .

2 - قانون المغتربين رقم /9/ لعام 1990 بهدف جذب الاستثمارات للمغتربين.

3- قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 لتشجيع الاستثمار في سوريا و تعديلاته

4 - إحداث مصارف خاصة .

5 - قانون سرية المصارف .



والجدول التالي يبين نسبة وتطور الاستثمارات الزراعية والصناعية خلال عدة سنوات العام

القيمة : مليون ليرة سورية

العام	الاستثمار الزراعي		الاستثمار الصناعي		إجمالي الإستثمارات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1970	141	15.6	231	25.5	9.6	
1975	354	6.8	2354	44.9	5242	
1980	527	3.7	3573	24.6	14365	
1985	2608	13	3732	18.6	20016	
1990	9827	22	8643	19.5	44395	
1995	23245	15	42616	27.4	155504	
1999	22111	14.3	47377	30.7	154250	

والجدول التالي يبين توزيع هذه الاستثمارات بين القطاع العام و الخاص

العام	الاستثمار الزراعي		الاستثمار الصناعي		القطاع الخاص
	القيمة مليون ل . س	النسبة	القيمة مليون ل . س	النسبة	
1970	638	70	268	30	
1975	2712	71	1530	29	
1980	9017	63	5348	37	
1985	13265	66	6751	34	
1990	19972	45	24423	55	
1995	68084	44	87420	56	
1996	77437	47	85639	53	
1997	90108	58	65356	42	
1998	95034	58	67538	42	
1999	90435	59	63815	41	

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام 1999

ويبين الجدول تطور قيمة الاستثمارات وزيادتها وخاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق سياسات الاستثمار الأخيرة وخاصة في القطاع الخاص حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات في القطاع الخاص من (30٪) عام 1970 إلى (41٪) عام 1999 من إجمالي الاستثمارات ، كما تم إحداث مكتب خاص لتسهيل أمور المستثمرين وإحداث مصرف خاص لتمويل الاستثمار ، إضافة إلى القروض التي يقدمها المصرف الزراعي التعاوني وبفوائد منخفضة لتمويل العملية الانتاجية الزراعية بكافة فروعها .

وقد وضع لتحقيق أهداف التنمية الزراعية عدة تصورات ومحاور وسياسات منها :

- إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في عملية التنمية لانه يشكل القاعدة الأساسية لتطوير باقي القطاعات الاقتصادية والخدمية حيث تشكل المنتجات الزراعية المادة الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية ( ألبان - معكرونة - مطاحن -

كونسروة - سكر - زيوت - حلج - غزل)

- تأمين مخازين استراتيجية من الحبوب للطوارئ .

- زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق عدة محاور بزيادة الرقعة الزراعية وتنفيذ

مشاريع الري والاستصلاح والعمل على زيادة المرود في وحدة المساحة

والاستفادة من الميزة النسبية لانتاج بعض السلع والمنتجات الزراعية والغذائية .

- تطوير صناعة حفظ و تخزين المنتجات الغذائية .

- تفعيل وتنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة التشكيلة السلعية و

الغذائية

- عقد اتفاقات مناطق تجارية حرة مع بعض الدول العربية ووضع روزنامات زراعية

ثنائية لتبادل المنتجات الزراعية الغذائية بدون رسوم جمركية .

## تطرية جمهورية العراق

## تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في جمهورية العراق

إعداد : د . محمد سعد عبد القادر

### 1- الوضع الراهن لاستهلاك الغذاء والتغذية في الريف على مستوى القطر

للسنوات 1996-2000 :

- ابتداءً من آب 1990 خضع العراق الى حالة الحصار الشامل ، ومنذ بداية مرحلة الحصار بدأ العمل من قبل حكومة العراق (اعتمادا على مواردها الذاتية) بالبطاقة التموينية ، التي حددت استهلاك المواد الغذائية من المنتجات الزراعية واثرت في اتجاه الانتاج الزراعي ، وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة في مايس 1996 وبدء توريد السلع الغذائية (في النصف الأول من عام 1997) المشتراة من موارد النفط الذي سمح للعراق ببيعه توفرت كميات الغذاء نسبيا ، مما عزز من الوضع التغذوي في القطر بشكل عام وفي الريف بشكل خاص .

#### 1-1 النمط التغذوي في الريف العراقي :

- ابتداء منذ اب 1990 ولغاية بدء العمل بمذكرة التفاهم في النصف الأول من عام 1997 فان النمط التغذوي في الريف اعتمد على ما توفره البطاقة التموينية من مواد غذائية كما هو الحال في الحضر بسبب إلزامية تسويق المنتجات الزراعية الى الدولة وخاصة المحاصيل الاستراتيجية [ الحنطة والشعير والذرة الصفراء والرز (الشلب)] وزهرة الشمس والقطن وغيرها ، التي تدخل ضمن البطاقة التموينية ولم يسمح للفلاح والمزارع بالاحتفاظ بأي جزء من انتاجه مهما صغر ، حيث فرضت عقوبات مشددة في ذلك الا ان هذا الوضع قد تغير بعد توقيع مذكرة التفاهم حيث أعطي الاختيار للفلاح والمزارع بالتسويق الى الدولة او الاسواق المحلية ، مما ادى الى تعزيز النمط التغذوي في الريف .

- يعد مؤشر متوسط نصيب الفرد السنوي من الكميات الغذائية المستهلكة في تحليل الوضع الغذائي للسكان من المؤشرات المفضلة للتعرف على التغيير الذي يطرأ

على نصيب الفرد من المواد الغذائية المستهلكة رغم ان الاحصاءات المتوفرة عن الموضوع هي معدلات عامة تخفي الكثير من الفوارق في نصيب الفرد بين السكان ، ولكن هدفنا هو التعرف بصورة عامة على مصادر وكمية المواد الغذائية التي يستهلكها الفرد العراقي.

- لقد زاد نصيب الفرد العراقي من جملة المنتجات النباتية والحيوانية التي استهلكها كمعدل سنوي خلال المدة 1980-1989 عن المدة 1970-1979 ، الملحق ، جدول رقم (1-1) وبنسبة اجمالية قاربت الـ (22٪) ، ويأتي في مقدمة الاسباب هو زيادة دخل الفرد وتعديل الانماط الاستهلاكية.

- انخفض نصيب الفرد خلال سنوات الحصار وبشكل واضح خلال النصف الاول من التسعينيات وعلى مستوى المجاميع الغذائية كافة عدا الفواكه حيث حدث ذلك بسبب التطور في انتاجها ، وكذلك كونها مصدرا متوفرا ورخيصا قياسا بالسلع الاخرى ، الملحق : جدول رقم (1 - 1).

- طرأ تحسن ملحوظ على استهلاك السلع الغذائية خلال النصف الثاني من التسعينيات مقارنة بالنصف الاول وخاصة السلع المشمولة بالبطاقة التموينية وهي الحبوب والبقوليات والسكر والحليب والزيتون النباتية بعد تطبيق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة في عام 1996 ، اضافة الى الفواكه والخضراوات حيث عكست هاتين المجموعتين التطور في انتاجهما وكذلك كونهما مصدرا متوفرا ورخيصا قياسا بالسلع الاخرى الملحق : جدول رقم (1 - 1) والملاحظ استمرار الانخفاض في نصيب الفرد الواحد من اللحوم الحمراء ويعود ذلك الى انخفاض اعداد الثروة الحيوانية بسبب الحصار الجائر المفروض على القطر.

- وعلى الرغم من حصول تطور في معدل نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك المتاح خلال النصف الثاني من التسعينيات مقارنة بالسبعينيات والثمانينيات الا ان المعدل العام لنصيب الفرد الواحد خلال التسعينيات ظل منخفضا قياسا بما كان عليه في العقدين السابقين ، الملحق : جدول رقم (1-1) ، وكما موضح في أدناه :

الفترة الزمنية	1970-1979	1980-1989	1990-1995	1996-2000	2000-2000
معدل نصيب الفرد (كغم)	404	515	350	548.9	449.5
الرقم القياسي	100%	127.5%	86.6%	135.9%	111.3%

- يلاحظ في الغذاء العراقي وجود نقص في البروتين الحيواني وتظهر لذلك مشاكل سوء التغذية في العراق ، وخاصة في غذاء الأطفال فيتعرضون لأمراض النقص في البروتين ومن أعراضها توقف النمو والهزال وضمور العضلات وتظهر في الحالات الشديدة علامات التورم (الوذمة)، وقد برز ذلك بشكل مأساوي خلال الحصار الجائر المفروض على القطر.

- من الأسباب المهمة لنقص البروتين الجيد في غذاء بعض طبقات الشعب العراقي ما يأتي :

\* تعذر حصول الطبقة الفقيرة على البروتين الحيواني لغلاء أسعار

المنتجات الحيوانية

\* قيام أهل القرى والأرياف ببيع المنتجات الحيوانية المتوفرة لديهم لسد

حاجات المعيشة الأخرى .

\* جهل الأغلبية بفائدة وتركيب المواد الغذائية مما يسبب امتناعهم عن

تناولها بالرغم من توفرها عند البعض منهم.

- ومن الممكن التعويض عن البروتين الحيواني بتناول نوعين أو ثلاثة من المصادر النباتية الرخيصة الثمن في الوجبة الواحدة كالبقول والخضراوات والحبوب لتحسين نوعية البروتين. وتعريف جميع طبقات الشعب وبضمنهم أهل القرى والأرياف بتركيب الغذاء العراقي وفوائده عن طريق النشرات العلمية والإذاعة للاستفادة من المصادر الحيوانية المتوفرة لديهم.

- وقد بذلت الدولة بعد ثورة 17-30 تموز المجيدة عام 1968 جهود كبيرة لتأمين

حصول الافراد على كفايتهم من البروتين ، وفي الوقت الذي بلغ متوسط حصة

الفرد من البروتين يوميا على مستوى القطر (59)غم في عام 1970 ارتفع

نتيجة لهذه الجهود الى (99)غم في عام 1985 ، ثم اتجه نحو الانخفاض

كنتيجة لتأثيرات الحرب العراقية - الإيرانية لتبلغ (65)غم في عام 1990 . وبلغ

ادنى متوسط للفرد خلال النصف الاول من التسعينيات بسبب الحصار الجائر

المفروض على القطر ، حيث بلغ (39)غم في عام 1995 ، ثم ارتفع قليلا في

النصف الثاني من التسعينيات بعد تنفيذ مذكرة التقاهم ، لتبلغ (42)غم في عام

2000 ، الملحق : جدول رقم (1-2) ، وان اهم الملاحظات على ما يتضمنه

نصيب حصة الفرد من البروتين في العراق الاتي :

أ - لقد بلغ متوسط ما يتناوله الفرد من البروتين النباتي خلال المدة 1970-1995 حوالي (57) غم يوميا ، ومن البروتين الحيواني حوالي (12) غم يوميا ، وبذلك يكون مجموع حصة الفرد الواحد من البروتين الحيواني والنباتي للمدة المذكورة حوالي (69) غم يوميا، وهنا نجد ان هناك اكتفاء من البروتين النباتي ونقصا واضحا في البروتين الحيواني .

ب - يلاحظ ان (81٪) مما يتناوله الفرد في العراق من الغذاء مصدره نباتي وحوالي (19٪) مصدره حيواني ، وهذا يعد خلا بالنسبة للمعايير الصحية الخاصة بالغذاء ، وينبغي الاشارة هنا مرة ثانية الى ان البروتين يحتوي على انواع مختلفة من الاحماض الامينية الضرورية للجسم .وقد يتجاوز مجموع ما يتناوله الفرد من البروتين حاجته الاجمالية ، ألا انه قد لا يحصل على كفايته من بعض الاحماض الامينية وخاصة تلك التي توجد في المنتجات الحيوانية والبقوليات ، الامر الذي يقضي الاهتمام بحصة الفرد من البروتين الحيواني.

ج - كما بلغ متوسط مساهمة الحبوب من البروتين حوالي (70 ٪) والخضراوات والبقوليات (4٪) واللحوم (10 ٪) والبيض (1٪) وهكذا بالنسبة للبقية التي تشير الى المساهمة الكبيرة للحبوب في تكوين البروتين الملحق :  
جدول (1-2) .

- لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدهون في العراق من حوالي (43) غم/ يوميا عام 1970 الى حوالي (62) غم يوميا عام 1985 ، ثم انخفض الى حوالي (50) غم يوميا عام 1990 ، وواصل انخفاضه حتى بلغ حوالي (35) غم يوميا عام 1995 ، وذلك بسبب ظروف الحصار المعروفة . بينما نجد ان متوسط الحاجة الفعلية من الدهون ومن مصادر السلع الغذائية المستهلكة في العراق هي بحدود (36) غم يوميا حسب معايير المنظمات الدولية.

- بسبب زيادة الحبوب الغذائية والبقوليات بعد تطبيق مذكرة التقاهم في عام 1996 ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدهون الى حوالي (52) غم يوميا عام 1998 .

- ان التوزيع النسبي لمتوسط حصة الفرد من الدهون حسب مصادره الغذائية يشير الى ان حوالي (79٪) من الدهون التي يحصل عليها الفرد في العراق مصدرها نباتي و (21٪) مصدرها حيواني ، الملحق : جدول رقم (1-3) ، في حين تبلغ

نسبة المساهمة النباتية وفق المعايير الدولية (44%) والحيوانية (56%) ، كما نلاحظ ايضا ان الحبوب تشكل النسبة الاكبر لمصادر الدهون . وان متوسط نصيب الفرد من الدهون المتأتية من المصادر النباتية اعلى بكثير مما هو عليه من المصادر الحيوانية ، وبالتالي نجد ان الفرد لا يحصل على حصته المحددة وفق المعايير الدولية ، وهذا يشكل خلاا اخر في نمط الاستهلاك الغذائي .

- وتعد الحبوب والبقوليات أهم مصدر للكاربوهيدرات والبروتينات ، فهما يحتويان على نحو (75%) من وزنهما من الكاربوهيدرات وبين (20 - 22%) من البروتينات ، والبقوليات أغنى من الحبوب في البروتينات ويكوئان معا مصدراً مهماً للغاية في تغذية أغلبية السكان بصورة عامة ، ويحتوي الغذاء العراقي على نسبة عالية من الكاربوهيدرات تتجاوز (65%) منه .

- لقد ارتفع متوسط حصة الفرد الواحد من السعرات الحرارية في العراق على مستوى القطر من (2206) سعرة يوميا عام 1970 الى (3401) سعرة يوميا عام 1985 ويعزى هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع القوة الشرائية للأفراد في تلك المدة ، اضافة الى الوعي الصحي المتزايد باهمية الغذاء وضرورة الحصول على العناصر الغذائية المختلفة كما اسهم الاستيراد من الخارج في حصول الافراد على حاجاتهم من السعرات الحرارية الضرورية وخاصة اللحوم ومنتجات الحليب .

- أما في التسعينيات وبسبب ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر فقد انخفض متوسط حصة الفرد الواحد من السعرات الحرارية من (2537) سعرة يوميا عام 1990 الى (1523) سعرة يوميا عام 1995 وعلى اساس امكانية حصول الافراد على السلع الغذائية المتاحة في الاسواق المحلية ، اما اذا اخذ هذا المتوسط على اساس ما توفره البطاقة التموينية من السلع الغذائية فقط فان هذا الرقم سينخفض بدرجة كبيرة .

- وبعد تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة مع الامم المتحدة في عام 1996 ، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الطاقة حتى وصل الى (2816) سعرة يوميا في عام 1998 بعد ان كان (2358) سعرة يوميا في عام 1994 الملحق جنول رقم 1- (4) ، أي بزيادة مقدارها (19.4%) ، وهذا على اساس امكانية حصول الافراد على السلع الغذائية المتاحة في الاسواق المحلية ، وهو في الواقع غير ممكن التحقق بسبب انخفاض القوة الشرائية لشرائح عديدة من المجتمع .



- وفى كل الاحوال نلاحظ ان الفرد كان يحصل على سعرات حرارية اكثر من الكمية المقررة عالميا خلال المدة 1980-1990 وهذا يعطى انعكاسات سلبية على الصحة اذا لم يكن ذلك بشكل متوازن مع المتطلبات الصحية التغذوية .
- كما يلاحظ ان مساهمة المصادر النباتية فى مجموع حصة الفرد من السعرات الحرارية من المواد الغذائية المذكورة تصل الى (93٪) للمدة 1970-1995 ، فى حين بلغت مساهمة المصادر الحيوانية بحدود (7٪) ، وهذا ايضا غير مطابق للمواصفات الصحية الموصى بها دوليا التى تقدر مساهمة المصادر النباتية بحدود (75 - 80٪) والمصادر الحيوانية بحدود (20-25٪) .
- اما مساهمة المجاميع الغذائية فاننا نجد ان مساهمة الحبوب ومنتجاتها بلغ بحدود (60٪) ، وهذا يظهر لنا ان الحبوب تشكل اهم المصادر النباتية للسعرات الحرارية ، وعموما فانه يظهر لنا جليا ان هناك عدم توازن فى نمط الاستهلاك الغذائى فى العراق والذى يعد فقيرا بالمنتجات الحيوانية ذات القيمة الغذائية العالية ، وبذلك فان طاقة الفرد تكون منخفضة مقارنة بالطاقة التى يحصل عليها الفرد فى الدول المتقدمة ، وهذا سيؤثر بالتالى فى انتاجية الفرد ، وهنا نستطيع ان نقول ان هنالك نقصا نوعيا فى الغذاء (1) .

#### 2-1 مستويات الدخل ونسبة الصرف من تلك الدخل الموجهة نحو استهلاك الغذاء على مستوى الريف والحضر :

- لقد ازداد دخل الفرد الشهري فى العراق خلال المدة 1979 - 1988 إذ ارتفع من حوالى (22) ديناراً الى حوالى (58) ديناراً ، الملحق :جدول رقم (1-5) ، ألا ان زيادة هذا الدخل خلال المدة المذكورة تفاوتت ما بين الحضر والريف ، وعلى الرغم من ان مستوى الدخل الشهري فى الحضر هو اعلى من الريف ، الا انه يلاحظ ارتفاعه فى الريف خلال النصف الثانى من الثمانينيات كنتيجة لجهد الدولة التنامي فى الريف .

1 - د . عبد الغفور ابراهيم احمد - الامن الغذائى فى العراق ، ومتطلباته المستقبلية ، بغداد 1999 ، ص (205 - 206) .

- ويلاحظ ان متوسط انفاق الفرد الشهري في العراق على المواد الغذائية حسبما ورد في مسح الاسر ( Household Surveys ) التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء للمدة ( 1971 / 1972 - 1988 ) قد انخفضت نسبته على مر الزمن سواء على مستوى القطر او الحضر او الريف ، الا انه عاد وارتفع في عام 1988 وخاصة في الريف .

- أما خلال التسعينيات أي بعد فرض الحصار الجائر على العراق في آب 1990 فلم يحدث تطوراً حقيقياً في متوسط دخل الفرد الشهري بل على العكس من ذلك حيث انخفضت قيمة العملة العراقية ، وذلك بسبب وتأثر التضخم العالية التي حدثت ، فاقتصاديات الاسرة في العراق مرت في حالة أزمة حقيقية ، ويمكن تقدير ذلك من حقيقة انخفاض قيمة الدينار العراقي في سوق التبادل الموازية ، لذا اضطر الكثير من المواطنين من ذوي الدخل المحدود الى بيع مقتنياتهم المنزلية من اجل توفير الكميات الكافية من الموارد الغذائية لمعيشة عائلاتهم ، ولولا نظام البطاقة التموينية لتعرض عدد كبير من العوائل العراقية الى حالة مأساوية وكان العراق قد قاسى كارثة المجاعة .

- وقد كان للاسعار المجزية التي دفعت للمنتجين الزراعيين وخاصة منتجي الحبوب وهي من المحاصيل الاستراتيجية في العراق تأثيراً إيجابياً وكبيراً على دخولهم مما ساعد على تحسين مستوى معيشتهم ، ألا أنه يمكن القول أن تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني كان كبيراً حيث ساهم ذلك في خلق فوائض مالية كبيرة لدى المنتجين ساهمت بدورها في ارتفاع حدة التضخم في البلد خاصة وهو يعيش حالة الحصار ، وكما يمكن القول أيضاً أن ذلك كان متناسباً وحجم الحيازات ، أي أن استفادة صغار المزارعين والفلاحين من ذلك كان محدوداً قياساً بأصحاب الملكيات الواسعة نسبياً .

1 - 3 السياسات والبرامج المؤثرة في الانماط التغذوية في الريف :

1-3-1 سياسات إتاحة الغذاء للمستهلكين :

- أن الظروف التي يمر بها القطر حالياً حتمت على الدولة ان تتحكم باتجاهات الاستهلاك من حيث الكمية والنوعية معتمدة بذلك او أخذة بنظر الاعتبار الانتاج المحلي بالدرجة الاولى والدخول الفردية والزيادات السكانية .

- وتبعاً لذلك ومن أجل توفير الحد الأدنى من الغذاء للمواطنين بدأت الدولة بالعمل بنظام البطاقة التموينية في آب عام 1990 ، غير ان ما يوفر من خلالها كان لا يغطي اكثر من (53%) من احتياجات المواطن من السعرات الحرارية التي كانت متاحة له خلال عام 1989 .

- ومع ذلك فان السلة الغذائية للمواطن البالغ قد خفضت في 24 / 9 / 1994 نتيجة للمصاعب الجمة التي واجهت الدولة في توفير الكميات المطلوبة ، فأصبحت توفر حوالي (34%) من متوسط الطاقة التي كانت متاحة للمواطن البالغ خلال عام 1989 ، وقد تمت زيادتها لاحقاً ، الا انها في احسن الاحوال لا توفر سوى (50%) تقريبا من متوسط الطاقة التي كانت متاحة للمواطن سابقاً .

- لقد نجح نظام البطاقة التموينية في درء كارثة المجاعة المتوقعة في العراق تحت ظروف النقص الحاد للمواد الغذائية وارتفاع اسعارها منذ بداية الحصار ، الا انها لم تستطع ان تحد من زيادة نسبة سوء التغذية والامراض بين شرائح السكان الفقيرة والتي لا تستطيع ان تقابل النقص الغذائي من خلال الشراء من السوق المحلية .

- بتاريخ 20/5/1996 تم توقيع مذكرة تفاهم بين العراق والامم المتحدة التي تم بموجبها السماح للعراق بتصدير جزء من نفطه (بما يعادل مليار دولار كل ستة اشهر) مقابل استيراد المواد الغذائية والدواء والحاجات الاساسية الاخرى للشعب العراقي ، وعلى الرغم من تجديد الاتفاق للمرة التاسعة \* الا ان الكميات الواردة الى القطر لم تستطع ان تلبى حاجة السكان الكافية من الغذاء والدواء الا بشكل جزئي حيث ساهمت في تعزيز الحصص التموينية بشكل محدود .

- سعت السياسات المحلية في العراق خلال العقود السابقة الى توفير الغذاء عن طريق الانتاج المحلي لكنها لم تستطع من تحقيق الا نسب متواضعة في ذلك وبقي القطر يعتمد على الاستيراد في سد العجز في الطلب المحلي على الغذاء .

- ان سياسة توفير الغذاء مرتبطة بالنمو السكاني وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة لارتفاع معدلات الاستهلاك والتغير في انماطه ، هذا النمو ساعد في بروز خلل في الموازنة بين النمو السكاني والنمو في زيادة الانتاج .

\* تم هذا التجديد في شهر كانون الأول عام 2000 .

1-3-2 سياسات التشغيل والاجور :

- اهتمت الدولة في العراق وخاصة بعد تأميم شركات النفط في 1/ حزيران/ 1972 بموضوع تشغيل الايادي العاملة حيث خلقت فرص عمل واسعة في الجوانب الانتاجية والخدمية على حد سواء ، فقد استطاعت من استيعاب مئات الألاف من الايادي العاملة العراقية والعربية ، وعملت على احداث زيادات متوالية في الاجور والرواتب تبعا لتحسن ظروف القطر الاقتصادية ، وقد شمل ذلك الريف والحضر على حد سواء .

- وبعد الحصار الجائر المفروض على القطر في أب 1990 انخفض مستوى التشغيل للطاقات الخدمية والانتاجية المتاحة في القطر وتعتل جزء منها نتيجة لذلك ونتيجة الدمار الذي احده العدوان الثلاثيني على العراق ، لذلك ظهرت البطالة من جديد واتسع نطاقها ومعدلاتها وخاصة في النصف الاول من التسعينيات بسبب انخفاض مستوى التشغيل للطاقات الانتاجية والخدمية وتسريح اعداد من القوات المسلحة وتدفق الخريجين المستمر.

- أما في النصف الثاني من التسعينيات (1996 - 2000) فقد ساهمت السياسات المالية والاستثمارية للدولة على تشغيل عدد من الطاقات المعطلة لدى القطاع المختلط والخاص، كذلك ادى التركيز على استيراد مستلزمات الانتاج بعد تنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة على تأهيل المشاريع الانتاجية والخدمية المعطلة وتأسيس مشاريع جديدة من قبل القطاع الخاص بعد أن وفرت له الدولة تسهيلات مالية وإدارية شجعتة على الاستثمار لاقامة هذه المشاريع بهذا بدوره قد ساهم في تعزيز دخول العاملين في هذه المشاريع.

- ساهمت البرامج الانمائية التي تبنتها الدولة في القطاع الزراعي خلال النصف الثاني من التسعينيات بالارتقاء بالمحاصيل الزراعية من حيث زيادة الانتاج والانتاجية والتوسع في زراعتها . وأن تعهد الدولة في تسلم انتاج المحاصيل المشمولة بهذه البرامج وباسعار مجزية تقترب من معدلات اسعارها العالمية قد ساهم في تعزيز مدخولات الفلاحين والمزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

1-3-3 برامج التدخل المباشر لتحسين مستويات التغذية :

1-3-3-1 برامج التغذية المدرسية :

- نظراً لما يصرفه طلاب المدارس عادة من طاقة عالية أو فائقة فهم بحاجة الى التغذية الصحيحة وتوفير العناصر الغذائية الكاملة في طعامهم ، وقد لاحظ الاختصاصيون أهمية ذلك واتجهت الافكار الى وجوب العناية الكافية بمناهج الطلاب وتوجيه المربين وتعريفهم بها ، بسبب تأثيرها المباشر على حياة الطفل في فترة نموه ونشاطه المستمرين ، ومن الضروري إعادة تطبيق ذلك في المدارس في العراق (بعد أن توقف العمل بها بسبب الحصار الجائر المفروض على القطر)، وخاصة تلك التي في القرى والأرياف والأحياء الشعبية لسد النقص في تغذية الطلاب الذين يعيشون في بيئة لا تستطيع توفير الغذاء الصحيح لهم (1)

- تشير المصادر الى أن التغذية المدرسية قد بدأت في العراق منذ عام 1950 ، وقد ساهمت منظمة (اليونسيف) في برنامج التغذية فقامت بتزويد القطر بعشرة أطنان من زيت كبد الحوت ، وبعد زيارة المدير التنفيذي لليونسيف للقطر في عام 1952 قامت وزارة التربية بالمساهمة بـ (50٪) من نفقات التغذية والباقي ساهمت بها المنظمة.

- ساهم برنامج الطعام الدولي في عام 1961 بإدارة مشروع التغذية المدرسية . وأسست مديرية مشروع الطعام الدولي في وزارة التربية ، وبعد قيام ثورة 17-30/ تموز 1968 تم الغاء مديرية مشروع الطعام الدولي ، ووضعت اعتمادات خاصة مستقلة للتغذية المدرسية تتلاءم واهتمام الدولة بهذا الموضوع الحيوي والمهم، وقد تم تأليف اللجنة العليا للتغذية المدرسية في القطر بوكانت الإنطلاقة من الريف تماشياً مع سياسة الحزب والثورة بتطوير الريف.

1 - نزيهة أديب وفرودس المختار . دليل الطبخ والتغذية ط 11 ، بغداد 1984 ، ص (56) .

### 1- 3- 2 برامج التغذية لرياض الاطفال والامهات :

- بعد انبثاق ثورة 17-30 تموز عام 1968 تغيرت السياسة التربوية في القطر تغيراً جذرياً وكانت رياض الاطفال ضمن المؤسسات التربوية التي نالت عناية كبيرة ، فعملت الثورة على التوسع في انشاء دور الحضانة ورياض الاطفال والمؤسسات الصحية لتقديم الخدمات التربوية والصحية للاطفال.
- كما اعتمدت الثورة مشروع التغذية المدرسية الذي يشمل اطفال الرياض جميعا في عموم القطر ، وتتجلى عناية الثورة بالطفولة بشخص قائدها السيد رئيس الجمهورية صدام حسين في زيارته الأبوية للمؤسسات الصحية ودور الحضانة ورياض الاطفال ومشاركته شخصياً في تغذية الأطفال ومنهم روح الأبوة والرعاية الصادقة .
- تقدم الدولة مجاناً وجبتين من الطعام يومياً في رياض الاطفال كافة ، ووجبة واحدة لتلاميذ المدارس الابتدائية المشمولة بالتغذية المدرسية ، علماً أن الخطة كانت تهدف الى شمول التلاميذ جميعاً بالتغذية المدرسية
- يتضح اثر الحصار بشكل بارز في رياض الاطفال بسبب الغاء التغذية التي كانت تقدم للاطفال فضلاً عن ايقاف توفير وسائل النقل لهم والنقص الواضح في توفير المستلزمات التعليمية المناسبة ، وقد قاد هذا الى احجام الاباء عن ارسال اطفالهم الى رياض الاطفال ، كما ادى الى ترك الامهات العاملات في الدولة لوظائفهن ويقائهن في البيوت لرعاية اطفالهن ، اذ اصبح ارسال الطفل الى الروضة مكلفاً من الناحية الاقتصادية ، وقد بلغ عدد الاطفال المتسربين (15975) طفلاً وطفلة للعام الدراسي 1994-1995 (1) .
- أن نقص الغذاء والتغذية غير المتوازنة المطلوبة لبناء جسم الانسان جراء الحصار ادى الى قلة المناعة لدى الاطفال والامهات الحوامل والشيوخ والفئات العمرية الاخرى ، وقلة المناعة تؤدي الى استفحال المرض ، وعدم توفر الدواء يؤدي الى الاختلال الصحي والى الوفيات ، وأن ذلك بشكل عام يشكل تدهوراً صحياً للمواطن في العراق بسبب الحصار واستمراره ، وهذا ما أكدته الدراسات الميدانية التي قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الصحية الدولية .

1- اللجنة التحضيرية القطرية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية - حالة الأمن الغذائي والقضايا المتصلة به في العراق ، تقرير قطري مقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، بغداد آب (أغسطس) 1996 ، ص (99) .

### 1 - 3 - 3 برامج الصحة الغذائية والتغذية المتكاملة :

- لقد تحسن المستوى التغذوي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات نتيجة توفر الغذاء بأسعار مدعومة اولا وتحسن الخدمات الصحية ثانيا ، وقد انخفض معدل وفيات الاطفال بون الخامسة الى (25 / 1000) ولادة حية ولم يشكل توفر الغذاء او اسعاره اية مشكلة صحية للمواطن العراقي قبل فرض الحصار على القطر .

- وقد اعتبرت الدولة ان التغذية الصحية تبدأ قبل ولادة الانسان (لجنين ) وتستمر طوال حياته وتسهم هذه التغذية في تحسين صحة الفرد وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتقليل امراض سوء التغذية

- ورغم ان العراق قبل عام 1990 كان يستورد (70 %) من احتياجاته الغذائية فقد شهد معدل الاستهلاك الغذائي ارتفاعا بين عامي 1979 و 1989 من (2649) سعرة حرارية / يوم الى (3581) سعرة حرارية /يوم ومن (71.2) غم بروتين/ يوم الى (102) غم بروتين /يوم ، ومؤشرات عام 1989 تزيد بنسبة كبيرة عن المعدلات التي تقرها منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) لحاجة الفرد وهي تزيد على ما يحصل عليه الفرد في الكثير من دول العالم .

- وفي دراسات اجراها معهد بحوث التغذية في بغداد بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية عام 1987 على الاطفال بعمر (صفر - 7) سنوات ظهر ان اوزان الاطفال واطوالهم كانت ضمن المعدلات العالمية ، وفي دراسة اخرى اجريت من قبل معهد التغذية عام 1990 ظهر ان نسبة الاطفال المولودين باوزان قليلة اقل من (2.5) كغم للمسجلين في عام 1990 قبل الحصار بحدود (4.5%) وان معدل وزن الطفل كان بحدود (3.4) كغم ، ان هذه المعدلات مشابهة للمعدلات المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) ولم تسجل اية مشكلة تغذوية ناجمة عن نقص البروتين ( Kwashiorkor ) او نقص فيتامين (D, A) .

- اعتمد العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي عليه في اب 1990 على نظام توزيع الاغذية بالبطاقة التموينية لتوزيع الغذاء بشكل عادل ومتساو بين المواطنين ، وقد شملت الاغذية الموزعة بالبطاقة التموينية على اغذية اساسية منها (الطحين ) الدقيق ( الرز ، السكر ، والبقوليات والدهن ، الشاي ، وحليب الاطفال) وحسب توفرها .

1- 3- 3- 4 برامج توزيع الغذاء ضمن برامج التنمية الزراعية :

- أن برامج التنمية الزراعية التي تضمنتها خطط التنمية القومية في العراق للمدة 1970-1990 قد تضمنت أهدافاً طموحة لرفع أداء القطاع الزراعي ، ويوضح ذلك ضخامة التخصيصات التي تضمنتها هذه البرامج ضمن الخطط المذكورة آنفاً والمبالغ المنفقة منها .

- وقد استطاعت هذه البرامج من بناء بنى إرتكازية في الريف العراقي ساهمت بشكل كبير في استمرار أداء القطاع الزراعي في ظل الحصار الذي فرض على القطر منذ أب 1990. وقد تمثلت هذه البنى الارتكازية في بناء السدود والقناطر والخزانات واستصلاح الاراضي وقنوات الصرف (البزل)، وبناء القرى العصرية وتعبيد الطرق الريفية وكهربية الريف وتوفير مجمعات المياه الصافية والخدمات الاخرى مثل المدارس والاسواق والمستوصفات الصحية والبيطرية والمخازن الاعتيادية والمبردة وصوامع الحبوب والمستودعات ، وتوفير المكائن والمعدات الزراعية ووسائل النقل مما يدل على الجهد الاستثماري الواسع الذي بذل من خلال برامج التنمية الزراعية المذكورة آنفاً بهدف النهوض بمستوى الانتاج الزراعي وتعبئة طاقاته وموارده.

- وبذلك فإن برامج التنمية الزراعية لم تتضمن خططاً لتوزيع الغذاء على أبناء الريف بقدر ما استهدفت تعبئة طاقات وموارد القطاع الزراعي وبالتالي توفير الدخل المناسب وإتاحة الغذاء لجميع سكان الريف .

1- 3- 4 برامج التدخل غير المباشر :

1- 3- 4- 1 البطاقات التموينية ( قسائم الاغذية ) (1) :

- اعتمد العمل بنظام التموين بالبطاقات (قسائم الاغذية) في العراق منذ اب 1990 بعد بضعة اسابيع من فرض الحصار الجائر . ولم يكن الغذاء يوزع بموجب نظام تمويني قبل هذا التاريخ ، ولكن الدولة ممثلة بوزارة التجارة لها سجل طويل في المساهمة باستيراد الغذاء وتوزيعه باسعار مدعومة.

1 - وزارة التجارة - اثار الحصار الإقتصادي على توفير الغذاء ، بغداد - آذار 1996 . ص (6-8)



- يتمثل العمل بهذا النظام بقيام وزارة التجارة بخزن كميات كافية من الغذاء المستورد من الخارج من قبلها او المشتري من الداخل من الانتاج المحلي . وتوزع البطاقة التموينية للسكان وتجهز الوكلاء بالمواد الغذائية شهريا طبقا للقوائم التي يقدمها السكان . ان هذه القوائم يجمعها الوكلاء من المواطنين الذين يقطعونها من البطاقة التموينية ، حيث يقوم هؤلاء الوكلاء واغلبهم عبارة عن محلات بقالة لديهم عدد من العوائل ، يتسلم القوائم شهريا من تلك العوائل وتقديمها الى الشركات المعنية بتجهيز الغذاء مقابل تسلم حصة العوائل من تجهيزات الغذاء ، وبعدها يتولون عملية توزيعه على هؤلاء العوائل بموجب الاسعار التموينية (المعلنة من قبل الدولة) لقاء عمولة تدفع لهم من الشركات المعنية مقدارها (10٪) من حجم مبيعاتهم ، حيث وصل عددهم في تشرين الثاني 1995 / الى (52903) وكيل يخدم السكان في المحافظات كافة.

#### 1 - 3 - 4 - 2 التعاونيات الاستهلاكية :

- يتكون التعاون في العراق من شكلين رئيسيين هما ، التعاون غير الزراعي ، والتعاون الزراعي ، وتؤلف التعاونيات غير الزراعية احد روافد الحركة التعاونية في القطر ، وتضم جمعيات ذات اغراض مختلفة هي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، والجمعيات التعاونية الاسكانية ، والجمعيات التعاونية الانتاجية والجمعيات التعاونية الخدمية .

- كان نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق مقتصرًا على بغداد ومراكز المحافظات وانحصرت اعمالها في تجهيز منتسبها بالسلع الضرورية وباسعار مناسبة واقساط زهيدة ، وعلى الرغم من ان بعضها قد فشل في تحقيق اهدافه الا انها استمرت بالعمل والنشاط خلال العقود السابقة .

- اما في التسعينيات فقد تطورت اعدادها ، وكذلك تطور اعداد المنتمين اليها حيث بلغت (94) جمعية في عام 1990 في حين بلغ عددها (246) جمعية في عام 1999 ، واعداد المنتمين لها والعاملين فيها وتبعًا لذلك ازداد راس مالها المدفوع والاحتياطي وقيمة موجوداتها الثابتة مما انعكس على تطور حجم تعاملها التجاري (المشتريات والمبيعات) ، الملحق: جدول رقم (1-6) ، مما يشير الى زيادة اهتمام الدولة بهذا النشاط لما له من دور مؤثر في توفير السلع الغذائية وغيرها للمواطنين في ظل ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر .

1-3-4 دعم مدخلات الانتاج :

- يعتمد الانتاج الزراعي على مدى توفر مستلزمات ذلك الانتاج خصوصا تلك التي يصعب على المزارع توفيرها حسب شروطها المطلوبة كالبنور باصنافها ورتبها المتقدمة والمبيدات والاسمدة والمكننة الزراعية التي يتطلب توفيرها باسعار مناسبة .

- خلال التسعينيات تم استثمار الاموال المخصصة لوزارة الزراعة من عائدات النفط (مذكرة التفاهم ، والاتفاقية العراقية - الاردنية ) لاستيراد مستلزمات الانتاج المختلفة ويتم تسعيرها باسعار لا تثقل كاهل الفلاح والمنتج ولا تثقل كاهل خزينة الدولة بالاتفاق على دعم هذه الاسعار باتباع اساليب تحاسبية للاموال المخصصة للقطاع الزراعي باعتماد (450) ديناراً للدولار .

1-3-4 دعم السلع الغذائية الاستهلاكية :

- لقد كانت اسعار مختلف السلع الغذائية الاستهلاكية في العراق خلال السبعينيات والثمانينيات محددة من قبل الدولة سواء المنتجة محليا ام المستوردة منها ، وكان يقف على رأس العوامل المأخوذة بنظر الاعتبار عند تحديد مستويات تلك الاسعار عاملين رئيسين ، اولهما المقدرة الشرائية للمستهلكين وثانيهما هو تأمين السعر المجزي للمنتجين الزراعيين وبالتالي الدخل اللائق لهم لكي يتمكنوا من زيادة الانتاج من ناحية وتحسين ظروفهم المعاشية والاجتماعية والصحية من الناحية الاخرى ، اما فيما يخص اسعار المنتجات الغذائية المستوردة فيؤخذ بنظر الاعتبار وضع السوق المحلي وعلاقته بالقوة الشرائية للمستهلكين وضمن تشجيع الانتاج المحلي للسلع المثيلة .

- ان تحديد اسعار مجزية للمنتجات الزراعية التي تشتريها الدولة من المنتجين ومن ثم بيعها جاهزة للاستهلاك الى المواطنين باسعار زهيدة وبأقل من تكاليف الشراء يؤدي الى ان تتحمل الدولة دعم الفروق السعرية بين الاثنتين ، هذه الفروق تصل احيانا الى قيم خيالية من الدنانير العراقية .

- اما خلال التسعينيات بعد ان تم فرض الحصار الجائر على العراق في اب 1990 فقد لجأت الدولة في النصف الاول من التسعينيات بالاعتماد على الانتاج المحلي من السلع الغذائية الاستهلاكية وتحديد اسعار شرائها ، وهي اسعار تشجيعية يتم تحديدها ، عن طريق احتساب تكاليف الانتاج لوحدة المساحة ومن ثم تكاليف الانتاج للطن الواحد واطافة هامش ربحي مقداره (25 - 50٪) من تكاليف الانتاج ، وحصر تسويقها بالدولة ايضا اضافة الى ما تيسر لها من السلع الغذائية المستوردة وتوزيعها على المواطنين بالبطاقة التموينية وباسعار رمزية ، وتحمل جراء ذلك مبالغ طائلة .

- أما في النصف الثاني من التسعينيات التي شهدت توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة ، فقد استنبطت الدولة اساليب يتحقق الدعم من خلالها<sup>(1)</sup> :  
أ - الدعم عن طريق احتساب سعر الدولار ضمن تخصيصات مذكرة التفاهم العراقية - الاردنية بالسعر التحاسبي وهو سعر ادنى بكثير من سعره في السوق التجارية .

ب - دعم المنتجات المحلية من الوفورات التي تتحقق عند بيع السلع المستوردة بالاسعار المدعومة وفق السعر التحاسبي ، اذا كانت السلع المحلية والمستوردة ضمن البرنامج او المشروع نفسه .

ج - انشاء صناديق دعم عن طريق استقطاع نسب بسيطة (0.5 - 1٪) من السلع المسوقة للدولة .

د - يتم الدعم عن طريق الشراء للسلع التي تدخل في البطاقة التموينية وعلى حساب تخصيصات البطاقة التموينية .

1 - د . عبد الحسين نوري الحكيم ود . محمد عبد الرحمن محل - تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في القطر العراقي ، بغداد ، مايس 2000 ، ص (25) .

### 1-3-5 خدمات الترفيه الاجتماعية والتعليم والصحة :

- تعد الخدمات العامة للسكان والمتمثلة بتوفير مياه الشرب والصرف الصحي ، والعناية الصحية وخدمات التعليم وخدمات الكهرباء وغيرها وخاصة في الريف من الخدمات الاساسية المفترض توفيرها من قبل الدولة ، وذلك من اجل النهوض بواقعهم وتطوير مستوى معيشتهم .

- وبشكل عام فقد شهدت الخدمات العامة للسكان في العراق تطورا كبيرا بعد انبثاق ثورة 17-30 تموز المجيدة ايمانا منها بدور الانسان وحقه في العيش والسكن والتعليم والعمل حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة في خطط التنمية الاقتصادية لهذا الغرض ، وفيما يأتي استعراض للبعض من هذه الخدمات (1) .

### 1-3-5-1 توفير مياه الشرب والصرف الصحي :

- تعد المياه المأمونة وتوفرها للشرب والصرف الصحي من اهم العناصر في حماية المجتمع من انتشار الامراض المعدية والوبائية ، وهي الفيصل في تقويم النشاطات الصحية .

- تبعا لذلك اهتمت الدولة في العراق وخاصة بعد ثورة 17-30 تموز عام 1968 بمشاريع مياه الشرب ومشاريع الصرف الصحي ، وبلغ مجموع ما انفق على توفير الماء والمجاري للمدة 1980-1990 حوالي (609) ملايين دينار .

- وبسبب استمرار الحصار الجائر المفروض على القطر انخفضت الكفاءة التشغيلية لمشاريع تصفية المياه من (80%) الى (60%) مما سبب في ظهور شحة في بعض المناطق من المياه الصافية المجهزة ، اضافة الى تدني نوعية مياه الشرب بعد تقليل تركيز مادة الكلور في الماء من (5) ملغم للتر الى ملغم واحد للتر بسبب الاضرار التي لحقت بمعامل انتاجها .

- ان نسبة الوحدات السكنية المجهزة بمياه الشرب في الريف عام 1988 قد بلغت (4.2%) وذلك لطبيعة حجم المستوطنات الريفية في العراق حيث وجد ان اكثر من (90%) منها لا يتجاوز عدد سكانها (750) نسمة .

1- د . محمد سعد عبد القادر ود . محمد مرزا - تقويم اثر برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على أوضاع الزراعة في العراق ، دراسة قطرية ، بغداد تشرين الاول 1997 ، ص (88 - 95) .

1-3-5 -2 العناية الصحية :

- لقد حدث تحسن كبير في مجال العناية الصحية (الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية) في العراق نتيجة للجهود التي بذلت في هذا المجال في السبعينيات والثمانينيات ، حيث انتشرت المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الشعبية وغطت إرجاء القطر ، سواء أكان في الريف أم الحضر، وتبعاً لذلك ارتفع عدد الأسرة في المستشفيات من (25) ألف سرير في عام 1980 الى حوالي (28) ألف سرير في سنة 1993 ، وازداد عدد الاطباء واتضح ذلك في تقلص حصة الطبيب الواحد من السكان ، الملحق : جدول رقم (1 - 7) .

- على الرغم من التحسن الذي حدث في هذا المجال ، ألا أن الملاحظ ان مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين قد تباينت بين مناطق القطر المختلفة كما ونوعاً ومازالت بعض المناطق البعيدة او النائية من القطر لا تتوفر فيها مؤسسات صحية وتفتقر للحدود الدنيا من الخدمات الصحية ، وقد أظهرت إحدى الإحصاءات ان نسبة السكان في الريف الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية تقدر بـ (10 ٪) من مجموع السكان الريفيين.

- أن الوضع الصحي في العراق قد تعرض الى أسوء تدهور يمكن ان يتعرض له ، وقد حصل هذا نتيجة للحصار الجائر المفروض على العراق منذ ما يزيد عن عشرة سنوات ويمكن التعبير عن هذا التدهور بمؤشر ازدياد المعدل الشهري للوفيات حسب الفئات العمرية للأطفال بعمر أقل من (5) سنوات من (593) حالة في سنة 1989 الى (4409) حالة شهرياً في عام 1994 والى (6670) حالة شهرية في عام 1999<sup>(1)</sup> .

1 - من حديث للدكتور اوميد مدحت مبارك / وزير الصحة الى مجلة الطفولة الصادرة عن الجمعية العراقية لدعم الطفولة في بغداد ، العدد (11) ، السنة السادسة ، نيسان 2000 ، ص (7) .

1-3-5 -3 خدمات التعليم :

- حظي قطاع التربية والتعليم بدعم متواصل وإسناد مستمر من القيادة السياسية في العراق وخاصة بعد ثورة 17-30 تموز عام 1968 ، ولما كان التعليم حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان ، لذا فقد أكد دستور العراق على ان تكفل الدولة حق التعليم للمواطنين كافة مجاناً وفي مختلف مراحلها الابتدائية ، والثانوية ، والجامعية ، وجعل التعليم إلزامياً بعد ان وفرت الدولة لإنجاحه المستلزمات المادية والبشرية كافة وشرعت له القوانين المقتضية ، كما أكد الدستور على الالتزام بمحو الأمية وتهيئة مستلزمات نجاحها ، وبذلك شهد النظام التربوي في العراق نشاطاً مكثفاً وجهوداً مركزة لتطويره.

- أن تقويم مستوى الخدمات التعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية وعلى مستوى المناطق الحضرية والريفية للسنة الدراسية 1990-1991 يمكن أن يتم بمقارنته بمستوى هذه الخدمات في السنة الدراسية 1983-1984 ، ويلاحظ ان مستوى هذه الخدمات في المناطق الريفية يضاهي المستوى الذي تحقق في المناطق الحضرية ، الملحق: جدول رقم (1 - 8)، مما يدل على النظرة المتوازنة للدولة للمناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

- لقد عملت الثورة على توفير فرص التعليم لجميع المواطنين الذكور والاناث من دون تمييز او تحيز للجنس او القومية او الدين ، وتشجيع التفوق والابداع في سائر النشاطات الفكرية والعلمية والفنية ، مع ايلاء عناية خاصة واسبقية ملحوظة لسكان المناطق الريفية والناحية والفئات السكانية المتنقلة (البدو) ، والاناث والاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية وتيسير التحاق المتعلمين بالوسائل التربوية (1) .

1 - وزارة التربية - اثار الحصار على قطاع التربية ، حقائق وارقام . بغداد ، نيسان 2000 ، ص (1)

1-3-5-4 خدمات الكهرباء :

- نتيجة لاهتمام الدولة وخططها في اىصال الكهرباء الى انحاء القطر كافة ، فقد وصلت الكهرباء الى اعماق الريف واصبح الاعتماد عليها كثيرا في العملية الانتاجية.

- بعد التطور الحاصل في توفير الطاقة الكهربائية في محافظات القطر كافة ارتفعت نسبة امتلاك الأسر للسلع والأجهزة المنزلية والكهربائية بشكل كبير، الملحق جدول رقم (1-9) ، ويلاحظ ارتفاع نسب امتلاك الأسر في الريف للبعض من هذه الأجهزة وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن نسبة تجهيز المساكن في الريف بالكهرباء في عام 1988 قد بلغت (92.3%) فإن نسبة الامتلاك هذه في الريف تعد مرتفعة مما يعكس التطور في مستوى المعيشة الذي حدث فيه.

- على الرغم من إعادة الحياة لشبكات الكهرباء ، بعد أن تعرضت للتدمير الشامل في العدوان الثلاثيني على العراق في عام 1991 ، إلا أن عدم توفر الأدوات الاحتياطية بسبب الحصار الجائر قد أدى إلى حدوث انقطاعات في تزويد المستهلكين بها ، تختلف مدتها من منطقة إلى أخرى ، وأدى هذا إلى حدوث عطلات في الأجهزة المنزلية والكهربائية مما ضاعف من أثر الحصار ومعاناة المواطنين وأثر في العمليات المتعلقة بالري وبالتالي على إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة.

1-3-6 برامج التوعية والترويج للتغذية الصحية وانماط المعيشة

السليمة :

- تعد الصحة المحصلة النهائية للتغذية واستهلاك الغذاء، وحتى يتمتع الانسان بصحة جيدة فإنه لا بد من استهلاكه لمواد غذائية تحتوي على العناصر الغذائية الضرورية للجسم من بروتين ودهون ونشويات ومعادن واملاح وفيتامينات يحتاجها

- الجسم بمقادير معينة ، بسبب نقصانها خللاً في عمل الجسم يؤدي الى حالات مرضية يعاني منها صاحبها من الالام وضياح الوقت والمال (1) .
- ومن اجل ضمان استمرار تيار العناصر الغذائية الضرورية للجسم عن طريق الغذاء فلا بد من معرفة صحيحة لحاجات الجسم من هذه العناصر وعن مصادرها المختلفة وعن وظائفها الفسيولوجية ، لذلك يحتاج المستهلك الى المعلومات التي يهتدي بها على متطلبات الجسم الغذائية ومصادرها والكلفة المتوقعة ، ويحتاج الى التوعية والارشاد الغذائي والصحي في حالات الصحة والمرض والضعف والبدانة والصفر ، وتتطلب الصحة السليمة استهلاك الغذاء السليم المأمون الخالي من متبقيات السموم (2)
- ومع انتشار استخدام المبيدات والكيماويات والمضادات الحيوية والهرمونات في الزراعة وانتاج الغذاء اصبح الانسان يعاني من جملة من الامراض المستعصية بما يفسد عليه حياته، الأمر الذي يتطلب توعيته بهذا المجال ، لكي يصبح أكثر وعياً بالبعد البيئي والغذائي (3)
- تتحمل وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية الخاصة والعامه والمؤسسات التطوعية والهيئات الاجتماعية مسؤولية نشر التوعية الصحية والغذائية بشكل مستمر لترسيخ وعي غذائي يكفل القرار الرشيد للمستهلك فيما يتكل (4)
- أولت الدولة اهتماما كبيرا بالمرأة الريفية حيث وضعت البرامج المختلفة لها لغرض توعيتها وتنقيفها وخاصة في مجال التوعية والترويج للتغذية الصحية وانماط المعيشة السليمة ، وزيادة اسهامها في التنمية الريفية ، وزيادة دخل الاسرة وتحسين مستواها المعيشي ومحو أميتها ، كما اهتمت الدولة بالتنمية الريفية المتكاملة والتي تعتمد على المشاركة الجماهيرية في الاعداد لها وفي تمويلها وتنقيفها .

(1 ، 2 ، 3 ، 4) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الندوة القومية حول تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة في استهلاك السلع الغذائية ، الخرطوم ، اكتوبر (تشرين أول) 1999 ، ص (45) .



## 2 - العوامل المؤثرة والمحددة للاستهلاك الغذائي في الريف على مستوى

القطر للسنوات 1996-2000 :

- أن أهم العوامل المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية سلبا هو عامل الحصار المفروض على القطر منذ آب 1990 ، حيث ان الحصار يحدد الكميات المتاحة للاستهلاك ، لان جزءا كبيرا من السلع الغذائية يتم توفيره عن طريق الاستيراد الذي كان يمول بايرادات النفط المصدر والذي اوقف تصديره من خلال قرارات مجلس الامن.

### 2-1 عوامل الطلب :

2-1-1 أعداد ومعدلات نمو السكان :

- تشير البيانات الى ان نسبة سكان الريف في تناقص مستمر (1947 = 64 ٪ ، 1997 = 36.3 ٪ ، 1987 = 29.8 ) الملحق : جدول رقم (2 - 1) ، بسبب ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف الى المدن التي تعزى الى بروز عوامل الدفع الاقتصادي والاجتماعي من الريف وتعاضم عوامل الجذب الاقتصادي الى المدن والمتمثلة بالدرجة الأولى بفرص العمل المتيسرة والسهولة في أن واحد في مراكز المدن ، ألا أن النتائج الاولية للتعداد العام للسكان عام 1997<sup>(1)</sup> قد اشارت الى ارتفاع نسبة سكان الريف الى (31.9 ٪) وانخفاض نسبة سكان الحضر الى (68.1 ٪) وذلك بسبب الهجرة المعاكسة الى الريف تحت الظروف الاقتصادية التي خلقتها حالة الحصار المفروض على القطر منذ آب /أغسطس عام 1990 .

- بلغ عدد سكان الريف في عام 1997 حوالي (7024) ألف نسمة في الوقت الذي كان حوالي (4866) ألف نسمة في عام 1987 ، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (3.7 ٪) ، فيما بلغ هذا المعدل لسكان الحضر للمدة نفسها (2.7 ٪) .

1 - جريدة القادسية اليومية الصادرة في بغداد يوم السبت 18 / 10 / 1997 .

2-1-2 مستويات دخول الأفراد :

- أن مستويات الدخل والاجور في القطاع الزراعي قد تتأثر تبعا لتغير موقع او دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، حيث يلاحظ ارتفاع مستوى الدخل الزراعي في التسعينيات مقارنة بالعقود السابقة تبعا لاتجاه الدولة في الاعتماد على القطاع الزراعي في توفير غذاء الشعب وتبعا للسياسة السعرية التي اتبعتها الدولة في شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بأسعار مجزية.

2 - 1 - 3 أسعار السلع الغذائية :

- ما تزال اسعار مجموعة المواد الغذائية خلال النصف الثاني من التسعينيات (بسبب اتساع رقعة المواد الداخلة في احتسابها وكبر وزنها في ميزانية الاسرة العراقية)، تسهم بنسبة تتجاوز النصف حيث بلغت (55.6%) في عام 1999 و (51.3%) في عام 2000 ، في التأثير في المستوى العام للأسعار السائدة ، وقد ساهمت المواد الغذائية الموردة عن طريق مذكرة التفاضم في خفض هذه النسبة خلال هذه المدة ، حيث بلغت هذه النسبة خلال النصف الأول من التسعينيات ، (82.3%) في عام 1992 ، و (84.3%) في عام 1993 .

2-1-4 ذوق المستهلك :

- أن رغبة وأنواق وعادات المستهلكين الجارية لا يمكن إغفالها في زيادة الطلب على سلع معينة دون غيرها وهذه ميزة عامة تعكس ظاهرة تكاد تكون عامة في مختلف اقطار العالم.

- لقد قام المعهد الوطني للتغذية بدراسة الغذاء العراقي وبحث في خصائصه ، وتبين ان الغذاء العراقي لا يفي بالكمية اللازمة من البروتين الحيواني والكالسيوم والفيتامينات ، ويسبب النقص في هذه العناصر المهمة الاصابة بالعديد من الامراض، ولذلك أسباب عديدة منها (1) :

1 - نزيهة أديب وفردوس المختار - مصدر سبق ذكره ، ص (61 - 62)

أ - كثرة استعمال المواد النشوية في الطعام الاعتيادي ، حيث تعد الحبوب والبقوليات ، الجزء الأعظم والأساس في غذاء المواطن في العراق ، فساكن القرى والأرياف ، كالفقراء في المدن يعتبرونها غذاؤهم الرئيس ، وفي الحبوب والبقوليات اليابسة (كالباقلاء والفاصوليا والحمص والعدس) نشويات بنسب تتراوح بين (65 - 75%) من وزنها وبروتينات بين (10 - 22%) ، ان الزيادة في تناول هذه المواد تسبب السمنة المفرطة التي تؤثر على الصحة وتساعد على الاصابة بامراض مختلفة.

ب - استعمال الرز بكثرة وهو الطبقة الرئيس لمعظم طبقات الشعب العراقي ، وطريقة اعداده وطبخه تفقده كميات كبيرة من الفيتامينات.

ج - تفضيل تناول الخبز الابيض والصمون (الموجودان في المخابز ومراكز المدن وكذلك في القرى والأرياف) على الخبز الأسمر ، ومن المعروف ان نسبة الفيتامينات تقل في الخبز الابيض والصمون مقارنة بالخبز الأسمر.

د - استعمال الشاي والسكر بكثرة وهي تكلف كثيراً ، ولكنها ذات قيمة غذائية محدودة.

هـ - أن طريقة طبخ المأكولات الشعبية مثل الحبية والبرغل تفقده الكثير من قيمته الغذائية ، فهي في حد ذاتها مأكولات غنية بالفيتامينات ولكن عدم استعمال ماء السلق في الوصفات يسبب خسارة في قيمتها.

و - استعمال البروتين الحيواني بكميات قليلة وخاصة من قبل ذوي الدخل المحدود وذلك لغلاء أثمان المنتجات الحيوانية وعدم توفرها بكثرة ، ويفضل أهل القرى والأرياف بيع المنتجات الحيوانية بدلاً من تناولها لسد حاجات المعيشة الأخرى ، وقد تتوفر عند البعض منهم إلا أنهم يمتنعون عن تناولها لجهلهم بفائدة وتركيب هذه المواد الغذائية.

ز - عدم توفر الخضراوات والفواكه في كثير من المناطق وخاصة البعيدة منها عن المدن ، وتستعمل أحياناً طرق خاطئة في إعدادها وطبخها فتسبب خسارة كبيرة في بعض العناصر الغذائية ، وقد تتوفر في بعض المناطق ولكن لا يتناولها الأفراد بسبب الجهل بفوائدها وبتأثير العادات البيئية في الأكل.

## 2-2 عوامل العرض :

### 2-2-1 الاستفادة من الموارد الاقتصادية وحماية البيئة :

- أن بعض المظاهر التي تتعارض والتنمية المستدامة (القابلة للاستمرار) في العراق هي (1) :

أ - تعرض مساحات كبيرة من اراضي المراعي الطبيعية في البوادي العراقية الى الرعي المستمر والمبكر (الرعي الجائر) وقطع وقلع الشجيرات لاغراض الوقود ، مما ادى الى تدني طاقاتها الرعوية الانتاجية وانحسار غطائها من النبات الطبيعي وتعرض تربتها الى التعرية والانجراف ، الامر الذي يؤدي الى شحة مصادر الرعي الطبيعي ونقص العلف الحيواني وهذا يؤدي الى سوء تغذية الماشية وتفشي الامراض فيها وهلاك بعضها وبالتالي يؤدي الى ارتفاع اسعار اللحوم وصعوبة شرائها من قبل المستهلكين .

ب - تعرضت مساحات واسعة ومتعددة من الاراضي الرعوية الى الحراثة والزراعة الفاشلة وعلى حساب حمولتها الرعوية وتنمية ثروتها الحيوانية وهذا ما حدث فعلا في بادية الجزيرة لاسيما جنوب الخط الحدي المطري (200 - 250) ملم وكذلك اجزاء متعددة في البادية الشمالية مما كانت له آثاره السلبية على الثروة الحيوانية اضافة الى آثاره السلبية على البيئة .

ج - تدهور الاراضي الزراعية المؤجرة في المناطق الأروائية عند انتهاء عقود ايجارها بسبب ان المزارع الذي لا يمتلك الارض او ليس لديه حقوق في ملكية طويلة الامد لا يستثمر امواله في تحسين الارض طالما يشعر بأنها ليست باقية له ، ويكون هدفه الأساس استغلال ما في الارض من مقومات طبيعية ثم تركها تتدهور عند انتهاء عقود ايجارها ، وهذا ما أفرزته بعض تطبيقات قوانين ايجار الارض الزراعية التي لم تعر اهمية لموضوع المحافظة على صيانة التربة.

د - تدهور الغابات خلال العقود السابقة نتيجة للقطع الجائر والحرائق والرعي والاتجاه الى تحويل مناطق الغابات بعد تجريدتها من اشجارها الى مزارع لزراعة المحاصيل الحقلية . ان اهمية الغابات لا تتمثل بكونها احد مكونات القطاع الزراعي ومساهمتها بقيمة الانتاج الزراعي وانما تكمن في تحسين المناخ المحلي وكسر حدة الرياح والحماية من الانجراف والتعرية وغير ذلك.

1 - د . محمد سعد عبد القادر - التنمية الزراعية القابلة للإستمرار في العراق - بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثامن لنقابة المهندسين الزراعيين ، بغداد ، تشرين الثاني 1992 .

### 2 - 2 - 2 توفر المدخلات الزراعية بالأسعار المناسبة :

- تسعى الدولة في العراق إلى تأمين مدخلات الانتاج وتوفيرها بالكميات المطلوبة وفي اوقاتها المحددة ومن خلال الشركات الزراعية المتخصصة (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وشركة ما بين النهرين العامة للبنور والشركة العراقية لإنتاج البنور)، أما عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد.
- وتتحمل الدولة دعم مستلزمات الانتاج الزراعي كافة ، وهي بذلك تتحمل اعباء مالية ضخمة من جراء هذا الدعم على الرغم من ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر، وهي تقوم بذلك من أجل تشجيع الانتاج الزراعي من جهة والتخفيف عن كاهل المستهلك العراقي من الجهة الأخرى ، بالحد من ارتفاع اسعار السلع الزراعية ، وقد اتجهت الدولة مؤخراً الى تقليل الدعم لبعض المستلزمات الزراعية كلما أصبح ذلك ممكناً.
- وعلى الرغم من الزيادات المتحققة في المستوى العام للأسعار خلال التسعينيات إلا أن أسعار المستلزمات الزراعية قد حافظت على مستوياتها تقريباً ، الملحق : جدول رقم (2-2) .

### 2 - 2 - 3 المستوى التقني للإنتاج :

- لقد كان الاسلوب التقني المتبع للإنتاج الزراعي في العراق لغاية عام 1990 هو اتباع نظام النيرين او التبوير ، وهو نظام يستهدف إعادة خصوبة التربة وذلك بالسماح للمخلفات النباتية الباقية من الموسم السابق بالتحلل ، وكذلك القيام بعملية قلب التربة للقضاء على الحشائش والأعشاب ، ألا أنه بعد العام المذكور وكرد على التحديات التي واجهتها البلاد فقد تم الاتجاه الى زراعة الاراضي الزراعية كافة وبضمنها الحدية وخاصة في عام 1991، وقد أدى ذلك الى استنزاف الاراضي الزراعية في ظل محدودية الاسمدة الكيماوية المتوفرة بسبب تدمير معامل انتاجها وصعوبة تعويض النقص عن طريق الاستيراد (1) .

1 - د . محمد سعد عبد القادر ود. رافد عبد الكريم حسين - تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2001 ، تقرير قطري ، بغداد ، شباط 2001 ، ص (53) .

- لقد أثر الحصار الجائر المفروض على القطر بشكل كبير في المستويات التقنية المستخدمة في القطاع الزراعي ، وطيلة السنوات (1991 - 1997) حيث بقيت المستويات التقنية المستخدمة بدون تغيير تقريبا بسبب قيود العقوبات الجائرة المفروضة على القطر التي تحول وتوريد التقنيات الحديثة إليه .
- من اجل تدارك ذلك سعت وزارة الزراعة وبشكل حثيث على تجديد وتحديث التقنيات المستخدمة وبشتى الطرق مستفيدة من الفرصة التي اتاحت لها عبر مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة الموقعة بتاريخ 1996/5/20 حيث تم وخلال السنوات 1997-2000 توريد العديد من مستلزمات الانتاج الزراعي المختلفة من المكائن والآلات الزراعية والمبيدات والاسمدة وغيرها ، فعلى سبيل المثال تم التوريد وبلغاية 31 / 12 / 2000 ما مجموعه (5998) ساحة و (340) حاصدة ومن مختلف الانواع والمناشئ (1) .
- وعلى الرغم من ذلك فان الاعداد الموردة للقطر من المكننة الزراعية في ضوء تنفيذ مذكرة التفاهم وعبر المراحل الستة الاولى منها لا تشكل سوى (25٪) مما كان يورد للقطر قبل الحصار الجائر ، وكذلك هو الحال لبقية المستلزمات الزراعية الداخلة في العمليات الانتاجية حيث لم تشكل سوى (20-30٪) مما كان يورد للقطر قبل الحصار (2) .
- وبسبب حالة الجفاف التي حلت بالمنطقة وبضمنها العراق حيث واجه في الموسم الزراعي 1998 / 1999 أسوأ حالة جفاف ، وأدنى مستوى وصلته المياه في نهري دجلة والفرات منذ عام 1961 ، اتخذت وزارة الزراعة اجراءات عاجلة لمواجهة الحالة وذلك بتوفير مضخات المياه ومنظومات الري بالرش (الثابت والمحوري) والري بالتنقيط للتعويض عن النقص في كميات مياه الامطار اللازمة للزراعة.

### 2-3 عوامل ثقافية واجتماعية :

#### 2-3-1 الخدمات الصحية (3) :

- ان نتائج الحصار الاقتصادي الظالم تتجسد في المستشفيات وفي القطاع الطبي برمته سواء في المدن او في الارياف.

1- المصدر السابق ، ص (56)

2- د . سعد عبد الله مصطفى عاصم ونهاد عبد اللطيف عبد الكريم - التقرير القطري لأوضاع الامن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1999 بقداد ، آذار 2000 ، ص (37).

3- الجمعية العراقية لدعم الطفولة ، مجلة فصلية ثقافية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، آذار 1996 ، ص (14-15).

- لقد أصيب الوضع الصحي في العراق بتدهور شديد وتأثرت الصحة العامة بشكل كبير على مدى سنوات التسعينيات ، خاصة بالنسبة لفئة الأمهات في سن الإنجاب والحوامل والاطفال والذين يمثلون أكثر من ثلثي مجموع السكان ، وتعطينا الخارطة الصحية في العراق المحاصر وقائع مؤلمة جدا عن الامراض والوفيات وعجز المؤسسات الصحية.

### 2-3-2 الخدمات التعليمية (1) :

- نتيجة لفرص الحصار الجائر على قطرنا العراقي في عام 1990 وقيام العدوان الثلاثيني عام 1991 ، وما تلتها من أعمال تخريبية ، وحرمانه من ابسط المستلزمات الضرورية وتعطيل عقود مذكرة التفاهم ، عانت المؤسسات التربوية من آثار جسيمة حددتها تقارير دولية بحدوث فاجعة إنسانية تؤدي الشعب العراقي ، وتؤثر بشكل خاص على نوعية البرامج التعليمية ونشاطاتها وكفاءتها ومردودها ضمن مجالات عديدة بشكل مباشر وغير مباشر وفي الجانبين الكمي والنوعي.

- ولا بد من القول هنا أن الدولة اتخذت اجراءات عديدة لتأمين سلامة تعليم وتربية الاطفال بعد استئناف الدراسة واستقرارها في مراحل التعليم كافة وانتظامها في مواعيدها المحددة وخاصة في المناطق الريفية منها (2) .

1 - اتخاذ خطة طوارئ في سد الشواغر في المناطق الشعبية والبعيدة والنائية من خلال إصدار تشريعات تكفل زيادة رواتب المعلمين ومخصصاتهم وزيادة حوافزهم المادية وتأمين السكن لهم.

2 - جعل دوام المدارس في المناطق الريفية والنائية (5) خمسة أيام أسبوعيا .

3 - أسهام أولياء أمور الطلبة في نقل المعلمين والمعلمات في المناطق القروية والبعيدة والنائية إضافة الى ما توفره الدولة من حوافز مالية لسد نفقات النقل.

1 - وزارة التربية - آثار الحصار على قطاع التربية ، حقائق وأرقام ، بغداد ، نيسان 2000 ، ص (9-2) .

2 - المصدر السابق ، ص (12).

- 4 - استخدام المواد المحلية في تصنيع المقاعد الدراسية من خشب وجريد النخل لسد بعض احتياجات المدارس فيها.
- 5 - تعويض المدارس المتضررة بالمستلزمات المدرسية وعن طريق التوزيع المركزي والمناقلة بين المدارس والإهداء والتبرعات.
- 6 - تعميق التنسيق مع المنظمات الإنسانية والدولية لا سيما منظمتي اليونسيف واليونسكو في مجال تأهيل المدارس وتوفير بعض المستلزمات الأساسية لتوفير الرعاية الصحية لأطفال المدارس الابتدائية.

#### 2-4 التحويلات (Money Transfer) :

- أدت ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر خلال عقد التسعينيات الى سفر العديد من العراقيين من سكان الحضر والريف الى خارج القطر للعمل والإقامة في مختلف اقطار العالم ، وهي ظاهرة لم تكن مألوفة قبل هذا الوقت ، حيث أن المقيمين في الخارج قبل هذا الوقت (خلال العقود السابقة) كان عددهم محدودا ، ووجود ارتباطات عائلية قوية مع عوائلهم ولتعزيز الحالة المعيشية لنوهم فقد استمر هؤلاء بإرسال جزء من مدخولاتهم الى داخل القطر مما عزز من رصيد التحويلات من خارج القطر.
- اتسم النصف الأول من التسعينيات بحصول زيادة في صافي التحويلات بدون مقابل لحصول زيادة في تحويلات العراقيين المقيمين في الخارج الى عوائلهم ، ثم تحول هذا الفائض الى عجز خلال النصف الثاني من التسعينيات بعد تنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة نتيجة لوجود تحويلات لأغراض تسديد التعويضات التي تمثل (34 %) من قيمة المبالغ المتحققة عن تصدير النفط عبر مذكرة التفاهم.
- وبشكل عام فقد أسهمت هذه التحويلات في تعزيز الطلب لجزء من المواطنين على المواد الغذائية ، الذي تمثل بالشراء من السوق المحلية لتعزيز الحصة التموينية المستلمة من الدولة.



5-2 الإعانات (Subsidies) :

- أن مؤشرات التنمية الاجتماعية في العراق تشير الى تحسن وارتفاع مستويات الخدمات الاجتماعية لسكان الريف عموماً بفعل خطط التنمية القومية للمدة بعد انبثاق ثورة 17-30 تموز 1968 ، ألا أنه يمكن القول هنا بأن الحصار الجائر المفروض على القطر منذ آب 1990 قد ألقى ظلالاً كثيفة في هذا المجال حيث تراجعت مستويات تقديم الخدمات عن المستويات التي بلغتها وبذلك ، فأن استمرار الدولة في تنفيذ خططها في مجالات التنمية المختلفة ومنها الاجتماعية وخاصة في الريف على قدر ما تسمح به ظروف الحصار الصعبة لهو كفيل بالمحافظة على مستويات التنمية الاجتماعية من التدهور ، ان لم نقول النهوض بها مرة ثانية والوصول بها الى مستوياتها المتقدمة التي بلغتها.

- رغم عدم توفر بيانات شاملة عن أعداد الفقراء والمحتاجين والذين يقعون في درجات عدم القدرة على تأمين معيشتهم اليومي ، فإنه إزاء الوضع الاقتصادي والتناقص الكبير في القدرة الشرائية للدينار العراقي وعدم توازن المعروض السلعي قياساً بالطلب عليه ، تصاعدت حدة الفقر والاحتياج عدة أضعاف ، ما كانت عليه قبل فرض الحصار ، وبلغت أشدها عام 1995.

- ومن الجدير بالذكر أن قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980 يعد من المكاسب والمنجزات الاجتماعية المهمة في العراق ، فقد تعهدت الدولة بموجب بنود هذا القانون بإنقاذ المجتمع من مشكلة الحاجة والعوز المادي من خلال منح المساعدات المالية للفقراء والمحتاجين ، حيث يتم منح هذه المساعدات عن طريق صندوق رعاية الأسرة ، ويقدم هذا الصندوق المساعدات المالية لهؤلاء الذين تقل دخولهم الشهرية عن الحد الأدنى للعيش كالمقاعد الذين يتقاضون الرواتب التقاعدية المنخفضة وجميع الفقراء والمحتاجين الذين يستحقون الرعاية الاجتماعية من قبل الدولة<sup>(1)</sup>.

- لقد بلغ أعداد العوائل المشمولة بقانون الرعاية الاجتماعية بحدود (74) الف أسرة عام 1995 بعد ان كان (53) الف أسرة عام 1990 ، وبمتوسط عدد افراد الاسرة (5) اشخاص ، وان هذا العدد كاد ان يتضاعف لولا ايقاف تخصيص الراتب للفئات التي لا معيل لها وغير قادرة على تأمين معيشتها بسبب ظروف الحصار ، حيث بلغت الرواتب المدفوعة ملياري دينار عام 1995<sup>(2)</sup>.

1- د . إحسان محمد الحسن - دور ثورة 17 - 30 تموز العظيمة في التنمية الاجتماعية ، جريدة القادسية اليومية الصادرة في بغداد بتاريخ 19 / 7 / 1999.

2 - اللجنة التحضيرية القطرية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية - مصدر سبق ذكره ، ص (89).

### 3- الواقع الراهن للسياسات والبرامج الخاصة بالاستهلاك والتغذية فى الريف :

— أن تحديد الاهداف الغذائية بصورة واضحة يسهل اختيار الوسائل المناسبة الممثلة فى انواع وكميات السلع التى تحقق الهدف الغذائى المنشود وكيفية جعل الزيادة فى استهلاكها ممكنة من الناحية الاقتصادية والذوقية (1).

### 3-1 أهداف السياسة الاستهلاكية الموجهة لتحسين التغذية الريفية على مستوى القطر (2) :

— من جملة السياسة الاستهلاكية والغذائية المتبعة فى سياسة توزيع الغذاء .وهذه السياسة بالاضافة الى أنها تساعد على الوصول الى الاهداف الغذائية المطروحة ولا سيما إذا ما عرفنا التفاوت الغذائى الموجود بين سكان الريف والحضر من جهة وبين كل فئة اجتماعية من جهة أخرى ، ألا أنها تعتمد على مستويات الدخول السائدة بين مختلف افراد المجتمع العراقى.

— أن سياسة توزيع الغذاء فى القطر العراقى يمكن إجمالها بالاطر الرئيسة الآتية :  
1 - وضع المستوى السعري المناسب لاغلب فئات المجتمع ولاغلب المنتجات الغذائية.

2 - التوزيع المناسب لاجمالي المنتجات الغذائية المطروحة فى الاسواق على المناطق الاقليمية بما يتناسب والكثافة السكانية الموجودة سواء على نطاق المحافظات أم على نطاق الاقضية والنواحي.

3 - التوزيع الموسمي للمنتجات الغذائية وبما يتناسب مع الاحتياجات العامة للمواطنين على مختلف أشهر اسنة وبالشكل الذى يؤدي الى حصول المستهلكين على احتياجاتهم من تلك المنتجات على مدار السنة.

— ان سياسة توزيع الغذاء يمكن ان تهدف الى غايتين رئيسيتين ، أولهما رفع المستوى الغذائى لطبقات او مجموعات معينة ، حيث أن المعدل العام لتناول هذه المادة ما تزال دون المستوى المطلوب ، كما أنه يعكس تفاوتاً بين مستوى تناول هذه المواد بين مناطق الريف والحضر وضمن كليهما معا.

(1 ، 2) - د. جميل محمد جميل - اقتصاد الغذاء فى العراق ، الاتحاد العربى للصناعات الغذائية ، بغداد 1981 ، ص (72-75) .

- أما الهدف الآخر هو تعريف المستهلكين على انماط جديدة من الاستهلاك تؤدي الى رفع المستوى الغذائي وبالتالي المستوى الصحي ، وهنا يدخل ضمن مهام الدولة في ترشيد الاستهلاك انتقاء السلع الغذائية ذات المحتوى الكبير والجيد من البروتينات والسكريات والفيتامينات والاملاح والمعادن وغيرها من العناصر الغذائية الجيدة التي تنتج محليا ويمكن العمل على ترويج زراعتها ، أن ذلك سيؤدي في المستقبل الى تقليل الاستيراد للكثير من المواد الغذائية والمشروبات الغازية والكحولية المصنعة من مصادر وطنية .

### 2-3 سياسات الاستهلاك :

#### 1-2-3 توفير الغذاء (1) :

- لقد حصل تحسن للأوضاع التغذوية في الاعوام 1997 و 1998 و 1999 بسبب تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة ، فقد ارتفعت حصة الفرد العراقي الواحد لليوم الواحد من السعرات الحرارية المتولدة من الغذاء الى (2414) سعره حرارية / فرد/ يوم كمعدل للمدة 1996-1999 ، الملحق : جدول رقم (1-3)، ويعود سبب ذلك الى ازدياد الطاقة المجهزة في الحصة التموينية من (1295) سعره الى (2030) سعره ، ألا أن هذا التحسن لا يعني تغطية حاجة المواطن من الغذاء لان الحصة الموزعة بموجب مذكرة التفاهم ستبقى كما ونوعا دون المستوى الكافي وان معدل ما يستهلكه المواطن من المواد المعروضة خارج البطاقة التموينية قليل لان هذه المواد غير متوفرة بالاسعار التي يمكن دفعها من قبل معظم السكان ، يضاف الى ذلك فإن الحصة غير متوازنة وينقصها عدد من الفيتامينات (A , C , B2) والعناصر المهمة (K , Zn) ، كما انها لا تحتوي على اللحوم والبيض والاسماك .

- بالنظر الى وجود مشكلة سوء التغذية منذ بدء الحصار الجائر في آب 1990 فقد قامت منظمة الاغذية والزراعة الدولية بتقديم المساعدات الغذائية من خلال برنامج الغذاء العالمي، وهذه المساعدات مخصصة لمساعدة المعوزين والمحرومين من

1 - د. سعد عبد الله مصطفى عاصم ونهاد عبد اللطيف عبد الكريم - تقرير قطري لأوضاع الامن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1999، العراق ، بغداد ، آذار / 2000، ص (25-26).

ضحايا الحصار والاطفال المصابين بسوء التغذية وقد تطور اعداد المنتفعين من (735) الف شخص عام 1991 الى (6435) الف شخص عام 1997 ، وإلى (3744) الف شخص عام 1998 ، وكانت الكميات الموزعة (36342) طن عام 1991 أصبحت (98264) طن عام 1997 ، و (68243) طن عام 1998، الملحق :جدول رقم (2-3).

### 2-3 إتاحة الغذاء بأسعار مناسبة :

- لقد أصبح واضحا للجميع أن حاجة الانسان للطعام هي أكثر الحاجات الحاحا كونها حاجات غريزية متجددة ، ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد حدتها تارة وتخف تارة أخرى تبعا لتغير الظروف.

- وقد نال موضوع توفير الغذاء وإتاحته للجميع في العراق سواء قبل الحصار الجائر المفروض على القطر في آب 1990 أو بعد ذلك اهمية بالغة من قبل الدولة ، وقد تمثل ذلك بالآتي :

\* توفير الغذاء عن طريق الانتاج المحلي والاستيراد من الخارج رغم ما يشكله هذا من ثقل على ميزان المدفوعات وتوفير هذا الغذاء بأسعار مناسبة للمواطنين ، وتمثل ذلك بدعم اسعار مختلف المنتجات الغذائية سواء على نطاق الحقل أم الجملة أم المفرد وان تحديد اسعار مجزية للمحاصيل الحبوبية المختلفة المشتراة من قبل الدولة من المنتجين ومن ثم بيعها جاهزة للاستهلاك الى المواطنين بأسعار زهيدة وبأقل من تكاليف الشراء (دعم الفروقات السعرية) وكذلك ما تضمنته الحصة التموينية في مرحلة الحصار من مواد غذائية بكلفة زهيدة ، أن كل ذلك يؤدي الى تحمل الدولة مبالغ دعم تصل الى ارقام خيالية من الدنانير العراقية.

\* توفير مستلزمات الانتاج للمنتجين وبأسعار مناسبة عن طريق دعم هذه الاسعار يمثل في حد ذاته وبشكل غير مباشر إتاحة الغذاء للمواطنين بأسعار مناسبة .ان توفير وسائل الانتاج بأسعار مدعومة يتيح استخداما واسعا لها مما يساهم في زيادة الانتاجية والانتاج الزراعي ورفع المردود الاقتصادي للمحاصيل الزراعية وتخفيض كلفة الانتاج .

### 3-2-3 تحسين الدخل :

- تتصف الاسرة الريفية في العراق بكبر حجمها اذ يبلغ متوسط عدد افراد الاسرة الريفية ( 6.42 ) فردا وفقا لاحصاء عام 1977<sup>(1)</sup> .
- وتعتمد الاسرة الريفية في العراق في تلبية معظم احتياجاتها من السلع والمجموعات الغذائية على انتاجها المزرعي في حدود امكاناتها مثل الالبان ومنتجاتها ، البيض ، الخضراوات والحبوب والبقول .
- اشارت نتائج احدى الدراسات<sup>(2)</sup> التي اجريت في ريف محافظة ديالى في وسط العراق عام 1983 الى ان تغييراً مقداره (10%) في الانفاق الغذائي الاسرى الشهري يتبعه تغييرا في نفس الاتجاه في المنفق على استهلاك السلع او المجموعات الغذائية، وكما يأتي :اللحوم(4%)، البيض (10%) الالبان ومنتجاتها(2%) ، المشروبات الخفيفة والمرطبات (17%)، الفواكه (4%) ، الخضراوات(5%) ، الحبوب والبقول (3%) ، أخرى (7%) .
- يعد الدخل من العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي للوحدات الاستهلاكية إذ يزداد الانفاق الاستهلاكي لهذه الوحدات بزيادة دخولها ، ألا أن الانفاق الاستهلاكي الغذائي (أي الانفاق على السلع الغذائية) يتزايد بنسبة أقل من نسبة الزيادة بالدخل وذلك وفقاً لقانون (أنجل)، وهذا ما أشارت الى تحقيقه الدراسة المشار إليها آنفاً.
- ويمكن القول ان للسياسات الزراعية في عقد السبعينيات اثرا بارزا في تحسين دخول الفلاحين والمزارعين ، بل يمكن القول ، وعلى الرغم من ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر ، فان هذه السياسات كان لها أثرا بارزا في تنشيط القطاع الخاص في الزراعة سواء اكان في مجال الانتاج أم التسويق أم الاستثمار .

1 - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام 1978 ، بغداد . 1979 .

2 - على خليل ابراهيم - دراسة قياسية تطبيقية للإنفاق الاستهلاكي الغذائي في ريف محافظة ديالى العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد - كلية الزراعة ، نيسان 1983 ، ص (50) .

- وقد كان للأسعار المجزية التي دفعت للمنتجين الزراعيين من الفلاحين والمزارعين وخاصة منتجي الحبوب (وهي من المحاصيل الاستراتيجية في العراق) تأثيرا إيجابيا وكبيرا على دخولهم مما ساعد على تحسين مستوى معيشتهم وبالتالي على مستوى استهلاكهم للمواد الغذائية ألا انه يمكن القول ان ذلك كان متناسبا وحجم الحيازات، أي أن استفادة صغار المزارعين من ذلك كان محدودا قياسا بأصحاب الملكيات الواسعة نسبيا .

### 3-2-4 تحسين مستويات عرض السلع الغذائية :

- ان تحسين مستويات عرض السلع الغذائية في العراق خلال المرحلة الراهنة يتحدد بالآتي :

أ - اتباع سياسة تسويقية تتلاءم مع ظروف المنتج الزراعي وكذلك مع طبيعة المنتج الموجه الى السوق وهذا يشمل شراء الفائض من المحصول في وقت غزارة الانتاج بأسعار مجزية بالاضافة الى خزنه وتوفيره من قبل مؤسسات الدولة في الاوقات التي يشح فيها وان اقتضى الامر استيراد ما يحتاج له القطر من مختلف المنتجات لغرض تلبية طلب المستهلكين ، هذا بالاضافة الى ضمان توزيع المنتجات الزراعية الغذائية بشكل مناسب في مختلف انحاء القطر ولعل ما يعيق هذه السياسة هو مغادرة الدولة للعملية التسويقية بجميع مفاصلها وخاصة بالنسبة للفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية وقسم كبير من المحاصيل الحقلية .

ب - ان تلف جزء غير قليل من المحاصيل الزراعية يتطلب التوسع في تصنيع الفائض الزراعي من خلال انشاء المعامل والمصانع وفق الحاجات الفعلية بالاعتماد على الخبرات العلمية المحلية بحيث يتم استيعاب كل المحاصيل المخصصة للتصنيع .

ج - الارتفاع بمستوى الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة في الوقت الحاضر وكذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وخاصة في مجال النشاط التسويقي وعرض السلع الزراعية الغذائية وضمن مشاركتها في هذا المجال الحيوي .

د - اصدار التشريعات والقوانين التي تطلق آفاق القطاع الخاص في زيادة الانتاج والتوجه نحو السوق لتخطي كافة الحواجز التي كانت سابقا تقيد هذا الاتجاه من النمط الانتاجي المتميز بما فيها تقديم التسهيلات الائتمانية والاقراضية لانشاء المشاريع الانتاجية الزراعية والخدمية المختلفة .

### 3-2-5 التوعية التغذوية :

- يعد نقص الوعي الصحي والغذائي عند أفراد المجتمع وخاصة في الريف ، من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك أن لم يكن أولها ، حيث أن معظم المشاكل الصحية الرئيسية في الريف مرتبطة بشكل أو بآخر بالتغير في نمط الحياة والعادات الغذائية ، إضافة إلى ضعف وقلّة برامج التوعية الصحية والغذائية مع عدم وجود خطة واضحة لهذه البرامج خلال العقود السابقة.
- لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بالمرأة الريفية وتوعيتها وتنقيتها في مجال الإرشاد الغذائي وزيادة إسهامها في التنمية الريفية ، وزيادة دخل الأسرة وتحسين مستواها المعيشي ومحو أميتها ، كما اهتمت الدولة بالتنمية الريفية المتكاملة والتي تعتمد على المشاركة الجماهيرية في الأعداد لها وفي تمويلها وتنفيذها.
- لقد حرصت الدولة في ظل الحصار الجائر المفروض على القطر منذ آب 1990 على القيام بمهام التوعية التغذوية وخفض الاستهلاك وترشيده على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وبجميع الطرق المتاحة سواء بوسائل الاعلام المختلفة (المقرّوة والمسموعة والمرئية) او عبر الاتحادات الجماهيرية المختلفة (الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية) ، او الاتحاد العام لنساء العراق ، والاتحاد الوطني لطلبة العراق ، والاتحاد العام لشباب العراق، والاتحاد العام للتعاون او الجمعيات الأهلية (غير الحكومية ) من خلال فروعها ولجانها ومقراتها المنتشرة على مستوى مناطق القطر المختلفة في المدينة والقرى والأرياف، وتشمل برامج التوعية التغذوية للاتحاد العام لنساء العراق ، على سبيل المثال ، على نشر تطبيقات اساليب الطبخ التي تحافظ على القيمة الغذائية وتساعد على تقليل الضائعات في الاستهلاك المنزلي، في حين يتضمن برنامج عمل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية على تطوير حياة الفلاحين والمزارعين ورفع مستواهم المهني والمعاشي والصحي والثقافي ، بينما يتضمن برنامج الاتحاد الوطني لطلبة العراق على نشر الوعي الصحي والتغذوي في صفوف الطلبة من خلال اللقاءات والندوات والنشرات العديدة التي تتناول الأهمية الصحية للمواد الغذائية واسلوب التغذية الصحية ، كما يتضمن برنامج الاتحاد العام لشباب العراق الاهتمام بالعلم والصحة والغذاء مما يسهم في خلق وعي بهذه المجالات لدى الشباب ، وفي الوقت الذي تضمنت مهام الاتحاد العام للتعاون ايصال وتوزيع المواد الغذائية الى المنتمين الى

- الجمعيات الاستهلاكية وبأسعار مناسبة فإن برامجه تضمنت التوعية التغذوية وترشيد الاستهلاك ، كما اهتمت الجمعيات الاهلية كلاً ضمن برامجها وأهدافها بالاهتمام بالتوعية التغذوية وصحة الطفل والأسرة والمجتمع.
- يضاف الى ذلك قيام الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي عبر منظماته المنتشرة في كل ارجاء القطر ومن خلال الاجتماعات والندوات الحزبية وال جماهيرية التي يعقدها وينظمها الى توجيه المجتمع نحو ترشيد الاستهلاك والتكافل الاجتماعي ومساعدة المعوزين في ظل ظروف الحصار المفروض على القطر.
- كما يلاحظ استمرار خطباء وأئمة الجوامع بتوجيه جموع المصلين وخاصة في ايام الجمع والمناسبات الدينية الى عدم الاسراف في الغذاء والاتجاه الى التقنين وخاصة بالنسبة للميسورين والاتجاه الى التكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء لتجاوز الغمة التي ألمت بالمجتمع.

### 3-2-6 تحديد المجتمعات او المجموعات الاكثر تعرضاً لسوء التغذية (1) :

- بناء على طلب حكومة العراق الموجه الى منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) لغرض المساعدة في تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق ومقارنة ذلك بنتائج بحث بعثات التقويم السابقة ، قامت بعثة من المنظمة المذكورة وبرنامج الغذاء العالمي (WEP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) بزيارة العراق للمدة 1-27 / أيار/ مايو 2000 .
- قد تم عمل مسح تغذوي منزلي من قبل البعثة بالتعاون مع معهد بحوث التغذية ووزارة الصحة ، وقد وجدت البعثة بأن مستوى سوء التغذية خصوصاً فيما بين الاطفال ، تبقى عالية بصورة غير مقبولة بالرغم من أن هنالك تحسن طفيف منذ عام 1995 ، أن وجود سوء تغذية حاد (نقص الوزن -مقارنة الطول) فيما بين الاطفال دون عمر الخامسة هو اكثر من (10٪) في المحافظات الثلاث التي تم

1 - منظمة الاغذية والزراعة الدولية - تقرير تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق ، روما ، أيار / مايو 2000 .



اجراء المسح فيها في وسط وجنوب العراق ، وهذه النتائج افضل من ال (12٪) التي كانت سائدة في مسح عام 1995 في المحافظات نفسها ولكنها تبقى أعلى بكثير من نسبة (3٪) من سوء التغذية الحاد الذي تم تسجيله من قبل فريق دولي من جامعة هارفرد لمحافظة بغداد عام 1991.

- استنادا الى نتائج تقرير البعثة المشتركة فان مجمل معدل الطاقة اليومية المتاحة للفرد الواحد بموجب ما تؤمنه الحصص التموينية بموجب مذكرة التفاهم "النفط مقابل الغذاء" وكذلك ما يتم الحصول عليه من الاغذية التكميلية المشتراة تنتج عن توفير معدل طاقة غذائية تقدر بحوالي (2500) سعره حرارية / فرد/ يوم ، مع ذلك فهناك عوائل كثيرة تستلم الحصص التموينية الشهرية (التي تستهلكها خلال ثلاثة اسابيع حسب نوع الحصص) والتي لا تستطيع شراء اغذية تكميلية وبكميات متنوعة وكافية من خارج الحصص التموينية ، وعلى وجه الخصوص ، مواد مثل اللحم والحليب والخضراوات ، بالنسبة لهذه العوائل ، فإن اقتنائها للبروتين وكذلك المكونات الغذائية الدقيقة مثل الحديد وفيتامين(أ) ضعيف وما يزال اقل من الحاجة الفعلية له، بالاضافة الى ذلك فإن تنفيذ نظام الحصص التموينية يتأثر بتأخير وصول الواردات (واردات المواد الغذائية)، مما يؤدي الى حالات من نقص مخزون البضائع.

- أن سوء التغذية غالبا ما يحصل جراء عوامل لا تعزى الى عدم كفاية الاغذب وحسب بل الى المياه الرديئة (من حيث نوعيتها وكميتها) وتدني المرافق الصحية ، التي تعد اسبابا رئيسة لحالات الاصابة المتكررة والتي تؤدي الى سوء تغذية الاطفال والرضع ، ومنذ تقرير بعثة عام 1997 ، فإن إمدادات العقاقير والادوية قد تحسنت بشكل ملحوظ ولكن الخدمات الصحية ما تزال غير ملائمة ، ومن بين العوائق الرئيسية لذلك ، البنية التحتية المهتمة والإمدادات المحدودة من الطاقة الكهربائية في المستشفيات والمراكز الصحية ، فالاصابات في اوساط الاطفال مرتبطة بانخفاض الرضاعة الطبيعية وزيادة الاقبال على الرضاعة غير الطبيعية وتعويد الاطفال بصورة مبكرة على الاغذية المصنعة ، عوامل اخرى مهمة تتضمن عدم توفر ثقافة عامة في مجالي الصحة والتغذية.

### 3-3 المحددات التي تجابه السياسات والبرامج :

- أن معظم المحددات التي تجابه السياسات والبرامج الخاصة بالاستهلاك والتغذية في الريف قد أنشأت بسبب حالة الحصار الجائر المفروض على القطر ، ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين واقع الاستهلاك والتغذية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات (حالة الحصار) .
- ولا بد من القول هنا أن النصف الثاني من التسعينيات قد شهد تحسنا نسبيا بالنسبة لتوافر الغذاء نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة حيث تم توريد سلع غذائية للبطاقة التموينية ، مما أدى بالدولة الى فسح المجال للفلاحين والمزارعين بالتصرف بحاصلاتهم الزراعية سواء بالبيع للدولة أو للأسواق المحلية ، وهذا قد أدى الى احتفاظهم بجزء من حاصلاتهم من الحبوب لأغراض الاستهلاك المنزلي (كان ممنوعاً قبل ذلك) مما عزز من حالة الاستهلاك والتغذية في الريف .

### 3-3-1 تخطيطية وتنظيمية :

- لعل من أهم المحددات التي تجابه السياسات والبرامج في مجال الاستهلاك والتغذية في العراق بشكل عام وليس فقط في الريف هو الحصار الجائر المفروض على القطر حيث أثر وبشكل كبير جدا على كل الخطط والبرامج التي وضعت لغرض النهوض بواقع الغذاء والتغذية في القطر بل أن هذا الحصار قد أدى الى تدهور خطير في هذا الجانب.
- وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة تحددت خطط وبرامج الغذاء من خلال ما توفره هذه المذكرة من مواد غذائية ومستلزمات لاغراض الزراعة ، لذلك وبشكل عام يمكن القول ان برامج الغذاء في العراق في الوقت الحاضر تتأثر تبعا لشدة حالة الحصار المفروض على القطر .

### 3-3-2 محددات متعلقة بالقوانين والتشريعات (1) :

- تعد سلامة الغذاء من العوامل المهمة في تحسين صحة الفرد والمجتمع وهي تهدف دوما الى ضمان الامن الغذائي وتحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى الصحي للسكان والحماية ضد الغش التجاري وتحسين جودة الاغذية والتقانات الخاصة بمعاملة المنتجات الغذائية وتحسين فعالية الخدمات.

- وقد اهتمت الدولة بهذا الجانب واوئنته الرعاية المطلوبة وقد تجسد ذلك في الميادين الآتية :

- ايجاد قوانين وانظمة خاصة بجودة الاغذية وسلامتها تشمل مراحل الانتاج والتصنيع والتسويق والتوزيع.

- ايجاد ادارة للرقابة على الاغذية تشمل صلاحياتها كل المراحل من الانتاج الى الاستهلاك حيث تمت بدقة تحديد دور الاجهزة المنفذة بالتنسيق بين وزارات الصحة ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، التخطيط ، التعليم العالي ، التربية .

- ايجاد الوسائل الفعالة لارشاد المستهلكين والعاملين في صناعة الغذاء.

- الزام المنتجين وصناعة الغذاء باتباع الطرق السليمة في انتاج المواد الغذائية وتصنيعها وتوزيعها بغرض تحسين نوعية الاغذية وسلامتها.

- لذلك وبشكل عام يمكن القول بعدم وجود محددات ومعوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات تجابه السياسات والبرامج الخاصة بالاستهلاك والتغذية سواء على مستوى القطر أو الريف تحديداً.

### 3-3-3 محددات استثمارية ومالية :

- تشير الدراسات الى ان احد العوامل المهمة التي تعيق زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ترجع الى عدم كفاية البنى الارتكازية التي تمهد الطريق

للاستثمار في القطاع الزراعي ، ورغم أن التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية القومية قد عكست اهتماماً بالقطاع الزراعي إلا أن ذلك الاهتمام لم يكن كافياً لأحداث التغييرات المطلوبة في السياسة الزراعية.

- ولا شك أن توفر قدر من الرأسمال الاستثماري من خلال تزايد عوائد النفط خلال العقود السابقة ، أدى الى سيادة حالة من التفاؤل لدى المخطط الزراعي انعكست في تحديده لمعدلات مرتفعة لنمو الناتج الزراعي في خطط التنمية القومية المتعاقبة الملحق : جدول رقم (3-3) .

- ويلاحظ وجود تبايناً بين نمو الناتج الزراعي في خطط التنمية والتي تراوحت بين (5 - 7.5%) وبين النتائج الفعلية لنمو الناتج المذكور التي لم تتجاوز (1.5%) خلال المدة 1970-1995 ، أن هذا التباين يعود في جزء منه الى محدودية الطاقة الاستيعابية للقطاع الزراعي .

#### 3-4 محددات المخصصات المعتمدة :

- تتحدد الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية العامة في الاقطار النامية كالعراق من خلال الاهداف الرئيسية لخطط التنمية القومية وهيكلية توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- لا بد من الذكر هنا من أن الحصار الجائر المفروض على القطر وانقطاع الموارد المالية وخاصة في النصف الاول من التسعينيات قد أدى الى تحديد المبالغ المخصصة للخطط الاقتصادية بما لا يتجاوز المبالغ المخصصة في الخطط السابقة ، والى اللجوء الى الاصدار النقدي لتمويل الخطط المذكورة (التمويل بالعجز) مما ادى الى زيادة عرض النقد المحلي المتداول والى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي والى عدم فعالية سعر الصرف الرسمي له مما ادى الى ظهور السوق الموازية لتبادل العملات.

4- السياسات والبرامج في مجال تحسين الاستهلاك والتغذية في الريف  
على مستوى القطر :

4-1 السياسات الاقتصادية الكلية :

4-1-1 سياسات الاستثمار (1) :

- تتحدد الاستثمارات العامة في العراق من خلال المبالغ التي ترصدها الدولة في خططها القومية لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني ويطلق على صرف هذه المبالغ بـ (الأنفاق الاستثماري العام) .

- لقد تضمنت خطط التنمية القومية للمدة من 1970-1990 اهدافا طموحة لاداء قطاعات الاقتصاد الوطني ويوضح ذلك ضخامة التخصيصات التي تضمنتها هذه الخطط والمبالغ المنفقة منها ، الملحق :جدول رقم (4-1) ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لتخصيصات قطاع الزراعة والبالغة نسبتها (12٪) عند مقارنتها بالقطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولا تتوفر بيانات عن المبالغ المخصصة والمصرفة لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة خلال مرحلة التسعينيات .

- على الرغم من ان الاستثمارات في القطاع الزراعي قد ازدادت خلال المدة (1970 - 1995) سنة بعد اخرى الا نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي المبالغ المخصصة له في الخطط والبرامج قد بلغت معدلا مقداره (2.74٪) وهذا يشير الى محدودية القطاع الزراعي ذاته في استيعاب الاستثمارات الموظفة فيه ، الملحق :جدول رقم(4-2) .

- لقد اعتمدت الدولة بالدرجة الاولى سياسة التمويل المركزي في مجال الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية وتطويرها والبنى الارتكازية والبرامج الانمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية .وقد تركز الاستثمار في اغلب المجالات بيد الدولة بشكل كبير ومؤثر بسبب ضخامة المبالغ المستثمرة وكون ان القسم الاعظم من هذه المشاريع تحمل صفة مشاريع النفع العام.

- من المعروف أن الاستثمارات الزراعية التي تسهم بها الدولة تعد مرتفعة في البلدان التي لا تعتمد في توزيع استثماراتها على قوى السوق ، وبعد ذلك منطقيا لارتفاع المخاطرة (Risk) واللايقين (Uncertainty) في القطاع الزراعي ، بالاضافة الى ان الاستثمارات الواسعة في القطاع الزراعي تعد ذات مردود بطيء كاستصلاح الاراضي وبناء السدود ومن ثم فإن الاستثمار الخاص وان كان صغيراً فإن معظمه يتحقق من خلال الأثر غير المباشر للاستثمار العام.

- يعتمد الاستثمار في العراق وبنسبة عالية على الموارد الحكومية الذاتية حيث تشكل عائدات النفط نحو(96%) من مبالغ تمويل هذا الاستثمار وتتزايد نسبة مساهمة عوائد النفط في التمويل من سنة لأخرى كلما زادت عوائده . وهذا يعني ان الموارد الحكومية الأخرى ممثلة بالموارد الضريبية وغير الضريبية (ارباح القطاع العام) تشكل نسبة ضئيلة في تمويل الاستثمار عن طريق تمويل الخطط التنموية.

- لذلك عانى الاستثمار في العراق ، كجزء من الاقتصاد العراقي ، الى جملة من المشاكل جراء القيود التي فرضها الحصار الاقتصادي الشامل على القطر منذ أب عام 1990 والتي تأتي في مقدمتها قلة الموارد المالية المتأتية من انخفاض عوائد النفط .

- على الرغم من الدعم الكبير الذي تلقاه القطاع الزراعي من الدولة في فترة ما قبل الحصار الا أن أداءه لم يكن ملبياً للطموح بسبب المشاكل والمعوقات الموروثة والمتراكمة عبر السنين التي حالت دون ذلك .مثل تراكم الأملاح في التربة وعدم وجود نظام متكامل للأرواء والبزل ، والنقص في المدخلات الزراعية وغيرها .

- وقد أضافت ظروف الحصار مصاعب اقتصادية وفنية أعاقت كل الجهود التي بذلت في سبيل الارتقاء بمستوى الإنتاج الزراعي .مثل تدهور مستوى توفير المدخلات الزراعية الأساسية وزيادة كبيرة في نسبة الأدغال والأفات الزراعية الأخرى وأهمال الالتزام بالتطبيقات الزراعية المنظمة كالدورات الزراعية وغيرها .

- مما تقدم يتضح جلياً الحاجة الى جهود أساسية واستثمار كبير لإعادة بناء القطاع الزراعي والحد من تأثير الأضرار التي أصابته خلال سنوات الحصار.

#### 4-1-2 سياسات العمالة والأجور :

- ساعدت ظروف القطر الاقتصادية والسياسية بعد تأميم النفط في (1 / حزيران / 1972) على اختفاء البطالة وزيادة الطلب على الأيدي العاملة حيث تمت تشغيل مئات الألوف من الأيدي العاملة العربية خلال الثمانينيات .
- على الرغم من تخلي الدولة عن الكثير من المرافق الانتاجية بدءا من عام 1987 ضمن سياسة التعديلات الهيكلية التي اخذت بها ، الا انها مازالت تعتبر لاعتبارات اجتماعية واقتصادية اكر رب للعمل.
- بسبب الحصار الشامل على العراق انخفض مستوى التشغيل للطاقات الخدمية والانتاجية المتاحة في القطر والى تعطل جزءا منها نتيجة لذلك ، ونتيجة الدمار الذي احدثه العدوان الثلاثيني على العراق ، ففي قطاع البناء والتشييد مثلا انخفض مستوى تشغيل الطاقات بنسبة (70٪) خلال المدة 1991-1993 عما كان عليه خلال المدة 1988-1990<sup>(1)</sup>
- اتسع نطاق ومعدلات البطالة في النصف الأول من التسعينيات بسبب انخفاض مستوى التشغيل للطاقات الانتاجية والخدمية وتسريح اعداد من القوات المسلحة وتدفق الخريجين المستمر.
- ساهمت حملة إعادة أعمار ما دمره العدوان على تقليص نسبي لحجم البطالة ، كما ساهمت السياسة المالية التضخمية على تشغيل عدد من الطاقات المعطلة لدى القطاع المختلط والخاص ، كذلك أدى التركيز على استيراد مستلزمات الإنتاج من تأهيل المشاريع الانتاجية والخدمية المعطلة وتأسيس مشاريع جديدة من قبل القطاع الخاص الذي وفرت له الدولة تسهيلات مالية وإدارية شجعت على الاستثمار في هذه المشاريع ، وقد ساهمت السياسات المالية والاستثمارية والادارية ، وخاصة بعد الرسالة الشهيرة للسيد رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء بتاريخ 3 / 12 / 1995 والموافقة على العمل بمذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة ، الى ازدياد فرص العمالة والتشغيل كما تحسنت الاجور في القطاعين الخاص والعام خاصة بعد تطبيق نظام الحوافز للعاملين في دوائر الدولة .

1 - إسماعيل عبيد حمادي - الممكنات والمشكلات في الإقتصاد العراقي في ظل الحصار وأفاق المستقبل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1998 ص (25) .

- ويقدر معدل نمو القوى العاملة الاجمالية سنويا بنحو (2.7٪) وهو اقل من معدل نمو السكان السنوي البالغ (3.1٪) وهذا يعني وجود تزايد في مؤشر البطالة الاضافية بمعدل (0.4٪) سنويا<sup>(1)</sup> وحتى هذه النسبة تزيد عند رصد الاعمال التي افرزتها سنوات الحصار ولم تدخل في حسابات التشغيل والبطالة.

#### 4-3-1 سياسات سعر الصرف (2) :

- يرتبط الدينار العراقي وهو العملة الرسمية بعملة واحدة وهي الدولار الامريكي وتشير المعلومات الى ان سعر صرف الدينار الرسمي المعين قد اتسم بالثبات امام الدولار وذلك رغم التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي افرزتها الظروف والاضاع السياسية التي شهدتها العراق ، وقد بلغت القيمة التبادلية (0.2953) دولار عام 1980 ثم بلغت تلك القيمة (0.3109) دولار خلال الفترة من عام 1983 حتى عام 1990 .

- ادى انخفاض عوائد العراق من النقد الاجنبي بسبب توقف تصدير النفط جراء الحصار المفروض على القطر وزيادة عرض النقد المحلي المتداول الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي والى عدم فعالية سعر الصرف الرسمي له وقد ذلك الى زيادة الطلب على الدولار وظهور السوق الموازية لتبادل العملات مما ادى الى ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بقيمة الدينار العراقي ، الملحق : جدول رق (3-4) .

- أما خلال النصف الثاني من التسعينيات فقد تم التركيز على الجوانب التنظيمية اكثر منها من ادارة الموجودات الاجنبية في الجهاز المصرفي ، وازداد تبعا لذلك عدد شركات الوساطة المالية التي تتعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء من (33) شركة عام 1996 الى (43) شركة خلال عام 1997 ، وكذلك بهدف توسيع قنوات التعامل المنظم في السوق النقدي ، ومن جهة اخرى ظل سعر

1 - د . محمد سعد عبد القادر ود . محمد عبد الرحمن محل- تقويم برنامج خصخصة الانشطة الزراعية الإنتاجية والخدمات المساندة في العراق ، بغداد 1999 ، ص (15) .

2 - د . محمد سعد عبد القادر وآخرون - توثيق السياسات الزراعية في عقد التسعينيات في العراق ، دراسة قطرية ، بغداد كانون الأول (ديسمبر) 2000 ، ص (48 - 49) .



صرف الدينار خلال عام 1998 في السوق الموازي يتراوح بين (1350) الى (1800) دينار للدولار ، وفي عام 1999 تراوح ما بين (1800) و (2000) دينار للدولار متأثرا بالتطورات الاقتصادية الخارجية والداخلية .

#### 4-1-4 سياسات التمويل والانشطة الزراعية وغير الزراعية (1) :

- يعد المصرف الزراعي التعاوني الذي تأسس عام 1935 المصدر الرئيس للتسليف في القطر لتمويل المشاريع الزراعية دون اعتبار الربح هدفا اساسيا لفعالياته ووفق سياقات وبرامج محددة حسب الخطة الزراعية .
- جرى تطوير السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في النصف الثاني من الثمانينيات لتنوع القروض الممنوحة استجابة للتطورات التي شهدتها القطاع الزراعي ، وجرى توزيع القروض حسب الانماط الانتاجية والأجال الزمنية .
- بلغ اجمالي حجم القروض الزراعية الممنوحة خلال المدة 1990-1995 حوالي (1196.2) مليون دينار ويلاحظ انخفاض حجم القروض في عام 1991 مقارنة بعام 1990 نتيجة للظروف التي مر بها القطر . ألا انه سرعان ما بدأ حجم القروض بالارتفاع ولغاية عام 1994 ، الملحق : جدول رقم (4-4) .
- أن انخفاض حجم القروض في عام 1994 يعود الى الظروف التي يمر بها القطر من ارتفاع نسب التضخم الذي ادى الى انخفاض القيمة الفعلية للقروض وعدم امكانية رفع حجم القرض لارتباط ذلك برأسمال المصرف وكذلك الى التحسن الذي حدث في الدخل الفردي للمنتج الزراعي بسبب التدفقات النقدية التي حصل عليه المزارعين لتسويقهم محاصيل الحبوب مما دفع الدولة الى ايقاف نشاط المصرف في الاقراض في اب 1994 واستمر المصرف بالاقراض بعد ذلك بشكل محدود جدا .
- تأسست في النصف الثاني من التسعينيات عدة مصارف خاصة ادخلت في برامج عملها دعم الاستثمار الزراعي لاقامة بعض المشاريع الزراعية . ألا أن نشاطها هذا ما يزال محدودا في تأثيره ضمن مجمل السياسة الائتمانية والاقراضية في القطر .

#### 4-1-5 مخزون استراتيجى ومخزون الطوارىء :

- تعد سياسات مخزون الطوارىء والمخزون الاستراتيجى واحدة من مجموعة السياسات الاساسية لضمان تحقيق الامن الغذائى على مستوى القطر .
- كان العراق قبل فرض الحصار الجائر عليه يمتلك مخزونا مدور سنويا من الحنطة (القمح) يصل قرابة (1500) الف طن حسب تخمينات منظمة الغذاء والزراعة الدولية ويستخدم هذا الخزين فى كلتا الحالتين :حالة الطوارىء وحالة توقف الامدادات الغذائية وفى الازمات ، وكان الشعير المسوق للدولة يستخدم كخزين وطوارىء يوزع على مربى الحيوانات فى سنوات الجفاف وقلة نمو الاعشاب فى اراضى المراعى الطبيعية (1) .
- ان سياسة الحفاظ على مخزون استراتيجى يقع فى صلب الاجراءات الامنية للدولة لانه قادر على تأمين البلد ضد المخاطر الطبيعية لتقلبات الانتاج الغذائى والمخاطر السياسية لتوريده خاصة بعد احداث الثمانينيات والتسعينيات عندما تعرض العراق الى حرب ضروس مع ايران والى فرض الحصار القاسى عليه منذ اب عام 1990 وحتى الان.

#### 4-2 السياسات والبوامج الهادفة الى زيادة الانتاج الزراعى وتسويقه

#### 4-2-1 سياسات التكنولوجيا الملائمة فى الزراعة (2) :

- تنطلق هذه السياسات من ان تطوير الانتاج الزراعى والغذائى يتم من خلال زيادة الانتاجية (رفع معدلات الفلة ) وان ذلك يمثل الوسيلة الفعالة للوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتى .
- لذا ركزت وزارة الزراعة جهودها فى سياسة جديدة للبحوث الزراعية تعتمد على استحداث ونشر البرامج الانمائية الوطنية ، الملحق :جدول رقم (4 - 5) ، للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية كمدخل اساسى للزراعة العراقية الحديثة ، المبنية على اسس علمية رصينة هدفها تطوير الانتاج الزراعى فى القطر وتحسين واقع المزارعين الاقتصادى والاجتماعى .

1 - أ.د. باسل كامل دلالى و د . عبد الحسين نورى الحكيم - مصدر سبق ذكره ، ص (39) .  
2 - د. عبد الحسين نورى الحكيم و د . محمد عبد الرحمن محل - مصدر سبق ذكره ، ص (26-27)

- تعتمد هذه البرامج اسلوبا بحثيا للنظم الزراعية يتناول تشخيص ودراسة المشكلات التي تواجهها النظم الزراعية في حقول المزارعين باعتماد اسلوب الفرق البحثية المتعددة الاختصاصات لاستخلاص التقنيات الزراعية ونشرها بهدف زيادة انتاجية النظم الزراعية في المناطق المستهدفة .
- استمرار المراكز البحثية الزراعية المختلفة في انشطتها البحثية الى جانب البرامج الانمائية واصبحت السياسات البحثية في هذه المراكز جزءا من مهام وزارة الزراعة واصبحت البحوث الزراعية التي تقوم بتنفيذها هذه المراكز تحت قيادة واشرف وزارة الزراعة بهدف التنسيق والتعاون في انجاز البحوث .
- اتخذت السياسات البحثية في مراكز البحوث الزراعية الاتجاهات الاتية :  
أ - استنباط اصناف من البذور ذات إنتاجية عالية ضمن الظروف البيئية لمختلف مناطق العراق .

ب - استنباط سلالات عالية الانتاجية متألّمة لظروف العراق .

ج - تكثيف البحوث حول الادارة المزرعية .

د - تكثيف البحوث الخاصة بالسبتنة والثروة الحيوانية .

#### 2-2-4 سياسات تسويق المحاصيل (1) :

- اعتمدت السياسة التسويقية الزراعية في العراق بعد ثورة 17-30 تموز 1968 على توفير مستلزمات التسويق من وسائل النقل ومخازن اعتيادية ومبردة وتوسيع الاسواق وتهئية الملاكات الفنية ذات العلاقة بالنشاط التسويقي وتوفير المعلومات ، وانشاء جهاز لتحديد الاسعار يحقق الضمان الاقتصادي للمنتجين الزراعيين من جهة ويؤمن الاسعار المناسبة للمستهلكين من جهة اخرى .
- ألا ان السياسة الزراعية ما بعد عام 1987 اتجهت نحو توسيع نشاط الانتاج الزراعي الخاص واتخذت اجراءات تنظيمية لتحقيق التحول من الزراعة التي تتحمل الدولة بعضا من مفاصل وحلقات الانتاج فيها الى مساهمة اكبر للنشاط الخاص واعطاء الفرصة للمنافسة في تحقيق الكفاءة الانتاجية .

1 - د . محمد سعد عبد القادر وآخرون - مصدر سبق ذكره ، ص (78-79)

- وفي ضوء تلك الاجراءات تم تحويل ملكية معظم البناء التسويقي الزراعي كالمخازن ووسائل النقل ومراكز التعبئة والفرز الى النشاط الزراعي الخاص ، كما تم تأجير مكاتب البيع بالجملة في كافة اسواق الجملة في انحاء القطر الى وسطاء وتجار لاجراء عمليات البيع والشراء .
- وترتب على الاجراءات التنظيمية ان انتقلت ملكية اسواق الفاكهة والخضراوات من ملكية وزارة الزراعة الى امانة بغداد والبلديات في المحافظات او تأجيرها الى الاتحاد العام للتعاون ، وقد تمت الاجراءات كافة باتجاه تنشيط الزراعة العراقية وتحويلها الى منافسة وتحقيق كفاءة انتاجية بتوفير حرية حركة السلع الزراعية في الاسواق الداخلية والخارجية وتوفير مستلزمات الانتاج .
- ومنح المنتجين في عام 1987 حرية بيع حاصلاتهم الزراعية من الحبوب والمحاصيل الصناعية الى الدولة او الاسواق المحلية بعد ان كان بيعها خلال المدة السابقة محصورا بالدولة كما ارتفعت اسعارها الى اضعاف ما كانت عليه في بداية ذلك العقد (الثمانينيات).
- وقد ترتب على ذلك ايضا اطلاق التسعيرة للفاكهة والخضراوات في حزيران عام 1987 وكذلك للحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات الحيوانية ، ولكن في عام 1989 ونتيجة لبعض المظاهر الاحتكارية تمت اعادة تسعير بعض المنتجات الرئيسية وذلك في حدود وضع حد اعلى للبيع وانتهى ذلك في عام 1995.
- واتجهت الدولة في ظل الحصار الجائر المفروض على القطر منذ عام 1990 الى اعادة حصر المحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية (التي تدخل ضمن البطاقة التموينية) للدولة فقط والى رفع اسعارها الى مستويات سعرية مقاربة تقريبا لاسعارها العالمية على الرغم من الابعاء الضخمة التي تلقىها مبالغ هذا الدعم على الاقتصاد الوطني وان الفكرة الاساس لتحمل الدولة الابعاء المالية تكمن في سياستها المركزية (الاقتصادية والاجتماعية) لتطوير حجم الانتاج وتطوير المستوى المعاشي للفلاحين والتخفيف عن كاهل المستهلكين ، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي نشأت بعد فرض الحصار .
- وعادت الدولة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة في 20/5/1996 الى منح المنتجين حرية تسويق إنتاجهم من المحاصيل الاستراتيجية الى الدولة أو الى الاسواق المحلية.

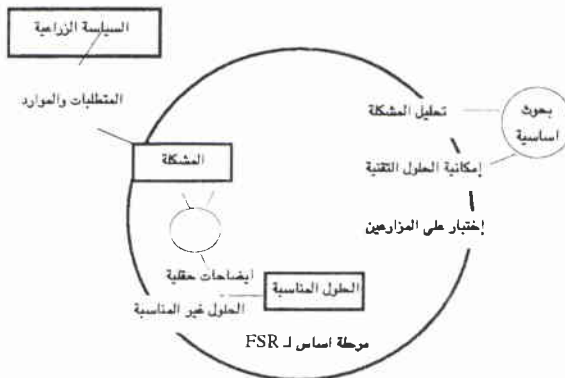
#### 4-2-3 تحسين التصنيع لحفظ الاغذية (1) :

- ضمن اهتمام الدولة فى جمهورية العراق باقامة الصناعات المختلفة ، ومنذ عقد السبعينيات ، فقد اولت الصناعات الغذائية اهتماما متميزا لا سيما انها مرتبطة بالانتاج الزراعى المحلى واعتماده على الفائض منه بشقيه النباتى والحيوانى .
- ونتيجة للتطورات التى حصلت فى الحياة الاجتماعية وما رافقها من تغييرات فى الانماط الغذائية ، نمت الحاجة وازداد الطلب على الاغذية المصنعة وبغية توفير منتجات غذائية جاهزة بكمية اكبر ، اخذت الصناعات الغذائية بالتوسع لدى القطاع الاشتراكى (العام) والمختلط والخاص . اذ اصبحت الدولة فى بداية عقد الثمانينيات تمتلك مصانع كبيرة لانتاج الزيوت النباتية ، وتصنيع الحليب ومنتجاته والسكر ، والمواد الغذائية المعلبة والمشروبات والعصائر وحليب الاطفال وغيرها .
- ولكن فى عام 1987 انتهجت الدولة سياسة جديدة تمثلت بالتخلي عن الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة ، اذ قامت ببيع معاملها المتخصصة بصناعة المشروبات والتعليب والعصائر الى القطاعين المختلط والخاص ، بينما ابقت على مصانع الاغذية الرئيسة مثل مصانع الزيوت النباتية والالبان والسكر وحليب الاطفال.
- ونتيجة للتوسع الذى شهدته التصنيع الغذائى فى العراق .. واجهت مشاريع هذا النشاط صعوبة فى استغلال طاقاتها الانتاجية كاملة بالاعتماد فقط على الانتاج الزراعى المحلى ، ولسد العجز وادامة استمرارية العملية الانتاجية ، تم اللجوء الى استيراد المواد الخام ونصف المصنعة ، وبذلك اصبح هذا النشاط يساهم جزئيا فى عملية توريد وتأمين الغذاء ، الى جانب ما تقوم بتأمينه الانشطة الاخرى فى القطر (الزراعة والتجارة) فى توفير المواد الغذائية .
- ان محدودية كمية الاغذية التى تصنع من قبل القطاع الاشتراكى (العام) لا سيما الاغذية الرئيسة منه ، جعلت الدولة ومنذ فرض الحصار الجائر على القطر فى اب 1990 بالقيام بوضع خطط تسويقية محددة بالاضافة الى قيامها بتوزيع الزيوت النباتية وحليب الاطفال والمواد الغذائية الاخرى لابناء الشعب كافة بحصص معينة ضمن البطاقة التموينية.

- ومن الجدير بالذكر فان العراق لا يمتلك فائضا في معظم المواد الغذائية القابلة للتصنيع ، وما يمتلكه من فائض يصنع في معامل ذات ظروف تقليدية او بسيطة تعيق من التبادل التجاري في اسواق تتطور باستمرار نحو التنافس والبقاء للافضل والارخص.

#### 4-2-4 تطوير البحوث والارشاد والتدريب في مجالي الانتاج والتغذية (1) :

- أن جهاز الارشاد الزراعي يسعى دائماً لتفعيل دوره في نشر وتعميم المستجديات والتقانات الحديثة بين صفوف الفلاحين والمزارعين ، وهذا بطبيعة الحال قد لا يتحقق ما لم تلعب الاجهزة البحثية دوراً مهماً يتطلب تغيير منهجية واسلوب عمل الباحثين الزراعيين بحيث يكونون اكثر تماساً وتفاعلاً مع المزارعين وميدان عملهم الزراعي ، وكذلك الحال فان اجهزة الارشاد الزراعي هي الاخرى مطلوب منها ان تسعى سعياً جاداً وتتجه اتجاهاً حديثاً في عملية نقل التقنيات ونشرها من خلال تجسيد التفاعل والعلاقة التكاملية مع الباحثين والمزارعين والمرتمس الآتي يوضح خطوات عملية استنباط ونشر التقانات على المزارعين(2) .



1 - د . محمد عبد الرحمن محل ود . عبد الحسن محمد جواد الصراف- تعزيز دور الارشاد الزراعي في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي في جمهورية العراق ، دراسة قطرية ، بغداد ، نيسان 2001 ، ص (37-40).

2 - وزارة الزراعة - العراقية ، مجلة إرشادية زراعية ، العدد الثاني- الثالث 1999 ، ص (9) .

- وفي ضوء التطور الحاصل في القطاع الزراعي في المجالين التكنولوجي والبشري خاصة بعد ثورة تموز 1968 . وما رافقها من توفر التقانات الزراعية الحديثة وازدياد عدد الباحثين والاختصاصيين في شتى ميادين الانتاج الزراعي فقد جرت محاولات عديدة من قبل الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي للتنسيق والتعاون مع اجهزة البحوث الزراعية في القطر لاعداد صيغة متقدمة واساليب اكثر فاعلية لتطويع ونقل التقانات الحديثة ونتائج البحوث الزراعية القابلة للتطبيق الى الفلاحين والمزارعين لاستثمارها وتطبيقها في حقولهم ولكن بالرغم من حجم الجهود المبذولة في هذا المجال إلا ان امكانات التنفيذ كانت محدودة ومتذبذبة ولم يكتب لها المواصلة والاستمرار بشكل منظم ، مما سبب ضعفاً في أداء الاجهزة الارشادية ومنهجيتها في نقل التقانات الحديثة ، وتعزى هذه الحالة الى العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الاجهزة البحثية خاصة التي تعمل على المستوى المركزي .

- وللتغلب على هذه الصعوبات والمشاكل الأنفة الذكر فقد تم في السنوات الاخيرة تطوير اتجاهات واساليب بحثية جديدة لاستنباط ونقل التقانات من مصادر البحث الزراعي الى الفلاحين ومن هذه الاتجاهات ما يسمى بمنهج بحوث النظم الزراعية الذي يتكامل فيه النشاط البحثي مع النشاط الارشادي في تناول المشكلات الزراعية واستخلاص التوصيات ونشرها وفق آلية تعتمد على النقل التدريجي بأسلوب المراحل المتلاحقة وصولاً بتلك التقانات الى جمهور الفلاحين .

- ان منهج بحوث النظم الزراعية (Farming System Researches Approach) يعتمد الاسلوب البحثي الذي يتناول تشخيص ودراسة المشكلات الزراعية ميدانياً (في حقول المزارعين ) وفي اطار علاقاتها المتبادلة التأثير مع مكونات النظام الزراعي(الطبيعية والحيوية والاقتصادية والاجتماعية) بأسلوب الفرق البحثية المتعددة الاختصاصات العلمية ويكون لممثلي الجهاز الارشادي مساهمة وحضور فاعل في تنفيذ هذا المنهج . وهنا يجدر بنا ان نوضح بأن النظام الزراعي ( Farming System ) يعني الاساليب والاجراءات التي يمارسها المزارعون في تنفيذ النشاطات الزراعية وبشكل يتلاءم مع خصوصيات البيئة الطبيعية والاجتماعية .

- وفي ضوء الخصائص المبيّنة آنفاً فقد تم اعتماد منهج بحوث النظم الزراعية في استنباط ونشر التقانات على المزارعين في العراق بصيغ واساليب متقاربة نسبياً فيما ينفذ من قبل الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي كجهة مسؤولة عن نقل ونشر التقانات وما ينفذ من قبل مركز إباء للأبحاث الزراعية كجهة استنباط ونشر للتقانات الزراعية .

#### 2-5 تنمية البنية الأساسية في الريف :

- تمثل التنمية الزراعية احدى المرتكزات الاساسية للتنمية القومية لما يحتله قطاع الزراعة من مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني من جهة وصلته المباشرة بالامن الغذائي للمواطنين عموماً من جهة ثانية وارتباطه المباشر بتطوير الريف وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في مناطق واسعة من القطر .  
- ضمن هذا المنطلق وجهت الدولة معدلات متزايدة من الاستثمارات لدعم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير مستلزمات التنمية الزراعية وفي مقدمة ذلك المشاريع الاروائية الكبرى واستصلاح الاراضي وتدعيم التحول من الزراعة التقليدية الى الأنماط الجديدة في التنمية الزراعية التي تعتمد على المكننة اعتماداً واسعاً مع استخدام البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والطرق العلمية الحديثة في الحراثة والزراعة والحصاد ، وتهيئة المستلزمات المكملة الاخرى ولا سيما الطرق الريفية المعبدة ومنشآت التخزين العادية والمبردة والمجمدة ، فضلاً عن اقامة المشاريع الصناعية المعتمدة على المنتجات الزراعية لتعظيم قيمة ثمار الزراعة وتعزيز مساهمتها في الامن الغذائي، الا ان الظروف التي مرت بالبلاد اثرت في البنية الاساسية للخدمات المساندة للإنتاج بشكل أو بآخر.

#### 4-3 تنمية الموارد البشرية :

#### 4-3-1 التعليم ومحو الامية (1) :

- حققت حكومة العراق في السبعينيات والثمانينيات تقدماً جوهرياً في تقليص الامية بين اوساط الاناث والكبار ، حيث انخفضت الامية الى (20٪) بحلول عام 1987 ، مع ازدياد اعداد ومؤهلات المعلمين في مختلف المستويات وتوسيع البنى التحتية المادية في قطاع التعليم .

1 - وزارة الخارجية -شهادات دولية في الآثار السلبية للحصار الجائر المفروض على العراق «اقتباسات» ، آب 2000، (137 - 138) .



- ان معدل النمو في قطاع التعليم بشكل عام وضع العراق بين البلدان الرائدة في المنطقة في ميدان الانجازات التربوية ، وعلى اية حال فان الانجازات الجوهرية التي حققها القطر في السبعينيات والثمانينيات قد تقلصت تدريجيا وان التدهور الشامل في قطاع التعليم استمر بالتزايد خلال السنوات العشر الماضية (1991-2000).

- ان اختيار بعض المؤشرات الحكومية في الوقت الحاضر توضح الاتجاه العام للتدهور وبشكل ملحوظ في المرحلة الابتدائية ، وعلى الرغم من تطبيق قانون التعليم الالزامي لعام 1978 ، لم يتم تحقيق شمولية للدراسة الابتدائية بالكامل (إجمالي نسبة التسجيل لكلا الجنسين هي 93.1٪) لعام 1997 / 1998 ، ان هذه النسبة تخفي الفروقات الشاسعة بين المحافظات وبين المناطق الريفية والمدنية والجنسين.

- علاوة على ذلك يمكن ملاحظة الاتجاهات السلبية في معدلات تعليم الكبار (بالرغم من ان الإحصائيات الرسمية غير متوفرة منذ عام 1993/1992) فان التقديرات تظهر ان الرقم المطلق للامية ارتفع من (1656862) عام 1987 الى ( 2339454) عام 1996 ، ويعود ذلك بشكل رئيس الى التقطع في تطبيق برنامج تعلم الكبار وازدياد معدلات الرسوب بين الطلاب والتسرب في مراحل مبكرة من العمر .

#### 4-3-2 التوعية الصحية والغذائية :

- يعتبر نقص الوعي الصحي والغذائي عند أفراد المجتمع ، من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك إن لم يكن أولها ، حيث أن معظم المشاكل الصحية الرئيسية في معظم الاقطار العربية مرتبطة بشكل او آخر بالتغير في نمط الحياة والعادات الغذائية ، اضافة الى ضعف وقلة برامج التوعية الصحية والغذائية مع عدم وجود خطة واضحة لهذه البرامج.

- لقد أولت الدولة في العراق اهمية بالغة لبرامج التوعية الصحية والغذائية للمواطن العراقي ، حيث اعتبرت سلامة الغذاء من العوامل المهمة في تحسين صحة الفرد والمجتمع .لذلك هدفت يوما الى ضمان الامن الغذائي وتحسين الخدمات العامة ورفع المستوى الصحي للسكان والحماية ضد الغش التجاري وتحسين جودة الاغذية والتقنيات الخاصة بمعاملة المنتجات الغذائية لتحسين فعالية الغذاء.

- ألا أنه بعد تعرض العراق الى العدوان الثلاثيني والحصار الجائر المفروض عليه منذ آب 1990 تدهورت الحالة الصحية ونوعية المياه والصرف الصحي وحالة الاغذية ، وهي من الأمور المهمة جدا ، حيث يعتبر توفر المياه بما في ذلك مياه الشرب والسقي والغمر وبزل المياه المالحة والصرف الصحي من العناصر الأساسية البالغة الأهمية من اجل مستقبل الزراعة والانتاجية والصحة لعموم السكان ، لذا أوصت بعثة منظمة الغذاء والزراعة الدولية وبرنامج الغذاء العالمي لتقويم تجهيز الغذاء والحالة التغذوية الى العراق (مايس / 1996) بإعطاء الأولوية لإعادة إصلاح وتأهيل نظام التزود بالمياه والصرف الصحي وألا فإن امراضا مصدرها المياه بما في ذلك الهزال التغذوي ستبقى مشكلة رئيسة رغم التحسن في توفير الغذاء<sup>(1)</sup> .

- مما تقدم يتضح حجم الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة والمنظمات الغير حكومية في مجال التوعية الصحية والغذائية لأن تردي الوضع الصحي والغذائي كان سريعا واصاب فئات واسعة في المجتمع وان العودة الى وضع ما قبل عام 1991 يحتاج الى جهود وقدرات كبيرة قد لا يمكن بلوغها في ظل ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر ، وان برامج التوعية الصحية والغذائية لن تتمكن من الارتقاء بالوضع الصحي والغذائي الى ما كان عليه سابقا بقدر ما تحاول ان توقف تردي الوضع الصحي والغذائي الى حالة أسوأ من ذلك.

1 - المصدر السابق ، ص (79 - 80)

#### 4-4 تشجيع تأسيس المنظمات القطرية الطوعية الأهلية والتركيز على الاعتماد على الذات للارتقاء بمستوى التغذية :

- ان تعزيز الوعي والمشاركة الشعبية الفعالة والعمل الجماعي للاسرة الزراعية من شأنها ان تنتج الاستخدام الرشيد للمدخلات في النظم الزراعية وخفض الفاقد من الانتاج والاستخدام الامثل لبعض المحاصيل والمخلفات الزراعية للصناعات الغذائية وتعد العادات والتقاليد لخفض الاستهلاك وترشيده على مستوى الاسرة والمجتمع المحلي وتشجيع ايجاد فرص للعمل في مجال الزراعة والصناعة الريفية كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تعزيز الامن الغذائي والوصول الى مراحل الاكتفاء الذاتي .

- في العراق الى جانب الهيئات الرسمية العاملة في مجال تأمين الامن الغذائي (الحصة التموينية الشهرية ، صندوق الرعاية الاجتماعية ، صندوق الزكاة ، التأمين الصحي ، تجهيز الكهرباء والماء الصافي وغيرها) ، هناك الاتحادات الجماهيرية (الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية ، الاتحاد العام لنساء العراق ، الاتحاد العام للتعاون ، الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، الاتحاد العام لشباب العراق ، الاتحاد العام لنقابات العمال ) والى جانب هذه الاتحادات غير الحكومية هناك عدد من الجمعيات والنقابات العاملة في هذا المجال (نقابة المهندسين الزراعيين ، جمعية الهلال الاحمر العراقية ، واخيرا جمعية حماية المستهلك) .

- وفي تقديرنا فان الهيئات الرسمية والاتحادات والمنظمات الجماهيرية والجمعيات الموجودة حاليا كافية للعمل في مجال تأمين الامن الغذائي في العراق لكونها تغطي كافة جوانب هذا الموضوع الا ان المطلوب هو تفعيل نشاط هذه الهيئات والاتحادات والمنظمات للقيام بما هو مطلوب وما هو مرسوم لها وفق برامجها .

جدول رقم (1 - 1)

معدل نصيب الفرد الواحد من الكميات الغذائية المتاحة للإستهلاك في العراق

للمدة 1970 - 2000

(كغم / سنة)

التسعينيات			الثمانينات	السبعينات	المجموعات الغذائية
2000 - 1990	2000 - 1996	1995 - 1990	1989 - 1980	1979 - 1970	
141.6	174.2	109	204	157	الحبوب الغذائية
6.4	10.8	2	6	5	البقوليات
168.1	201.2	135	142	131	الخضروات
13.5	18	9	36	28	السكر
80.7	99.3	62	55	35	الفواكه
10.6	13.1	8	13	00	الزيوت النباتية
3.3	2.6	4	10	13	اللحوم الحمراء
1.7	1.3	2	16	3	لحوم الدجاج
1.1	1.4	0.8	2	2	لحم السمك
21.4	25.7	17	26	26	الحليب ومنتجاته
1.3	1.3	1.2	5	4	البيض
420.8	516.6	325	456	356	مجموع المنتجات النباتية
28.7	32.3	25	59	48	مجموع المنتجات الحيوانية
449.5	548.9	350	515	404	المجموع
111.3	٪135.9	٪86.6	٪127.5	٪100	الرقم القياسي

المصدر :

1- د. عبدالغفور ابراهيم أحمد-الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت

الحكمة، بغداد 1999 ، ص.(211)

2 - أ.د. باسل كامل دلالي ود. عبدالحسين نوري الحكيم - تحليل السياسات والبرامج

المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية (القطر العراقي) ، بغداد، آب

1999 ، ص.(64)

جدول رقم (1 - 2)  
حصص الفرد السنوي من مكونات البروتين  
خلال المدة 1994 - 2000  
مقارنة بالسنوات (1980, 1985, 1990)

السنة	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1990	1985	1980	السنة الرسمي به فيها	المجموعات الغذائية
2000	46.3	47.7	41.6	34.0	34.2	40.3	50	70	51	32	المجموعات الغذائية
43.3	46.3	47.7	41.6	34.0	34.2	40.3	50	70	51	32	
7.9	7.7	7.7	7.1	2.7	1.9	1.6	3	4	4	9	البروتينات
6.1	6.6	6.6	6.8	6.0	5.8	4.9	4	4	4	5	الدهون
1.6	1.6	1.6	1.4	1.6	1.6	1.6	1	1	3	5	الدهون (بماها)
1.1	1.4	1.4	1.4	1.4	1.1	0.8	0.6	0.4	0.3	1	الدهون ومنتجاتها
5.1	2.2	1.6	1.4	1.4	1.6	1.9	9	12	8	10	الدهون ومنتجاتها
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.3	-	1	2	3	الاسماك
1.3	1.3	2.7	2.7	2.5	2.2	2.5	4	5	6	6	الخبز ومنتجاته
0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.5	1	2	2	3	البيض
67.4	68.0	70.1	63.2	50.4	49.2	54.4	72.6	99.4	80.3	74	المجموع
60.0	63.6	65.0	58.3	45.7	44.6	49.2	58.6	79.4	62.3	52	ناتجة
7.4	4.4	5.1	4.9	4.7	4.6	5.2	14	20	18	22	مهربية

المصدر:  
1 - د. عبد القفور إبراهيم احمد - الأمن الغذائي في العراق متطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص (208).  
2 - أ. د. ياسل كامل، دلالى وف. عبد الحسين نوري الحكيم - تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية، بغداد، آب 1999، ص (65).

جدول رقم (1 - 3)  
حصص الفرد السنوي من اللحون  
خلال المدة 1994 - 2000  
مقارنة بالسنوات (1980, 1985, 1990)

العام/رقم	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1990	1985	1980	الاسم المسمى به بروتين	المجموعات الغذائية
2000	8.3	8.5	7.5	7.5	6.2	7.2	7	10	9	7	المجموعات الغذائية
7.7	8.3	8.5	7.5	7.5	6.2	7.2	7	10	9	7	المجموعات الغذائية
2.9	2.8	2.8	2.6	1.0	0.7	0.6	0.4	0.6	0.5	5	الحيوب الغذائية
0.9	1.0	1.0	1.0	0.9	0.9	0.7	0.6	0.7	0.6	4	البقليات
0.6	0.6	0.6	0.5	0.6	0.5	0.5	0.8	0.8	1	4	الفخفريات
0.05	0.07	0.07	0.06	0.07	0.05	0.4	0.03	0.02	0.1	0.4	الدرنات (بطاطا)
34.4	32.4	35.1	34.6	35.1	33.3	34.9	32.2	33.1	29.3	0.03	الزيتون والنباتية
5.5	2.3	1.7	1.3	1.4	1.6	1.9	5	8	5	7	اللحوم ومنتجاته
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	0.5	0.9	1.5	الاسماك
1.0	1.0	2.1	2.1	1.9	1.6	1.8	5	7	6	9	الطبيب ومنتجاته
0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	1	2	2	2.5	البيض
53.7	49.0	52.3	50.1	48.9	45.3	48.1	50	62.7	51.4	36.4	المجموع
46.6	45.2	48.1	46.3	45.2	41.7	43.9	41	45.2	37.5	16.4	نتائجه
7.1	3.8	4.2	3.8	3.7	3.6	4.2	9	17.5	13.9	20	حصص الفرد من مصادر الطاقة الحيوانية

المصدر :

- 1 - د. عبد القفور ابراهيم احمد - الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبليه . بيت الحكمة . بغداد 1999 . ص (208).
- 2 - أ. ياسل كامل دلالى وو . عبد الحسين نوري الحكيم - تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية . بغداد . اب 1999 . ص (67).

جدول رقم (1 - 4)  
حصة الفرد السنوية من مكونات الطاقة خلال المدة  
1994 - 2000 مقارنة بالسنوات (1980, 1985, 1990)

سنة / يوم	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1990	1985	1980	السنين المتوسطة	المجموعات الغذائية
2000	1647	1695	1488	1210	1227	1434	1499	2097	1850	1346	المجموعات الغذائية
1541	118	118	109	43	28	26	51	66	60	160	الخبز الغذائية
122	133	132	133	121	113	96	95	117	99		الدهون
121	132	131	122	130	122	124	155	153	331	234	الدهون والسكر
132	80	80	79	87	67	58	25	20	13	37	الدهون (بما عدا)
62	265	259	250	237	235	237	276	389	365	193	السكر
267	287	311	306	311	294	308	290	297	264	214	البروتينات الغذائية
305	28	21	18	19	22	25	38	118	77	109	المحتمل ومنتجاته
67	3	3	3	3	3	30	6	11	17	20	الاسماك
3	18	38	38	35	30	33	84	111	111	392	الحبوب ومنتجاته
19	7	5	4	5	5	6	18	22	24	36	البنيش
8	2718	2793	2550	2201	2146	2350	2537	3401	3242	2741	المجموع
2647	2662	2726	2487	2139	2086	2283	2391	3139	2982	2184	شاي
2550	56	67	63	62	60	67	146	262	229	557	حبات
97											المجموع

المصدر :  
1 - عبد القفور ابراهيم احمد - الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد 1999 ، ص (208).  
2 - آذ . باسل كامل دلالى ود . عبد الحسين نوري الحكيم - تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية ، بغداد ، اب 1999 ، ص (66).

(نسبة مئوية)

جدول رقم (1 - 5)  
الدخل الشهري حسب نوع الدخل والبيئة للسنوات (1979 ، 1984 ، 1988)

	1988			1984			1979			أنواع الدخل
	ريف	حضر	حضر وريف	ريف	حضر	حضر وريف	ريف	حضر		
حضر وريف	23.9	15.8	26.2	28.5	24.5	30.2	45.4	33.2	49.2	الاجور والرواتب وما في حكمها
	23.0	20.8	23.7	17.4	16.8	17.6	7.3	9.0	6.8	
	18.6	11.0	21.0	17.5	2.4	24.0	10.7	2.7	13.3	الدخل من الملكية الموزعة للغير
	33.9	52.1	28.4	36.1	56.1	27.5	35.7	54.0	29.8	الدخل من النشاط الاقتصادي
	0.6	0.3	0.7	0.5	0.2	0.7	0.9	1.1	0.9	مصادر أخرى للدخل
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	مجموع الدخل المستطم
	57957	48339	61618	40471	27677	50387	22421	15266	26419	مجموع دخل الفرد الشهري (بالدينار)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1990 ، بغداد 1991 ، ص (273).



الندوة الفورية حول ترميم السياسات والبرامج المؤثرة على إستهلاك الغذاء في الوطن العربي ————— فطرية العراق

(عم/عم)

جدول رقم (1 - 6) تطور نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق للمدة 1990 - 1999

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الوحدة القياسية	التفاصيل
246	250	245	224	225	294	299	308	108	94	عدد	عدد الجمعيات
959490	10885813	964079	84771	867900	800542	860179	943224	454905	324806	عدد	عدد الأعضاء
218105	2449	108443	108897	64489	51386	16929	13719	3712	2492	الف دينار	رأس المال المطوع
556385	476125	393270	194497	144686	53385	32016	18250	11337	8543	الف دينار	رأس المال الإجمالي
3702	3753	3720	37591	4094	5506	5927	6299	3112	2600	الف دينار	عدد العاملين
362216	235647	187969	152696	138580	45484	19969	10454	3531	2749	الف دينار	مجموع الاجور والجزا المطوعة
342743	281896	173300	155301	127697	53997	19274	11704	3200	2335	الف دينار	المصرفيات على الاجور
8532991	8566531	856631	3564120	4384015	3845230	650482	447072	115120	71726	الف دينار	مجموع المصرفيات
9006805	8962696	8962696	3898976	4525009	3739427	708563	472401	127747	81378	الف دينار	مجموع السبعيات
											قيمة الموجودات التابعة :
8848	1967	1956	1537	1154	1107	956	809	812	582	الف دينار	الإراضي
42647	27024	11465	9488	7750	4875	7679	5546	4300	4681	الف دينار	السياري
36202	32271	18463	7980	9988	6770	4846	11577	1254	879	الف دينار	الآلات
3974	3692	8810	752	1203	485	0337	132	88	25	الف دينار	الآلات والمعدات
78624	54368	49827	35352	40286	6740	4632	2601	18910	1239	الف دينار	وسائط النقل
67652	67798	56133	11681	1505	10889	3569	1599	199	3	الف دينار	مشروعات تحت التنفيذ
16479	10631	9256	521	358	1005	457	1599	322	196	الف دينار	أخرى
254426	197751	147981	67311	62244	31871	22476	29364	8866	7605		مجموع قيمة الموجودات التابعة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1998 / 1999 ، بغداد 2001

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1997 ، بغداد 2001

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1995 / 1996 ، بغداد 1998

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1994 ، بغداد 1995

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1991 ، بغداد 1992

جدول رقم (7-1)

مؤشرات الخدمات الصحية للسنوات

1999 ، 1998 ، 1995 ، 1990

1999	1998	1995	1990	المؤشرات
215	214	215	177	عدد المستشفيات
1496	1485	1310	1112	عدد المؤسسات الصحية الأخرى
313	330	262	133	عدد العيادات الطبية الشعبية
11638	11834	9769	9366	عدد الاطباء
2199	2183	1857	1577	عدد اطباء الاسنان
2126	2088	1676	1552	عدد الصيادلة
39301	37194	37082	35502	عدد ذوي المهن الصحية المساعدة
1975	1891	2102	1910	معدل عدد السكان لكل طبيب

جدول رقم (8-1)

مؤشرات الخدمات التعليمية في العراق للسنة الدراسية

1991 / 1990 موزعة حسب البيئة (حضر ، ريف)

المعدل		العدد بالآلاف			عدد المدارس	البيئة	مستوى التعليم
تلميذ/مدرسة أو طالب/مدرسة	تلميذ/شعبة أو طالب/شعبة	تلميذ/معلم أو طالب/مدر	المعلمين أو المدرسين	التلاميذ أو الطلاب			
573	39	25	95	2362	4125	حضر	الابتدائي
202	27	25	39	966	4792	ريف	
373	34	25	134	3328	8917	المجموع	
434	00	23	39	907	2088	حضر	الثانوي
186	00	22	6	117	631	ريف	
377	34	23	45	1024	2719	المجموع	

المصدر :

د. سامي متي بولص وآخرون - الواقع التنموي لمحافظة القطر (التقرير الإجمالي) لعام 1990، وزارة التخطيط ، بغداد ، 1992 .

جدول رقم (1-9)

التطور في نسب امتلاك الاسر في العراق للاجهزة الكهربائية للسنوات

( 1979، 1988، 1993 )

السنة	البيئة	السلعة			
		ثلاجة	مجمدة	مبردة هواء	غسالة
1979	حضر	٪ 56	-	٪ 24	٪ 18
	ريف	٪ 15	-	٪ 1	٪ 1
1988	حضر	٪ 93	٪ 62	٪ 80	٪ 42
	ريف	٪ 86	٪ 26	٪ 46	٪ 7
1993	حضر	٪ 94	٪ 65	٪ 86	٪ 45
	ريف	٪ 91	٪ 29	٪ 63	٪ 9

جدول رقم (2 - 1)

تطور سكان العراق مقسمين حسب البيئة (حضر - ريف)

للمدة (1947 - 1997)

وحسب التعداد العام للسكان خلال المدة المذكورة

السنة	عدد السكان الكلي	سكان الحضر	%	سكان الريف	%
1974	4816	1734	36.0	3032	64.0
1957	6299	2445	38.8	3854	61.2
1965	8047	4110	51.1	3935	48.9
نسبة النمو السنوي 1965 - 1947	% 2.9	% 4.9	-	% 1.5	-
1977	12000	7646	63.7	4354	36.3
1987	16335	11459	70.2	4866	29.8
نسبة النمو السنوي 1987 - 1977	% 3.1	% 4.1	-	% 1.1	-
1997	22018	14994	68.1	7024	31.9
نسبة النمو السنوي (هـ) 1997 - 1987	% 3.0	% 2.7	-	% 3.7	-

المصدر :

1 - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - اعداد متفرقة لسنوات مختلفة .

2 - جريدة القادسية اليومية - العدد (5349) الصادرة في بغداد يوم السبت 18 / 10 / 1997 .

(\*) تبعا لذلك يمكن تقدير : عدد سكان القطر بـ (22679) ألف نسمة في عام 1998 ، و ( 23359 ) مليون نسمة في عام 1999 ، و (24060) ألف نسمة في عام 2000 .

عدد سكان الريف بـ (7284) مليون نسمة في عام 1998 ، و (7554) ألف نسمة في عام 1999 ، و (7833) ألف نسمة في عام 2000 .

عدد سكان الحضر بـ (15395) ألف نسمة في عام 1998 ، و (15805) مليون نسمة في عام 1999 ، و (16227) ألف نسمة في عام 2000 .

جدول رقم (2-2)

اسعار مستلزمات الانتاج (البذور والأسمدة)

للسنوات 1994-1999

1999	1998	1997	1996	1995	1994	المستلزمات
						<b>الأسمدة</b>
51575	34000	15400	15400	13000	4250	يوريا
% 1214	% 800	% 362	% 362	% 306	% 100	الرقم القياسي
51575	36250	19700	19700	22500	17850	مركب
% 289	% 203	% 110	% 110	% 126	% 100	الرقم القياسي
						<b>البذور</b>
203000	136725	103880	167300	157500	50750	حنطة
% 400	% 269	% 204.7	% 330	% 310	% 100	الرقم القياسي
123000	70000	63070	97310	90000	31200	شمير
% 394	224	% 202	% 312	% 288	% 100	الرقم القياسي
279360	319000	250000	200000	124200	21800	شلب
% 1282	% 1463	% 917	% 917	% 570	% 100	الرقم القياسي
276650	285000	250000	200000	71300	12850	ذرة صفراء
% 2153	% 2218	% 1946	% 1556	% 555	% 100	الرقم القياسي

المصدر :

د. محمد سعد عبدالقادر و د. رافد عبدالكريم حسين - تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2000، تقرير قطري، بغداد شباط 2001 .  
\* اسعار البذور المصدقة فقط .

**جدول رقم (3 - 1)**

**حصة الفرد اليومية في العراق من السعرات الحرارية المتولدة من الغذاء  
للمدة 1980-1999**

السعرات الحرارية / فرد / يوم	معدل العدة
2813	1985 - 1980
2901	1990 - 1986
2268	1995 - 1991
2414	1999 - 1996

**المصدر :**

د. سعد عبد الله مصطفى عاصم ونهاد عبد اللطيف عبد الكريم - التقرير القطري  
لاوضاع الامن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1999 ، بغداد ، آذار 2000 ، ص (60).

**جدول رقم (3 - 2)**

**عمليات الحالات الطارئة لبرنامج الغذاء العالمي في العراق  
للمدة 1991-1998**

السنة	عدد المنتقمين (الف شخص)	الإحتياجات المخطط لها (طن)	الكميات الموزعة (طن)
1991	735	35166	36342
1992	2775	63292	91708
1993	2500	150997	99910
1994	2050	100402	56403
1995	2075	114932	54642
1996	2150	121159	92273
1997	6435	196425	98264
1998	3744	115150	68243

**المصدر :**

1- د.عبدالحسين نوري الحكيم ود.محمد عبدالرحمن محل - التقرير القطري  
لاوضاع الأمن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1998 ، بغداد ، آذار  
1999 ، ص (81)، نقلا عن تقرير خاص صادر عن بعثة منظمة الاغذية  
والزراعة الدولية وبرنامج الغذاء العالمي. 1997

2- د.سعد عبدالله مصطفى عاصم ونهاد عبد اللطيف عبد الكريم - التقرير القطري  
لاوضاع الأمن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1999 ، بغداد ، آذار  
2000 ، ص (61).

جدول رقم (3-3)

معدل النمو المستهدف للمنتج الزراعي في خطط التنمية القومية

معدل نمو الناتج الزراعي	خطة التنمية القومية
٪7.5	1969 - 1965
٪6.9	1974 - 1970
٪7.1	1979 - 1975
٪5.0	1985 - 1980

المصدر :

سالم النجفي - افكار نقدية في مجال السياسة الزراعية العراقية 1970-1990  
بحث - جامعة الموصل - 1993 ، نقلا عن د . عبد الغفور ابراهيم - الامن الغذائي في  
العراق ومتطلباته المستقبلية ، بغداد 1999 ، ص (176) .

جدول رقم (4-1)

التوزيع القطاعي لتخصيصات خطط وبرامج التنمية

ومصرفاتها الفعلية للسنوات 1970 - 1990

(مليون دينار)

القطاعات	التخصيصات	%	المصرف الفعلي	%	كفاءة الصرف
زراعة	9646.4	12	6571.9	13	٪ 68.7
صناعة	22214.9	28	13360.9	25	٪ 60.1
نقل ومواصلات	11214.1	14	8182.9	16	٪ 72.9
مباني وخدمات	16765.4	21	10984.3	21	٪ 95.5
استثمارات أخرى	20103.5	25	13424.7	25	٪ 66.8
المجموع	79944.3	100	52524.6	100	٪ 65.7

المصدر :

جمعية الاقتصاديين العراقيين - تقرير التنمية البشرية لعام 1995 - بغداد -  
كانون الأول 1995 .

\* (الاتفاق الاستثماري).



جدول رقم (4 - 2)

التخصيصات الاستثمارية والانفاق الفعلي للمطاع الزراعي

في العراق للمدة 1970 - 1995

الخطة	التخصيصات الاستثمارية	الانفاق الفعلي	نسبة التنفيذ
1970 - 1974	366.0	208.6	57.0٪
1976 - 1980	2201.3	1702.0	77.3٪
1981 - 1985	3399.3	2860.2	84.1٪
1986 - 1990	3510.5	1991.9	56.7٪
1991 - 1995	35591.3	26693.5	75.0٪
المجموع	45068.4	33456.2	74.2٪

المصدر :

د. عبد الغفور ابراهيم أحمد-الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد 1999 ، ص (87) .

جدول رقم (4 - 3)

اسعار صرف الدولار الامريكى كمعدلات شهرية \* و سنوية \*\*  
للمدة 90-1999 (دينار عراقي)

المعدل الشهري لسعر الصرف اللولار الامريكى بالدينار العراقي										الشهر
1999 (***)	1998 (***)	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1865	1609	1256	2328	706	163	37.75	10.6	5.3	3.2	كانون 2
1889	1578	1323	672	878	239	34.5	12.8	-	3.3	شباط
948	1442	1201	688	1191	304	37.55	12.95	-	3.5	آذار
1990	1353	1243	752	1160	327	57	11.8	-	3.9	نيسان
2146	1480	1401	883	1187	391	68.7	13.2	-	3.65	مايس
1997	1500	1625	936	1741	609	81.6	13.5	6.0	3.8	حزيران
1970	1602	1764	1046	1659	617	68.35	13.7	7.25	3.8	تموز
2038	1710	1585	1156	1891	614	71.9	13.95	7.5	3.8	أب
2061	1827	1478	1355	2252	610	82.9	19.95	8.0	4.15	ايلول
1937	1728	1572	1692	2587	606	93.3	28.75	9.3	4.25	تشرين 1
1917	1746	1603	1566	2556	630	124.8	27.7	10.0	5.05	تشرين 2
1908	1801	1550	997	2660	635	134.7	32.9	9.85	4.9	كانون 1
1889	1615	1467	1173	1706	479	74.4	17.7	7.9	3.9	المعدل السنوي

المصدر :

- د. عبدالحسين نوري الحكيم ود. محمد عبدالرحمن محل - التقرير القطري لاوضاع الامن الغذائي في جمهورية العراق لعام 1998 ، بغداد ، آذار ، 1999 ، ص. (74)
- \* اسعار السوق الموازية ، في حين كان سعر الصرف الرسمي ( 0.31 ) دينار/دولار لسعر الشراء و(0.35) دينار/ دولار لسعر البيع .
- \*\* تم احتسابها من معدلات سعر الصرف اليومي /الجهاز المركزي للاحصاء .
- \*\*\* اضيفت من قبل فريق اعداد الدراسة .

جدول رقم (4-4)

قيم قروض المصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة 1996-90

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	المجموع
القيمة	109.5	90.4	385.0	451.3	129.6	25.0	5.4	1196.2
الاهمية النسبية	% 9.2	% 7.6	% 32.2	% 37.7	% 10.8	% 2.1	% 0.5	% 100

المصدر :

- 1 - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1994 ، بغداد ، 1995.
- 2 - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1995-1996 ، بغداد ، 1998.

جدول رقم (4 - 4) أ

مجموع قيم قروض المصرف الزراعي التعاوني موزعة حسب الأغراض الزراعية للمدة 1996-1990 (بالاسعار الجارية)

التجهيز الزراعي	التسويق التعاوني	المرابح	الثروة الحيوانية	المكائن والآلات الزراعية	إنشاء وتطوير البساتين	حفر آبار ومشاريع ري	استصلاح الاراضي	أغراض أخرى	المجموع
676.9	108.5	75.8	41.1	33.8	34.9	116.6	47.4	61.3	1196.3
% 56.6	% 9.1	% 6.3	% 2.4	% 2.8	% 2.9	% 9.7	% 4.0	% 5.1	% 100

المصدر :

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1994 ، بغداد ، 1995.
- 2 - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1995-1996 ، بغداد ، 1998.

جدول رقم (4 - 4) ب

قيم قروض المصرف الزراعي التعاوني موزعة حسب آجالها

للمدة 90-1996

الاممية النسبية (%)	إجمالي مبالغ القروض (مليون دينار)	مدة القرض
77.4	837.1	قصيرة
0.8	8.3	كمتوسطة
21.9	236.4	طويلة
100	1081.8	المجموع

المصدر :

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1994 ، بغداد 1995 .
- 2 - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 95-1996 ، بغداد 1998 .

جدول رقم (4 - 5)

البرامج الوطنية الإنمائية الزراعية في العراق

ت	اسم البرنامج الوطني الإنمائي	ملاحظات
1 -	الإنتاج النباتي	
1	تطوير زراعة المبوب والبقوليات في المنطقة النيلية	منذ عام 1995
2	تطوير زراعة الرز في المناطق الثلوية	منذ عام 1995
3	تطوير زراعة محصول الذرة الصفراء	منذ عام 1996
4	تطوير زراعة محصول الذرة البيضاء	منذ عام 1998
5	تطوير زراعة محصول القطن في العراق	منذ عام 1999
6	تطوير زراعة وإنتاج المحاصيل الزيتية في العراق	منذ عام 1999
7	تطوير زراعة محصول الماطة في العراق	مشروع
8	تطوير نشر وزراعة الزيتون عالي الزيت	منذ عام 1996
9	المركز الوطني لتكثير وتصنيع زراعة الخضار	2001/3/20
10	الاستخدام الأمثل للموارد المائية في حوض الفرات	منذ عام 1998
11	مشروع القائد صدام لتطوير تقانات الري	2000/7/1
2 -	الانتاج الحيواني	
1	تربية إبقار الحلبي	منذ مطلع 2000
2	تربية الأغنام والماعز	مشروع
3	إعادة تأهيل مشاريع الواجن	منذ عام 1998
4	التحسين الوراثي والرعاية الصحية للثروة الحيوانية	مستمر
5	التحصين ضد مرض الإجهاض الساري في الأغنام والماعز	منذ عام 1995
6	مكافحة نصابة البعوضة الملزونية	منذ عام 1996

المصدر :

- 1 - أ.د. باسل كامل دلالي ود. محمد سعد عبدالقادر - استراتيجيات التنمية الزراعية في العراق آفاق عام 2010 ، وزارة الزراعة ، بغداد . 2000
- 2 - د. عبد الحسين نوري الحكيم و د. محمد عبدالرحمن محل - تعزيز قدرات الاجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في القطر العراقي ، بغداد مايس 2000 ، ص (66)
- 3 - د. محمد سعد عبدالقادر و د. رافد عبدالكريم حسين - تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2000 ، تقرير قطري ، بغداد شباط 2001 ، ص (86) .

## قطرية سلطنة عمان

**تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة  
على استهلاك السلع الغذائية  
في سلطنة عمان**

إعداد :

سعيد بن صالح بن علي الجابري

مدير دائرة الخطط والدراسات

**1- مقدمة :**

يعتبر القطاع الزراعي والسمكي من القطاعات الإنتاجية في السلطنة ولقد كان للقطاع الزراعي في المرحلة السابقة لإنتاج النفط دور كبير من خلال توفيره لمعظم إحتياجات المجتمع العماني من السلع الغذائية مع وجود فائض للتصدير من بعض السلع خاصة التمور والليمون واللحوم كما أنه أيضاً يوفر فرص عمل لكثير من القوى العاملة مما كان له الأثر الإيجابي في إنشاء المدن والقرى والاستقرار السكاني كما ان القطاع الزراعي والسمكي شكل محور النشاط الاقتصادي وكذلك الجزء الأكبر من الناتج القومي خلال تلك الفترة ونتيجة لاكتشاف النفط بكميات تجارية في السلطنة أدى ذلك إلى تغيير نوعي هام داخل الإقتصاد العماني وتحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والثروة السمكية إلى إقتصاد يعتمد على البترول كما انعكس ذلك على الأهمية النسبية لمشاركة قطاع الزراعة في الناتج القومي للبلاد .

ولقد بذلت السلطنة جهوداً كبيرة منذ قيام النهضة المباركة في عام 1970م لزيادة مساهمة قطاع الزراعة في النشاط الاقتصادي تمثل ذلك في وضع الخطط والسياسات المدروسة ضمن البرامج المخططة للعديد من المشروعات التي اشتملت على إجراء الدراسات والمسوحات العلمية والفنية وبناء قاعدة للبيانات الزراعية والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية القائم على العديد من الأهداف والسياسات والإجراءات .

وتسعى السلطنة إلى الارتقاء بالقطاع الزراعي والسمكي وصياغة رؤية مستقبلية سليمة لمستقبل هذا القطاع من خلال العديد من المحاور والإستراتيجيات التي وضعت لتحقيق الأهداف الطموحة لهذا القطاع وتمثل هذه الأهداف في زيادة مساهمة القطاع الزراعي والسمكي في الناتج المحلي الإجمالي ومشاركته في تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة مساهمته في مجمل الصادرات غير النفطية ، وتضيق الفجوة الغذائية وتحقيق أمن غذائي إستراتيجي وتنمية الموارد الزراعية وحمايتها واستغلالها الأستغلال الأمثل بما يضمن استمرارية الإنتاج الزراعي والسمكي المتواصل على المدى البعيد كما تسعى السلطنة إلى تحقيق الإدارة السليمة للمياه وزيادة كفاءة استخدام مياه الري بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص العماني في التنمية الزراعية وتوسيع دائرة نشاطه في العمل الزراعي .

## 2- الوضع الراهن لسياسات الإستهلاك لسلع الغذائية والعوامل المؤثرة على الإستهلاك :

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات السليمة الهامة في الإقتصاد الوطني إذ يساهم هذا القطاع بكفاءة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الوطنية وقد بلغت مساهمة قطاعي الزراعة والثروة السمكية في عام 2000م (158) مليون ريال عماني ، كما يساهم هذا القطاع في توفير الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء حيث يمد القطاع الزراعي المجتمع بحاجاته من الخضروات والفواكه واللحوم وغيرها وقد حققت السلطنة نسبا عالية من الإكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الزراعية . ويوضح الجدول رقم (1) نسب الإكتفاء الذاتي من أهم المنتجات النباتية والحيوانية.



جدول (1)

نسب الاكتفاء الذاتى لأهم المنتجات النباتية والحيوانية لعام 2000م

الوحده : (طن)

البيان	الانتاج المحلى	الواردات	الصادرات	المستهلك فى السلطنة	نسبة الاكتفاء الذاتى (%)
طماطم	39586	23082.7	594.5	62074.2	64
خيار	3585	1439.2	292.6	4731.6	76
بطاطس	18220	15832.4	62.2	33990.2	54
بصل	13932	13339.1	30.4	27270.1	51
ملفوف	5610	4358.6	808.1	9160.5	61
قرنبيط	1997	1504.0	11.0	3490.0	57
بانانجان	5204	520.9	12.4	5712.5	91
شمام	9470	2212.7	30.5	11652.2	81
حج	24010	621.0	154.2	24476.8	98
تمور	280030	55.6	7090.9	272994.7	103
ليمون	8210	1047.0	144.9	9112.1	90
مانجو	10874	10790.3	116.0	21548.3	50
نارجيل	4248	141.2	21.5	4367.7	97
موز	32150	1887.6	59.7	33977.9	95
لحوم حمراء	8922	17820.8	4.5	26738.3	33
لحوم بيضاء	8359	36619.0	36.7	44941.3	19
بيض مائدة	6765	3460.7	485.2	9740.5	69

المصدر :

الإنتاج : وزارة الزراعة والثروة السمكية - دائرة الإحصاء والمعلومات.

الصادرات والواردات : الإدارة العامة للجمارك - كتاب إحصاءات التجارة الخارجية .

وقد جاءت هذه الزيادات فى إنتاجية المحاصيل كنتيجة للتحسين فى الإنتاجية وزيادة المساحة ، وفى الواقع إنها قد حدثت إضافات جوهرية للأراضى بعد عام 1970م ، إذ ارتفعت المساحة المزروعة فى عام 2000م، حيث وصلت إلى (161196) فدان ، والجدول التالى يوضح تقديرات المساحة المزروعة لأهم المحاصيل الزراعية لعام 99 ، 2000 م .

جدول (2)

تقديرات المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية  
لأهم المحاصيل الزراعية لعام 2000/99 م

الإنتاجية (طن/فدان)		الإنتاج (طن)		المساحة (فدان)		المحاصيل
2000	1999	2000	1999	2000	1999	
<b>* الخضروات :</b>						
18.7	16.0	39586	42144	2109	2634	طماطم
10.24	9.6	3585	2694	350	282	خيار
10.97	12.7	18220	15563	1661	1227	بطاطس
7.38	9.7	10954	12368	1484	1276	فلفل
8.26	8.3	5204	5829	630	704	باذنجان
8.43	8.8	13932	25006	1653	2830	بصل
10.91	9.1	5610	9176	514	1008	ملفوف
8.39	06	1997	1580	238	239	قرنبيط
11.87	14.5	24010	22584	2022	1557	بطيخ
8.73	8.9	9470	9572	1085	1071	شمام
6.95	7.0	6383	7317	918	1051	باميا
5.98	6.0	2213	3594	370	600	فجل
	7.2		1436		200	ثوم
	9.6		2111		220	جزر
<b>* محاصيل حقلية :</b>						
1.34	1.3	1413	1039	1055	773	قمح
1.24	1.2	3632	3794	2930	3058	شعير
1.95	2.0	13004	13723	6658	7018	مسيلو
13.24	3.8	2026	988	153	260	تصب السكر
محاصيل علفية ومن اهمها						
16.44	17.5	446076	472146	27127	26944	برسيم (قت)
15.95	17.8	246128	275295	15432	15450	حشيشة الوردجراس
<b>* محاصيل فاكهة :</b>						
3.31	3.3	280030	281194	84543	84543	نخيل التمور
2.06	3.0	8210	12100	3994	3994	ليمون
5.13	5.0	32150	30090	6270	6016	موز

المصدر :

وزارة الزراعة والثروة السمكية - دائرة الإحصاء والمعلومات.

وقد أجرى تعداد زراعى شامل عام 1993/92م حيث أوضح إن إجمالى مساحة الأراضى الزراعية تبلغ نحو 241.3 ألف فدان بزيادة 21.6% مقارنة بعام 1979/78م كما بلغت المساحة المزروعة فعلا حوالى 146.5 ألف فدان بزيادة 50.1% كما كانت عليه في عام 1979/78م وبما يعادل 60.7% من إجمالى المساحة الزراعية . وكان التغيير فى عدد الحيازات أقل نسبياً حيث إنخفض عدد هذه الحيازات بنحو 4.1% خلال نفس الفترة من ناحية أخرى فإن بعض المحاصيل حققت إنتاجية عالية مثل الخيار والتي زادت حوالى 28% مقتربة بذلك من المستويات العالمية.

وكذلك الحال بالنسبة للبطاطس الذى إرتفعت إنتاجيته من 9.6 طن / فدان عام 1999م لتصل إلى 10.97 طن / فدان مقتربة أيضاً إلى مستوى الإنتاجية فى الدول الأخرى وكذلك الطماطم إرتفعت إنتاجيتها من 16 طن / فدان إلى 18.7 طن / فدان خلال نفس الفترة ، كذلك فقد زاد العدد الإجمالى للثروة الحيوانية من (1.4) مليون رأس عام 1993م إلى (1698) ألف رأس فى عام 1999م موزعة إلى 284 ألف رأس من الأبقار ، 125 ألف رأس من الجمال ، 326 ألف رأس من الأغنام ، 968 ألف رأس من الماعز كما إرتفع عام 2000م لتصل عدد الثروة الحيوانية فى السلطنة إلى 1742743 رأس موزعة إلى 299898 رأس من الأبقار ، 121204 رأس من الجمال ، 238205 رأس من الأغنام و 983436 رأس من الماعز ، وقد نجمت هذه الزيادة عن الجهود التى بذلتها الحكومة لتحسين السلالات والخدمات الإرشادية والبيطرية . وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى أعداد الثروة الحيوانية فإن السلطنة لاتزال تعتمد على الواردات للوفاء بإحتياجاتها من المنتجات الحيوانية .

### جدول رقم (3)

#### الإنتاج الحيوانى خلال عامي 1999 و 2000 م

الإنتاج		البيان
2000	1999	
8972	8728	لحوم حمراء (طن)
8359	7489	لحوم بيضاء (طن)
40000	39200	ألبان طازجة (طن)
123.3	109	بيض مائدة (مليون بيضة)

المصدر : دائرة الإحصاء والمعلومات - وزارة الزراعة والثروة السمكية .

ابتداءً من السبعينات سواء نتيجة للقفزة فى عوائد النفط أو بسبب حركة التنمية الإقتصادية السريعة وفى ظل إرتفاع الميل المتوسط للإستهلاك . أى نسبة ما ينفق على الأغراض الاستهلاكية إلى الدخل المتحقق ، وهذا يعنى أن الجزء الأكبر مما يحصلون عليه من دخول وكذلك الزيادات المتحققة فيها إنما توجه للطلب الإستهلاكى وفى مقدمته الطلب على المنتجات الزراعية. ويمكن الإشارة إلى وسائل تحقيق سياسات التنمية الزراعية فى السلطنة فيما يلى :

- زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين نوعية المنتجات الزراعية من خلال تطوير البحوث وترقية الخدمات الإرشادية لزراعة وإنتاج أصناف عالية الغلة وتحسين الطرق الفلاحية .
- تحسين أساليب الإدارة الزراعية من خلال تدريب المزارعين وتشجيع الزراعة المحمية وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى المجال الزراعى .
- تحديث الأسواق والتسويق الزراعى من خلال أسواق الجملة وتوفير معلومات كافية عن الأسواق والأسعار لتمكين المزارعين من الحصول على أسعار تحفيزية لمنتجاتهم وتحسين إدارة الأسواق الزراعية لضمان التنافس .
- تحسين البنية الأساسية الداعمة للتنمية الزراعية والبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية
- الحفاظ على موارد المياه واستغلالها استغلالاً أمثلاً ، وذلك من خلال تطوير وتحسين أساليب الري وإستخدام المياه ذات النوعية المتدنية فى رى المحاصيل التى تتحمل الملوحة .
- تحسين كفاءة وفعالية الخدمات الإرشادية من خلال تنظيم برامج تدريب ملائمة وتوصيل الخدمات لكافة المناطق وتزويد كافة الوحدات الإرشادية بالمواد والمعدات الإرشادية المناسبة .
- تحسين نوعية وإنتاجية الثروة الحيوانية من خلال تبنى أساليب الإنتقاء والتحسين والرعاية الجيدة وتكملة التربية الرعوية بالمركزات العلفية وتحسين الخدمات البيطرية والمحافظة على المراعى الطبيعية وتطويرها وتطبيق إدارة رعوية جيدة وتحسين التسهيلات التسويقية .
- إدخال الآليات الزراعية المناسبة لتحسين إعداد الأرض وفلاحة المحاصيل وطرق مناولة الحصاد وخدمة ما بعده .
- إدخال التقانات والأساليب الحديثة لتربية نحل العسل .
- مكافحة الأمراض والآفات .

### 3- أوضاع الاستهلاك لأهم مجموعات و سلع الغذاء الرئيسية :

تقوم وزارة الإقتصاد الوطني في الوقت الحالي بإجراء دراسة حول مسح دخل ونفقات الأسرة للسلطنة وتم إستخراج بعض البيانات الأولية خلال الفترة من مايو 1999م وحتى أبريل 2000م ، وفيما يخص أوضاع الإستهلاك فأوضحت الدراسة النقاط التالية :

#### 3-1 استهلاك الأسرة الشهري :

بلغ متوسط استهلاك الأسرة العمانية التي يبلغ عدد افرادها (8.5) فرد حوالي 497 ريال عماني وكان متوسط الاستهلاك في الحضر 541 ريال عماني ، وفي القرى 396 ريال عماني ، أما الأسرة الوافدة فقد بلغ متوسط إستهلاكها مايقارب 361 ريال عماني لعدد 1 ، 3 فرد ، ويبلغ 390 ريال عماني في المدن و 132 ريال عماني في القرى .  
وبلغ متوسط استهلاك الطعام من إجمالي الإستهلاك الشهري نحو 161 ريال عماني للأسرة العمانية و 85 ريال عماني للأسرة الوافدة أي بنسبة 32.4 ٪ للأسرة العمانية و 23.3 ٪ للأسرة الوافدة و 30.3 ٪ بالنسبة للسلطنة ، والجدول التالي يبين متوسط الاستهلاك الشهري واستهلاك الطعام للأسر العمانية والوافدة حسب المحافظة / المنطقة .

#### جدول (5)

#### متوسط الاستهلاك الشهري واستهلاك الطعام للأسر العمانية والوافدة حسب المحافظة / المنطقة

الطعام كنسبة من إجمالي الإستهلاك (%)		إستهلاك الطعام (ر.ع)		إجمالي الإستهلاك (ر.ع)		متوسط حجم الأسرة		المحافظة / المنطقة
الأسرة الوافدة	الأسرة العمانية	الأسرة الوافدة	الأسرة العمانية	الأسرة الوافدة	الأسرة العمانية	الأسرة الوافدة	الأسرة العمانية	
18.9	26.4	97	166	513	630	3.2	7.9	محافظة مسقط
31.4	36.3	60	148	191	408	3.0	9.1	منطقة الباطنة
35.3	30.3	67	138	190	456	3.2	7.5	محافظة مسندم
32.3	35.3	102	186	316	527	3.9	9.0	منطقة الظاهرة
36.7	38.1	55	161	150	423	2.7	8.8	المنطقة الداخلية
34.2	35.9	68	147	199	409	2.3	7.8	المنطقة الشرقية
40.6	50.0	63	181	155	362	2.2	7.5	المنطقة الوسطى
34.9	35.7	75	197	215	551	3.4	9.7	محافظة ظفار
23.3	32.4	84	161	361	497	3.1	8.5	السلطنة

### 2-3 إستهلاك الطعام حسب سلة الغذاء :

بينت نتائج المسح أن متوسط قيمة سلة الغذاء للأسرة علي مستوى السلطنة بلغت 138 ريال عماني شهرياً ، بينما بلغت حوالي 161 ريال عماني للأسر العمانية ، والجدول رقم (12) يبين سلة غذاء المستهلك .

#### جدول رقم (6) سلة غذاء المستهلك

استهلاك جملة الأسر		استهلاك الاسرة الواحدة		إستهلاك الأسرة العمانية		المحافظة المنطقة
%	ريال عماني	%	ريال عماني	%	ريال عماني	
13.1	18.1	12.0	10.1	13.3	21.5	الحبوب ومنتجاتها
16.8	23.3	12.0	10.1	17.9	28.8	اللحوم والدواجن
5.6	7.8	4.6	3.9	5.9	9.5	الاسماك
10.9	15.0	12.2	10.2	10.6	17.1	الالبان والبيض
2.5	3.4	2.6	2.2	2.4	3.9	الزيوت والدهون
10.6	14.7	8.1	6.8	11.2	18.1	الفواكه
10.2	14.2	11.6	9.7	9.9	16.1	الخضروات والبقريات
3.7	5.1	2.9	2.4	3.8	6.2	السكر والعسل
6.6	9.2	7.1	6.0	6.5	10.5	المشروبات غير الكحولية
8.9	12.4	22.1	18.6	6.0	9.7	وجبات الطعام
7.0	9.7	0.3	0.2	8.5	13.7	اطعمة من الإنتاج النباتي
4.1	5.6	4.5	3.7	4.0	6.4	اخرى (شاي ، توابل .. الخ)
100.0	138.4	100.0	83.9	100.0	161.4	الجملة

ومن الجدول السابق يتضح التالي :

- تحتل اللحوم والدواجن أعلى نسبة من قيمة استهلاك الطعام 16.8٪ ، ثم تليها الحبوب 13.1٪ والالبان والبيض 10.9٪ والفواكهة 10.6٪ والخضروات 10.2٪ .
- يقدر إجمالي نفقات الطعام بـ 40 مليون ريال عماني شهرياً لإجمالي عدد الأسر في السلطنة البالغ 289338 أسرة (138 ر.ع عدد الأسر) أي ما يقارب 480 مليون ريال عماني سنويا .

جدول (7)

إجمالي صادرات السلطنة من السلع الزراعية والغذائية والأسماك

الوحدة : (مليون ريال عماني)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
الإمارات	39.026	33.866	47.144	47.471	41.840
البحرين	0.849	0.715	0.925	0.874	0.980
الجزائر	-	-	-	-	-
السعودية	11.369	11.424	9.999	12.120	10.200
العراق	0.880	0.385	-	1.161	10.000
قطر	1.184	1.119	1.250	1.747	1.190
الكويت	0.880	0.791	0.640	0.634	0.970
ليبيا	-	-	-	-	0.010
الأردن	0.365	0.822	1.048	1.077	6.990
تونس	0.009	0.023	0.147	0.110	0.200
جيبوتي	-	0.002	-	0.021	0.160
السودان	0.003	0.015	0.003	0.388	1.070
سوريا	-	0.002	0.103	0.668	1.080
الصومال	-	-	0.006	0.019	-
لبنان	0.258	0.414	0.492	0.655	0.520
مصر	0.528	0.002	0.007	0.009	0.020
المغرب	-	-	0.011	-	-
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن	0.220	0.358	1.008	3.766	2.640
إجمالي الدول العربية	54.691	49.938	62.783	70.720	77.870
إجمالي الدول الأجنبية	61.009	61.562	65.217	61.800	51.400
إجمالي صادرات السلطنة	115.700	111.500	128.000	132.000	129.270

المصدر :

الإدارة العامة للجمارك - إحصاءات التجارة الخارجية - أعداد متفرقة .

جدول (8)

إجمالي واردات السلطنة من السلع الزراعية والغذائية والأسمات

الوحدة : (مليون ريال عماني)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999
الإمارات	141.460	137.784	135.578	175.891	194.570
البحرين	1.132	1.598	0.761	1.822	1.100
الجزائر	-	-	-	-	-
السعودية	7.417	7.081	9.140	9.082	0.870
العراق	-	-	-	-	-
قطر	0.007	0.021	0.022	0.008	0.020
الكويت	0.359	0.396	0.392	0.356	0.300
ليبيا	-	-	-	-	-
الأردن	0.087	0.275	0.185	0.957	1.050
تونس	0.271	0.350	0.279	0.372	0.380
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	0.628	0.123	0.114	0.074	0.060
سوريا	0.066	0.140	0.301	2.889	6.200
الصومال	0.740	0.772	1.937	3.527	2.940
لبنان	0.126	0.196	0.259	0.652	1.020
مصر	0.431	0.423	0.305	0.962	2.310
المغرب	0.018	0.025	0.714	1.526	1.100
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن	0.426	0.522	0.668	0.768	0.940
إجمالي الدول العربية	153.762	149.706	150.655	198.886	212.860
إجمالي الدول الأجنبية	171.838	161.694	164.345	163.014	194.420
إجمالي واردات السلطنة	325.600	311.400	315.000	361.900	401.280

المصدر :

الإدارة العامة للجمارك - إحصاءات التجارة الخارجية - أعداد متفرقة .



#### 4- المؤثرات الإقليمية والدولية على إستهلاك الغذاء :

يعتبر أهم تلك المؤثرات إنضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية ، فمنذ أن تقدمت السلطنة بمذكرتها حول النظام التجاري للسلطنة في أكتوبر 1997م وحتى ديسمبر 1999م ، عقدت عدة جولات من المفاوضات الثنائية وإجتماعات لفريق العمل المكلف بمناقشة طلب السلطنة للإنضمام للمنظمة وخلال هذه الجولات من المفاوضات قامت السلطنة بمراجعة عروضها ، سواء سقوف التعرفة الجمركية في مجال البضائع أو التزاماتها في فتح الأسواق العمالية للخدمات أو تشريعاتها في مجال الملكية الفكرية ، وتم ذلك عبر البلدان الراغبة في التفاوض وهي الولايات المتحدة - الاتحاد الأوربي - نيوزلندا - سويسرا - المكسيك - الهند - قيرغيزستان .

#### 5- أوضاع التجارة الخارجية والبيئية لمجموعات و سلع الغذاء الرئيسية

خلال عامي 1999 و 2000 م :

يبين الجدول رقم (9) يبين الكميات المصدرة والقيم لأهم السلع الغذائية بالسلطنة للأسواق العربية وللأسواق العالمية الفترة 1999 / 2000 م . فيما يبين الجدول رقم (10) يبين الكميات المستوردة والقيم لأهم السلع الغذائية بالسلطنة للأسواق العربية وللأسواق العالمية خلال الفترة 1999 / 2000 م .

جدول رقم (9)  
أهم السلع الغذائية المصدرة للأسواق العربية وللأسواق العالمية الأخرى خلال عامي 1998 - 1999م

السلعة	عام 1998				عام 1999م			
	الدول العربية		الدول الأجنبية		الدول العربية		الدول الأجنبية	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
حبات حبة	2078.3	6237.7	2214	1966.7	2214	1966.7	2214	1966.7
لحم	387.9	438.9	387.9	438.9	387.9	438.9	387.9	438.9
اسماك	23779	11068	34847	0	30603	22464	15029	12993
البان	4978.7	2642.2	4978.7	2642.2	3402.8	1524.7	3402.8	1524.7
بيض	1398.9	545.8	1398.9	545.8	1021.3	520.5	1021.3	520.5
التحضيرات والفاكهة								
بطاطس	539	86.3	539	86.3	303.8	38.3	303.8	38.3
طماطم	1166.9	213.3	1166.9	213.3	1791.2	314.7	1791.2	314.7
بصل	17.7	3	17.7	3	2.3	0.3	2.3	0.3
ثوم	32.2	4.6	32.2	4.6	1.4	0.05	1.4	0.05
قرنبيط	61.7	11.6	61.7	11.6	50	6.5	50	6.5
خس	5.7	3.4	5.7	3.4	2.9	2.8	2.9	2.8
جزر	61	9.5	61	9.5	159.6	43.1	159.6	43.1
خيار	1685.9	504.3	1685.9	504.3	97.6	36.9	97.6	36.9
فوليات	528.5	45.9	528.5	45.9	260.5	113.7	260.5	113.7
بانتجان	120.1	33.4	120.1	33.4	16.3	5.9	16.3	5.9
فروع حسلي	102.9	15.2	102.9	15.2	24.9	16.2	24.9	16.2
كوسا	41.8	41.3	41.8	41.3	26.6	11.9	26.6	11.9
تارجيل (جزر الهند)	41.3	90.2	41.3	90.2	205.7	86.1	205.7	86.1
عوز	214.9	194.3	214.9	194.3	61.7	24.4	61.7	24.4
تورد	219.8	1.1	219.8	1.1	215.9	153.3	215.9	153.3
مانجه	2.6	5.6	2.6	5.6	12.4	2.1	12.4	2.1
برتقال	42.6	188.2	42.6	188.2	28.1	5	28.1	5
ليمون	1183.6	210.2	1183.6	210.2	416.4	74.4	416.4	74.4
غض	3.7	1.7	3.7	1.7	0.4	0.2	0.4	0.2
شمام	1140.6	210.1	1140.6	210.1	1685.7	91.2	1685.7	91.2
بطيخ	1010.5	114.9	1010.5	114.9	1846	35.9	1846	35.9
تفاح	1.2	0.4	1.2	0.4	18.7	5.2	18.7	5.2
ين	0.7	1.4	0.7	1.4	119.1	1.1	119.1	1.1
شاي	239.7	329.9	239.7	329.9	118.6	158.9	118.6	158.9
قمح	21800.4	2611.6	21800.4	2611.6	21966.3	1445	21966.3	1445
شعير	210.5	21.2	210.5	21.2	673.5	44.1	673.5	44.1
لوزة	3.9	0.3	3.9	0.3	0	0	0	0
ارز	2081.2	325.1	2081.2	325.1	815.5	134.2	815.5	134.2

جدول رقم (10)

أهم السلع الغذائية المستوردة في الأسواق العربية والأسواق العالمية الأخرى خلال عامي 1998 - 1999م

السلعة	عام 1998						عام 1999					
	الدول العربية		الدول الأجنبية		الإجمالي		الدول العربية		الدول الأجنبية		الإجمالي	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
حيوانات حية	5423	334.2	1532	1491.0	1866.2	20333	278.6	16004.8	1566.7	1547.1	1845.3	17551.9
لحوم	14910.6	27871.2	33552.5	17409.5	61423.7	32320.1	10520.2	20343	38389.6	12667.1	48909.8	33010.1
أسماك	1155.3	16728.9	502.5	362.7	17231.4	1518	19055.2	1041.7	367.8	440.7	19423	1482.4
البيض	13214.8	42622.6	33066.1	26473.5	75688.7	39688.3	25025.9	10983.4	61963.4	39856.9	86989.3	50840.3
بيض	593.9	1324.6	9502.1	3885.2	11558.8	4051.6	929.9	341.1	10628.9	3710.5	11558.8	4051.6
الخضراوات والفاكهة												
بطاطس	1787.2	11386.7	2560.7	206.6	13947.4	1993.8	17534.6	2148.3	1671.4	221.1	19206	2369.4
طماطم	1159.5	4366.5	230.7	17	4597.2	1176.5	10521.8	1463.1	139.2	1707.3	10661	3170.4
بصل	2383.6	20050.8	2660.6	273.2	22711.4	2656.8	26110.4	2989.6	2595.2	296.5	28705.6	3286.1
ثوم	594.7	3452.8	22.5	4.3	3475.3	599	9442.5	588.3	105.6	19.3	9548.1	607.6
قرنبيط	219	1088.7	70	14.1	1158.7	233.1	3009.6	329.1	100.6	12.4	3110.2	341.5
خس	416.5	777.3	12.4	17.4	789.7	433.9	388	483.6	12.2	17.7	400.2	501.3
جزر	352	2251.2	130.8	36.1	2382	388.1	525.4	154.3	110.6	33	636	187.3
خيار	854.8	2759.9	104.5	37	2864.4	891.8	3065.5	1139.4	6.3	10.9	3071.8	1150.3
بقوليات	74.2	257.5	41.2	12.4	298.7	86.6	245.6	45.1	69.4	20.9	315	66
بازنجان	145.5	391.2	4.7	1.6	395.9	147.1	137.4	54.5	5.6	2.2	143	56.7
قرع صلي	115.5	313.2	25.8	9.6	339	125.1	87.6	49.8	6.8	3.9	94.4	53.7
كوسا	206.7	234.8	328.7	326.1	553.5	532.8	269.4	184.6	359	365.8	628.4	550.4
نارجيل (جوز الهند)	974.2	2207.7	309.2	128.7	2516.9	1102.9	1414	570.1	552.8	2093.4	1966.8	2663.5
منز	11.5	8.5	0.3	1.4	8.8	12.9	4	4.9			4	4.9
نعود	955.3	2473.6	224.3	90.1	2697.9	1045.4	5404.6	827	1500.1	172	6904.7	999
مانجه	4649	31673.1	195.4	31.7	31868.5	4680.7	20045.7	3843	1665.2	352.9	21710.9	4195.9
بريقال	2632.1	5528.7	78.4	32.5	5607.1	2664.6	5562.3	2934.5	232.7	113.8	5795	3048.3
ليون	1038.7	22546.3	142.3	3.7	22688.6	1042.4	7332	826.3	54.4	5	7386.4	831.3
عنب	669.4	10315.3	253.2	8.1	10568.5	677.5	9652.5	619.4	148.1	4.5	9800.6	623.9
شمام	2653.6	17028.8	413.6	87.9	17442.4	2741.5	6521.9	1858.1	535.8	150.9	7057.7	2009
بطيخ	339.5	1736.3	32.2	5	1768.5	344.5	942.6	342.7	0.2	1.2	942.8	343.9
تفاح	161.6	419.4	7.5	5.8	426.9	167.4	2541.1	1070.5	29.2	11.9	2570.3	1082.4
بن	66.9	98.5	3011.8	2709.8	106	2776.7	23.2	22.4	2754	2012.8	2777.2	2035.2
شاي	2857.7	2411.2	2023.8	2248.6	5423	5106.3	2995.2	3091.1	1235.8	1147.6	4231	4238.7
قمح	14	253.8	168680	9168.9	2277.6	9182.9	931.7	66.5	146966	11615.9	147897	11682.4
شعير	374.2	8143.5	54033.7	2748.8	176824	3123	10569.4	532.3	47131.7	2221.6	57701.1	2753.9
نرة	111.5	1649.5	8800.6	990.1	55683.2	1101.6	1673.6	96	58732.1	2786.1	1673.6	2882.1
أرز	4173.2	26779.1	79033.9	15394.5	35579.7	19567.7	20312.9	4187.9	94811.9	18029.1	115125	22217

## 6- مقترحات لمعالجة أو تقليل الآثار السلبية للمتغيرات والعوامل المؤثرة على الأمن الغذائى :

أن أهم العوامل ذات الأثر على قطاع الزراعة العمانى ومن ثم على الأمن الغذائى هو إنضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية ، وفيما يلى مجموعة من المقترحات التى يمكن أن تساهم فى وضع السياسات والبرامج المناسبة لتأهيل قطاع الزراعة بما يمكنه من التكيف مع ماتفرضه هذه الإتفاقيات من مقتضيات وذلك على النحو التالى :

### 1-6 على المستوى المحلى :

يشكل هذا المستوى الأساس فى مجال العمل على مواجهة أى سلبيات قد تنشأ من جراء إنضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية ، إذ أنه يجب وضع السياسات والبرامج التى تؤدى إلى تكيف الزراعة العمانية مع هذه الظروف وبما يضمن لها المقدرة على المنافسة وذلك عن طريق الإرتقاء بمستوى أنماط استغلال الموارد الزراعية بما يؤدى إلى إرتفاع الإنتاجية وتحول الإنتاج الزراعى من إنتاج للأسرة الى إنتاج موجه الى السوق سواء المحلى أو الخارجى ، وبالتالي ضرورة التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية من ناحية ، وتحقيق مستوى جودة مناسب لهذا الإنتاج من ناحية أخرى وهذا يتطلب بدوره تطوير منظومة تسويقية وخدمية ملائمة تتوافق وتشجع منظومة الإنتاج .

إن استفادة السلطنة من إرتفاع أسعار المستوردات من السلع الغذائية من حيث كونها ستوفر ظروفاً إيجابية للمنتجين الزراعيين وتحفزهم للإستثمار والإنتاج للسوق المحلى وللتصدير يعتمد على تحقيق المرونة فى زيادة الإنتاج ، أى يعتمد على توفر القدرة العالية للإستجابة فى زيادة الإنتاج نتيجة إرتفاع الأسعار ، وان توفر مرونة الإنتاج يعتمد على توفر الظروف المواتية والمحفزة على الاستثمار وزيادة الإنتاج ، وهذا يتضمن توفير البنيات الأساسية فى مجالات البحوث والإرشاد والوقاية .

ولذلك يجب التركيز فى المرحلة الحالية على النواحي التالية :

- تطوير النشاط التسويقى والتصنيعى للمنتجات الزراعية ، وتوفير البنيات الأساسية اللازمة فى مجال التسويق الزراعى والتى تتضمن أسواق الجملة .
- تطوير بنيات المواصلات من طرق وتسهيلات النقل والتخزين .
- التركيز فى برامج الإرشاد والبحوث على الجودة والنوعية ، حيث يتم الإنتاج بمواصفات جودة عالية لغايات التصدير ، ومواجهة المنافسة من الأسواق الخارجية .

- الإهتمام فى نشاط التصدير للسلع الزراعية التى تتوفر فيها الميزة النسبية العالية وعلى رأسها التمور .

- تعزيز قدرات القطاع الخاص بتوفير التسهيلات التمويلية المناسبة ، والبيئة الإستثمارية الملائمة والتى تتضمن تبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل المعاملات الخاصة بالحصول على التراخيص المطلوبة لإقامة المشاريع الإستثمارية .

- تنشيط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وتوفير مخزون استراتيجى غذائى والإرتقاء بالتجارة الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى لإنتاج السلع ذات الميزة النسبية أو التى سيصبح إنتاجها محلياً أقل كلفة من استيرادها نتيجة خفض دعمها فى الدول المتقدمة .

- رفع كفاءة المنتجات الزراعية وقدرتها التنافسية من خلال دعم الابحاث العلمية والزراعية واستخدام المعلومات الصحيحة للدخول للأسواق العالمية ..

- تطوير أساليب حماية المنتجات الزراعية .

- المتابعة الدقيقة لمواصفات السلع وجودتها .

- تطوير تقنيات معاملات ما بعد الحصاد مثل تقنيات التغليف والتعبئة والسحن والنقل .

لذلك فإن المحور الأساسى فى هذا المجال هو دفع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فى الأنشطة الزراعية بالكم والكيف المناسبين ، فالمنافسة التى يفرضها إنضمام السلطنة إلى بعض الإتفاقيات الدولية والإقليمية تتطلب زيادة الإنتاجية سواء من وحدة المياه أو من وحدة المساحة وهذا يتطلب بدوره إدخال الأساليب الحديثة ليس فى مرحلة الإنتاج فحسب وإنما أيضاً فى مرحلة التسويق على المستوى المحلى والعالمى ، وبشكل الإستثمار جوهر هذه العملية وبالتالي وانطلاقاً من فلسفة الرؤية المستقبلية للإقتصاد العمانى التى تركز على أن دور الحكومة فى المجال الإقتصادى يقتصر فقط على تهيئة المناخ الإستثمارى المناسب ، فإنه ليس هناك بديلاً سوى ان ينهض القطاع الخاص بدوره فى النهوض وتطوير قطاع الزراعة العمانى .

### 2-6 على المستوى الخليجي :

أن الجزء الأعظم من صادرات السلطنة الزراعية يتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ، لذلك وامام الميزة النسبية من خلال امتلاك السلطنة لموارد زراعية أوفر نسبياً من جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية ، فإنه يمكن التنسيق في السياسات الزراعية فيما بين السلطنة وهذه الدول بما يضمن الاستفادة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حالة التكتلات الإقتصادية وبالتالي يمكن توجيه جزء من الموارد الزراعية من أجل الإنتاج للتصدير في إطار الاستفادة من هذا المبدأ .

### 3-6 على المستوى العربي :

إن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي تكفله إتفاقيات الجات للسلطنة يمكن الاستفادة منه أيضاً في إطار تكتل عربي مثل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يضمن لها معاملة خاصة ، سواء في مجال الواردات أو في مجال الصادرات من والى هذه الدول والذي يتم تنفيذه الان .

### 7- امكانيات التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والقومي :

#### 1-7 إتفاقيات أو بروتوكولات زراعية أو ذات مضمون زراعي :

ترتبط السلطنة بعلاقات متميزة مع العديد من دول العالم والمنظمات الدولية الإقليمية ، وفي إطار تفعيل تعاون السلطنة مع هذه الدول والمنظمات ، فقد تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات في مختلف المجالات ، وفيما يلي أهم الأنشطة التي تمت خلال عام 1999م :

#### أ) التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية :

تم تأهيل بعض موظفي الوزارة في مجال فحص اللحوم والدواجن وفحص الأغذية خلال الفترة سبتمبر 1999م - مارس 2000م .

#### ب) التعاون مع اليابان :

تم استقدام خبراء يابانيين في مجال ضبط جودة الأسماك .

(ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) :

تمثل التعاون مع الفاو في الأنشطة التالية :

- مشاركة بعض موظفي الوزارة في مؤتمرات وإجتماعات المنظمة في مجالات المبيدات ومصايد الأسماك والفاكهة والخضر والغابات ومكافحة الجراد والأمراض ومعالجة وتصنيع التمور وصحة الأظعمة .
- عقد ورشة عمل حول مصايد الأسماك ومراقبتها بمشاركة (13) دولة .
- استقدام بعض خبراء المنظمة في مجالات الثروة السمكية .
- إعداد مسودة مشروع تعاون فني تنفذه المنظمة في السلطنة في مجال تحسين زراعة الموالح من خلال مكافحة الأمراض الفيروسية .
- التعاون في مجال الطب البيطري حيث تشارك السلطنة في مشروع (الراديسكون) الذي تنفذه المنظمة .
- مشاركة السلطنة في الدورات التدريبية التي نظمتها الفاو في المجالات المختلفة المتصلة بالتنمية الزراعية والسمكية .

(د) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) :

- شاركت السلطنة في الإجتماعات والندوات التي نظمتها المركز خلال 1999 م في مجالات حماية أصناف النبات وسياسات وإدارة إستخدام موارد المياه في المناطق الجافة .

(هـ) المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

يمكن إيجاز التعاون بين السلطنة والمنظمة العربية فيما يلي :

- مشاركة موظفي الوزارة في نحو (14) مؤتمراً وحلقة عمل في مجالات عديدة تتصل بالتنمية الزراعية والسمكية .
- مساهمة خبراء من المنظمة في تنفيذ ثلاثة مشاريع في مجالات نحل العسل وبستنة النخيل وبحوث الثروة الحيوانية .
- تنفيذ المنظمة لمشروعات قومية في مجالات مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية الآسيوية والمكافحة الحيوية المتكاملة لسوسة النخيل الحمراء وحفارات الساق والجنور .

## تطرية دولة فلسطين



## البرامج والسياسات المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في دولة فلسطين

اعداد :

المهندس الزراعي: مصطفى سلمي

### الوضع الراهن لاستهلاك السلع الزراعية :

شهدت فلسطين في بداية سنة 1994 تغيرا ديموغرافيا نتيجة للتطورات السياسية ودخول السلطة الفلسطينية الى المناطق وعودة اعداد كبيرة من الفلسطينيين من الشتات وقد أدى ذلك الى زيادة معدل نمو السكان من 2.5٪ في سنة 1993 الى 4٪ سنة 1994 ، ولم يتم إحصاء للسكان قبل عام 1997 والذي يبين ان عدد سكان فلسطين 2.9 مليون نسمة ، أما قبل ذلك فقد كان الاعتماد على التقديرات الإسرائيلية التي كانت تشير الى ان عدد السكان لا يتجاوز 2.1 مليون نسمة.

وقد أدت سياسة الإغلاق والحصار التي اتبعتها اسرائيل منذ عام 1993 على الاراضي الفلسطينية الى تراجع كبير في معدلات أداء الاقتصاد خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وأدى ذلك الى انخفاض الناتج القومي الإجمالي بحوالي 18.3٪ خلال الفترة 1992 - 1996 في الوقت الذي ازداد فيه عدد السكان بحوالي 27.2٪ مما أدى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بنسبة 36٪ ، وقد كان الجزء الأكبر من هذا التدهور في مستوى المعيشة ناجما عن فقدان آلاف الفلسطينيين لعملهم في الاراضي المحتلة سنة 1948 بما فيها القدس نتيجة إغلاقها في وجه الفلسطينيين ، مما أدى الى انخفاض الدخل المتأتي لهم ، أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد ارتفع بنسبة 4.4 ٪ خلال السنوات الخمس المشار إليها وهي نسبة اقل من الزيادة السكانية بكثير .

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بحوالي 4.1 مليون دولار لسنة 1997 أي حوالي 1441 دولار للفرد لنفس السنة.

أما أهم السلع الغذائية المستهلكة في فلسطين ، فإنها تضم : الحمضيات ، اللوزيات ، التفاحيات ، الخضار الورقية ، الموز ، العنب ، القمح ، البيض ، القرعيات ، الباذنجانيات ، اللحوم الحمراء والدواجن .

وتتنوع الأنماط الغذائية للسكان الفلسطينيين بحيث يتجه بعضهم نحو لحوم الضأن والماعز ويفضلونها على لحوم الأبقار واللحوم الأخرى ، ويميل المواطنون الى أكل المنتجات الزراعية الطازجة والخضروات الورقية أكثر من الفواكه والخضروات المفروزة والمبردة . وأدت الوجة نحو التحضر في المجتمع الفلسطيني الى التوجه نحو النشويات وخاصة الأرز والبطاطا والخبز ، إضافة الى الدهنيات ، وخاصة السمن النباتي الذي يستخدم في معظم الوجبات الفلسطينية ، وكذلك أدى استخدام الحلوى بشكل كبير لدى المواطن الفلسطيني إضافة الى تلك الأنماط سابقة الذكر الى توجه العديد نحو وجبات توفر حاجات الجسم من الطعام بأقل التكاليف والجهد .

توجد عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد طبيعة ونمط استهلاك الغذاء في

فلسطين منها :

- دخل الفرد : فعلى سبيل المثال يحاول المواطن الفلسطيني سد حاجته من

اللحوم البديلة للضأن والماعز بلحوم الأبقار او الدجاج او اللحوم المجمدة والتي

تباع بسعر اقل من تلك اللحوم .

- المناسبات الاجتماعية : شهر رمضان ، الأعياد والمناسبات الاجتماعية

الأخرى يزداد فيها استهلاك اللحوم وبالذات لحم الماعز والضأن .

- المستويات التعليمية والمهنية : تقع فلسطين من ناحية المستويات

التعليمية ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في موقع متوسط قياسا بالبلدان

النامية ويتفوق الذكر على الأنثى في هذا المستوى نتيجة النسبة العالية للامية

بين الإناث الأكبر سنا ، وتبين الإحصائيات التي قامت بها الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني عام 1997 ان نسبة 11.6% من المجتمع الفلسطيني

أميون منهم 3.3% من الذكور و8.3% من الإناث . ويقدر أن 20% من مجموع

الأيدي العاملة يعملون في قطاع الزراعة ، حيث 6% منهم يعملون في تخصص

الزراعة وهي صيد الأسماك وغيرها من المهن المتقدمة ، و14% منهم يعتبرون

يصنفون كعاملين . ي المهن الأولية . ويبدو واضحا نمط الاستهلاك وكميته

المختلفة بين مختلف فئات المجتمع الفلسطيني سواء كان ذلك بالإعتماد على المستوى العلمي او المهني، فعلى المستوى الأول الذي يلعب المستوى العلمي الذي يتمتع به الفرد دورا هاما في نمط الاستهلاك الغذائي لارتباطه بالوضع الأسري ونوع السلع الغذائية المستخدمة، فتمتاز الأسر التي تحتوي على رب أسرة بمستوى علمي عالي نسبيا بأنها اقل في عدد أفرادها وبالتالي في الكميات المستهلكة وتعوض عن الفائض بالتنوع بالسلع الغذائية، إضافة الى البحث الدائم عن القيمة الغذائية ومن ثم توفير السلع التي تعطي هذه القيمة، وينتشر هذا النمط في المدن، وذلك لارتفاع المستوى التعليمي فيها وينخفض في القرى والتجمعات البدوية ذلك ان المستوى التعليمي فيها متدن نسبيا مقارنة بالمدن.

- **المستويات الثقافية والوعي الغذائي** : الجمعيات الزراعية ومؤسسة حماية المستهلك بالإضافة الى الوزارات المعنية تعمل على رفع المستوى التثقيفي لدى الأفراد حتى يصل المجتمع بشكل عام الى مستوى متطور من نمط الاستهلاك الذي يحقق اكبر فائدة للمواطن بأقل تكلفة وافضل جودة للسلعة الصديقة للبيئة.

- **خصائص الإنتاج الزراعي** : ان الإنتاج الزراعي في فلسطين موسمي يعتمد على نسبة الامطار لأنها المصدر الوحيد للري، ونتيجة للظروف السياسية وعدم السيطرة على كامل الاراضي الزراعية والمياه وكذلك فرض الاغلاقات والحصار إضافة الى ضعف البنية التحتية الزراعية من برادات ومخازن ومحطات تعبئة ووسائل نقل وغيرها يحد من التنوع في إنتاج السلع الغذائية والاعتماد بشكل رئيسي على المحاصيل التقليدية والكميات المحدودة.

- **العمليات التصنيعية والمصانع الغذائية** : يتم تجفيف وتخليل وتفرير وتعليب وغيرها من العمليات التصنيعية للمنتجات الزراعية في فلسطين إلا أنها ما زالت تقليدية تحتاج الى التطوير .

- **المنافذ التسويقية** : تعاني فلسطين من عدم القدرة على الوصول الى منافذها التسويقية بسبب العراقل الإسرائيلية وعدم السيطرة على الحدود.

- **غياب التشريعات والقوانين** : إن الإنتاج والتسويق في فلسطين يتمان بطريقة حرة ووفق ما يراه المزارع.

- **السياسات الإسرائيلية المفروضة قسرا** : يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودا على الاستيراد والتصدير بحيث أدى الى حدوث عجز في الميزان التجاري الفلسطيني بحوالي 90 مليون دولار عام 1994 . وكذلك إغراق الأسواق

الفلسطينية بمنتجات الفاكهة المخزونة والمبردة نو السعر الأقل حتى من منتجات الخضار المحلية حيث اصبح المواطن الفلسطيني يسد حاجته من الخضار بشراء الفاكهة الإسرائيلية الملية بالأسواق المحلية والرخيصة أيضا في الوقت الذي لا يسمح للمنتجات الزراعية الفلسطينية بدخول الأسواق الإسرائيلية .

**الكميات المستهلكة ، وكمية وقيمة الواردات، الصادرات و الإنتاج المحلي سنويا من السلع الغذائية :**

تظهر الجداول التالية بيانات الإنتاج وقيمه والواردات وقيمتها والكميات المستهلكة سنويا لبعض السلع الغذائية ، هذا بالإضافة الى بيانات الصادرات الفلسطينية للفترة 1994-1998 ، وذلك لان الجهاز المركزي للإحصاء لم يقم بإحصاءات تجارة قبل هذه الفترة ولان آخر إحصاء زراعي قام به هو كان لسنة 1997 :

(1) الكميات المستهلكة سنويا من السلع الغذائية : **الوحده : طن**

السنة	1995	1996	1997
الحمضيات	125500	142500	144900
اللوزيات	31000	22000	17000
التفاحيات	1500	1700	2000
الموز	18000	20000	23000
العنب	46840	57000	45000
الباذنجانيات	194000	198000	207000
القرعيات	132200	149000	161100
البقوليات	16000	17000	23500
الخضار الورقية	20000	27500	17000
اللحوم الحمراء	25700	32500	33500
الدواجن	50000	53500	60000
الحليب	111200	132000	125000
الارز	27600	27000	22200
القمح	181000	283000	265000
البيض	376 مليون	443 مليون	475 مليون

(2) كمية وقيمة الإنتاج المحلي :

الكمية : طن ، القيمة : 1000 دولار أمريكي

1997		1996		1995		السلعة الغذائية
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
40107	172000	26916	170000	42161	153000	الحمضيات
18214	17000	210000	22000	23932	31000	اللوزيات
973	1000	740	1200	967	1200	التفاحيات
1426	23000	13647	20000	16570	18000	الموز
73079	50000	84000	65000	43561	44000	الزيتون
31908	53000	34152	57000	21574	47000	العنب
87545	228000	55426	208000	83158	216000	الباذنجانيات
76457	184000	51606	152000	48795	146000	القرعيات
10082	3788	9425	2488	3054	1056	الاسماك
96394	42000	66000	43500	68615	48650	الواجن

(3) كمية وقيمة الواردات :

الكمية : طن ، القيمة : 1000 دولار أمريكي

1997		1996		1995		السلعة الغذائية
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
67000	327000	81000	253000	46600	141000	القمح
46500	23000	36500	20000	29000	16000	اللحوم الحمراء
12900	9900	10000	11000	9000	9000	الحليب
152	2	7550	100	6776	88	البيض / مليون
11500	23200	15000	27000	16000	27600	الارز

#### 4) كمية وقيمة الصادرات

الكمية : طن ، القيمة : 1000 دولار أمريكي

1997		1996		1995		السلعة الغذائية
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
27000	27100	30000	30000	27500	27500	الحمضيات
5400	8440	4.6	30	24	161	العنب
7100	22900	4700	10000	6650	22000	الباذنجانيات
83000	21000	4000	7000	2900	13800	القرعيات

#### 5) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية (كغم) :

1997	1996	1995	السلعة الغذائية
52	55.2	52.5	الحمضيات
6	8.6	13	اللوزيات
16	22.5	19.6	العنب
0.7	0.6	0.6	التفاحات
12	12.8	10.7	الحرم الحمراء القرعيات

لا توجد أية إحصائيات يمكن الاعتماد عليها بم يتعلق بنصيب الفرد من البروتين او الطاقة او الدهون، لذا يمكن الاعتماد على ما تم الوصول إليه ضمن دراسة منشورة تحت عنوان { Statistical Bulletin for WB and Gaza Strip } والتي اشارت الى ان متوسط نصيب الفرد هو كما يلي :

البروتين (غم)	بروتين الحيوان (غم)	الطاقة (100 كيلو كالوري)	الدهون (غم)
82.4	25.2	28.57	77

### السياسات الجارية والبرامج المرتبطة بالاستهلاك الغذائي :

ما زالت فلسطين تعاني من الضعف في البنية الإدارية كأحدى مخلفات الإحتلال الذي استمر فترة طويلة جداً ، والذي قصد ضرب جميع التركيبات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الجوانب الحياتية . وقد ظهر ذلك بشكل واضح في كميات ونوعيات الأغذية الدارجة خاصة في فترات الإغلاق . وفي محاولة لحل هذه المشاكل تحاول السلطة الفلسطينية رفع مستوى الوعي الغذائي في فلسطين عن طريق رفع مستويات الدخل لدى الأفراد وزيادة فرص التعليم والتوظيف بطريقة يمكن من خلالها توفير التوازن الغذائي بالحصول على السلع الغذائية بشكل مستمر ومتواصل .

غير ان إستمرار إسرائيل لاحتلال ، أكثر من 90% من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، إضافة الى الإعتداءات على البنية التحتية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وتهديدها بالكامل ، ما زال يشكل عائقاً كبيراً او يحول دون تطبيق برامج وسياسات ترشيد وتحسين استهلاك السلع الغذائية الرئيسية ، وبالرغم من هذا تأخذ السلطة الوطنية الفلسطينية بعين الاعتبار الأهمية الكبيرة للأمن الغذائي في فلسطين والوطن العربي وضرورة توفير السلع الغذائية للأفراد . وانطلاقاً من مدى تأثيره على الاستقرار في المجتمع، تحاول السلطة الوطنية الفلسطينية توفير السلع الغذائية بالاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي ، و تقوم أيضاً برسم سياساتها التسويقية والإنتاجية في مجال الزراعة ووضع برامج تخدم توفير السلع الغذائية وتحسين استهلاكها ومنها :

- توفير الفواكه عن طريق دعم الإنتاج المحلي للأصناف ذات الطلب العالي في فلسطين وتظهر عجزاً (مشروع تخضير فلسطين).
- توفير الغذاء عبر مشاريع التمويل من الدول المانحة (مشروع برنامج الأغذية العالمي - الغذاء مقابل العمل - لخدمة مشروعات التنمية).
- توجيه الإستثمارات نحو تطوير وزيادة الإنتاج في منتجات الثروة الحيوانية ذات العجز الكبير في فلسطين ، وتبلغ نسبة الواردات من هذا القطاع 60% من حجم الاستهلاك المحلي .
- مشروع KR 2 ، الذي يهدف الى توفير الأسمدة المدعومة وتحسين إنتاج القمح والشعير والبقوليات والبطاطا ، من أجل الزيادة في إنتاج هذه الأغذية.

- وضع سياسات وبرامج تسويقية للمنتجات الزراعية الغذائية للسنوات الثلاث القادمة ترمي الى تسخير الاستيراد والإنتاج المحلي لخدمة الأمن الغذائي، وذلك من خلال التركيز على توفير قدر اكبر من حاجة السوق المحلي من الإنتاج المحلي، وخاصة اللحوم والحبوب والحليب، لارتفاع أهمية هذه الأصناف لدى المواطن الفلسطيني، وكذلك التركيز على تطوير وإيجاد قطاع تصنيع غذائي متميز لحل مشكلة الفائض وتوفير مختلف السلع على مدار السنة، وكذلك تقليل تكاليف التسويق وتشجيع انشاء القنوات التسويقية المنظمة التي تستطيع تسويق السلع الغذائية بالشكل السليم والوقت المناسب.
- الإرشاد الاستهلاكي والتوعية الغذائية عبر مؤسسات الدولة المختلفة وكذلك الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من أجل توجيه المستهلك نحو الاحتياجات الضرورية بحيث يحدد من خلالها نوعية وطبيعة السلع المنوي شراؤها او استهلاكها، متفاديا بذلك ظاهرة الاستهلاك العشوائي.
- على الرغم من محدودية الموارد والميزانية، تحاول السلطة الوطنية الفلسطينية وضع سياسات وبرامج لدعم السلع الغذائية، والتي تنحصر في الوقت الراهن في الإعفاءات الجمركية للسلع الغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي في محاولة تهدف الى توفير السلع بأقل التكاليف ضمن حدود الممكن، ويشمل دعم السلع الغذائية أيضا دعم المزارعين وتوفير موازنة لمواجهة الكوارث الطبيعية بسبب الصقيع والرياح الشديدة وموجات الجفاف.
- من أجل حماية المستهلك من السلع غير الصالحة او ذات الأثر السلبي على صحة المواطن والبيئة، فقد وضعت فلسطين برنامج رقابة على السلع الغذائية والمنتجات الزراعية الطازجة.
- تشجيع تطوير الأجسام الإنتاجية والتعاونيات الزراعية، لما لها من أهمية في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي خفض الأسعار النهائية، كما وتعمل على رفق الإنتاج الفلسطيني بالسلع الضرورية التي يتوقع ان يؤثر ارتفاع أسعارها على المستهلك لانتاجها محليا والتقليل قدر الإمكان من المخاطر التي يمكن ان تعود على المستهلك.
- يتم وضع برامج وسياسات زراعية من شأنها تقليل تكلفة إنتاج السلع الغذائية وخاصة ان السلطة بصدد إتفاقيات تجارية عالمية، كاتفاقية الجات وغيرها من إتفاقيات تدعو الى رفع الدعم عن الصادرات الزراعية في الدول المصدرة، لذا



يجب حماية المستهلك من آثار هذه الاتفاقات التي تجعله عرضة لاسعار أعلى نتيجة الارتفاع المتوقع لاسعار السلع الغذائية المتأتي من رفع الدعم عن هذه السلع في الدول المصدرة لها.

- وضعت وزارة الزراعة على سلم أولوياتها حاليا برنامج وسياسة تقليل الفاقد ، من خلال تطوير البنية التحتية لقطاع التسويق الزراعي عبر تحفيز الاستثمارات في انشاء "شركات النقل العادي والمبرد، بيوت التعبئة والتريج والفرز، وحدات تخزين وتبريد وغيرها من الخدمات التسويقية المساندة".

- بعد تحرير الأرض الفلسطينية سيتم تطبيق سياسة وبرنامج بناء مخزون طوارئ ومخزون استراتيجي للسلع الغذائية في فلسطين، لذا يتطلب عندها الوصول بالإنتاج الزراعي الى الحد الذي تستطيع الاعتماد عليه كمخزون استراتيجي يوفر كحد أدنى 90٪ من احتياجات السوق من اللحوم البيضاء و40٪ من الاحتياجات في مجال اللحوم الحمراء والكميات الضرورية من الخضار والفاكهة جميعا من الإنتاج المحلي كمخزون استراتيجي في فلسطين.

- سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمقصود بها التخلص من التبعية الاقتصادية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي ، كذلك تقليل البيروقراطية الموجودة في مؤسساتنا، كما أنه تشجيع على انشاء بنك زراعي لاعطاء القروض للمشاريع الزراعية التطويرية .

**مقترحات ومجالات التعاون والتطوير للسياسات والبرامج المؤثرة على الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والعربي :**

1- تبادل المعلومات وإيجاد قاعدة بيانات للوطن العربي تتعلق بقضايا ترشيد وتحسين إستهلاك الغذاء.

2- المخزون الإستراتيجي الإستفادة من برامج الآخرين والتعاون معهم في هذا المجال.

3- تطوير إحصاءات بالإستهلاك الغذائي وإعداد الدراسات ذات العلاقة مثل الدراسات الخاصة بميزانية الأسرة وغيرها.

## قطرية دولة قطر

## تقويم سياسات استهلاك الغذاء وأثرها في دولة قطر

إعداد :

فايقة عبدالله أشكناني

### مقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بالأوضاع الراهنة للسياسات والبرامج المؤثرة على الاستهلاك والتغذية في دولة قطر ، في إطار معالجة السياسات و البرامج المرتبطة بالوعي الغذائي العربي ، وتحديد المشاكل و المعوقات المؤثرة على الاستهلاك و التغذية ، وإعداد برامج مقترحة لتحسين أنماط الاستهلاك و التغذية بالدولة. وقد أعتد في إعداد هذه الورقة على مرجع رئيسي هو دراسة سابقة أعدت في ذات الإطار ، وقد شملت هذه الدراسة الوضع الراهن لاستهلاك الغذاء بدولة قطر بما في ذلك الأنماط التغذوية و سياسات و برامج الغذاء المختلفة من توزيع و مراقبة و دعم و توعية بالإضافة إلى عوامل العرض و الطلب وما يرتبط بها من عوامل ثقافية و اجتماعية مثل العادات و التقاليد الغذائية ، التعليم و التقيف و محو الأمية .. الخ ، وفيما يلي تفاصيل تلك :

1- الوضع الراهن لاستهلاك الغذاء والتغذية على المستوى

القطري للسنوات 1996 - 2000 م :

1-1 النمط التغذوي على المستوى القطري :

يبلغ عدد السكان في دولة قطر 522.02 ألف نسمة. وتفيد الإحصاءات المتوفرة أن متوسط نصيب الفرد السنوي من المجموعات الغذائية الرئيسية من مجموع السلع قد زاد من 2732.6 كجم لعام 1996م إلى 2836.65 كجم في عام 1999م أي بنسبة 3.7 % .

## 2-1 مستويات الدخول ونسب الصرف من تلك الدخول الموجهة نحو

### استهلاك الغذاء على مستوى الريف و الحضر :

تفيد الإحصاءات التي أجريت على مستويات الدخول ونسبة الصرف من تلك الدخول على استهلاك الغذاء ، أن أكبر نسبة هي تلك الفئة الأقل دخلاً والتي يقل دخلها عن 5000 ريال قطري ، حيث بلغت تلك النسبة 54 % . وفي مقابل ذلك وجد أن أقل نسبة هي تلك الفئة الأعلى دخلاً ، والتي يفوق دخلها 50000 ريال قطري شهرياً حيث بلغت تلك النسبة 11 % .

## 1 - 3 السياسات و البرنامج المؤثرة على الأنماط التغذوية في الدولة :

### 1 - 3 - 1 سياسة إتاحة الغذاء للمستهلكين :

تحرص دولة قطر على زيادة الوعي لدى المستهلك القطري وحثه على ترشيد الاستهلاك في جميع قطاعات الحياة وبالأخص في الغذاء ، وهذا يأتي من خلال عقد المؤتمرات و إلقاء المحاضرات وحلقات العمل وكذلك من خلال البرامج الإرشادية التي تبث عن طريق وسائل الإعلام و التي تهدف الى ترشيد الاستهلاك وتحسين مستويات التغذية بالإضافة إلى توعية الجماهير للحد من الفاقد في الاستهلاك . وفي الجانب الآخر تحرص دولة قطر على توفير جميع السلع الغذائية في متناول المستهلك و بأسعار منخفضة.

### 1-3-2 سياسة التشغيل والأجور :

تخضع سياسة التشغيل والأجور لقوانين الخدمة المدنية ولكن يضاف للمشتغلين بالقطاع الحكومي من سكان الريف علاوة بدل تنقل إضافية مقدارها 200 ريال قطري وكذلك علاوة بدل قري تبلغ 200 ريال قطري . ومن ناحية أخرى تعتبر فرص العمل متوفرة لحد كبير في وزارات و مؤسسات الدولة العامة و الخاصة.

## 2 - برامج التدخل المباشر لتحسن مستويات التغذية :

### 2 - 1 برامج التغذية المدرسية :

تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بالاشتراك مع الصحة المدرسية بتنظيم برنامج يسعى إلى رفع مستوى الصحة الغذائية للطلبة ولذويهم وهو برنامج موجه للطلاب سواء كان بالمدرسة أو بالمنزل .

## 2-1-1 الأهداف :

يهدف هذا البرنامج إلى لوقاية من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بأنواعها : مثل فقر الدم ، السمنة النحافة ، أمراض نقص البروتين وتغيير المفاهيم الخاطئة في التغذية وتصحيح العادات بيث التوعية السليمة وتنظيم التغذية المدرسية .

## 2-1-2 خطوات التنفيذ :

- 1- متابعة تقييم الحالة الغذائية للطلبة وذلك بعمل قياسات للنمو والتطور البدني .
- 2 - الاكتشاف المبكر لحالات فقر الدم و أمراض سوء التغذية وتوجيه البرنامج الغذائي.
- 3 - مراقبة المقاصف المدرسية واستبدال الأطعمة غير المفيدة بغيرها .
- 4 - إعداد الكادر الصحي للقيام بمهام التثقيف الصحي التغذوي .
- 5 - إعداد الندوات المختصة بالتوعية الغذائية للطلبة والأهالي ولكافه أفراد المجتمع .
- 6 - إعداد الملصقات و المطويات الخاصة والكتب السهلة التي تعني بالثقافة الغذائية .
- 7 - تأهيل مرشدين صحيين من داخل المدرسة (ممرضة ، أخصائي ، مدرس ، طالب).

## 2-1-3 الخطوات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم العالي تجاه

### الأغذية بالمدارس :

- 1- يتم اختيار عدد من المطاعم المحلية لبيع منتجاتها داخل المدارس، وذلك ضمن تنظيم مسبق ، على أن يتم الإشراف على بيعه من قبل المدرسة .
- 2- يمنع منعاً باتاً اشتراك أكثر من مورد في توريد صنف واحد من السنويشات ، وذلك لتحديد المسؤولية في حالة حدوث أي عارض أو إصابة .

3- لا يتم بيع السندويشات يومياً إلا بعد التأكد من صلاحيتها وذلك

بموجب تقرير يومي.

4 - ضرورة تحري الدقة التامة في الإشراف على المواد الغذائية التي

تباع بالمقاصف المدرسية وفحصها يومياً للتأكد من صلاحيتها

ونظافتها ومدى توافر القيمة الغذائية الكاملة بها ، وذلك حرصاً على

سلامة الطلاب .

5 - يمنع بيع المشروبات الغازية والحلويات في المقاصف المدرسية

واستبداله بالحليب و العصائر الطازجة غير المصنعة ، وذلك ضمن

سياسة التغذية السليمة بالمدارس .

#### 2-2 برامج التغذية لرياض الأطفال :

إن برامج التغذية الخاصة برياض الأطفال شبيهة ببرامج التغذية عند طلاب المدارس ، إلا انه يتم وضع قوانين أكثر صرامة من حيث المشروبات الغازية والحلويات و الشوكولاتة بجميع أنواعها ، وذلك لتحسين العادات الغذائية السيئة عند الأطفال ، والتي تؤدي إلى فقد شهية الأطفال وتسوس أسنانهم ، كما يتم إستبدال المأكولات السيئة ببدائل أكثر فائدة من حيث القيمة الغذائية وحاجة الجسم للنمو مثل الحليب ومشتقاته وبعض المأكولات المغلفة التي تحتوي على عناصر غذائية مهمة للنمو .

#### 3-2 برامج التغذية للأمهات :

هناك جهات مختصة بتوعية الأم بطرق التغذية السليمة التي تبدأ بتهيئه الجسم للحمل ، وما يلي فترة الحمل ، لتعويض الفقد الحاصل عند الأم من العناصر الغذائية الهامة وأيضاً بعد الوضع ، حيث تقوم الأم بالرضاعة الطبيعية وبيان أهمية ذلك ، وتبث كل هذه البرامج عن طريق المراكز الصحية الأولية وأقسام التغذية بالمستشفيات أثناء مراجعة الأم . ولقد لوحظ إقبال الأمهات على هذه البرامج والتغيير الملموس في الثقافة التغذوية عند الأمهات .

#### 2-4 برامج الصحة الغذائية والتغذية المتكاملة :

لقد وضعت الصحة المدرسية برنامجاً للصحة الغذائية وللتنغذية المتكاملة ضمن برامج التوعية الغذائية ، وفي ما يلي عرض لبعض الجوانب وهي كالتالي :

#### 2-4-1 الغذاء المتوازن :

هو الغذاء الذي يحتوي على جميع العناصر الغذائية اللازمة للفرد ، حيث يتم وضع البرامج حسب معايير دولية بحيث يتناسب مع جنس وعمر الفرد ومدى المجهود الذي يبذله خلال اليوم ويجب أن يتكون غذاؤه من البروتين ، الكربوهيدرات ، الدهون ، (حيوانية ونباتية) ، الفيتامينات و المعادن ، والماء.

#### 2-4-2 المجموعات الغذائية الرئيسية وأهميتها :

- \* أغذية البناء والنمو (البروتينات) : وهي التي تعمل على نمو الجسم.
- \* أغذية الطاقة : مثل الكربوهيدرات و المواد الدهنية.
- \* أغذية التآلق : وهي الفيتامينات و الأملاح و تقوم بتنظيم عمليات الجسم وتوجد في الفواكه والخضراوات .
- \* الماء : وهو ضروري للهضم و التنفس و توصيل الغذاء و طرد الفضلات .

#### 2-4-3 أمراض سوء التغذية :

فقر الدم ، السمنة ، النحافة ، كثرة الإصابة بالأمراض المعدية والموسمية ، والتي تؤدي لضعف في الجسم والمناعة ، مثل الإمساك و الإسهال ، هذا إلى جانب ظهور الأمراض الوراثية بشكل مبكر كالسكري و ضغط دم ، و الإصابة بالأمراض الناتجة من نقص الأملاح مثل هشاشة العظام ونقص اليود وتضخم الغدة الدرقية وتشقق الجلد وخشونته ، والتهابات اللثة وتسوس الأسنان في سن مبكر مما يتسبب في سقوط الأسنان.

يتم نشر برامج الصحة الغذائية والتغذية المتكاملة في المدارس و العيادات الصحية التخصصية في المراكز الصحية الأولية والعيادات التخصصية المدرسية (عيادات التغذية وفقر الدم).

### 3- توزيع الغذاء ضمن برامج التنمية :

لا يوجد هناك نظام توزيع للغذاء في دولة قطر حسب المناطق ، ولكن يدخل ضمن استراتيجية التنمية في دولة قطر .

#### 3-1 برامج التدخل غير المباشر :

##### 3-1-1 البطاقات التموينية :

تصدر إدارة التموين بلجنة المناقصات المركزية في دولة قطر بطاقات تموين عائلية لكل مواطن متزوج بعد استيفاء البيانات المطلوبة للحصول على كميات محددة من الغذاء بأسعار مخفضة .

#### 3-1-2 التعاونيات الاستهلاكية :

تهتم دولة قطر بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية المتواجدة بالمناطق الخارجية حيث فرضت عليها :

- توفير مراكز بيع للمواد التموينية المدعومة داخل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- توفير النوعية الجيدة والأسعار المناسبة ، كما في المدن للمواد الاستهلاكية .
- توفير صالات مناسبة للعرض والتخزين.

#### 3-1-3 دعم الإنتاج ومدخلات الإنتاج :

يتم ذلك من خلال زيادة المساحات المزروعة ووضع خطط وبرامج للحد من تدهور المراعي والمزروعات وذلك باستخدام طرق الري الحديثة للحد من تدهور التربة وانتشار التملح ، من خلال إستخدام الطرق والعمليات الزراعية الحديثة ، مثل الرش ، التنقيط و النافورات ، هذا بالإضافة الى توزيع البذور و الأسمدة و المبيدات و المساعدة في عمليات اعداد الأرض و الخدمات البيطرية و مكافحة الآفات و الحشرات.



### 3-1-4 دعم السلع الغذائية :

تبذل دولة قطر جهداً كبيراً من أجل توفير الغذاء بأسعار مناسبة عن طريق استيراد المنتجات الغذائية لتغطية الطلب على السلع الغذائية ، كما تقوم بدعم السلع الغذائية الأساسية وتوزيعها على المواطنين بسعر مدعوم .

### 4- خدمات الترفيه الاجتماعي والتعليم والصحة :

#### 4- 1 توفير مياه الشرب والصرف الصحي :

تقوم دولة قطر بتوفير مياه الشرب النقية للمواطنين عن طريق خزانات المياه المتوفرة في جميع المناطق و صهاريج المياه والناقلات الخاصة بها للمناطق الخارجية كما يوجد شبكة صرف صحي متميزة.

#### 4-2 العناية الصحية :

تهتم دولة قطر بتقديم العناية الصحية لكافة المواطنين في جميع مناطق الدولة (ريف و حضر) من خلال مراكز بها طبيب عام ورعاية حوامل و تطعيمات أطفال ، كما تتوفر في بعض المراكز هذه عيادة للأنف والأذن والحنجرة و عيادة أسنان وجهاز للأشعة .

#### 4-3 خدمات التعليم :

تهتم دولة قطر اهتماماً بارزاً بالتعليم داخل وخارج العاصمة ، حيث توجد ثلاث مناطق تعليمية بالدولة تغطي المناطق الريفية (الشمال - الخور - دخان ) و تقدم كل خدمات التعليم اللازمة .

### 5 - برامج التوعية الصحية والترويج للتغذية الصحية وأنماط

#### المعيشة السليمة :

توجد هناك بعض البرامج الخاصة لمرضى السكري و ارتفاع ضغط الدم و ارتفاع نسبة الكوليسترول بالدم ، وتقدم هذه البرامج نوعية الغذاء المناسب ، وذلك عن طريق المراكز الصحية و التثقيفية بالدولة للمرضى ، كما توجد حالياً جمعية خاصة برعاية مرضى السكري.

6 - العوامل المؤثرة والمحددة للاستهلاك الغذائي 1996 - 2000م :

1-6 عوامل الطلب :

6-1-1 أعداد ومعدلات نمو السكان :

بلغ معدل تزايد عدد السكان للسنوات 1997-1999 بحوالي 3.2٪ سنويا.

6-2-1 أسعار السلع الغذائية :

إن أسعار السلع مستقرة لحد كبير على سبيل المثال بلغ سعر الكيلوجرام من الارز 4.2 ريال قطري عام 1996م ، ثم 4.34 ريال عام 1997م ، 4.08 ريال عام 1998 و أخيرا 4.37 ريال قطري عام 1999م وكذلك ظل سعر الدجاج 11 ريال للدجاجة خلال الفترة من 1996-1999 .

6-3-1 ذوق المستهلك :

يتميز الاقتصاد القطري بأنه اقتصاد حر ومفتوح ولا توجد أي مشاكل أو معوقات تواجه الاستيراد والتصدير للسلع الغذائية .وينعكس ذلك على ذوق المستهلك في اختيار السلع الغذائية.

6-2 عوامل العرض :

6-2-1 الاستفادة من الموارد الاقتصادية وحماية البيئة :

تشير بيانات استخدام الأراضي الزراعية لعام 1999 إلى زيادة في إجمالي المساحة الكلية للمزارع المسجلة تقدر نسبتها بنحو 12.1 ٪ عن عام 1996 ، وتبعثها زيادة في إجمالي المساحة القابلة للزراعة بالمزارع المسجلة تقدر نسبتها نحو 12.1٪ عن عام 1996 ، وكما زادت المساحة المحصولية بنسبة 4.8 ٪ عن عام 1996 . كما زاد عدد المزارع النشطة بنسبة 4.02٪ .

6-3 عوامل ثقافية واجتماعية :

6-3-1 الخدمات الصحية :

تقدم الخدمات الصحية على مستوى دولة قطر ككل عن طريق مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية المنتشرة داخل الدوحة وخارجها .

### 6-3-2 الخدمات التعليمية :

تهتم الدولة بتقديم الخدمات التعليمية . حيث يتم توفير الكتب والمدرسين والمدارس والإشراف على المادة العلمية من خلال الموجهين وإعداد الخطة الدراسية وتحديد مواعيد الاختبارات والإشراف على الاختبارات العامة .

### 6-3-3 الإعانات :

- تتلخص الحوافز التي تقدمها دولة قطر للقطاع الغذائي في الآتي :
- توفير البنية التحتية المتطورة (الكهرباء و الماء ومنتجات الطاقة ويتم تقديمها بأسعار رمزية) .
  - إعفاء الآلات و المعدات وقطع الغيار و الخام من الضرائب الجمركية .
  - إعفاء الصادرات من الرسوم التصديرية .
  - توفير الخدمات بمستوى جيد بما في ذلك خطوط المواصلات و الإتصالات .
  - السماح باستقدام العمالة الفنية الأجنبية من الخارج .

### 7- الوضع الراهن للسياسات والبرامج الخاصة بالإستهلاك والتغذية في الريف :

#### 7-1 سياسات الاستهلاك :

#### 7-1-1 توفير الغذاء :

تبذل دولة قطر جهداً كبيراً من أجل توفير الغذاء وتوزيعه ليصل للمستهلكين بأسعار مناسبة ، وقد ركزت جهودها من أجل رفع درجات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي ، لذلك تعمل على توفير الغذاء في الأسواق بأسعار مناسبة، عن طريق الاستيراد لتغطية العجز بالإنتاج المحلي وبناء مخزون استراتيجي، كما تستمر في دعم السلع الغذائية الأساسية وتوزيعها على المواطنين.

#### 7-1-2 إتاحة الغذاء بأسعار مناسبة :

تقوم الدولة بدعم محدود للمواد الغذائية الأساسية وبيعها بالسعر المدعوم ويبين الجدول التالي الفرق بين الأسعار المدعومة عن الأسعار التي لا تلاقي دعماً.

### مقارنة بين أسعار السلع المدعومة و غير المدعومة

البيان	الكمية	السعر المدعوم	السعر بالسوق
أرز بسمتي	90 كيلو جرام	150 ريال	270 ريال
سكر	50 كيلو جرام	45 ريال	80 ريال
زيت	4 جالون / كرتون	35 ريال	48 ريال
حليب	96 عبه	60 ريال	106 ريال

المصدر : لجنة المناقصات المركزية ، دولة قطر .

#### 3-1-7 تحسين الدخل :

إن قيام الدولة بدعم المواد التموينية و الأعلاف وبيعها على المواطنين بأسعار أقل من أسعار البيع داخل السوق المحلي ، تؤدي إلى تقليل نفقات الاستهلاك وبالتالي تحسين مستوى الدخل الحقيقي .

#### 4-1-7 تحسين مستويات عرض السلع الغذائية :

إن استيراد المواد الغذائية و الأعلاف عن طريق طرح المناقصات المركزية و التنافس بين الشركات المحلية يؤدي إلى المنافسة الشريفة بين الشركات لتقديم نوعية جيدة من المواد الغذائية بأسعار مناسبة .

#### 5-1-7 التوعية و التغذية :

يعتبر نقص الوعي الصحي و الغذائي عند أفراد المجتمع من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك إن لم يكن أولها ، حيث أن معظم المشاكل الصحية الرئيسية في دول الخليج العربي - و التي من بينها دولة قطر - مرتبطة بشكل أو آخر بتغيير نمط الحياة و العادات الغذائية ، إضافة إلى ضعف وقلّة برامج التوعية الصحية و الغذائية مع عدم وجود خطة واضحة لهذه البرامج .

7-1-6 تحديد المجتمعات أو المجمعات الأكثر تعرضاً لسوء التغذية :

لا توجد جماعات أو مجموعات في دولة قطر تعاني من نقص في الغذاء ، ولكن هناك نسبة معينة تعاني من السمنة نتيجة لسوء التغذية .

8- المحددات التي تواجه السياسات و البرامج :

لا توجد في دولة قطر منتجات غذائية ريفية ، لطبيعة الزراعة و قلة الموارد الأرضية و المائية ، وإنما يتم إنتاج بعض الفواكه و الخضراوات حسب رغبة أصحاب المزارع.

ويوضح الجدول أدناه تقدير الاستهلاك لأهم المجموعات السلعية الغذائية والتوقعات المستقبلية خلال الفترة من عام 1998 - 2003 قياساً بسنة 1997 وبمعدل زيادة في النمو السكاني حوالي 3.2٪ .

تقدير الاستهلاك لأهم المجموعات السلعية الغذائية والتوقعات المستقبلية.

البيان	2000	2001	2002	2003
مجموعة الحبوب	174195	179770	185522	191458
للاستهلاك الأدمى (قمح ، أرز ، منتجات قمحية)	105266	108635	112111	115698
أعلاف حيوانية (شعير ، شوار)	68929	71135	73411	75760
مجموعة الخضراوات	146454	151140	155976	160968
مجموعة البقول والحبوب الزيتية	7073	7299	7533	7774
مجموعة الفاكهة والبلح والتمر	73451	75801	78227	80730
مجموعة اللحم	44022	45431	46885	48385
مجموعة الأسماك	8121	8381	8649	8927
مجموعة البيض	7377	7613	7857	8108
مجموعة الألبان ومنتجاتها	59368	61268	63228	65252
مجموعة السكر والسكريات	23082	23821	24583	25370
مجموعة الزيوت والدهون	12054	12440	12838	13248

المصدر :

إدارة البحوث الزراعية و المائية ، التنمية الزراعية في الوطن العربي 1999 « تقرير دولة قطر »

9- تحديد السياسات و البرامج المخططة أو المقترحات الكفيلة بتحسين الاستهلاك و التغذية الريفية على المستوى القطري :  
تنتهج دولة قطر سياسات وبرامج وخطط بهدف تحسين الاستهلاك و التغذية الريفية .

#### 1-9 السياسات الاقتصادية الكلية و التجارية :

سياسات سعر الصرف : حيث يرتبط سعر الصرف للريال القطري بالدولار الأمريكي ويساوي 3.64 ريال قطري وهو ثابت لسنوات طويلة .

#### 2-9 سياسات الاستثمار والتمويل والأنشطة الزراعية :

في ظل السياسات التي تنتهجها دولة قطر و الجهود الرامية لتنويع مصادر الدخل ، وما تتمتع به قطر من مناخ استثماري واقعي في شتى المجالات و القطاعات ، يتضح أن قطاع الزراعة شأنه شأن باقي القطاعات فيما يحظى به من اهتمام ، خاصة و أنه أحد القطاعات الإنتاجية التي ينبغي الاعتماد عليها ، لذلك شهد الاستثمار الزراعي في الفترة الأخيرة إقبالاً ملحوظاً ، بدخول مستثمرين جدد إلى القطاع الزراعي ، و نشأت بعض الشركات المشتركة التي تساهم الدولة في رأس مالها بجانب الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي و الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، حيث تعمل هذه الشركات في مجال الإنتاج الزراعي النباتي و الدواجن و الألبان و التصنيع الغذائي و التسويق .

#### 3-9 الإستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي ومنها :

- مجمع السليطين الزراعي وهو مشروع وطني خاص عبارة عن مجمع زراعي متكامل يتبع أحدث الطرق العلمية ، وقد أسس عام 1996 .
- مشروع إنتاج الأعلاف (وادي الرفاع ) ملك المجموعة الوطنية للتصنيع الزراعي بدأ إنتاجه عام 1996 / 1997 بالاشتراك مع الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي .
- شركة قطر للألبان (إنتاج الألبان ومنتجاتها) .
- عدد 944 مزرعة للإنتاج الزراعي خاصة الخضراوات و التمور عام 1999 م .

- الصناعات الزراعية و الغذائية القائمة في قطر ، والتي تعمل في مجالات الصناعات الغذائية والألبان و الطحينية و الدقيق و غيرها من الصناعات مثل : شركات المدخلات الزراعية : ويزيد عددها عن 80 شركة تعمل في استيراد وتوزيع المدخلات الزراعية من الات زراعية ومعدات ري وبنور و أسمدة ومبيدات، بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج الحيواني من أعلاف خضراء مركزة و أدوية بيطرية و أمصال .

#### 4-9 القروض الزراعية :

إن الإقراض للمزارع بشروط ميسرة يؤدي إلى نجاح أي سياسة زراعية ، ولذلك تم إعداد مسودة لمراجعة قانون القروض للمزارعين وصيادي الأسماك وجاري الإعداد لإصداره ، وذلك لمنحهم قروض بدون فوائد بهدف زيادة الإنتاج وتطوير القطاع الزراعي و لتجاوز الوضع الراهن حيث تقل نسبة القروض الزراعية عن 1٪ من جملة التسهيلات بالدولة وما زال العمل جارياً لاتخاذ الخطوات التنظيمية و الاعتمادات المالية اللازمة لذلك

#### 5-9 المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ :

تعتبر شركة مطاحن الدقيق القطرية من أهم و أكبر الجهات في دولة قطر و التي تقوم باستيراد أهم سلع الغذاء ، وهي القمح الذي يستخدم كأساس في صناعة الخبز و المنتجات القمحية الأخرى . ومن أهم الأطر التي تشتمل عليها سياسة الشركة ما يلي :

- السعة التخزينية القائمة و الخاصة بالشركة تساوي (65.000)طن متري .
- النظم المؤسسية و أنماط التخزين :

يتم التخزين باستخدام صوامع من الخرسانة المسلحة ، ويتم تدوير المخزون باستمرار كل شهر وفق درجات الحرارة داخل الصوامع ، حيث يدار النظام بواسطة PLC . ويتم مراقبة درجات الحرارة وكميات القمح المتواجدة في كل صومعة يومياً من خلال غرفة المراقبة و التشغيل .

- سياسة بناء مخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي :  
يتم استيراد حاجة البلاد على ثلاث مراحل (مرة كل أربعة شهور ) على أساس ان هناك (20000) طن في التشغيل ، و(20000) طن في المخزون ، و(20000) في الطريق من البلد المنتج . وهذا يعني أن هناك احتياطي لمدة لا تقل عن ستة شهور في الصوامع .
- المصادر الرئيسية للاستيراد و التطورات في رسوم الشحن من المناطق الرئيسية للاستيراد :  
غالباً ما يستورد القمح بواسطة مناقصة مع وزارة المالية و الاقتصاد و التجارة من استراليا .

- 10- سياسات التكنولوجيا الملائمة في الزراعة :
- 10-1 استخدام الأسمدة الكيماوية :
- 10-2 التوسع في استخدام الحراثة الآلية لإعداد الأرض حتى بلغت 80% من المساحة :
- 10-3 التقانات الحديثة :
- التوسع في استخدام البنور المحسنة .
- التوسع في الخدمات البيطرية و استيراد السلالات الجيدة .
- الإهتمام بخدمات مكافحة الآفات و الحشرات بما في ذلك مكافحة المتكاملة
- استخدام تقنيات زراعة الأنسجة النباتية لإكثار النخيل .
- إجراء البحوث و التجارب لإستنباط عينات محسنة .

#### 10-4 تقانات المياه :

- يتم سنويا إجراء مسح مائي لأبار المزارع ، ويشمل ذلك أنواع المضخات وقوتها ، وبتقدير إجمالي المياه المسحوبة من الحوض الجوفي ، ولرصد التغيرات في ملوحة المياه . وتستخدم هذه البيانات في تصميم أنظمة الري ، بالإضافة إلى استخدامها في الموازنة المائية للدولة قطر .



- يوجد هناك برنامج لتصميم أنظمة الري الحديثة بالمزارع المنتجة ، وهو خاص بأصحاب المزارع الذين يرغبون في تطبيق هذا البرنامج على نفقات المزارع الخاصة ، ويتم أيضاً إعداد الخرائط التنفيذية وقائمة المعدات .
- يتم تنظيم يوم إرشادي سنوياً وهو يختص بترشيد استعمالات المياه في الزراعة .

#### 11- سياسة تسويق المحاصيل الزراعية :

إن خدمة أفراد المجتمع تأتي في المقام الأول للسياسة التسويقية التي تنتهجها دولة قطر . الأمر الذي من شأنه حث المجتمع من أفراد ومؤسسات على العمل في شتى المجالات لتحقيق حياة كريمة لأفراد المجتمع ، وفي هذا الإطار تعمل الدولة جاهدة على تنمية القطاع الزراعي كواحد من القواعد الإنتاجية الهامة التي ينبغي الاعتماد عليها في توفير عرض الغذاء .

أما في مجال السياسة السعرية للمدخلات و النواتج في دولة قطر وينظامها الاقتصادي الحر ، فإن سياستها السعرية مرتبطة بالعرض والطلب ، ولا توجد أية قيود تحد من دخول المنتجات الزراعية المستوردة و التي أحياناً تسبب منافسة قوية للمنتجات الزراعية المحلية.

وفي مجال السياسة التوزيعية بالنسبة للمنتجات المحلية ، هناك جزء كبير من المنتجات يذهب مباشرة لأصحاب المزارع و أقاربهم و الباقي يتم تسويقه بالسوق المركزي بواسطة الدالين (السماسرة) ، و أما بالنسبة للمنتجات المستوردة و التي يتم تسويقها في السوق المركزي باستثناء بعض الكميات التي تصل إلى حلات البيع مباشرة .ويصفه عامه يتم تسويق جميع المنتجات المحلية و المستوردة بالسوق المركزي والتي تصل إلى المستهلكين عبر وسيطتين :

- بواسطة تجار التجزئة الذين يشترون مباشرة من المزاد أو من تجار نصف الجملة .

- بواسطة تجار نصف الجملة الذين يبيعون بالصندوق أو العبوة ، كما أن هناك بعض الكميات القليلة التي تباع مباشرة للمستهلكين .

و في مجال تشجيع الصادرات ، لا تعتبر دولة قطر من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية ، حيث أنها إلى الآن لم تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي من إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، ولكن هناك بعض الكميات من المنتجات الزراعية يتم تصديرها وذلك بسبب لجوء بعض المنتجين إلى الأسواق في بعض الدول المجاورة بفرض الحصول على سعر أعلى .

#### 11-1 الإهتمام بالتصنيع لحفظ الأغذية :

قامت الدولة مؤخراً بتأسيس الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الزراعي ، وذلك في إطار الإهتمام بالتصنيع الزراعي بهدف :

- تجميع المنتجات الزراعية و تعبئتها وتصنيعها وتسويقها محلياً مع تصدير الفائض .
- الاستثمار في المشاريع الزراعية الغذائية .
- استيراد المواد الأولية و المواد الغذائية و المستلزمات الزراعية .

#### 11-2 تطوير البحوث و الإرشاد و التدريب في مجالات الإنتاج وما بعد

##### الحصاد و التغذية :

- تقوم دولة قطر بدعم مراكز البحوث بالأجهزة و المواد اللازمة ، حيث تمتلك إدارة البحوث الزراعية و المائية (3) محطات تجارب للأبحاث الزراعية ومختبر مركزي ومختبر لزراعة الأنسجة النباتية ، لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي و استنباط الأصناف عالية الجودة و الملائمة للبيئة القطرية . كما تقوم دولة قطر بتشجيع الأبحاث و الدراسات التي تساهم في زيادة الإنتاجية و التغلب على مشاكل التنمية الزراعية فيها .

و يعتبر الإرشاد الزراعي القناة الرئيسية لنقل البحوث من مراكزها إلى الحقل، لذلك فإن قسم الإرشاد الزراعي يتبع إدارة البحوث الزراعية و المائية ، لتكتمل حلقة البحث العلمي و الإرشاد ، ويوجد هناك برنامج لتطوير الإرشاد الزراعي التسويقي ، ومن أهدافه :

1 - رفع كفاءة المرشدين الزراعيين في مجال الإرشاد الزراعي التسويقي .

- 2 - رفع مستوى الوعى بأهمية التسويق الزراعى لدى المزارعين خاصة و المهتمين عامة الأمر الذى يترتب عليه :
  - زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائى .
  - تقليل الواردات وزيادة الصادرات .
  - الحد من ارتفاع أسعار المحاصيل الموسمية .
  - تقليل الفاقد وخاصة بعد جنى المحصول .
  - دفع عجلة التنمية الريفية و أعمار الريف .
  - تشجيع المزارعين على العمل من خلال تجمعات تعاونية .
  - الحد من ظاهرة الاحتكار وتلافي أثارها السلبية .
  - الحد من العقبات التى تواجه عملية تسويق الحاصلات الزراعية بدء من مرحلة الجنى حتى نهاية عملية البيع .

#### 12- تنمية الموارد البشرية :

#### 12-1 التعليم ومحو الأمية :

تسعى دولة قطر جاهدة لمحاربة الأمية ، وذلك بفتح مدارس محو الأمية على مستوى الدولة والمدارس الليلية و التى تطرح فيها المناهج الدراسية من إبتدائي و إعدادي و ثانوي ، بهدف محو الأمية و إكمال الدراسة للذين ليس بمقدورهم الدراسة الصباحية .

كما قامت جامعة قطر مؤخراً بفتح نظام جديد بالجامعة يحصل الدارس فيه على شهادة البكالوريوس فى التخصصات المختلفة بجامعة قطر ، و هذا النظام أطلق عليه اسم (التعليم الموازي) ، وفيه يلتحق الطالب بجامعة قطر و بانتظام دراسي منظم . حيث تكون الدراسة فى المساء للذين ليس بمقدورهم الالتحاق بالدراسة الصباحية وفقاً للظروف و القوانين الخاصة بجامعة قطر ، و يوفر هذا النظام للطالب جميع الخدمات الدراسية التى يحصل عليها الطالب الصباحي ، ويهدف هذا البرنامج للرقى بالمواطن القطري فكرياً وثقافياً و فنياً فى شتى العلوم .

ووفقاً لبيانات تعداد 1997 السكاني ، فقد استحوذت فئة السكان الحاصلين على

الابتدائي إلى الثانوي على النصيب الأكبر من المتعلمين و المقدرة بنسبة 48.8٪ من المجموع ، تليها فئة السكان الملمين بالقراءة و الكتابة بنسبة 32.9٪ من مجموع السكان المتعلمين ، وقد شكلت فئة البكالوريوس / الدبلوم العالي نحو 12.8٪ وفئة السكان ما قبل الجامعة حوالي 4.1٪ ، أما فئة حملة الماجستير و الدكتوراه فقد استحوذت على أقل من 1 من مجموع المتعلمين في الدولة .

## 2-12 المجال التدريبي :

تسعى دولة قطر في هذا المجال إلى :

- ترقية مستوى أداء خبراتها الوطنية الفنية ، وذلك عن طريق جلب الخبرات المتخصصة
- إبتعاث الخبرات المحلية للتدريب في الخارج
- تشجيع التنسيق بين مراكز البحوث المحلية و الخارجية بعقد الدورات و الندوات و المؤتمرات و حلقات العمل محلياً ، و الاشتراك بالمقام منها خارجياً .

## 13- إمكانية التعاون و التنسيق على المستويات القطرية و الإقليمية و الدولية :

### 13-1 التنسيق و التعاون على المستويين الإقليمي و القومي في مجال تحسين التغذية على المستوى القطري :

تهتم دولة قطر بتحسين التغذية و التنسيق على المستويين الإقليمي و القومي وذلك من خلال :

- دعم و بناء القدرات الإنتاجية و التصديرية للمنتجات الزراعية وفقاً لمقتضيات اتفاقية التجارة العالمية بعد عام 2005 (موعد سريانها على الدول النامية) وذلك بتنظيم الاستفادة من الاستثناءات مثل : الاستثناء من مبدأ عدم التمييز و الممنوح للتكتلات الاقتصادية (يتطلب إحياء السوق العربية المشتركة) .
- البدء في بناء مخزونات غذائية احتياطية على المستويين الإقليمي و القومي للحد من الاختلالات الحادة في الأسعار ، و يتأسس بناء هذه المخزونات على أسس علمية تحقق أقصى كفاءة اقتصادية .
- الاهتمام بالجهود و البرامج القطرية المشتركة و القومية التي يمكن توجيهها لمجال مواصفات ضبط الجودة و بما يتفق مع متطلبات الاتفاقية حول الحواجز التقنية للتجارة ، و يسنوفي الترتيبات الصحية و الصحة النباتية .

- العمل على إقامة وتدعيم العلاقات التجارية مع الدول النامية والصديقة التي يمكن أن تساعد على تصريف فوائض المنتجات أو تتيح فرص الاستيراد للاحتياجات الغذائية.
- توجيه المنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ( الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) والأجهزة القطرية المختصة لبحث تطوير نظم البروتوكولات الثنائية للتجارة البينية .
- العمل على تكامل السياسات الزراعية بين الدول العربية .
- ضرورة إنشاء شبكات إقليمية متميزة لمد الشبكة القومية الزراعية بالمعلومات .
- تبادل الرأي لاعداد الدراسات والأبحاث في مجال استهلاك الأسرة و الوعي الصحي ، ووضع البرامج والخطط اللازمة لذلك .

### 13-2 رصد التقلبات الجوية وإمكانية التنسيق على المستويين الإقليمي و القومي :

- توجد ثلاث محطات رئيسية بالإضافة الى 28 محطة فرعية للأرصاد الجوية بإدارة البحوث الزراعية و المائية ، وتقوم هذه المحطات بقياس جميع العناصر وهي :
- درجة حرارة الهواء ، الرطوبة النسبية ، سرعة و اتجاه الرياح ، التبخر ، الأمطار درجة حرارة التربة لخمس أعماق ، سطوع الشمس ، الإشعاع الشمسي .
- ومن هذه المحطات يتم تكوين تلك البيانات وجمعها وتحيلها من خلال الاتفاقيات الإقليمية و القومية يتم تبادل مشترك للبيانات للاستفادة من هذه البيانات ، وكذلك التنسيق على المستوى الإقليمي و القومي .

### 14-3 تبادل المعلومات و البيانات في مجال الاستهلاك الغذائي من خلال بحوث ميزانية الأسرة و التنسيق على المستويين الإقليمي و الدولي :

- تقوم دولة قطر بتبادل المعلومات والبيانات داخليا وإقليميا ودوليا من خلال :
- استقدام الخبراء .
  - تبادل الاستمارات والأدلة والمفاهيم والمصطلحات .
  - الاعتماد على تعريفات وأدلة الأمم المتحدة (مهن - نشاط اقتصادي - تعريفات خاصة ببحوث الأسرة).
  - تبادل الزيارات مع الدول الخليجية والعربية للاستفادة من خبراتهم السابقة في بحوث إنفاق ودخل الأسرة .

### المراجع :

المرجع الرئيسي : الدراسة القومية حول تقويم سياسات الغذاء وأثرها على انماط التغذية في الوطن العربي لإعداد السيد / ناصر الكعبي ، الأنسة / فايقة أشكناني الدوحة 2001 .

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إدارة البحوث الزراعية والمائيه ، التنمية الزراعية في الوطن العربي (تقرير دولة قطر)، قسم الاقتصاد و الإحصاء الزراعي، لعامي 1998- 1999 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دور الإرشاد الزراعي التسويقي (تقرير دولة قطر ) إدارة البحوث الزراعية و المائيه ، قسم الاقتصاد و الإحصاء الزراعي ، 1998.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي (تقرير دولة قطر) إدارة البحوث الزراعية و المائيه ، قسم الإقتصاد و الإحصاء الزراعي ، 2000 م .

4- الإحصاء الزراعي ، قسم الاقتصاد والإحصاء الزراعي ، إدارة البحوث الزراعية و المائيه، نشرات مختلفة .

5- مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية ، دولة قطر 2000 م .

6- مصرف قطر المركزي، إدارة السياسات الاقتصادية ، النشرة الإحصائية الفصلية دولة قطر ديسمبر م 2000 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة تحليل وتقويم السياسات و البرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي ،الخرطوم 2000 م .

8- مجلس التخطيط ، الأطلس الاجتماعي والاقتصادي القطري ، دولة قطر ، 2000م.

9- الجهاز المركزي للإحصاء ، بحث إنفاق ودخل الأسرة ، دولة قطر 1988 م .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول تحليل وتقويم السياسات و البرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية ، عمان 18 - 20 / 10 / 1999 م ، الخرطوم 2000 م .

- 11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 19 ، الخرطوم 1999 م .
- 12- محاضرات ، د. زهرة مجلي ، الصحة المدرسية ، دولة قطر 2001م.
- 13- مقابلات شخصية ، وزارة التربية و التعليم و التعليم العالي ، مديرة إدارة التعليم الأهلي ، ومدير إدارة البحوث الفنية ، ومدير إدارة البحوث الفنية ، ورئيس قسم الرعاية الفردية ، ورئيس قسم المقاصف المدرسية .
- 14- مقابلات شخصية ، وزارة الصحة العامة ، إدارة الرعاية الأولية .
- 15- مقابلات شخصية ، وزارة المالية و الاقتصاد و التجارة ، إدارة التعاون ، ورئيس قسم التجارة الخارجية .
- 16- مقابلات شخصية ، مجلس التخطيط ، مدير إدارة الإحصاء .
- 17- مقابلات شخصية ، لجنة المناقصات المركزية ، رئيس قسم التمهين .
- 18- مقابلات شخصية ، وزارة الشؤون البلدية و الزراعة ، إدارة البحوث الزراعية و المائية ، إدارة التنمية الزراعية .

## تطرىة دولة الكوبت



## السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء في الكويت

إعداد : زينب سليمان ضاحي

### مقدمة : القطاع الزراعي الكويتي :

يحتل القطاع الزراعي أهمية متأخرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط . بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي مشتملاً الإنتاج الزراعي النباتي - والثروة الحيوانية وصيد الأسماك حوالي 35.2 ، 39.2 ، 39.2 مليون د.ك في السنوات 1998 ، 1999 ، 2000 على التوالي في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنوات 7724 ، 9075.3 ، 11590.3 مليون د.ك . وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره حوالي 17.5 ٪ عام 1999 قياساً بعام 1998 وقدره حوالي 28٪ عام 2000 قياساً بعام 1999 ، إلا أن قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي قد حققت نمواً قدره 11.4٪ عام 1999 قياساً بعام 1998 ، ولم يتحقق أي نمو عام 2000 .

ويعنى ذلك أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ضئيلة للغاية حيث بلغت في الأعوام المذكورة 4 ٪ ، 4 ٪ ، 3 ٪ على التوالي .

هذا ويتركز الإنتاج الزراعي في الكويت في التالي :

### الإنتاج النباتي :

تحد كافة الظروف من تطور هذا القطاع ، وخاصة في إنتاج الغذاء ، حيث دون تحقيق أهدافه وطموحاته ، وقد أثر في ذلك جمود التركيب المحصولي وجعله قاصراً على زراعات الخضر والأعلاف - والجدول (1) يبين التركيب المحصولي لدولة الكويت في السنوات 96 / 97 حتى 98 / 1999 - من حيث المساحة وكمية الإنتاج - وقيمة الإنتاج. ومن أهم الخضروات الثمرية : طماطم - باذنجان - فلفل - باميا - كوسا - شمام - فراولة - خيار - قرع .

جدول (11) (أ)  
إنتاج الزروعات حسب المساحة المحسوبة والكثية والقيمة  
في السنوات 96 / 97 - 98 / 99

المحصول	المساحة (دونه)			الإنتاج (طن)			القيمة (الف.د.ك)		
	97/96	98/97	99/98	97/96	98/97	99/98	97/96	98/97	99/98
المحصول : الزروعات القرنية : الشرايك الورقيات الوربات	4,403	5,025	50745	18,0563	21,908.8	25,1887	1,255.4	1,575.2	1,809.0
	5,798	7,160	7,642	20,7489	37,314.1	41,008.0	1,309.9	1,898.8	2,273.4
	13,436	14,372	15,170	43,7717	38,335.7	41,412.0	2,838.7	2,301.4	2,456.0
	474	582	368	375.4	617.2	494.4	56.3	66.3	64.4
الزروعات القرنية جملة الخضروات الشتوية محاصيل شتوية أخرى الجملة	24,111	270139	28925	82,9523	98,175.8	108,103.1	5,460.3	5,841.7	6,602.8
	4,948	10,815	12,854	1,4838	6,099.8	6,631.3	189	487.6	536.5
	29,059	37,954	41,779	84,436.1	104,2756	114,734.4	5,599.3	6,329.3	7,139.3
المحصول : الزروعات الصيفية : الشرايك الورقيات	5,721	6,246	5,339	7,5266	10,4387	10,123.7	843.7	1,020.9	983.1
	1,000	821	815	5,5350	3,0926	3,196.4	629.3	102.7	108.0

جدول (1) (ب)  
إنتاج المزرعات حسب المساحة المملوكة والكمية والقيمة  
في السنوات 96 / 97 - 98 / 99

المحصول	المساحة (دونم)			الإنتاج (طن)			القيمة (الف د ك)		
	97/96	98/97	99/98	97/96	98/97	99/98	97/96	98/97	99/98
الزراعات فيه المستقيمة :									
الزراعات فيه المستقيمة	1	4	22	0.3	1.0	5.6	0.0	0.1	0.4
مماثل	1.176	2.160	1.906	2.116.8	3.920.6	3.705.1	196.2	297.3	284.0
الجملة	7.898	9.231	8.082	15.178.7	17.452.9	17.080.8	1.669.2	1.421.0	1.375.5
الزراعات فيه المنحنية :									
مماثل	21.334	22.897	22.661	211.978	150.326	171.764.3	4.336.6	3.14005	3.611.4
الجملة	21.334	22.897	22.661	211.978	150.326	171.764.3	4.336.6	3.140.5	3.611.4
جملة الزراعات الحقلية	58.291	70.082	72.522	311.592.8	272.054.5	303.529.5	11.605.1	10.890.8	12.120.8
الزراعات المنحنية :									
التفريات	9.151	10.350	9.632	63.814.5	59.688.0	60.626.6	6.393.8	6.012.8	6.071.4
الورقيات	481	602	732	2.064.9	30056.3	4.097.7	175.6	173.6	243.4
الورقيات	215	292	183	1.011.3	1.428.8	851.8	68.0	97.0	545
البقوليات والمحاصيل	374	509	912	748.9	873.3	045.6	133.7	142.0	167.6
فيه مستقيمة	1	384	9	10.0	3.832	74.0	0.2	77.5	209
جملة الزراعات المنحنية	10.222	12.137	10.968	67.649.6	68.878.4	66.595.7	6.671.3	6.502.9	6.539.8
إجمالي الزراعات	68.513	82.219	83.490	379.242.4	340.932.9	370.125.2	18.276.4	17.393.7	18.666.0

- أما الخضروات الورقية : فأهمها السبانخ - ملوخية - كرات - ريحان - كزبرة - شبت - وغيرها .  
ومن أهم الدرنات والجنور والأبصال : البطاطس - الفجل - البصل - الثوم - وغيرها .  
- أما أهم البقوليات : الفول واللوييا - الفاصوليا - والبازلاء .  
ويعتبر الجت من أهم محاصيل الأعلاف .  
أما الحبوب فأهمها الشعير والقمح والذرة الصفراء والشامية .  
ويتم زراعة هذه المحاصيل إما بالزراعة المحمية أو الزراعة الحقلية أو كليهما .

#### الإنتاج الحيواني : ويتكون من :

الأبقار لإنتاج الحليب الطازج .

الأغنام والماعز .

الإبل .

الدواجن .

والجدول (2) يبين حجم الثروة الحيوانية في الأعوام 97/96 حتى 1999/98

#### وفيما يخص الإنتاج السمكي :

فإنه ينتج بواسطة الأسطول العامل في نشاط الصيد المكون من القطاع الحرفي والقطاع التجاري .

117 سفينة خشبية

ويتكون القطاع الحرفي من

35 سفينة حديثة

74 طراد فيبر جلاس

452 حظائر بحرية

#### أما القطاع التجاري :

فيتكون من 36 سفينة حديدية لصيد الروبيان فقط. وتقوم شركات صيد الأسماك الكويتية بجانب عملها الأساسي في صيد الروبيان بتصنيع جزء من رصيدها من الروبيان بتجميده وتصديره إلى الخارج . كما يوجد حوالي 75 مزرعة سمكية في داخل مزارع الإنتاج النباتي .

وقد بلغت كمية الأسماك المحلية الواردة إلى الأسواق في السنوات المذكورة حوالي 5561194 كجم ، 5441170 ، 5203679 كجم على الترتيب ، أما كمية وقيمة الإنتاج الحيواني فيوضحها جدول (3) .

جدول (2)

إعداد الثروة الحيوانية في الحيازات الزراعية

97/96 - 99/98

السلعة	97/96	98/97	99/98
أبقار	21023	18481	19980
أغنام	410916	421.053	475.817
ماعز	123191	129754	159036
دواجن	25577580	28307859	30976451

جدول (3)

كمية وقيمة الإنتاج الحيواني

97/96 - 99/98

السلعة	البيان	97/96	98/97	99/98
الحليب MILK	كمية (طن)	33872.0	34954	37768
	قيمة (ألف دينار)	60691	62798	67262
البيض EGGS	كمية (طن)	2035	2355	293.1
	قيمة (ألف دينار)	47859	51872	60206
لحوم الضأن والماعز SHEEP AND GOATMEAT	كمية (طن)	29010	24200	33760
	قيمة (ألف دينار)	36121	31406	44024
لحوم الأبقار COWS MEAT	كمية (طن)	4440	5190	5290
	قيمة (ألف دينار)	3697	408.8	4309
لحوم الدجاج POULTRY MEAT	كمية (طن)	328178	369133	389875
	قيمة (ألف دينار)	136371	141082	171688
الصوف WOOL	كمية (طن)	* 290.0	* 283.0	3430
	قيمة (ألف دينار)	* 72.5	* 70.9	860

\* لا تشمل كمية وقيمة صوف الأغنام .

وقد حقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة معقولة من الإكتفاء الذاتي في السنوات الأخيرة كالتالي :

السنة	1996	1997	1998
اللحوم الحمراء	٪8.3	٪5.6	٪5.2
لحوم الدواجن	٪35.3	٪38.3	٪41.5
الطيّب	٪20	٪19.3	٪19
البيض	٪53.3	٪56.4	٪69.4
الأسماك	٪54.4	٪52.3	٪53
الروبيان	٪80.2	٪102.3	٪84.3
الخضّر الطازجة	٪42	٪44.4	٪42.3
الأعلاف الخضراء	٪85.2	٪84.5	٪81.5

ومن المستهدف أن تصل نسبة الإكتفاء الذاتي عام 2002 / 2003 كالتالي :

اللحوم الحمراء	٪8.7	اللحوم البيضاء	٪56.2
الطيّب	٪29.3	البيض	٪72.1
الأسماك والروبيان	٪82.6	الخضروات الطازجة	٪59.3
الأعلاف الخضراء	٪88.5		

وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج المحلي الزراعي وجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 1997، 1998، 1999 بلغت 4222 ، 3530 - 4162 دينار كويتي على الترتيب في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في كل من السنوات الثلاث 16 دينار فقط .

وعلى صعيد الميزان التجاري الزراعي لوحظ أنه شهد عجزاً متزايداً في فترة التسعينات تراوح معدله بين 0.7 ٪ ، 8.2 ٪ ، حيث تشكل الواردات الزراعية النسبة الكبرى في تجارة الكويت الزراعية .

وإجمالاً يمكن القول أن القطاع الزراعي يشكل نسبة ضئيلة للغاية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي - كما أنه يستقطب نسبة لا تتجاوز 2٪ من إجمالي قوة العمل . وتستورد الكويت كافة المحاصيل والسلع الزراعية من مختلف التكتلات الاقتصادية والبلدان . كما تعيد تصدير هذه السلع .

(2) استهلاك السلع الغذائية في الكويت :

1 - أهم أنواع السلع الغذائية التي يتم استهلاكها بالكويت :

تتركز أهم مجموعات السلع الغذائية في سلع الأمن الغذائي بالإضافة إلى مجموعة من السلع الغذائية الهامة التي شكلت جزء كبير من المخطط الإستهلاكي الكويتي وهي :

- 1 - مجموعة الحبوب .
- 2 - القمح .
- 3 - الأرز .
- 4 - الخضروات الطازجة .
- 5 - الفواكه الطازجة .
- 6 - الدهون والزيوت النباتية .
- 7 - السكر .
- 8 - إجمالي اللحوم .
- 9 - اللحوم الحمراء .
- 10 - اللحوم البيضاء .
- 11 - الأسماك والربيان .
- 12 - بيض المائدة .
- 13 - الحليب الطازج .
- 14 - البن والشاي والكافا والتوابل .
- 15 - منتجات الألبان والبيض .

2- متوسط الإستهلاك الكلي ومعدل الإستهلاك الفردي :

وقد بلغت متوسطات الإستهلاك الكلي ومعدل الإستهلاك الفردي من هذه السلع كما في الجدول (4) .

جدول رقم (4)

متوسط الكميات المتاحة يومياً و سنوياً للإستهلاك الفردي من الطاقة

والبروتين والدهون في الكويت خلال الفترة 1992 - 1994

معدل الإستهلاك الفردي السنوي			معدل الإستهلاك الفردي اليومي			المنتج
الدهون بالكيلو جرام	البروتين بالكيلو جرام	الطاقة بالكيلوكالوري	الدهون بالجرام	البروتين بالجرام	الطاقة كالوري	
17.9	15.2	804.8	49.1	41.6	2205.0	أصل نباتي
51.3	46.7	75.4	51.3	46.7	75.4	% من إجمالي
17.0	17.3	262.4	46.6	47.5	719.0	أصل حيواني
48.7	53.3	24.6	48.7	53.3	24.6	% من إجمالي
34.9	32.5	1067.3	95.7	89.1	2924.0	الإجمالي العام

المصدر : الميزان الغذائي لدولة الكويت (F. A. O.)

جدول رقم (5)  
متوسط الكميات المتاحة للإستهلاك الفردي اليومي  
من الطاقة والبروتين والدهون من مختلف المصادر الغذائية  
في الكويت خلال الفترة 92 - 1994

المنتج	متوسط الإستهلاك اليومي				
	الطاقة كالوري	% من الإجمالي	البروتين بالجرام	% من الإجمالي	الدهون بالجرام
الخبز	1103.0	37.7	27.1	30.4	3.9
الحبوب النشوية	36.0	1.2	0.8	0.9	0.1
السكريات	353.0	12.1	0.0	0.0	0.0
البقوليات	59.0	2.0	3.8	4.3	0.5
مكسرات	16.0	0.5	0.5	0.6	1.4
الحبوب الزيتية	28.0	1.0	0.8	0.9	2.6
الفضريات	105.0	3.6	4.8	5.4	0.9
الفواكه	122.0	4.2	1.6	1.8	0.7
القهوة والنعاي والكاكاو	58.0	2.0	1.4	1.6	4.3
الحليب	301.0	10.3	22.9	25.7	22.5
الاسماك والمأكولات البحرية	16.0	0.5	2.8	3.1	0.4
الزيت	298.0	10.2	0.0	0.0	33.7
السمن / الدهون	87.0	3.0	0.1	0.1	9.7
اخرى	342.0	11.7	22.5	25.3	15.0
الإجمالي العام	2924.0	100.0	89.1	100.0	95.7

المصدر : الميزان الغذائي لولة الكويت (F.A.O)



جدول رقم (6)  
متوسط الكميات المتاحة للإستهلاك الفردي السنوي  
من الحفافة والبروتين والدهون من مختلف المصادر الغذائية  
في الكويت خلال الفترة 92 - 1994

المنتج	متوسط الإستهلاك				إتلافات الفرد السنوي			
	الحفافة بالكيلوالتري	% من الإجمالي	البروتين بالكيلو جرام	% من الإجمالي	الدهون بالكيلو جرام	% من الإجمالي	البروتين بالكيلو جرام	% من الإجمالي
الحبوب	402.0	37.7	9.9	30.4	1.4	4.1	0.0	0.1
الحبوب النشوية	13.1	1.2	0.3	0.9	0.0	0.1	0.0	0.1
السكريات	128.8	12.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البقوليات	21.5	2.0	1.4	4.3	0.2	0.5	0.2	0.5
مكسرات	5.8	0.5	0.2	0.6	0.5	1.5	0.5	1.5
الحبوب الزيتية	10.2	1.0	0.3	0.9	0.9	2.7	0.9	2.7
الخضروات	38.3	3.6	1.8	5.4	0.3	0.9	0.3	0.9
الفراكة	44.5	4.2	0.6	1.8	0.3	0.7	0.3	0.7
القهوة والفاى والكاكاو	21.2	2.0	0.5	1.6	1.6	4.5	1.6	4.5
المحمر	109.9	10.3	8.4	25.7	8.2	23.5	8.2	23.5
الاسماك والمكولات البحرية	5.8	0.5	1.0	3.1	0.1	0.4	0.1	0.4
الزيوت	108.8	10.2	0.0	0.0	12.3	35.2	12.3	35.2
السمن / الدهن	31.8	3.0	0.0	0.1	3.5	10.1	3.5	10.1
أخرى	124.8	11.7	8.2	25.3	5.5	15.7	5.5	15.7
الإجمالي العام	1067.3	100.0	32.5	100.0	34.9	100.0	34.9	100.0

المصدر: السيزان الغذائية الكويت (F.A.O)

**(3) متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون :**

باستخدام قائمة الميزان الغذائى لدولة الكويت الذى تعده منظمة الأغذية والزراعة لحساب متوسط نصيب الفرد اليومى والسنوئى من مكونات الطاقة والبروتين والدهون والأهمية النسبية لمصدر هذه المواد نباتية كانت أو حيوانية تم التوصل إلى النتائج الموضحة بجدول (5) والتي توضح متوسط الإستهلاك الفردى اليومى من الطاقة والبروتين والدهون من المصادر الغذائية المختلفة .

أما جدول (6) فيوضح متوسط الكميات المتاحة للإستهلاك الفردى السنوى من الطاقة والبروتين والدهون من المصادر الغذائية المختلفة .

**(4) العوامل المؤثرة على استهلاك الغذاء فى الكويت :**

ترجع أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الغذاء إلى :

- أعداد السكان ومعدلات نموها .

- مستوى الدخل الفردية .

- أسعار السلع الغذائية .

\* أعداد السكان ومعدلات نموها :

لاجدال فى أن أعداد السكان والنمو السكانى يؤثران على زيادة الطلب على كافة السلع بوجه عام فكلما زادت أعداد السكان زاد حجم الطلب الإستهلاكى على الغذاء وقد بلغ أعداد السكان فى السنوات من 1996 حتى 1999 حوالى (1.7) ، (2.2) ، (2.3) ، (2.3) ، (2.3) مليون نسمة على الترتيب وذلك يعنى زيادة السكان بنسب مئوية تبلغ ((25.9) ، (2.8) ، (-7) للسنوات من 1997 حتى 1999 قياسا للعام السابق لكل منهم .

كما تؤثر نوعية السكان وجنسياتهم فى استهلاك الغذاء حيث ان الكويت من الدول الجاذبة للعمالة من كافة أنحاء العالم فهناك الجنسيات العربية والآسيوية والأوربية والأفريقية وغيرها .

\* مستوى الدخل الفردية :

تعد الكويت من أعلى دول العالم من حيث الدخل الفردى حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى عام 1998 حوالى (3690) د . ك إرتفع عام 1999 إلى حوالى (4110) د . ك .

### \* العادات والأعراف والتقاليد السائدة :

- وهي من المؤثرات الهامة في تحديد نمط وكمية الاستهلاك من الغذاء ويعد المستهلك في الكويت أكثر استهلاكاً للغذاء من نظيره في بلاد أخرى .
- ويمكن ايجاز أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الغذاء في الكويت في الآتي :
- العوامل الاقتصادية وتشمل : الدخل - سعر الغذاء .
  - العوامل الإجتماعية والعادات وتشمل : الوعي - الديانة - التقاليد .
  - العوامل البيئية وتشمل : سلامة الغذاء - صحة البيئة - التغيرات الموسمية - العوامل الأيدلوجية .
  - العوامل الغير طبيعية ويشمل : الحروب - المساعدات الغذائية - الكوارث .
  - العوامل الفسيولوجية والسيكولوجية وتشمل : العمر - الجنس - الرغبات الفردية .
  - درجة التصنيع الغذائي وتشمل : أساليب المعالجة والتجهيز والدعاية والإعلان .

### (3) السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء :

هناك العديد من السياسات والبرامج المختلفة التي تلعب دوراً مباشرة أو غير مباشرة على الإستهلاك الغذائي في دولة الكويت وتتضمن السياسات العامة للغذاء والتغذية بدولة الكويت والتي يصدرها مجلس شئون الأغذية الإطار العام لتلك السياسات كما يلي :

#### 1- إطار السياسة العامة للغذاء والتغذية بدولة الكويت :

إن من أهم التزامات أي دولة تجاه مواطنيها هو حق كل فرد في الحصول على الغذاء ، ومن ثم فإن على كل دولة تحمل هذه المسؤولية من خلال توفير الأمن الغذائي للمواطنين بما يضمن حصول جميع السكان وفي جميع الأوقات على ما يكفيهم من الأمدادات الغذائية السليمة والكافية واللزمة للنظام الغذائي الملائم من الناحية التغذوية والصحية .

وتعتبر الكويت من البلدان المستوردة للغذاء غير زراعية ومحدودة الثروات والموارد الطبيعية وتشكل العوامل البيئية والجغرافية عقبة في مجال التنمية الزراعية مما يجعلها دولة تعتمد على الإستيراد الخارجي كمصدر أساسي لتوفير الغذاء للسكان .

لذا روعى عند وضع إطار السياسة العامة للغذاء والتغذية للبلاد الأخذ بعين الإعتبار للعوامل والظروف المؤثرة على هذه السياسة كالعوامل البيئية والجغرافية والتركيبة السكانية والعادات والتقاليد الإجتماعية وأنماط الإستهلاك الغذائي بالإضافة إلى ميادين الإعلان العالمي وخطة العمل الخاصة بالتغذية للمؤتمر الدولي المعنى بالتغذية ، وقد وضعت أهداف تفصيلية وإجراءات تنفيذية تحقق هذه الأهداف .

ترتكز السياسة الغذائية على هدف رئيسي وهو توفير غذاء متوازن تتوفر فيه كافة الإشتراطات الصحية ومطابقاً للمواصفات القياسية ويتناسب مع الإحتياجات الحقيقية للفرد كما ونوعاً لجميع السكان في الظروف العادية والطارئة .

ويقتضى الوصول لهذا الهدف تطبيق برامج إقتصادية وصحية وتعليمية وسكانية وبيئية وزراعية وإجتماعية متناسقة تكفل تحقيق التوازن الغذائي بين السكان .

وتوجيه الموارد المتاحة نحو أغراض إنتاجية تكفل الإرتقاء بمستوى التغذية الذي يعد من أهم دعائم التنمية البشرية ، وحتى يمكن وضع وتطبيق هذه البرامج بصورة علمية فلا بد من توافر البيانات الحقيقية عن العوامل المؤدية لمشكلات سوء التغذية وذلك من خلال البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية ونظم الترصد التغذوي والغذائي .

وأخيراً يجب على مجلس شئون الأغذية بعد قرار الإطار عمل تقييم دوري لما يتم إنجازه من إجراءات تنفيذية والتعرف على المعوقات التي إعترضت التنفيذ والعمل على وضع حلول مناسبة لإزالة هذه المعوقات لتحقيق الأهداف المنشودة .

#### الأهداف التفصيلية وإستراتيجية تنفيذها :

أولاً : توفير الأمن الغذائي للبلاد :

الأهداف : إتاحة السبل لكافة السكان وفي جميع الأوقات للحصول على الغذاء الضروري للتمتع بحياة صحية .

الإجراءات :

- 1 - رصد مصادر وكميات الأغذية في البلاد بصورة دورية .
- 2 - تحديد إحتياجات السكان من الأغذية كماً ونوعاً على ضوء معدلات الإستهلاك الغذائي وعدد السكان .

- 3 - وضع القوانين والنظم لإستيراد وتصدير الأغذية بما يكفل توفير مخزون إستراتيجى يغطى إحتياجات السكان مدة لاتقل عن ستة أشهر .
- 4 - وضع خطط طوارئ تكفل توفير وتوزيع الأغذية على السكان فى حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية
- 5 - وضع خطط لتنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى المحلى وذلك فى إطار الخطة الخمسية الأنمائية للدراسة .
- 6 - تنمية ودعم الصناعات الغذائية الوطنية .
- 7 - عمل البحوث والدراسات العلمية لزيادة الإنتاج الزراعى المحلى .
- 8 - بحث سبل وإمكانية الإستثمار الزراعى فى دول العالم الخارجى المستقر سياسياً وإقتصادياً على أن يكون التركيز على سلع غذائية تؤمن الطلب المحلى .
- 9 - تنسيق سياسات إستيراد السلع الغذائية من دول العالم الخارجى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى بما يتيح شروط تفاوضية أفضل فى نوعيات وأسعار السلع الغذائية .
- 10 - رصد ومتابعة السوق العالمية للسلع الغذائية بما فى ذلك ظروف الإنتاج والمعروض العالمى وشروط التجارة الدولية فى الدول المصدرة الرئيسية ، والتكتلات الإقتصادية.
- 11 - وضع إستراتيجية وطنية لتنمية قطاعات الزراعة النباتية ، والحيوانية ، والداجنة ، والثروة السمكية ، بما يتيح توفير المعلومات اللازمة لسياسة زراعية تعطى الأولوية للسلع الإستراتيجية .
- فى قضية الأمن الغذائى للبلاد وفقاً للموارد والإمكانات المتاحة ، وترجمة ذلك فى الميزانيات والخطط الأنمائية للدولة .
- 12 - دراسة إمكانية الإفادة من الفاقد التسويقى فى المنتجات والسلع المختلفة ، وإقامة صناعات علفية وصناعات سمادية عضوية. وإجراء تقديرات كمية وقيمة لجميع السلع الغذائية المتداولة فى البلاد .

ثانياً : تقييم ورصد الحالة التغذوية للسكان :

الأهداف : تحديد المشكلات التغذوية ذات الأولوية وتحليل أسبابها وتخطيط البرامج الوقائية والعلاجية الملائمة .

الإجراءات :

- 1- تشجيع البحث العلمي لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لتحديد المشكلات التغذوية وتقييم الحالة الغذائية والتغذية للبلاد .
- 2- تعزيز نظم جمع البيانات وتحليلها وتوفيرها للمخططين ومتخذي القرار .
- 3- تطبيق برامج الرصد التغذوي وخاصة ترصد النمو كمياري للحكم عن الوضع التغذوي .
- 4 - تطبيق برامج التردد الغذائي .

ثالثاً : حماية المستهلك وضمان سلامة الأغذية وجودتها :

الأهداف : تنظيم وتطوير إجراءات ووسائل الرقابة الغذائية وفقاً لأحدث المقاييس الصحية العالمية .

الإجراءات :

- 1- حصر القوانين واللوائح المعمول بها حالياً في مجال الرقابة وتقييمها وتحديثها بصورة دورية والعمل على توحيد إجراءات الرقابة الغذائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .
- 2- وضع المعايير الخاصة بجودة الأغذية الغير مأمونة أو منخفضة الجودة أو المفسوشة أو الملوثة .
- 3- توفير أحدث الوسائل التكنولوجية وطرق الفحص المستخدمة في تحليل الأغذية.
- 4- إقرار نظم التخزين والتوزيع والتداول للسلع الغذائية وفق أحدث المواصفات والإشترطات الصحية العالمية .
- 5- توفير المواصفات القياسية لمختلف أنواع الأغذية وتوحيدها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

رابعاً : ترشيح الإستهلاك الغذائي ونشر التوعية التغذوية :  
الأهداف : الحد من الهدر في إستهلاك المواد الغذائية ، وكذلك الإفراط في  
إستخدامها معاً يشكل نتائج سلبية على المستويين الإقتصادي والصحي  
للمكان .

#### الإجراءات :

- 1- إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي لبعض السلع الغذائية  
المدرجة بالبطاقة التموينية والمدعمة والتي تطرح حرة بالجمعيات  
التعاونية .
- 2- وضع خطة إعلامية متكاملة التوعية التغذوية لفئات السكان المختلفة  
بصفة عامة مع التركيز بصفة خاصة على الحد من سوء إستهلاك  
المواد الغذائية والأمراض المزمنة المرتبطة بالإفراط في إستهلاك  
الأغذية .
- 3- تعزيز المعرفة بالأغذية التغذوية في سن مبكرة عن طريق المناهج  
الدراسية .

خامساً : النهوض بمستوى التغذية للفئات الحساسة بالمجتمع :  
الأهداف : تحسين الحالة الصحية التغذوية للرضع والأطفال دون السن المدرسي  
والحوامل والمرضعات والمراهقين والمسنين مما يضمن تحقيق  
الحالة البدنية والعقلية السوية لهم وبالتالي ممارسة حياة إنتاجية أفضل  
للمجتمع .

#### الإجراءات :

- 1- بذل كل جهد ممكن للقضاء على العوائق التي تعترض الرضاعة  
الطبيعية .
- 2 - الرقابة الغذائية على أغذية الأطفال وخاصة بدائل لبن الأم ورفع الدعم  
عنها .
- 3 - التوعية التغذوية لتشجيع الرضاعة الطبيعية وأساليب الفطام السليمة  
والتغذية السليمة أثناء فترة الحمل والرضاعة وتغذية المراهقين  
والمسنين .
- 4 - الإهتمام بصورة أفضل لتوفير الرعاية الصحية والغذائية لكبار السن  
بصورة عامة ونزلاء دور الرعاية الإجتماعية بصفة خاصة .
- 5 - توفير تغذية جيدة للطلبة والطالبات في المدارس .

**سادساً : تنمية الكوادر الوطنية العاملة فى مجال الغذاء والتغذية :**

**الأهداف :** تأهيل وتدريب أعداد كافية من الكوادر الوطنية فى مجال علوم الغذاء

والتغذية لتوفير العناصر الفنية المتخصصة .

**الإجراءات :**

1 - وضع برامج تدريبية وإعداد كوادر وطنية متخصصة فى مجال الغذاء

والتغذية .

2 - توفير أحدث الوسائل التعليمية وتشجيع البعثات العلمية للكوادر

الوطنية للتخصص فى هذا المجال

3 - تدريس علوم الغذاء والتغذية فى كليات الطب والعلوم والتربية ومعاهد

العلوم الصحية .

2 - سياسات وبرامج الرقابة على الجودة والمواصفات وحماية

**المستهلك :**

إن المواصفات القياسية لها دور هام وراشد فى حماية المستهلك لما تشتمل عليه من

شروط السلامة والأمان والمحافظة على الصحة العامة ، وحماية البيئة ، كما تخدم الصناعة

من خلال تخفيض التكاليف ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، ورفع جودة الإنتاج ، كما تساهم فى

تسهيل التبادل التجارى وتفتح أسواق جديدة من خلال توافق وتوحيد المواصفات أقليمياً

وولياً ، لذا تعتبر المواصفات القياسية عنصر ضرورى وهام فى الإقتصاد الوطنى .

وتعتبر مواصفات الأغذية ضرورية لتطبيق الرقابة عليها على نحو فعال ، فعن طريق

المواصفات يتم تحديد هوية ونوعية الأغذية والمكونات والمضافات المسموح بها ، والحد

الأقصى المسموح به من المواد الملوثة ، والشروط الصحية التى تشمل المواصفات

الميكروبيولوجية وطرق الفحص الكيمائية ، ومواصفات المنتج النهائى والمعايير والمقاييس

بالإضافة إلى بيانات بطاقة العبوة وطرق أخذ العينات وبهذا تعتبر المواصفة الإطار القانونى

الذى يحمى المستهلك من الأغذية الضارة والغير صالحة للإستهلاك الأدمى والامتدانية

الجودة والقيمة الغذائية .

كما تستخدم المواصفات كأداة فى تقييم جودة المنتج وأستحقاقه للحصول على علامة

الجودة الوطنية طبقاً للشروط والضوابط المعتمدة فى هذا الشأن .



وحرصت دولة الكويت ممثلة في وزارة التجارة والصناعة بتوفير المواصفات القياسية للمواد الغذائية فقد صدر مرسوم بقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي ونصت المادة الأولى منه بإنشاء إدارة المواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة لتكون المرجع المعتمد للتوحيد القياسي وضبط جودة الإنتاج وحددت المادة الثانية منه الغرض من إنشاء الإدارة وهو تحقيق أهداف التوحيد القياسي وعلى الأخص تبسيط وتيسير وتوحيد وتنظيم وتحسين وتنسيق الأنشطة الوطنية في قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتحقيق الوفرة في المواد والالات والموارد والطاقة والوقت والجهود وخفض التكاليف وضمان وتحسين جودة وإمكان تبادل وتحمل السلع الصناعية وتحقيق الإقتصاد الإجمالي الأمثل، وحددت المادة العاشرة منه أسلوب إعداد مشاريع المواصفات القياسية الكويتية ، وذلك من خلال تشكيل لجان فنية تشكل بقدر الإمكان من ممثلين للمنتجين والتجار والمستهلكين والجهات المعنية وذوى الخبرة .

وتعتمد اللجنة العامة للتوحيد القياسي برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية مشاريع المواصفات القياسية الكويتية ، ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة . وتتخذ المواصفات القياسية الكويتية الإجبارية أساساً لعمليات الإستيراد والتصدير ويجوز الإعفاء من هذا الإلتزام بقرار من وزير التجارة والصناعة .

ونظراً لأهمية المواصفات القياسية للمواد الغذائية فإن جميع المواصفات القياسية الكويتية المعتمدة للمواد الغذائية هي مواصفات إلزامية .

وتتولى إدارة المواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وبالتعاون مع بلدية الكويت ووزارة الصحة الإشراف على تطبيق المواصفات القياسية الكويتية للمواد الغذائية المتداولة في الكويت . ويمنع تداول أى مادة غذائية مخالفة للمواصفات القياسية الكويتية .

وحدد الفصل الخاص (المادة 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27) من المرسوم بقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي عقوبات مخالفة أحكام هذا القانون فيما يخص المواصفات القياسية كما هو منصوص في المواد التالية :

1- في حالة إستخدام شخص أسم يشابه أسم إدارة المواصفات والمقاييس أو إستخدام أى علامة أو شكل أو رمز أو إشارة أو خلافه تحوى كلمة مواصفات كويتية بأى لغة سواء عربية أو أجنبية أو إستخدام أى علامة تدل على مستوى



**قطرية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية  
الإشراكية العظمى**

## تفويم السياسات والبرامج المؤثرة على

## إستهلاك الغذاء في الجماهيرية الليبية

إعداد :

د . أحمد عاشور أحمد

### مقدمة :

يمثل الغذاء الحاجة الأساسية لإستمرار حياة الإنسان ، لأن الغذاء يزود الجسم بالطاقة اللازمة للقيام بنشاطه ، والذي يعتمد على نوع وكمية الغذاء.

عرف المصرف الدولي الأمن الغذائي على أنه القدرة لدى كل الناس وفي كل الأوقات على الحصول على الغذاء بالمستوى اللازم لكي يتمتع الإنسان بحياة تتميز بالصحة والنشاط ، أي أن تعريف المصرف الدولي يركز على الإستهلاك من الجانبين الكمي والكيفي ، في حين عرف خبراء المجموعة الأوربية الأمن الغذائي بأنه عمل يهدف إلى إختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية ، ويرى هؤلاء الخبراء أنه من الضروري التمييز بين حالات النقص المؤقت في كميات الطعام وبين حالات النقص المزمن ، ويرى هؤلاء الخبراء أيضاً بأن تتوفر لدى المجتمعات الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو للحصول عليه بحيث ينتفي الإحساس بالخوف من عدم وجود ما يكفي من الطعام وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر حساسية نحو نقص الطعام (النساء ، الأطفال ، فقراء الريف).

لذلك يحظى موضوع الأمن الغذائي بأهمية بالغة في إقتصاديات الدول خاصة في عصرنا الحاضر ، ليس فقط لكون توفر الغذاء شرطاً أساسياً لإستمرار حياة الإنسان ، وإنما يتعدى ذلك حيث أصبحت سياسة قوة الغذاء تستخدم في فرض وتوجيه السياسة العالمية.

وعادة ما تقوم الدول بوضع سياسات إقتصادية وزراعية تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي من الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي ، والذي لا يتحقق إلا بزيادة الإنتاج الزراعي من المحاصيل النباتية المختلفة والمنتجات الحيوانية ولا تحقق هذه الزيادة في الإنتاج الزراعي إلا عن طريق برامج مكملة لتنفيذ تلك السياسات الزراعية ، وأن أهم مشكلة تواجه تنفيذ تلك البرامج في ليبيا هي محدودية الموارد الطبيعية ، والتي

لابد من وضع برامج تستهدف تحسين القدرة الإنتاجية لتلك الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل مع محاولة زيادة المتاح من تلك الموارد.

وتعاني ليبيا من فجوة غذائية متزايدة ، وإذا ما ظل نمو حجم السكان فيها على نفس الوتيرة ، أي بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإنتاج الغذائي فإن الفجوة الغذائية في كثير من السلع ستستمر في التزايد ، وعقب قيام الثورة أصبح القطاع الزراعي يحظى بإهتمام كبير وخاصة بغرض تنميته وتطويره لكي يساهم بقدر أكبر في النشاط الإقتصادي الوطني ، وكما يزيد من نسبة تغطيته للإحتياجات الغذائية وتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي للمواطن الليبي ، كما تبنت الدولة الليبية سياسات وبرامج كان الهدف منها هو تحقيق الرفاه وتحسين الوضع المعيشي بما في ذلك التغذي للليبيين .

وفي هذا التقرير سنتطرق إلى الوضع الراهن للحالة الغذائية لسكان الريف في الجماهيرية وإلى البرامج والسياسات التي وضعتها الدولة وقامت بتنفيذها لتحسين الحالة الغذائية الليبية بما في ذلك سكان الريف.

### الوضع الراهن لإستهلاك الغذاء والتغذية والسياسات الموجهة لتحسين التغذية في الريف :

#### 1- النمط التغذوي في الريف :

إن دراسة الحالة الغذائية للمجتمع الليبي لم تحظ بالإهتمام المطلوب ويتضح ذلك جلياً من الدراسات المحدودة والمتوفرة في هذا المجال ، حتى العدد البسيط من تلك الدراسات إما أن تكون من الدراسات العامة التي لا تخص فئة معينة أو منطقة معينة في ليبيا أو قد تم إجراؤها في إحدى المدن التي تتمتع بكثافة سكانية عالية.

إن خطط التحول والبرامج الإستثمارية التي تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 1973 و 1985 قلصت الفجوة في توزيع الدخل بين الشرائح والفئات الإجتماعية المختلفة وكذلك بين سكان المناطق المختلفة ، فمثلاً نجد أن حصة الخمس الأعلى إلى الخمس الأدنى في منطقة طرابلس كانت 3.2 مقابل 2.9 في سبها و 3.1 في الجبل الغربي ، إلا أن الأکید أن فجوة التفاوت قد توسعت بعد عام 1992/1993 نتيجة للظروف الإقتصادية المحلية والدولية إلا أن ذلك التوسع في الفجوة يبقى متواضعاً ولا يؤدي إلى إرتفاع ذي دلالة عالية في حدة التفاوت وبحيث يشكل ظاهرة إجتماعية تعمل على تغير النمط السائد ، ويتضح

ذلك في توزيع وإمتلاك السلع المعمرة بين سكان الحضر والريف (جدول 1) حيث تدل نتائج تعداد 1995 تقارب الأسر المعيشية الريفية والحضرية.

جدول (1) النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تمتلك عينات من السلع المعمرة لعام 1995

المتوسط العام	ريف	حضر	السلعة
95.80	91.50	97.93	جهاز إذاعة مرئية (تلفزيون)
94.80	97.50	98.10	موقد للطبخ
93.30	91.20	94.00	براد (ثلاجة)
77.30	68.50	80.30	سخان مياه
74.20	67.60	76.00	جهاز إذاعة مسموعة (راديو)
67.60	60.70	70.00	غسالة كهربائية

المصدر: مرجع رقم (2).

وتأسيساً على ذلك فإننا سنفترض أن النمط التغذوي في الريف الليبي لا يختلف عن النمط التغذوي في الحضر ، وسيتم إستقراء نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية وكذلك نصيب الفرد من العناصر الغذائية الرئيسية من نتائج تلك الدراسات المتوفرة والتي تم إجرائها في المناطق الحضرية.

#### 1-1-1 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية :

يوضح الجدول (2) متوسط نصيب الفرد السنوي من اللحوم المتاحة للإستهلاك في ليبيا ، ويتضح من الجدول أن نصيب الفرد قد تراجع مع منتصف الثمانينيات بسبب تقليص إستيراد الحيوانات الحية للذبح وكذلك اللحوم لتتراوح في التسعينيات في حدود 35 كيلو جرام في المتوسط العام.

ويعتبر هذا المتوسط جيداً مقارنة بالمتوسط العام للدول العربية والذي يصل إلى 21 كيلو جرام/ الفرد/ السنة ، إلا أنه أقل من المستوى المرغوب في الغذاء المتزن والذي يقدر بـ 45 كيلوجرام للفرد في السنة، أما بالنسبة للألبان فإن نصيب الفرد السنوي منها شهد إرتفاعاً في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات ، ويتراوح في التسعينيات في حدود 120 - 125 كيلو جرام / الفرد / السنة ، وهي كميات تعتبر مناسبة عند مقارنتها بمكونات الغذاء المتزن والتي توصي بإستهلاك 70 كيلوجرام في السنة.

شهد نصيب الفرد السنوي من البيض إرتفاعاً في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات ، حيث كان نصيب الفرد من البيض في السنة يتراوح بين 7 - 10 كجم/الفرد/ السنة ، وبمتوسط عام للفترة ما بين 1990 ، 1996 في حدود 7.9 كجم/الفرد/السنة ، وهذه الكمية تتوافق مع التقديرات التي وردت في إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 1996 ، والتي قدرت بـ 27.3 كجم/الفرد/السنة ، هذا وتعتبر هذه الكميات جيدة وتفوق الإحتياجات.

تعتبر الحبوب السلعة الأكثر إستهلاكاً في جميع أنحاء العالم ، ويعتبر القمح أكثر الحبوب إستهلاكاً على مستوى ليبيا لإستعماله في تصنيع السميد والدقيق بأنواعه ، وتمثل كمية الحبوب المتاحة للإستهلاك أكثر من 40% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية الرئيسية ، ويتراوح نصيب الفرد السنوي من الحبوب للفترة ما بين 1990 - 1996 في حدود 148 إلى 210 كجم/السنة وبمتوسط عام في حدود 182 كجم/الفرد/السنة.

يتراوح نصيب الفرد من الزيوت في الفترة ما بين 1990 ، 1996 في حدود 16 - 33 كجم للفرد في السنة وبمتوسط عام في حدود 19.8 كجم/الفرد/السنة ، هذا ويلاحظ إنخفاض الكميات المتاحة للإستهلاك من الزيوت بعد عام 1992 ، وقد يعود ذلك إلى إنخفاض الكميات المستوردة من الزيوت وعدم تغطية الإنتاج المحلي منها للإستهلاك عند المستوى المطلوب ، هذا وتعتبر الكميات المتاحة منها للإستهلاك في حدود 7 - 17 كجم/الفرد/السنة في الفترة ما بين 1990 ، 1996 ، وهي كميات مناسبة وتتوافق مع توصيات الغذاء المتزن.

إن كميات الخضروات المستوردة تعتبر بسيطة ويمكن إهمالها وأهم السلع التي يتم إستيرادها هي البصل والثوم والبطاطس ، وإن الكميات المتاحة للإستهلاك تتعدى 110 كجم/الفرد/السنة للفترة ما بين 1990 ، 1996 بإستثناء سنة 1995 حيث كان متاح للإستهلاك في حدود 95 كجم/الفرد/السنة فقط، وتعتبر الكميات مناسبة وتفوق الإحتياجات لتوصيات الغذاء المتزن وهي 80 كجم/الفرد/السنة.

تعتبر كميات الفواكه المتاحة للإستهلاك معقولة حيث تبلغ في المتوسط للفترة ما بين 1990 و 1996 في حدود 110 كجم/الفرد/السنة ، إلا أن تلك الكميات إختلفت من سنة إلى أخرى وكانت تتراوح ما بين 92 - 132 كجم/الفرد/السنة ويساهم الإستيراد بنسبة كبيرة ، ومن أهم الفواكه المستوردة التفاح والموز ، كما يتم إستيراد الفواكه المعلبة.

### جدول (3)

#### متوسط نصيب الفرد من البروتين والدهون والنشويات والطاقة

السنة	البروتين		الدهون		النشويات		الطاقة	
	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة	كجم/الفرد/السنة
1990	36.1	99	43.4	119	238	652	1606	4400
1991	38.3	105	51.1	140	252	690	1595	4370
1992	45.6	125	43.8	120	237	650	1518	4160
1993	44.5	122	34.7	95	191	524	1262	3457
1994	36.1	99	38.0	104	191	524	1241	3400
1995	38.0	104	37.6	103	201	552	1221	3346
1996	36.5	100	34.7	95	183	500	1231	3373
المتوسط	39.3	107.7	40.5	110.9	213.3	584.6	1382	3787

المصدر : مرجع رقم (3).

#### 1-1-2 متوسط نصيب الفرد السنوي من البروتين والدهون والنشويات

##### والطاقة :

يوضح جدول (3) نصيب الفرد السنوي واليومي على التوالي من البروتين والدهون والنشويات والطاقة ، ويتضح من جدول (3) أن نصيب الفرد من البروتين خلال الفترة ما بين 1990 ، 1996 تراوحت ما بين 99 - 125 جرام يومياً وبمتوسط عام في حدود 107 جرام/اليوم ، علماً بأن إستهلاك السلع الغذائية الرئيسية بالكميات المدرجة في جدول (2) توضح بأن المصادر الحيوانية تساهم بنسبة 28.5٪ من إجمالي نصيب الفرد من البروتين (تراوحت النسبة ما بين 23.3٪ ، 34.4٪) وأن مساهمة البروتين من إجمالي الطاقة المتاحة للإستهلاك تكون في المتوسط في حدود 12٪ وهي نسبة مقبولة ، لأن النسبة المنصوح بها تتراوح ما بين 12 - 14٪ وبذا فإن كمية البروتين المتاحة للإستهلاك للفرد في ليبيا لا تعتبر مرتفعة ، هذا ويجب تجنب الإفراط في إستهلاك البروتين لما لذلك من مخاطر على صحة الإنسان.



يلاحظ من جدول (3) أن نصيب الفرد من الدهون تراوحت ما بين 95 - 140 جرام يومياً وبمتوسط فى حدود 110.9 جرام يومياً للفترة ما بين 1990 ، 1996 ، وتقدر مساهمة الدهون فى حدود 26.9% من إجمالى الطاقة وهى نسبة معقولة مقارنة بتوصيات خبراء التغذية بالأا تزيد نسبة مساهمة الدهون عن 30% من إجمالى الطاقة ، كما يتضح بأن نسبة الدهن فى الدهنيات المشبعة إلى غير المشبعة هى فى المتوسط فى حدود 1 : 1.5 وهى نسبة جيدة مقارنة مع ما يوصى به خبراء التغذية بحيث تكون النسبة 1:2 وهذا يدل على إنخفاض كمية الشحوم الحيوانية المتاحة للإستهلاك مقارنة بالزيوت النباتية ، وهى ظاهرة تغنوية جيدة.

تعتبر الكربوهيدرات المصدر الأساسى للطاقة فى غذاء الإنسان ، حيث ينصح خبراء التغذية بزيادة إستهلاك الكربوهيدرات خاصة الكربوهيدرات المركبة ، ويفضل أن تساهم الكربوهيدرات بنسبة 58% من إجمالى الطاقة موزعة على النحو التالى : 48% على الأقل من الكربوهيدرات المركبة ، و 10% على الأكثر من السكر المكسر ، ويتضح من جدول (3) أن نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك من الطاقة يتراوح ما بين 524 - 690 جرام / الفرد/اليوم ، وبمتوسط فى حدود 584.6 هذا ويلاحظ من الجدول إنخفاض الكميات المتاحة للإستهلاك من الكربوهيدرات تساهم بما نسبته 60.9% فى المتوسط من إجمالى الطاقة.

إن الوظيفة الأساسية للغذاء هو توفير الطاقة اللازمة التى يحتاجها الجسم ، وتقدر إحتياجات الرجل تام النمو حسب منظمة الصحة العالمية فى حدود 3000 كيلوكالورى/الشخص/اليوم. ومن جدول (3) يتبين أن نصيب الفرد من الطاقة تراوحت ما بين 3400 - 4400 كيلوكالورى ، وبمتوسط عام فى حدود 3787 كيلو كالورى للفرد فى اليوم، أى بزيادة قدرها 12.9% عن الإحتياجات ، إلا أن هذه الزيادة لا تعتبر كبيرة حيث أن العديد من أفراد المجتمع وخاصة المنخرطين فى أعمال الزراعة والصناعة والبناء وما شابه ذلك يحتاجون إلى كمية أكبر من الطاقة ، وعليه يمكن إعتبار نصيب الفرد فى الجماهيرية من الطاقة مقبولاً ومناسباً لتغطية إحتياجات معظم أفراد المجتمع.

جدول (2) نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية في ليبيا  
(كيلوجرام/ الفرد/ السنة)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
اللحوم الحمراء والبيضاء	44.0	37.0	33.0	34.0	32.0	37.0	39.0	32.0	36.0
الالبان ومشتقاتها	82.0	52.0	129.0	127.0	127.0	125.0	124.0	123.0	120.0
البيض <sup>(1)</sup>	5.8	5.8	7.6	7.0	7.0	8.0	8.0	8.0	10.0
	(105)	(105)	(138)	(127)	(127)	(145)	(145)	(145)	(182)
الحبوب	189.0	140.0	184.0	189.0	210.0	213.0	148.0	153.0	177.0
الزيوت	20.0	22.0	24.0	33.0	26.0	17.0	18.0	20.0	16.0
البقوليات	-	7.0	8.0	15.0	15.0	15.0	15.0	17.0	7.0
الخضروات	139.0	122.0	98.0	113.0	157.0	113.0	124.0	95.0	116.0
الفواكه	129.0	84.0	11.0	106.0	120.0	92.0	113	132.0	97.0

المصدر : مرجع رقم (3)

ويبدو من هذا السرد السريع لنصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية والعناصر الغذائية والطاقة أن الوضع الغذائي لليبيين يعتبر جيداً ويقارب توصيات وإقتراحات خبراء التغذية ، إلا أن هذه المتوسطات العامة لا تعكس الإختلافات في الكميات المستهلكة الحقيقية بين أفراد المجتمع . ويبدو عادة الإختلاف في الكميات المستهلكة إلى عدة عوامل من بينها عوامل إقتصادية وإجتماعية وثقافية ، وقد ينجم عن هذا الإختلاف بروز مجموعات أكثر تعرضاً لسوء التغذية وللمزيد من تسليط الضوء عن الحالة الغذائية لليبيين سنتعرض بإيجاز إلى بعض الدراسات التي أهتمت بالمسوحات الغذائية لمحاولة تقدير نصيب الفرد من السلع والعناصر الغذائية ، فقد أوضحت دراسة أجراها أحمد وأبوعائشة خلال الفترة ما بين 1983 - 1984 بأن الفئات العمرية من الذكور والتي تعدت 15 سنة تعاني من نقص في كمية الطاقة المستهلكة ، حيث كانت كمية الطاقة التي إستهلكتها

(1) تمثل الأرقام بين قوسين عدد البيض المتاح للإستهلاك للفرد في السنة الواحدة

الفئات العمرىة (15 - 18) تعادل 86% من الإحتىاباب ، فى حىن كانت كمىة الطاقة المستهلكة لفئة العمر (51 سنة فاكثرب) من الذكور تعادل 64% من الإحتىاباب ، وبذلك الحال بالنسبة للإناث فى الفئة العمرىة (11 - 14 سنة) حىث كانت كمىة الطاقة المستهلكة لهذه الفئة العمرىة تعادل 86% من الإحتاباب ، كما بىننت الدراسة بأن الأطفال من فئة العمر (1 - 3 سنوات) كانت تعاني من نقص فى بعض الأحماض الأمىنىة الضرورىة وخاصة الهىستىدین واللىوسىن واللىسبىن الفىنائل أمىن.

كما بىننت الدراسة التى أجراءها سوبدان وآخرون 2001 بأن هناك إنخفاض فى كمىة الطاقة المستهلكة من قبل جمىع الفئات العمرىة من الذكور والإناث وىزءاء الإنخفاض مع تقدم العمر ، كما أن محتوى وحبابهم كان بها نقص فى فىتامىن أ ، انفىتامىن ب ، والرىبوفلافىن والكالسىوم ، أما نتائج القىاساب الجسمانىة التى أجراءها نفس البابح فقد دلت على أن متوسط الأوزان والأطوال للأعمار تحت 18 سنة أقل من الأوزان والأطوال القىاسىة بإسثناء الذكور والإناث فى الفئة العمرىة 7 - 10 سنوات والذىن كانت أوزانهم وأطوالهم فى حدود الأطوال والأوزان القىاسىة ، وقد كانت نسبة البدانة أعلى فى النساء منها فى الرجال (24.5% ، 29.48%) على التوالى ، بىنما نسبة النحافة كانت أعلى فى الرجال منها فى النساء (16.75% ، 14.02%) وأوضحت الدراسة الكىمىابوىة (البىوكىمىابوىة) التى أجراءها نفس البابح بأن نسبة فقر الدم فى الذكور تصل إلى 9.4% ، فى حىن تكون فى الإناث فى حدود 18.3% وتكون عند أعلى معدل لها فى الإناث عن عمر 19 - 24 سنة حىث تصل إلى 20.2% كما أن الفئات العمرىة (7 - 10 سنة ) و (11 - 14 سنة ) و (25 - 50 سنة) من الجنسىن الذكور والإناث يعانون من إنخفاض فى مستوى الكالسىوم فى الدم مما قد يعرضهم إلى الإصابة ببعض الأمراض مثل الكساح ولین العظام.

## 2-1 مستوباب الدخل ونسبة الصرف من تلك الدخل الموجة نحو

### إستهلاك الفءاء :

ىعتبر مستوى دخل الفرد من العوامل المهمة فى تحدىء الطلب على السلع الفءانىة المختلفة و تحدىء حجم الإستهلاك ، وأن زیادة دخل الفرد تزيد من إستهلاك السلع الفءانىة خاصة للحمم الحمراء ومنتجات الدوابن والخضرواب والفواكه، فى حىن أن

إنخفاض دخل الفرد (الأسرة) يجعله يعتمد على إستهلاك المنتجات النباتية كالحبوب والبقوليات والخضروات لرخص ثمنها .

إرتفع متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 656 دينار ليبي عام 1970 إلى حوالي 3318 دينار عام 1980 نتيجة لإرتفاع العوائد النفطية إلى أعلى مستوى لها إلا أن دخل الفرد شهد تراجعاً خلال الفترة ما بين 1985 ، 1990 ليعود للإرتفاع ليستقر عند حوالي 2618 دينار عام 1997 .

#### جدول (4)

السنة	دخل الفرد (دينار/ سنة)
1970	656
1975	1416
1980	3318
1985	2170
1990	1713
1995	2734
1997	2618

وتشير نتائج المسح الإنفاقي العائلي للسنة 1993 الذي أعدته الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بأن الأسرة الواحدة في ليبيا تنفق سنوياً حوالي 2523 دينار على السلع الغذائية المختلفة ، ويشكل هذا المبلغ 43% من إجمالي إنفاق الأسرة ، ووجد أن اللحوم والأسماك تشكل حوالي 36% من إجمالي الإنفاق على السلع الغذائية والحبوب 10.78% والحليب ومشتقاته 10.7% أيضاً والخضار الطازجة والمعلبة 15% والفواكه الطازجة والمعلبة 4.10% أما البقوليات والبهارات والتوابل والزيوت والدهون والسكر فتشكل 17.6% من إجمالي الإنفاق على السلع الغذائية.

### 1-3 الجمعيات الإستهلاكية ودعم السلع الإستهلاكية :

ويطلق عليها في ليبيا الجمعيات التعاونية الإستهلاكية وتتبع اللجنة الشعبية للتخطيط والإقتصاد والتجارة ، وتهدف هذه الجمعيات حسب اللوائح والقوانين التي تنظم نشاطها إلى توفير السلع التالية : الأرز ، السميد ، المكرونة ، الدقيق ، الشاي ، السكر ، معجون الطماطم ، الزيوت النباتية ، البقوليات ، البن والخميرة وكذلك الحليب بأنواعه ، (ولكن ليست بصورة منتظمة) لمنتسبيها بأسعار تحددها الدول والسلع المشار إليها يتم إستيرادها من المؤسسة الوطنية للسلع التموينية والتي أنشئت بموجب قانون السلع وإنشاء الصوامع والمخازن والمستودعات للقيام بتلك المهمة ، ويحق لكل مواطن ليبي الإنتساب إلى جمعية تعاونية إستهلاكية واحدة فقط وهي مقصورة على الليبيين.

تهدف العديد من الحكومات إلى التحكم في أسعار بعض السلع الغذائية كوسيلة لتحسين الوضع التغذوي لنوعي الدخل المحدود ويتم دعم أسعار هذه السلع عوضاً عن زيادة دخل أفراد تلك الفئات ، وفي الجماهيرية يتم إتباع نفس السياسة في دعم السلع التالية : الدقيق ، الأرز ، السكر ، الشاي ، الزيوت النباتية بأنواعها ، معجون الطماطم ، البقوليات البن ، إضافة إلى الألبان ومنتجاتها ، وعموماً تختلف نسبة الدعم من سلعة إلى أخرى ، كما وتختلف تطورات أعباء الدعم والمبالغ المستحقة من الخزينة العامة لتغطية العجز المستخدم في دعم هذه السلع من سنة إلى أخرى ، وصل الدعم الإستهلاكي السلعي خلال الفترة (1991 - 1998) إلى 772 مليون دينار أي ما يعادل 2200 مليون دولار وقد شمل السلع التالية : الدقيق ، والقمح ، والسكر والزيوت النباتية (للإستهلاك البشري) والشاي والبن ومعجون الطماطم والخميرة والبقوليات وأغذية مرضى السكر.

### 1-4 المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ :

للعديد من الجهات سعات تخزينية للسلع الغذائية ومن بينها الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية ، ومؤسسة السلع التموينية والإقتصاد والتجارة وتقدر السعات التخزينية المختلفة بحوالي 464000 متر مربع موزعة على كافة أنحاء البلاد ، ولكل قطاع أوجهة معينة بالتخزين له طرقه وأساليبه الخاصة وكذلك أهدافه من التخزين ، فمثلاً الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية تقوم بتخزين إنتاجها في الصوامع

والمخازن التابعة لها والخاصة بالحبوب ، وشركة المطاحن والأعلاف والمخولة بتصنيع وإستيراد الأعلاف الجاهزة والمصنعة وتخزينه في مخازنها وتخزين المواد الخام كالذرة الصفراء في صوامعها وتقوم أيضاً بإنتاج الدقيق وتوزيعه على الأسواق والجمعيات التعاونية الإستهلاكية وأن أنماط التخزين المتبعة عادة ما تقوم على الإستهلاك السريع للمخزون ما عدا مخزون الطوارئ أو المخزون الإستراتيجي والذي يمتد ما بين 3 - 6 أشهر ، كما لمؤسسة السلع التموينية مخازنها الخاصة بها وهي المؤسسة الرئيسية المخولة بإستيراد السلع الغذائية المختلفة وتخزينها في مخازن خاصة، كما تقوم ببيعها إلى الأسواق والجمعيات الإستهلاكية ، كما أنها معنية بتوفير مخزون إستراتيجي من السلع لمدة تتراوح ما بين 3 - 6 أشهر حسب طبيعة كل سلعة وحسب الإمكانيات المتاحة ، وتحافظ الدولة على كميات من هذه السلع في مخازن خاصة ويتم تجديد هذا المخزون دورياً وعلى حساب حالته التخزينية.

#### 5-1 خدمات الترفية الإجتماعي والتعليم والصحة :

##### 1-5-1 توفير مياه الشرب :

لقد إختص الوضع المائي في الجماهيرية منذ أمد طويل بمحدودية موارده وقدرتها ، ولم يستطع سكانها مجابهة النقص في مياه الشرب إلا من خلال الإعتماد الكامل على تخزين مياه الأمطار والمياه السطحية الضئيلة في المناطق الجنوبية ، والإستخدام المرشد والمحدود لتلك المياه ليفي بالإحتياجات البسيطة للسكان كمياه للشرب ، ومع التوسع في الزراعة المروية مع بداية السبعينات تزايدت ظاهرة حفر الآبار الجوفية في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تزايد كميات الإستهلاك لمياه الشرب بسبب الزيادة السكانية مما أدى إلى تزايد نسبة أو مستوى الأملاح الذائبة الكلية بالماء ليصبح غير صالح للإستهلاك البشري ، ولهذه الأسباب إرتأت الجهات المسؤولة في ليبيا تخصيص جزء من مياه النهر الصناعي العظيم لأغراض الشرب ، ويتمتع معظم سكان المناطق الشمالية من البلاد بهذه المياه ، وسيكون لهذا آثار صحية وإقتصادية وإجتماعية إيجابية ، هذا مع الإشارة إلى بعض المناطق بالجماهيرية تستفيد من المياه المحلاة وخاصة في المناطق التي توجد بها محطات كهرباء.

### 1-5-2 العناية الصحية :

شهدت البنية التحتية للنظام الصحي الليبي تطوراً كبيراً حيث كان عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية في السبعينات في حدود 89 وحدة لتصل إلى 838 وحدة عام 1980 وإلى 931 وحده عام 1998 ، كما إرتفع عدد مراكز الرعاية الصحية من 148 مركزاً عام 1980 إلى 163 مركزاً عام 1998 ووصل عدد العيادات المجمعّة إلى 40 عيادة في التسعينات.

إرتفعت طاقة المستشفيات من 3.6 سرير لكل 1000 مواطن إلى 5.3 سرير لكل 1000 مواطن خلال الفترة ما بين 1973 و 1985 إلا أن تلك المعدلات تراجعت لتصل إلى 4.2 سرير لكل 1000 مواطن في عام 1998 ، وعند تقسيم عدد الأسرة بين المناطق ، نلاحظ أن الزيادات شملت المستشفيات الموجودة خارج المناطق الرئيسية.

شهد عدد الأطباء خلال الفترة ما بين 1973 ، 1982 تطوراً ملحوظاً ، فقد كان لايتجاوز في عام 1869 عددهم 800 طبيب أي بمعدل طبيب واحد لكل 2503 نسمة وإرتفع في عام 1982 ليصل إلى 6000 طبيب ، أي بمعدل طبيب واحد لكل 28 نسمة في حين وصل عدد الأطباء في عام 1998 إلى نحو 7100 طبيب ، إلا أن معظم الأطباء الليبيين يمارسون الطب العام وغير متخصصين ، وأن الأطباء الأجانب يمثلون حوالي 74٪ من الأطباء المتخصصين.

وفي إطار المقارنات الدولية ، تعد ليبيا من بين الدول الرائدة والتي قطعت شوطاً كبيراً في تغطية التطعيمات ضد الأمراض المتوطنة والسارية ، وقد بدأ برنامج التطعيم في الستينيات في ليبيا ، إلا أنه وفي عام 1970 صدر قانون يقضي بالزام تطعيم الأطفال ضد أمراض الطفولة الفتاكة ، وتدل نتائج صحة الطفل الليبي عام 1995 أن نسبة التحصينات ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة تصل إلى 97٪ ولا تختلف تلك النسبة بين المناطق الحضرية والريف (جدول 5) . هذا ولاتزال نسبة تطعيم النساء الحوامل في فترة الحمل ضد الكزاز منخفضة جداً حيث كانت عام 1995 لا تتعدى 17٪.

من جانب آخر تقوم برامج التطعيم في إطار الصحة المدرسية بدور فاعل في هذا المضمار حيث بلغت النسبة المئوية للتغطية في تطعيم تلاميذ النسبة أولى إبتدائي عام

1998 بأمصال الثنائي وشلل الأطفال 100٪ في خمسة مناطق ونحو 95٪ في ثلاث مناطق أخرى ، وتراوحت ما بين 63 - 83٪ في خمسة مناطق أخرى إلا أنها كانت فقط 39٪ في منطقة واحدة في حين كانت 40٪ في المناطق الست الباقية. وفي إطار البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المستوطنة والسارية ، فقد أنشئ العديد من المراكز والمستشفيات المتخصصة منها 20 مركزاً للدرن و4 مستشفيات للأمراض الصدرية.

ترتبط الحالة التغذوية الجيدة للمواليد والأطفال في ليبيا بالمستوى العالي لتغذية الأمهات من جانب ويتقلد ممارسة الأم لرضاعة الثدي بمعدلات عالية من جانب آخر ويتضح من نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي الذي أجرته جامعة الدول العربية عام 1995 بأن نسبة عالية من الأطفال حديثي الولادة (41٪) لا يتم فطامهم قبل مرور 18 شهراً وأن نحو (23٪) يتم فطامهم بعد بلوغ الستين من العمر ، وأن عموم الأمهات (92٪) يقدمن رضاعة الصدر لإطفالهن خلال الثلاثة أشهر الأولى قبل أن يقرر نسبة منهن الرضاعة الصناعية .

جدول (5) نسبة تغطية التطعيمات في ليبيا (1995)

التطعيم ضد	حضر	ريف	المتوسط ٪
الدرن	99.7	98.0	98.8
الشلل والتلاشي (جرعة أولى)	98.7	97.1	97.9
الشلل والتلاشي (جرعة ثانية)	97.6	96.4	97
الشلل والتلاشي (جرعة ثالثة)	95.9	95.6	95.8
الحصبة	95.9	91.7	93.8

المصدر : مرجع رقم (2) .



يعاني قطاع الصحة من بعض المشاكل ومن بين هذه المشاكل هي حالة عدم التوازن في توزيع الكادر الوظيفي حيث تخلو العديد من وحدات الرعاية الصحية في بعض المناطق من وجود طبيب بها ، كما يوجد نقص في مهنة التمريض نظراً لعزوف الفتاة الليبية إلى وقت قريب عن دخول هذه المهنة لما لهذا من علاقة بمنظومة القيم الإجتماعية وتدني مهنة التمريض في مدرج التسلسل الوظيفي ، كما قد يحدث تسرب وعزوف بعد التخرج حيث لا يقبلن العمل في المناطق النائية ، مما زاد في حدة النقص وأمام هذه الواقع ظل النظام الصحي في ليبيا يعتمد على العمالة الأجنبية لإستكمال النقص في الممرضات وأغلبهن ممن لا يجيدن التحدث باللغة العربية وأن معظمهن لا يتحدثن اللغة الإنجليزية أيضاً مما يعيق التواصل بينهن وبين الإطار الطبي الذي يعتمد في تقاريره وتعليماته على إستخدام المصطلحات الطبية باللغة الإنجليزية ، وتشكل عائقاً أيضاً أمام التواصل وتطور العلاقة الإنسانية بين الممرضة والمريض .

#### 1-5-3 خدمات التعليم :

لم تتجاوز نسبة التعليم ومعرفة القراءة والكتابة بين الليبيين 1٪ وفق أرقام عام 1940 ، في حين يجلس في الوقت الحاضر 37٪ من الليبيين على مقاعد الدراسة في مستويات تعليمية مختلفة ، وإذا ما أضفنا لذلك إعداد الإطار التدريبي العامل في قطاع التعليم نجد أن 41٪ من السكان في ليبيا من همكين بشكل أو بآخر في العملية التعليمية بين طالب متلق للعلوم وبين معلم لها ، ويوضح جدول (6) أن نسبة الأميين بين الفئة العمرية (50 - 54 سنة) في حدود 74٪ في حين لم تتجاوز هذه النسبة في الفئة العمرية (25 - 29 سنة) 17.5٪ مما يشير إلى الجهود التي بذلتها الدولة الليبية في تطبيق الزامية التعليم وإستيعاب من هم في سن الدراسة ، كما تم تضييق الفجوة بين معدلات إلتحاق الذكور ومعدلات إلتحاق الإناث ، ففي حين كان معدل إلتحاق الذكور على المستوى الإعدادي في عام 1977 نحو 23.4٪ مقابل 11.7٪ للإناث ، وتبدلت الصورة في عام 1995 لتصبح معدلات إلتحاق الإناث تساوي 68٪ مقابل 64٪ للذكور ولايختلف الوضع على المستوى الثانوي والعالي .

أما على مستوى المناطق الريفية ذات الطابع الزراعي أو الصحراوي فقد كانت تلك الفجوة أوسع بكثير من قريناتها في المناطق الحضرية ، ففي حين كانت معدلات إلتحاق الذكور في عام 1973 نحو 75٪ فإن معدل إلتحاق الإناث لم تتجاوز 29٪ إلا أن معدلات الإلتحاق تقاربت بين الجنسين لتصل إلى 71٪ للذكور مقابل 68.3٪ للإناث في عام 1995 .

إهتمت ليبيا عبر تطور نظامها التعليمي بأعداد المعلمين لمختلف المراحل الدراسية قبل الجامعة ، وتدل الإحصائيات الأخيرة (عام 1995) أن عدد المعلمين في ليبيا لجميع المراحل الدراسية يبلغ نحو 181 ألف وهو بذلك يشكل 19٪ من مجموع القوة العاملة خلال العام المذكور ، وتشكل الإناث نسبة عالية من الكادر التعليمي لتلك المراحل لتصل إلى 80٪ في التعليم الأساسي و 54٪ في التعليم الثانوي.

### جدول (6)

التوزيع النسبي (٪) للسكان حسب الحالة التعليمية وفئات العمر

الفئات العمرية						الحالة التعليمية
54 - 50	49 - 45	44 - 40	39 - 35	34 - 30	29 - 25	
73.7	64.8	53.5	38.2	24.2	17.4	أمي / متسرب مبكر
7.5	8.5	11.0	14.3	17.1	17.7	التعليم الإبتدائي
8.3	10.5	14.2	19.8	21.6	24.1	التعليم الإعدادي
10.5	16.2	21.3	27.7	37.1	40.8	التعليم الثانوي فما فوق
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

## 2- العوامل المؤثرة والمحددة للإستهلاك الغذائي في الريف الليبي :

### 1-2 عوامل الطلب :

#### 1-1-2 أعداد معدلات نمو السكان :

تؤدي زيادة السكان بمعدلات مرتفعة إلى فقدان التوازن بين السكان والموارد المتاحة وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتضطر الدولة إلى توجيه معظم مواردها إلى الإستثمار السكاني في مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والسلع الإستهلاكية ، وتقل فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ، مما يزيد من صعوبة رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع.

إرتفع عدد سكان ليبيا من (2249237 نسمة) عام 1973 إلى (3642576 نسمة) عام 1984 ليصل إلى (4799065 نسمة) عام 1995 ، وبذلك معدل النمو للسنوات 1973 ، 1984 ، 1994 ، 1995 هو 3.70% و 4.1% و 4.8% و 2.52% على التوالي (جدول 7) ويتضح من هذا أن معدل النمو قد كان مرتفعاً خلال السبعينيات والثمانينات ، إلا أنه إنخفض في الفترة ما بين 1984 - 1995 ، ويقدر عدد السكان الليبيين عام 1999 بحوالي (4990772 نسمة) وبمعدل زيادة سنوية قدرها 2.90%.

تشير الدراسات إلى زيادة نسبة سكان الحضر على حساب سكان المناطق الريفية في كل دول العالم تقريباً ، ويظهر هذا الإتجاه نفسه في ليبيا ، فقد بلغ عدد سكان الحضر في ليبيا عام 1973 حوالي (1344327 نسمة) وبنسبة 59.8% وفي عام 1984 وصل سكان الحضر إلى (2746303 نسمة) وبنسبة 85.63% أي أن سكن المناطق الريفية يمثلون 40.2% و 24.5% و 14.37% للسنوات 1973 ، 1984 ، 1995 على التوالي ، ويلاحظ الإنخفاض المستمر لسكان المناطق الريفية في ليبيا ، وهذه هي إحدى المشاكل الرئيسية في ليبيا ويكون لها تأثير على الأمن الغذائي.

إن التوزيع العمري للسكان يعتبر من المتغيرات السكانية ذات الأهمية فهو يمكن من معرفة حجم القوى العاملة التي من الممكن توفيرها ومعدل الإعالة في المجتمع ونظراً لإرتفاع معدل المواليد في ليبيا (34.7 لكل ألف من السكان) وإنخفاض معدل الوفيات (7 بالآلاف من السكان) فإن نسبة السكان في الفئات العمرية (0 - 14 سنة) من الليبيين تكون في حدود 39.1% أما نسبة السكان في الفئات العمرية

(15 - 35 سنة) فتكون في حدود 40.2% أما نسبة السكان في الفئات العمرية (35 - 59 سنة) فتكون في حدود 15.0% في حين تكون نسبة السكان في الفئات العمرية (60 سنة فأكثر) حوالي 5.7%.

جدول (7) معدلات النمو السكاني خلال الفترة (1954 - 1995)

معدل النمو (%)	عدد السكان			السنة
	المجموع	غير ليبيون	ليبيون	
-	1088873	47247	1041599	1954
3.7	1564369	48868	1515501	1964
4.1	2249237	196865	2052372	1973
4.48	3642576	411517	3231059	1984
2.52	4799065	409326	4389739	1995

#### 2-1-2 العادات الغذائية :

إن زيادة أعداد العمالة الوافدة لسد النقص في الطلب على العمالة في القطاعات الزراعية والإقتصادية المختلفة أدخلت معه عادات غذائية لم تكن معروفة في ليبيا وبدأت تنتشر بين الليبيين بما في ذلك سكان المناطق الريفية إضافة إلى ذلك تطور دخل الفرد إلى تغير نمط الإستهلاك ، ومن هذه التغيرات هو إنتشار إستهلاك الخبز الأبيض المصنع من دقيق القمح وكذلك الزيادة في إستهلاك الأرز في حين قلت الاكلات التقليدية التي يتم تحضيرها من الشعير.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معظم الليبيين سواء من سكان المدن أو الأرياف لا زالوا يعتمدون على إستهلاك وجباتهم في البيوت ، ولم يتعودوا بعد على التردد على المطاعم ، وأن الوجبات الشعبية السائدة لا تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى.

## 2-2 عوامل العرض :

### 1-2-2 الموارد الإقتصادية :

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في ليبيا بحوالي 3.6 مليون هكتار أي ما يعادل 2% من إجمالي المساحة ، أما باقي المساحة فهي أراضي صحراوية جرداء ، إلا أن 99.95% من الأراضي الزراعية لا يتم إستغلالها بصورة دائمة وإنما تترك لأشهر وربما لسنين بوراً بدون زراعة ، ويبين جدول (8) مساحات الأراضي المطرية ومساحات الأراضي المروية لعامي 1987 ، 1995 .

تعتمد مساحات الزراعة الموسمية (المطرية) على كمية الأمطار وتوزيعها وبذا فإن المساحة المستغلة تختلف من سنة إلى أخرى ، وتقدر المساحات التي تقع في منطقة 300 ملم/ السنة بحوالي 1.220 مليون هكتار ، أما تلك التي تقع في منطقة 250 ملم/السنة بحوالي 2.172 مليون هكتار في حين تقدر المساحات التي تقع في منطقة تتراوح ما بين 50 و 200 ملم/السنة بحوالي 13 - 14 مليون هكتار ، وتعتبر هذه المناطق مدرجة لإستغلالها كمراعي ولا يمكن الإعتماد عليها إلا في مناطق محدودة كالسهول والوديان وفي السنوات الممطرة ، ومن جدول (8) يتضح أيضاً بأن الزراعة في ليبيا هي في غالبها موسمية (مطرية) حيث شكلت 81% في عام 1987 إلا أنه ومع التوسع في وسائل الري والنهوض بالتنمية الزراعية إنخفضت تلك المساحات إلى 74% وإرتفاع المساحات المروية من 19% في عام 1987 إلى 26% عام 1995 .

### جدول (8)

عام 1995		عام 1987		البيان
المساحة بالهكتار	% من مجموع المساحة	المساحة بالهكتار	% من مجموع المساحة	
482303	26.0	363666	19.0	مساحة مروية
1337966	74.0	1570648	81.0	مساحة مطرية
1860269	100.0	1934314	100.0	جملة المساحة

هذا ويسبب إتساع مساحة الأراضي الزراعية المعتمدة أساساً على الأمطار مقرونة بعدم إستخدام التقنية الحديثة للحراثة ، وبأسلوب علمي يتناسب مع الظروف البيئية ، قد أدى إلى تحول مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى أراضي ذات إنتاجية متدنية. وفيما يتعلق بالتضاريس تنقسم ليبيا ، من حيث السطح إلى ثلاثة مناطق رئيسية : السهول الساحلية والمرتفعات الشمالية والهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية وتعتبر السهول الساحلية المتاخمة للبحر مع السفوح الشمالية تخضع لمناخ البحر الأبيض المتوسط ، وتمتاز بخصوبة التربة وإعتدال المناخ وكثرة أمطاره ، أما الهضبة الداخلية والمرتفعات الجنوبية فتشغل معظم أراضي ليبيا وهي صحراوية فيها منخفضات بشكل واحات ، وتتوفر فيها المياه الجوفية التي تسمح بقيام الزراعة البعلية. وفي السنوات الأخيرة تم إنشاء جهاز للتخطيط مهمته الإهتمام بحصر الأراضي الزراعية وتصنيفها وتحديد الزراعات الملائمة لكل منها ، وللوصول إلى أهدافه فسيتمولى هذا الجهاز الذي يتبع الهيئة العامة للإنتاج الزراعي بالقيام بدراسات ولوحات للأراضي وإعداد خرائط تفصيلية دقيقة للإستغلال الأمثل لتلك الأراضي ، وتعد مشكلة عدم توفر المياه وقلة مصادرها من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإمكانيات الزراعية في ليبيا وتتمثل المصادر المائية في ليبيا في :

#### 1- المياه الجوفية :

وهو المصدر الرئيسي للموارد المائية في ليبيا حيث يمثل 98٪ تقريباً من إجمالي الموارد المائية ، ويستغل 80٪ منها في قطاع الزراعة ، أما الباقي فيستخدم لأغراض الصناعة والشرب ، وقد حاولت الخطط والبرامج التنموية المتعاقبة على ترشيد إستغلالها للأغراض المختلفة (زراعية ، صناعية ومنزلية) والحفاظ على الميزان المائي لتلك الأنظمة التي يتعرض توازنها نتيجة للإستغلال المفرط إلى إختلالات بالغة الخطورة جدول (9).

#### 2- المياه السطحية :

تعتبر المياه السطحية والتي مصدرها الأمطار ويتم حجزها عن طريق السدود والخزانات من المصادر المائية المهمة وتمثل حوالي 2٪ من إجمالي المياه المتاحة ، وتصل إلى حوالي 110 مليون متر مكعب سنوياً ، توجد الوديان في المناطق الشمالية من ليبيا حيث تتمتع تلك المناطق بمعدلات أمطار تتراوح ما بين 150 و 400 ملم سنوياً ، وقد أقيمت العديد من السدود على هذه الأودية لحجز هذه المياه جدول (9).

### 3- المياه المحلاة :

ومصدرها تحلية مياه البحر مساهمتها إلى حوالي 70 مليون متر مكعب سنوياً ، وقد تم تطوير هذا المصدر بسبب تطوير قطاع الكهرباء ، ثم تشغيل عدد من محطات التحلية خلال الفترة ما بين 1976 و 1980 بطاقة تصميمية تبلغ 8500 متر مكعب في اليوم أي حوالي 3.1 مليون متر مكعب عام 1976 وارتفعت لتصل 19 مليون متر مكعب عام 1980 وفي النصف الثاني وبدخول محطات جديدة طور الإنتاج ، وصل الإنتاج الفعلي إلى حوالي 30 مليون متر مكعب عام 1990 إلا أن مياه التحلية أو المحلاة لا يعتمد عليها في النشاط الزراعي نظراً لإرتفاع تكلفتها .(جدول 9).

ومن أجل التغلب على الفقر المائي في ليبيا تم إنشاء جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم بموجب القانون رقم (1) لسنة 1983 والذي أسندت إليه مهمة إستخراج المياه الجوفية في الجنوب ، ونقلها إلى الشريط الساحلي بأفضل الوسائل الإقتصادية والعملية لإستثمارها لأغراض الزراعة بالدرجة الأولى.

جدول (9) الموارد المائية المختلفة في ليبيا ومساهماتها

النسبة المئوية (%)	المساهمة بالمليون متر مكعب	المورد المائي
95.6	4670	المياه الجوفية
2.3	110	المياه السطحية
1.4	70	المياه المحلاة
0.7	36	المياه المعاد إستخدامها
100.0	4886	المجموع

المصدر : مرجع رقم (2)

### 2-2-2 الهجرة من الريف :

إن من العوامل المهمة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي هي هجرة العمالة الزراعية إلى المدن والبحث عن عمل ذي مردود سريع ، وكنا قد أشرنا في بند إلى الإنخفاض المستمر لسكان المناطق الريفية في ليبيا ، حيث إنخفض عدد سكان المناطق الريفية في عام 1995 إلى حوالي 14% في حين كان عدد سكان المناطق الريفية في عام 1973 حوالي 40% ، وتكون هذه الهجرة إذا ما كانت من العناصر الشابة من سكان الريف القادمين

على العمل والعطاء وزيادة الإنتاج ، مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الزراعية ، وتناقص الأراضي الزراعية بسبب إتساع المدن وإلتهاؤها لمزيد من الأراضي لتخصص للبناء.

#### 2-3- الحيازات الزراعية والتفتت الزراعي :

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن الحائزين الزراعيين للأراضي يبلغ 143.9 ألف حائز يحوزون مساحة إجمالية قدرها 2.011 مليون هكتار ، وأن حوالي 46% من إجمالي الحائزين الزراعيين يملكون حيازات زراعية مساحتها 5 هكتارات أو أقل ، وأن حوالي 25% من الحائزين الزراعيين يحوزون حيازات زراعية مساحتها تتراوح ما بين 5 - 10 هكتارات ، في حين يمثل الحائزين الزراعيين الذين يحوزون حيازات تتراوح ما بين 20 هكتار فأكثر في حدود 12.3% وتشير الدراسات إلى أن متوسط عدد القطع للحيازة الواحدة حوالي 3.81 قطع وهذا يعني أن متوسط الحيازة الواحدة مقدر بحوالي 14 هكتار ، مجزأة إلى 381 قطعة ، مما يؤكد على أهمية مشكلة التفتت الحيازي.

#### 2-2-4 العوامل التكنولوجية ومدخلات الإنتاج :

تشير الدراسات إلى أن إنخفاض مستوى الإنتاج في القطاع الزراعي يعكس بصورة عامة تخلف المستويات التكنولوجية لهذا الإنتاج وذلك للأسباب التالية :

1- المبالغة في إستخدام الحراثة العميقة.

2- الإستخدم غير المرشد للأسمدة والمواد الكيماوية المختلفة.

3- الإستخدم غير المرشد للمياه.

4- الإعتداء على المراعي والغابات.

وقد بينت الدراسات إنخفاض مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة الكيماوية (بلغ نصيب الهكتار في الفترة ما بين 85 - 1986 حوالي 20 كيلو جرام ، في حين يقدر معدل الجرارات خلال نفس الفترة 7 جرارات لكل 1000 هكتار) وأن هذا الإنخفاض مقارنة بالمستويات العالمية أدت إلى عدم تطور الإنتاج الزراعي ، ويرجع الإنخفاض في استخدام الأسمدة الكيماوية إلى وقف الإعانة والدعم التي كانت تتحملها الخزانة العامة على مستلزمات الإنتاج.



## 2-5 الإنتاجية الزراعية :

تعتبر الإنتاجية الزراعية من العوامل المهمة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي ويبدو في ليبيا أن إنتاجية الهكتار لا بأس بها مقارنة ببعض الدول النامية ويمكن الإستدلال على ذلك بإنتاجية الهكتار الواحد من القمح حيث يلاحظ أن معدل النمو السنوي بلغ 12٪ وهو من المعدلات العالمية ، وتطورت إنتاجية القمح بسبب إستعمال الآلات الحديثة في الزراعة ، وبالرغم من النمو المتزايد في إنتاجية القمح ، فإن هذه الإنتاجية هي أقل من متوسط إنتاجية الهكتار من القمح على مستوى العالم ، وقد يرجع إنخفاض إنتاجية الهكتار من القمح بون مستواه في العالم إلى إن القمح في زراعته يعتمد على مياه الأمطار وهي قد تكون شحيحة في بعض المواسم ، ويمكن تعميم هذه الملاحظات على بعض المنتجات الزراعية الأخرى ، وخاصة تلك التي تعتمد على مياه الأمطار السنوية .

### ببول (10)

السكان والقوى العاملة للأعوام 1975 ، 1985 ، 1995 (الأرقام بالآلف)

1995	1985	1975	الببان
834.5	600.3	418.7	القوى العاملة الليبية (ذكور)
19.6	99.7	35.4	القوى العاملة الليبية (إناث)
1025.1	700.0	454.1	مجموع القوى العاملة الليبية
216.2	195.0	223.0	القوى العاملة الوافدة
1241.3	895.0	677.1	مجموع القوى العاملة (ليبية + وافدة)
4389.7	3373.2	2316.5	السكان الليبيين
409.3	295.2	366.6	السكان غير الليبيين
4798.0	3669.4	2683.1	مجموع السكان (ليبيين + غير ليبيين)
18.6	14.2	7.8	(٪) القوى العاملة الليبية (إناث) إلى مجموع القوى العاملة الليبية
81.4	75.8	82.2	(٪) القوى العاملة الليبية (ذكور) إلى مجموع القوى العاملة الليبية
23.4	20.8	19.6	(٪) القوى العاملة الليبية إلى السكان الليبيين

المصدر : مرجع رقم (1)

## 2-2-7 العوامل البشرية :

حيث أن المجتمع السكاني الليبي صغير الحجم ، وأن نسبة السكان في الفئات العمرية (0 - 4 سنة) عالية ، فإن حجم القوى العاملة الوطنية يكون منخفض ولا يلبي الطلب الكلي عليها سواء كان في قطاع الزراعة أو في القطاعات الإقتصادية الأخرى ، مما أدى إلى إرتفاع حجم العمالة الوافدة (عربية أو غير عربية ) ويتضح من جدول (10) توزيع عدد العاملين.

تزايد عدد القوى العاملة الوطنية من 45.41 ألف سنة 1975 إلى 1025.1 ألف عام 1995 وتقدر نسبة القوى العاملة الوطنية عام 1995 حوالي 23.4٪ من عدد السكان الليبيين ، وهذا وتقدر القوى العاملة الوطنية في مجال الزراعة في حدود 111.9 ألف عام 1995 ويمثل هذا العدد حوالي 76.5٪ من مجموع القوى العاملة (وطنية + وافدة) في مجال الزراعة.

## 2-2-8 مستوى دخل الفرد :

لقد تمت مناقشة هذا البند تحت بند رقم 2-1

## 2-2-9 متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي :

تعتبر الأجور الزراعية من العوامل المهمة التي لها تأثير على الإنتاج الزراعي ، فقد تكون هذه الأجور منخفضة في القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الأخرى ، مما ينجم عنه هجرة اليد العاملة الزراعية (الهجرة من الريف إلى المدن) . ويبدو أن متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة متدن مقارنة بمتوسط دخل الفرد في القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل الصناعة ، مما يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي ، ويجعل هذا القطاع غير قادر على تلبية حاجة السكان من الغذاء ، وأن الزيادة في الإنتاج الزراعي لا تواكب التزايد في عدد السكان.

## 2-2-10 نمط الإنتاج الزراعي :

يقصد بالنمط الزراعي أو النمط المحصولي : أنواع المحاصيل ومساحات الأراضي التي يزرع فيها كل محصول ، وقد كان النمط المحصولي بالجماهيرية كمعدل سنوي في الفترة ما بين 1988 ، 1990 على النحو التالي ، القمح 171 ألف هكتار والشعير 371 ألف هكتار والخضروات عدا الطماطم 48 ألف هكتار والطماطم 13 ألف هكتار والبقوليات 3.6 ألف هكتار ، ويلاحظ أن الحبوب تشغل أكبر المساحات (حوالي 69٪ من المساحة المزروعة) وربما يكون هذا النمط متناسباً مع الإستهلاك السائد للسلع الغذائية.

### 3- الوضع الراهن والمسقبلي للسياسات والبرامج الخاصة بالإستهلاك

#### والتغذية :

#### 3-1 السياسات الإقتصادية الكلية والتجارية :

يمكن إرجاع بداية التفكير في التخطيط للإقتصاد الوطني في ليبيا إلى تاريخ تسويق أول شحنة نفطية عام 1961 وخلقت القفزة الهائلة في الإيرادات ضرورة موضوعية لإعتماد المنهج التخطيطي للإقتصاد الوطني ، وعليه فقد تم إعداد وإعتماد الخطة الخمسية 1963 - 1968 والتي إستطاعت أن تحقق معدلاً عالياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى نحو 14٪ إلا أن تلك الخطة لم تتمكن من النهوض بقطاعات التنمية البشرية (الخدمات الصحية والتعليمية بالذات) ، فقد ظلت معدلات التدريس ضعيفة للغاية وغالباً ما تكون مقصورة على المدن ، كما بقيت معدلات الأمية مرتفعة تصاحبها خدمات صحية ضعيفة ومعدلات وفيات مرتفعة ومعدلات توقع للحياة متدنية حيث كان المواطن الليبي لا يعيش بمعدل أكثر من 46 عاماً.

ويمكن تقسيم المراحل التي تم خلالها تحديد رؤية التنمية وتنظيم هيكله النشاط الإقتصادي إلى أربعة مراحل.

#### المرحلة الأولى :

وإتسمت هذه المرحلة بتحرير الإقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية ومحاربة النشاط الإقتصادي من خلال القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص وقد صدرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين ، وتأميم المصارف العاملة في ليبيا وحضر مزاوله الأعمال المصرفية على الليبيين وتأمين الشركات وأن هذه المرحلة إهتمت بالبنية التحتية الإجتماعية ، ومن بينها الزامية التعليم وتحسين بنية ومستوى الخدمات الصحية وتطوير الوضع الإسكاني .. ألخ وتخللت هذه المرحلة خطة التنمية الأولى (1973 - 1975).

#### المرحلة الثانية :

تميزت هذه المرحلة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات الوطنية والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الإقتصادي بصورة عامة والتجاري بصورة خاصة ، وتأكدت في المرحلة الثانية القناعة بأن القطاع العام هو الإدارة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية في تشكيل الإقتصاد ، والإطار المؤسسي لتنفيذ خطة التحويل ويتولى إنجاز المشروعات الإنمائية.

ولتعزيز هذا المسار فقد صدرت تشريعات من أهمها ، قانون تأميم التجارة الخارجية ، وحضر نشاط الإستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة ، وصاحب ذلك أيضاً صدور القوانين المتعلقة بإلغاء الملكية ، وإستائر القطاع العام بصورة إجمالية بنحو 86.6٪ من حجم الإستثمار الكلي بينما حضي القطاع الخاص بنحو 13.4٪ وتخللت هذه المرحلة الخطة الإنمائية الثانية (1976 - 1980) والخطة الإنمائية الثالثة (1981 - 1985).

هذا ولم يتمكن القطاع العام من الإحتفاظ بتواصل النمو الإقتصادي الذي حققه وإستدامته ، فقد تعرض للتقطع أثار الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينيات ، وبدأت تبعاتها واضحة على الإقتصاد الليبي أثناء خطة التحول الثالثة والتي إنتهت عام 1985 حيث أصبحت ليبيا كحال البلدان النفطية الأخرى تواجه مشاكل تمويلية حدت من قدرتها على إستكمال برامج ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية مصحوبة بتدني إيرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية ، مما إنعكس بأجمعه على مستويات الأداء ومعادلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة ، ومن ثم تدني العائد في غالبية المشروعات الإستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك فقد واجه الإقتصاد الوطني حصاراً تقنياً منذ منتصف الثمانينيات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحصر الجوي منذ بداية التسعينيات ، الأمر الذي أدى إلى وقفة جادة لمراجعة التفكير في إيجاد مصادر بديلة للنفط وإعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية وفي أداء القطاعات المختلفة.

### المرحلة الثالثة :

شهدت هذه المرحلة التحول نحو الإنتاج وتشجيع المبادرة الفردية التي يقوم في ظلها الأفراد في شكل تشاركي وجماعي بمزاولة الأعمال المختلفة (إنتاجية ، صناعية ، زراعية ، حرفية .. إلخ) وصدرت قرارات بشأن تملك المنشآت والشركات والوحدات الإقتصادية العامة وتقويتها للقطاع الخاص التشاركي ، وتخلل هذه المرحلة إنهيار أسعار النفط عام 1986 وشكل بذلك عام 1986 نقطة الإنتقال من وضع الوفرة المادية الذي تخلل المرحلتين الأولى والثانية ، أي أن هذه المرحلة التي إمتدت من عام 1986 وحتى عام 1996 شهدت إعتقاد أسلوب جديد لهيكلية الإقتصاد لمواجهة الأزمات الناتجة عن إنخفاض عوائد النفط بعد أن تنامي الإدراك بأن الأسلوب السابق لم يعد قادراً على مواجهة وحل الأزمات الناتجة عن إنخفاض عوائد النفط وتدني الأداء الإقتصادي لمنشآت القطاع العام ، وإنماء دور القطاع الخاص.

### المرحلة الرابعة :

وتمثل هذه المرحلة المتواصلة منذ عام 1997 وقفة جادة في مراجعة وتقييم الأداء الإقتصادي في ضوء فترة السنوات السابقة ، وفي إطار المستجدات الدولية الراهنة والتغيرات في النظام الإقتصادي العالمي ، وإستفحال هذه المناقشة وإعداد المجتمع والإقتصاد الليبي لمواجهة ذلك ، وفي هذا المجال يجري إعداد مجموعة من السياسات الكلية والقطاعية كي تشكل الأساس لإعادة هيكلة الإقتصاد بحيث تنقسم إلى ما يلي :

أ - سياسات تهدف إلى خلق الإستقرار الإقتصادي ويظهر تأثيرها في المدى القصير على أن يتواصل ذلك الأثر فيما بعد نتيجة إستمرار تلك السياسات وإستدامتها.

ب - سياسات تستهدف هيكل الإقتصاد الوطني وبنيته ، تهتم أساساً بمعالجة الركود في الجهاز الإنتاجي وتعمل على زيادة الإنتاجية ، وتنوع قاعدة الإنتاج حيث تظهر آثارها في المدى البعيد.

### 2-3 الإستثمار الزراعي :

جاءت خطط التنمية الإقتصادية لتركز على تحقيق التنوع في الإنتاج والتقليل من الإعتداد على النفط ، هذا وقد خصصت خطط وميزانيات من عام 1970 إلى عام 1990 إستثمارات ضخمة بلغ مجموعها حوالي 30.7 مليار دينار ليبي ، وكان نصيب قطاع الزراعة منها 5.254 مليار دينار ليبي ، إلا أن المصروفات الفعلية منها كان 4.454 مليار دينار ليبي أي بمتوسط حوالي 216 مليون دينار ليبي في السنة ، هذا ويمثل ما تم تخصيصه لقطاع الزراعة خلال تلك الفترة حوالي 17٪ من إجمالي الإستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات.

أدى الإستثمار الكبير الذي حظي به قطاع الزراعة في الفترة ما بين 1970 - 1990 إلى نمو الإنتاج الزراعي فقد زاد إنتاج القمح على سبيل المثال من 27.2 ألف طن في سنة 1970 إلى حوالي 75 ألف طن سنة 1975 ليصل إلى 128.8 ألف طن مقابل 205.2 ألف طن سنة 1970 وينطبق هذا الإتجاه على إنتاج الفواكه حيث إرتفع من 487 ألف طن في سنة 1970 ليصل إلى 698 ألف طن في سنة 1990. كما إزداد إنتاج الحليب من 52.4 ألف طن عام 1970 إلى 210 ألف طن في سنة 1990 ، وإرتفع إنتاج البيض من 45.4 مليون بيضة في سنة 1970 ليصل إلى 796.6 مليون بيضة في سنة 1990.

## جدول (11)

متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي النباتي والحيواني

السنة				الكمية / الفرد / السنة	السلعة
1997	1990	1980	1970		
	40.3	43.3	13.6	كيلو جرام/الفرد/السنة	القمح
215.0	202.5	205.7	102.3	كيلو جرام/الفرد/السنة	الخضروات
93.5	61.9	57.8	45.0	كيلو جرام/الفرد/السنة	الفواكه
33.7	29.8	18.1	21.1	كيلو جرام/الفرد/السنة	اللحوم
41.1	43.3	30.5	26.1	كيلو جرام/الفرد/السنة	الحليب
160.8	173.2	87.9	22.6	بيضة/الفرد/السنة	البيض

المصدر : مرجع رقم (1).

أي أنه وبفضل المخططات الكبيرة التي رصدت لقطاع الزراعة خلال تلك الفترة زاد إجمالي مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 33.1 مليون دينار ليبي في عام 1970 (أي بنسبة 2.57٪) إلى 183 مليون دينار ليبي في عام 1980 (أي بنسبة 1.78٪) ليرتفع بعد ذلك إلى 4.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990.

ومع ذلك فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي ما زالت ضئيلة ، وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها : إنخفاض معدل هطول الأمطار في معظم سنوات تلك الفترة ، ندرة الموارد المائية وإرتفاع تكاليف الري وتفتت الملكيات الزراعية وعدم كفاية الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي خاصة في مجال التسويق والتمويل الزراعي ، وتعقيد بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة بالخدمات الزراعية بشكل عام.

وبالرغم من هذا التطور في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) إلا أن الإستهلاك إزداد زيادة كبيرة نتيجة لتغير العادات الإستهلاكية من جهة وللزيادة السكانية الكبيرة من جهة أخرى.

ومن هنا فإنه بالرغم من هذا النمو الكبير في الإنتاج الزراعي (الغذاء) الذي ربما يفوق معدل نمو السكان إلا أن تغير العادات الإستهلاكية وزيادة الدخل أديا إلى زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء مما أدى إلى سد العجز عن طريق الإستيراد من الخارج.

ولزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الكميات من المياه التي تتطلبها عملية النمو الإقتصادي والسكاني فقد قامت الجماهيرية بإنجاز النهر الصناعي العظيم والذي تم بموجبه نقل المياه من الجنوب (مكان تواجدها) إلى الشمال (مكان إستخدامها).

وقد أنشئ جهاز تنفيذ إدارة مشروع النهر الصناعي العظيم بموجب القانون رقم (11) لسنة 1983 والذي أسندت إليه مهمة إستخراج المياه من الخزانات المائية الجوفية في الجنوب ونقلها إلى الشريط الساحلي بأفضل الوسائل الإقتصادية والعملية لإستثمارها للأغراض الزراعية بالدرجة الأولى. وتقدر كمية الضخ السنوي الحالية 700000 مليون متر مكعب ، يخصص منها 78.6٪ للزراعة ، وتقدر تكاليف المراحل الثلاث لتنفيذ هذا المشروع التي ستنتهي في عام 2007 بحوالي 6.6 مليار دينار ليبي (أي ما يعادل 20.6 مليار دولار).

هذا كما تم إنشاء الهيئة العامة لإستثمار مياه النهر الصناعي العظيم ومهمتها تصميم وتنفيذ المشروعات الزراعية التي سيتم ريها بهذه المياه بناءً على الدراسات المستفيضة فقد إستقر الرأي على تبني نوعين من المشروعات الزراعية ، مزارع صغيرة مساحة كل منها 7 هكتارات يتم تسليمها للمواطنين لإدارتها في شكل مزارع مروية خاصة بناءً على تركيبة محصولية معتمدة من قبل الهيئة وتؤكد جدواها الإقتصادية ومزارع كبيرة تصل مساحتها إلى آلاف الهكتارات يتم إستزراعها وإدارتها عن طريق

### جدول (12)

مساهمة مشروعات النهر الصناعي العظيم من المحاصيل الزراعية والحيوانية

المادة	الإنتاج الزراعي الحالي بالآلف طن	الإنتاج المتوقع لمشروعات النهر	النسبة من الإنتاج المحلي (%)
قمح	135	75	40.5
شعير	176	90	51.2
أعلاف	-	350	-
بقول وخضروات	742	45	6.0
فواكه	263	60	22.3
لحوم	130	15	11.5
ألبان	200	6	3.0

المصدر : مرجع رقم (1).

القطاع العام إما بشكل كامل أو بالمشاركة مع جهات خارجية أو محلية ، ويبين جدول (12) مدى المشاركة التي سوف تساهم بها مشروعات النهر الصناعي في تلبية الإحتياجات من الطلب المحلي وخاصة في مجال الحبوب والفواكه واللحوم.

### 3-3 الدعم الزراعي :

عملت الدولة الليبية بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي أو المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والآلات الزراعية والمعدات الزراعية والمبيدات الحشرية والأعلاف ومعدات تربية النحل وغيرها ، وكانت تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة هذه المستلزمات بغرض تطوير القطاع الزراعي . وقد تطورت نسبة الدعم أو الإعانة الممنوحة بعد عام 1995 مقارنة بما قبل عام 1975 (جدول 13).

### جدول (13)

تطور نسبة الإعانة الممنوحة على بعض أدوات الإنتاج

مستلزمات الإنتاج	قبل عام 1975 (%)	بعد عام 1975 (%)
الأسمدة الكيماوية	60	80
المبيدات الحشرية	60	60
الأعلاف	60	80
الآلات الزراعية	50	60
معدات تربية النحل	60	80

المصدر : مرجع رقم (1)

وبالرغم من أن نسبة الإعانة الممنوحة كانت كبيرة إلا أن توفر المدخلات الزراعية كانت دون المستوى المطلوب فعلى سبيل المثال وصلت نسبة التسميد في ليبيا عام 1980 إلى 375 كيلو جرام للهكتار ، في حين وصلت إلى 7674 كيلو جرام للهكتار في هولندا .

هذا ويقدم المصرف الزراعي الليبي أيضاً دعماً مالياً بتوفير قروض قصيرة الأجل لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة والمبيدات والوقود ونفقات إستهلاك الطاقة علاوة على تربية الدواجن ونحل العسل ويسدد هذا النوع من القروض خلال فترة



سنة واحدة من الحصول عليها. كما يقدم القروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية المختلفة كالجرارات والمحاريث والمحركات والمولدات والمضخات والجرافات والبذارات والحصادات وآلات الربط .. ألخ.

وكذلك الأبقار الحلوب ونحل العسل ومعداته فضلاً عن شراء سيارات الشحن بالنسبة للجمعيات التعاونية ، وتسدد مثل هذه القروض خلال مدة أربعة سنوات بالنسبة للمزارعين وخمس سنوات بالنسبة للجمعيات التعاونية من تاريخ الحصول عليها.

ويقوم أيضاً المصرف الزراعي الليبي بتقديم قروض طويلة الأجل لإنشاء مزارع جديدة أو تطوير وإستكمال مزارع قائمة أو حفر آبار المياه وإنشاء القنوات والصهاريج والجوابي وإنشاء مخازن الغلال وتسييج المزارع وتشجير الأراضي وتسوية التربة وإعدادها وكذلك حظائر دجاج اللحم والبيض. وأجل هذه القروض 15 سنة ، يبدأ تسديدها إعتباراً من السنة السادسة من منح القرض ، عدا القروض التي تتعلق بحظائر دجاج اللحم فإنها تسدد بعد عامين من حصول المقرض على أول دفعة على أقساط سنوية ، أما قروض حظائر دجاج البيض فيبدأ تسديدها بعد عامين ونصف من الحصول على أول دفعة وعلى أقساط سنوية ، ويقوم المصرف الزراعي الليبي بفوائد تتراوح ما بين 4.3٪ مقابل مصاريف إدارية.

وقد وصل حجم القروض الممنوحة حوالي 60 مليون دولار خلال الفترة ما بين أعوام 1990 و 1992 ، ثم إنخفضت إلى 36 - 46 مليون دولار خلال أعوام 1994/93 لتعود إلى الإرتفاع إلى 60 مليون دولار عام 1995 وإنخفضت مرة أخرى لتصل إلى حوالي 30 مليون دولار عام 1998.

كما تقوم الدولة الليبية بما يعرف بالدعم السعري وذلك بتحديد قيمة الشراء لبعض المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير وزيت الزيتون في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج عن حاجة السوق . فقد وصل متوسط سعر شراء القمح إلى 45 ديناراً ليبي للطن عام 1971 ، في حين كان متوسط سعر البيع للمستهلك 27 ديناراً للطن ، وفي عام 1991 بلغ متوسط الشراء لطن القمح 180 ديناراً وسعر البيع 160 ديناراً.

وبالرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة خلال الفترة ما بين 1970 و 1980 لم يصاحب ذلك إرتفاعاً ملموساً في الإنتاج الزراعي يتناسب مع قيمة الدعم الزراعي المقدم وقيمة الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وربما يرجع ذلك إلى

إنخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي لوجود بعض الخصائص التي تميز هذه العناصر وتؤدي إلى عدم إستغلال رأس المال المستثمر الإستغلال الأمثل ومن هذه الخصائص عدم معرفة المزارعين بأساليب الزراعة الحديثة ، وعدم إستخدام المعدات الزراعية عند طاقتها الإنتاجية القصوى وسوء إستخدام الآلات الزراعية وعدم توفر الصيانة الدورية مما يقصر من عمرها الإنتاجي.

إلا أنه قد تم الوقف بالعمل بالإعانات الممنوحة على بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي والمدرجة بجدول (13) منذ منتصف الثمانينات مما أدى إلى حرمان قطاع الزراعة من هذه الإعانات إلى إنخفاض سنوي في الإنتاج والإنتاجية.

#### 3-4 سياسة العمل والأجور :

تبنت الدولة الليبية سياسة الباب المفتوح في ضمان العمل وفرص الإستخدام للجميع وبكافة المستويات المهنية والمهارية ، ويتضح ذلك من الإرتفاع الهائل الذي تحقق في نسبة العاملين في قطاعات الخدمة المدنية والقطاعات الإنتاجية المملوكة للمجتمع حيث وصلت تلك النسبة وفق نتائج تعداد عام 1987 إلى 84.6٪ وتراجعت فيما بعد لتستقر عند حدود 66.19٪ وفق نتائج التعداد الأخير عام (1995).

إلا أنه بدءاً من منتصف الثمانينات فقد أصبحت السياسة المعلنة للدولة الليبية تقليص عدد الموظفين في أجهزة الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام إلا أن تلك السياسة لم تنفذ بفعالية .

لقد أشرنا في بند (1-2) أن مستوى الدخل شهد تحسناً ملحوظاً ، فقد إرتفع من 636 دينار في عام 1970 ليصل إلى 2618 دينار عام 1997. إلا أن إرتفاع معدلات التضخم (والذي وصلت نسبته في عام 1994 نحو 50٪ ليتراجع بعدها ليصل إلى 24٪ عام 1997) والإرتفاعات المتتالية في الأسعار التي شهدتها التسعينات ، والتي ساهمت في تدهور القيم الحقيقية للدينار الليبي قد أضعفت إلى حد كبير القوة الشرائية للدخل المحقق ، كما صاب ذلك عدم مراجعة سياسات الدخل والمرتبات منذ نحو 20 عاماً أي منذ صدور قانون 15 لسنة 1980.

### 3-5 سياسات تسويق المحاصيل :

مر تسويق المحاصيل في ليبيا بعدة مراحل . بدأت المرحلة الأولى منذ قيام الثورة حتى النصف الأول من العام 1981 وإستخدمت في تلك الفترة معظم قنوات التسويق المتعارف عليها ، حيث كانت سياسة التسويق تركز على المنافسة الكاملة. أما المرحلة الثانية فبدأت مع بداية النصف الثاني من العام 1981 وحتى بداية العام 1983 وفيها أنشئت الشركة الوطنية لتسويق المنتجات الزراعية وهي شركة مملوكة بالكامل للمجتمع وتتولى هذه الشركة النشاط التسويقي إلى جانب النشاط الإنتاجي الزراعي والحيواني أيضاً. وقد تولت هذه الشركة شراء الإنتاج الزراعي من المزارعين وتجميعه وتوزيعه وبيعه . وإضافة إلى الشركة الوطنية لتسويق المنتجات الزراعية تولت الشركة الوطنية للأسواق (وهي شركة عامة أيضاً) والجمعيات التعاونية بتسويق المحاصيل. إلا أن المزارعين كانوا يشكون من سوء المعاملة من حيث المحاباة في قبول الإنتاج وتسويقه وصعوبة الحصول على أثمان تلك المنتجات.

كما أن الفاقد كان في هذه الحالة كبيراً وأن ظروف المناولة والتخزين والعرض كان دون المستوى المطلوب.

وفي المرحلة الثالثة سمح للمزارعين بتسويق منتجاتهم مباشرةً للمستهلك على أن يقوم المزارع ببيع منتجاته بنفسه وليس عن طريق وسطاء غير مزارعين . وقد ساعد هذا الإجراء على تخفيف العبء على مراكز التجميع والتوزيع التابعة للشركة الوطنية لتسويق المنتجات الزراعية ، ولتحسين السياسات التسويقية يقترح المختصون الآتي :

- 1- التركيز على الإستثمار في رأس المال البشري قبل الإستثمار في رأس المال المادي ، لأن نجاح التنمية الإقتصادية طويلة الأجل لن يتم ما لم تتوفر الكفاءات البشرية ومن مختلف المستويات وبدرجة عالية من الكفاءة.
- 2- دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي بتشجيع المزارعين الحقيقيين ، إذ لا يعد كل القاطنين بالريف مزارعين ، والتقليل من التعديلات المستمرة للقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي والتجاري بما يضمن إستقرار السياسات.

3- التركيز على برنامج الإرشاد الزراعي.

4- دعم وتشجيع البحوث الزراعية.

5- توفير المعلومات الزراعية الدقيقة.

### 3-6 تحسين التصنيع لحفظ الأغذية :

يعتبر قطاع التصنيع الغذائي في الجماهيرية قطاعاً ناشئاً مثل بقية الصناعات الأخرى. فقد بدأ قطاع الصناعات الغذائية نموه الفعلي مع بداية السبعينات في ظل سياسات تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي . وقد بلغ حجم الإستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية حوالي 260 مليون دينار للفترة ما بين 1970 - 1988 ، وبلغت جملة المصانع التابعة لقطاع الصناعات الغذائية والتي تم تنفيذها ودخلت مرحلة الإنتاج ما يزيد عن 69 وحدة إنتاجية موزعة في مختلف مناطق الجماهيرية ، وكان التخطيط لهذه المشاريع بناءً على إفتراضات زراعية متفائلة ، الأمر الذي أثر ولازال يؤثر على كفاءة كثير من هذه المصانع فمصانع الطماطم توقفت بعد حظر زراعة الطماطم في المناطق الساحلية عام 1976 كما أعتمدت خطوط إنتاج البقول المعلبة في كل من مصانع الخضر والفاكهة بمجمع المعمورة ومصنع الهضبة الخضراء في الزاوية على البقول الجافة المستوردة من الخارج منذ تركيبها في منتصف السبعينات بالرغم من نجاح مشروع الكفرة والسريير في إنتاج البازلاء الجافة ، لأن تصنيعها لا يعتبر إقتصادياً لبعدها عن مواقع الإنتاج وإرتفاع تكلفة النقل بشكل مبالغ فيه ، وعدم مطابقة البازلاء الجافة المنتجة محلياً للمواصفات القياسية.

هذا ولم تدخل بعض خطوط الإنتاج المخصصة لإنتاج وتعليب بعض الخضروات والفاكهة بمجمع مصانع المعمورة لم تتمكن من الدخول في مرحلة الإنتاج لعدم توفر الفائض اللازم من المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من النجاح في تصنيع بعض عصائر الفاكهة كمصير البرتقال والليمون والعنب من المراكز المحلية ، إلا أن تكلفة إنتاجها مرتفعة جداً مقارنة بالمراكز المستوردة.

فالصناعات الغذائية في الجماهيرية إذاً تعتمد بصورة شبه كلية على إستيراد إحتياجاتها من الخارج ، لخطوط التصنيع يجري إستيرادها من الخارج ، كما يتم إستيراد معظم المواد الكيميائية المستخدمة في التنظيف والتطهير ، إضافة إلى الأحماض العضوية والنكهات والأصبغ والفيتامينات.

ولتطوير قطاع التصنيع الغذائي يجب أولاً توفير الإنتاج الزراعي (محلياً أو بالمشاركة مع دول أخرى) . وإعادة النظر في هيكلية هذا القطاع وتبعيته حيث يعتقد الكثيرون أن ملكية الدولة لهذا القطاع هي إحدى مشاكله الأساسية وبذا الأمر يتطلب



واجه الإرشاد الزراعي في ليبيا ولازال يواجه العديد من المشاكل والصعوبات لعل من أهمها :

عدم ثبات الهيكل التنظيمي والوظيفي لجهاز الإرشاد الزراعي وغياب سياسة عامة للإرشاد الزراعي وقلة المخصصات المالية والجوافز الأدبية والمالية للعاملين في هذا المجال . مما أدى إلى ضعف الدور الذي لعبه الإرشاد الزراعي في ليبيا في تحقيق التنمية الزراعية.

إن من أهم الطرق والوسائل الإرشادية المتبعة في الجماهيرية الحقول الإرشادية والدورات التدريبية والزيارات الميدانية والاجتماعات الإرشادية وعرض الأشرطة الإرشادية والمطبوعات والمعارض والمسابقات الزراعية ، إضافة إلى البرامج الإذاعية المرئية (التلفزيون) والمسموعة (الراديو) . هذا ويجب أن تخضع هذه الوسائل إلى التقييم حتى يمكن تحديد أفضلها وأكثرها ملائمة للظروف المحلية والعمل على تطويرها .

ويقترح المختصون لقيام جهاز الإرشاد الزراعي بدوره على الوجه المطلوب لابد من وضع سياسة محددة لأهداف تتوفر فيها الإمكانات المادية والفنية لتطبيقها ، ومن أهم مرتكزات هذه السياسة : إنشاء هيكل تنظيمي للإرشاد الزراعي يكون متماسك الحلقات أفقياً مع مركز البحوث الزراعية ومحطات التجارب الزراعية وكليات الزراعة والبيطرة والإدارات الفنية بالقطاع ، ورأسياً مع مكاتب الخدمات الزراعية والوحدات الإرشادية والجمعيات التعاونية الزراعية على المستوى المحلي.

### المراجع :

- 1- صالح الأمين الارباح / 1996 ، الأمن الغذائي : أبعاده ومحدوداته وسبل تحقيقه ، ثلاثة أجزاء ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى .
- 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، طرابلس، الجماهيرية العظمى .
- 3- أحمد و ع.أ و ع.أ سويدان ، وأ . ع مروان وم.م. الأمين . 2001 تطور نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للإستهلاك في الجماهيرية ، المؤتمر العربي الأول للتغذية ، 25 - 27/9/2001 ، المنامة ، البحرين.
- 4- أحمد و ع.أ و ع.أ سويدان ، وأ . ع مروان وم.م. الأمين . تقييم الحالة الغذائية بواسطة الطرق الجسمانية والوجبات المتناولة في الجماهيرية ، 25 - 27/9/2001 ، المنامة ، البحرين.
- 5- أحمد و ع.أ و ع.أ سويدان ، وأ . ع مروان وم.م. الأمين . تقييم الحالة الغذائية بالطرق البايوكيمائية (الفحوصات المخبرية) في الجماهيرية ، 25 - 27/9/2001 ، المنامة ، البحرين.
- 6- أحمد ، ع.أ و ع.م أبو عائشة ، تحت الطبيعى ، تقييم الحالة الغذائية للمجتمع الليبي ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى.

**قطرية جمهورية مصر العربية**



## تقويم سياسات الاستهلاك في جمهورية مصر العربية

إعداد : أ.د. نبيه عبد الحميد إبراهيم  
مدير معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية

### مقدمة :

يتضح من الميزان الغذائي لعام 1999 أن نصيب الفرد من الغذاء الصافي النباتي والحيواني والسمكي بلغ نحو 708.1 كيلو جرام في السنة بمعدل 1940 جرام في اليوم وأن المتوسط ما يعادل كمية هذا الغذاء من السعرات الحرارية بلغ نحو 3966 سعراً حرارياً وإن غذاؤه اليومي يحتوي على 115.0 جراماً من البروتين منها 89.7 جرام بروتين نباتي بنسبة 78% ، 25.3 جراما بروتين حيواني وسمكي بنسبة 22% كما يحتوي الغذاء اليومي على 76.3 جرام من الدهون .

وتعتبر المنتجات الغذائية النباتية هي المصدر الرئيسي الذي يتناوله الفرد في مصر حيث بلغ نصيب الفرد منها عام 1999 نحو 592.1 كيلو جرام بمعدل 1622.1 جرام في اليوم تمثل نحو 83.6% من الغذاء الكلي اليومي وقد أمد هذا المقدار الفرد في اليوم بنحو 3664 سعراً حرارياً بنسبة 92.4% كما أمدته بنحو 89.7 جراما من البروتين النباتي بنسبة 78% نحو 58.7 جراما من الدهون بنسبة 76.9% .

وبالنسبة للمنتجات الغذائية الحيوانية فقد بلغ نصيب الفرد منها نحو 102.7 كيلو جرام عام 1999 بمعدل 281.4 جرام في اليوم بنسبة 14.5% وهذا المقدار يحتوي قدر بسيط من السعرات الحرارية يبلغ نحو 272 سعر حرارياً بنسبة 6.8% كما يشتمل على نحو 18.6 جراماً من البروتين الحيواني تمثل نحو 16.2 من البروتين الكلي (النباتي والحيواني) ولا يزيد مقدار الدهون في الغذاء الحيواني للفرد عن 17.1 جراماً تمثل نحو 22.4% .

هذا وقد بلغ نصيب الفرد من المنتجات السمكية نحو 13.3 كيلو جرام عام 1999 بمعدل 36.4 جرام في اليوم بنسبة 1.8% من الغذاء اليومي ، هذا المقدار يشتمل على نحو 30 سعراً حرارياً تمثل نحو 0.8% ونحو 6.7 جراماً من البروتين تمثل نحو 5.8% ونحو 0.5 جراما من الدهن تمثل نحو 0.7% .

**أولاً : التعريف بسياسات استهلاك الغذاء :**

- \* تهدف السياسات الاستهلاكية أساساً إلى تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وتحسين النمط التغذوى وذلك من خلال :
- \* تحقيق الاكتفاء الذاتى من محاصيل الغذاء الرئيسية من خلال التوسع الرأسى والأفقى فى زراعة تلك المحاصيل .
- \* ترشيد استهلاك وتصحيح بعض المفاهيم الغذائية لدى الأفراد .
- \* الحد من الفاقد من محاصيل الغذاء سواء فاقد التداول أو التصنيع وذلك من خلال تطوير عمليات ما بعد الحصاد وكذا التطور المستمر لعمليات التصنيع الغذائى .
- \* ضبط الاتزان فى السوق المحلى والقضاء على بعض مظاهر عدم الاستقرار فى سوق الغذاء .
- \* تقليل الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج بشكل أساسى .
- \* تشجيع البحوث التطبيقية والدراسات الميدانية للوقوف على النمط الغذائى لدى الأفراد ومعالجة أوجه القصور .
- \* تطبيق نظم الايزو ومراقبة الجودة وإصدار القوانين الخاصة بحماية المستهلك وحماية حقوق المصنع .

**ثانياً : العوامل المؤثرة والمحددة للإستهلاك الغذائى :**

تتمثل تلك العوامل فى كل من عوامل الطلب والعرض :

أ) عوامل الطلب وتمثل فى :

1- أعداد ومعدلات نمو السكان :

يعد هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة والمحددة للاستهلاك الغذائى فى مصر وتبذل الدولة جهوداً كبيرة ومتعددة فى اتجاهات مختلفة تهدف إلى الهبوط بمعدل النمو السكانى إلى أقل حد من الممكن خلال فترة زمنية محددة مما يؤدى إلى حفظ التوازن بين الموارد الزراعية المستثمرة وبين حجم السكان وبما يؤدى إلى تنظيم وترشيد استهلاك الغذاء وقد نجحت الدولة فى تخفيض معدل النمو السكانى إلى 1.97 % .

## 2 - مستويات دخول الأفراد :

أثبتت دراسات بحوث الغذاء أنه فى الريف حيث الأهمية الأكبر لأوضاع الاستهلاك الذاتى مرتبط بالفقر وانخفاض مستوى الدخل بقدر ارتباطه بالشراء والمستويات الدخلية وربما يفسر ذلك ما قد يقترن المستويات الدخلية الأعلى من اعتبارات تعمل على زيادة الإستهلاك الذاتى ومنها على سبيل المثال أتساع المساحات المزربية ، وعملية نمط الحياة المملوكة وتنوع الإنتاج والمنتجات وضعف تأثير العوائد الزراعية النقدية بالكميات المستهلكة ذاتياً من الإنتاج فى حالة الحيازات الكبيرة على عكس الحيازات الصغيرة .

كما أثبتت بعض الدراسات الميل المتزايد للأفراد فى الريف نحو الاستهلاك الذاتى كلما تحسنت أوضاعهم الإقتصادية الدخلية حيث تبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائية بين متغيرى الاستهلاك والدخل بمعنى التزايد المعنوى للأهمية النسبية للاستهلاك الذاتى بارتفاع مستوى الدخل لسكان الريف بينما أثبتت تلك الدراسات أن الأهمية النسبية للاستهلاك الذاتى فى الحضر لاتتأثر بالمستوى الدخلى للأفراد على نحو أو آخر .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تدنى نسبى فى دخول الريفيين مقارنة بالحضر مع ارتفاع نسبى فى فائض القوة العاملة الباحثة عن فرص عمل ومن ثم فإن استراتيجية التنمية الريفية فى هذه الخطة تعطى إهتماماً أكبر بمحور التنمية الإقتصادية خلال توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل والتي تستخدم تقنيات مكثفة لعنصر العمل ، مما يزيد الدخول الريفية ويتيح فرصاً أوسع مستقبلاً لزيادة الإسهام الشعبى فى تمويل التنمية .

## 3 - أسعار السلع والمنتجات الغذائية :

\* يتوقف مستوى الاستهلاك من السلع والمنتجات الغذائية على العديد من العوامل من أهمها مستويات أسعار هذه السلع والمنتجات والتي تتحدد عند نقطة التوازن بين المعروض منها وبين كمية الطلب عليها طبقاً لآليات السوق . وخلال العامين 1998 ، 1999 تراجعت معدلات التضخم وهى المؤثر الرئيسى على مستويات الأسعار حيث تراجعت نسبة التغير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى 2.9 كمتوسط سنوى لعام 1999 مقابل 3.8 ٪ كمتوسط سنوى لعام 1998 مما يدل دلالة واضحة على الإنخفاض المستمر والتدرجى لمعدلات التضخم ونجاح تطبيق السياسات المالية والإئتمانية المتكاملة فى تحجيم معدلات التضخم .

( ب ) عوامل العرض وتمثل في :

1- الاستفادة من الموارد الإقتصادية وحماية البيئة :

يمثل عنصرى الأرض والمياه الأكثر ندرة بالنسبة للزراعة المصرية وأهم الموارد الإقتصادية وفيما يلي أهم ملامح سياسة استغلال هذان العنصران .

\* سياسات استغلال الموارد الأرضية :

ترتكز سياسات استغلال الأرض القديمة على تحسين إدارة الأرض والتربة بصيانتها والحفاظ على خصوبتها من خلال إعطاء أهمية خاصة لمشروعات تحسين الأراضى الزراعية لرفع كفاءة الموارد الأرضية وأيضاً الموارد المائية وحمايتها من عوامل تدهور التربة التى تنحصر فى الملوحة والقلوية وإرتفاع مستوى الماء الأرضى وإختلاف طبوغرافية سطح الأرض والغدق ووجود طبقات صماء داخل القطاع الأرضى من خلال إجراء عمليات الحرث العميق فى التربة وتطهير المجارى المائية وإضافة الجبس الزراعى والتسوية بالليزر ومشروعات الصرف المغطى هذا بالإضافة إلى التصدى لظاهرة الاعتداء على الأراضى الزراعية من خلال تطبيق التشريعات الخاصة بحماية الأراضى بالإضافة إلى وضع خريطة تصنيفية للقدرات الإنتاجية للتربة المصرية تعتمد على الخواص الطبيعية والفيزيقية للتربة الزراعية والجدارية الإنتاجية المحصولية .

هذا إلى جانب تقديم قروض ميسرة بفائدة مدعمة من قبل الدولة لنشاط استصلاح الأراضى وتوفير نوعيات مختلفة ومتقاربة من القروض المرتبطة بأنشطة استصلاح الأراضى واستحداث نوعيات جديدة للإحتياجات المطلوبة (قروض استصلاح الأراضى - قرض إستزراع- تطوير نظم الري - حفر آبار وصرف مغطى) وتقديم أقصى ما يمكن من التيسيرات بالنسبة للضمانات المطلوبة لمشروعات إستصلاح الأراضى بالإضافة إلى إستمرارية تمليك جانب من الأراضى المستصلحة سنوياً لنحو عشرة الاف شاب من الخريجين فى إطار مشرع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخصيص المساحة الباقية للمستثمرين وصغار المزارعين والإهتمام بتنمية وخدمة أراضى شباب الخريجين بإدخال النظم التكنولوجية الحديثة للزراعة وتوفير كافة الخدمات اللازمة لتلك المناطق والعمل على حل المشاكل التسويقية التى تواجههم وزيادة الصناعات الريفية فى المناطق المستصلحة حديثاً .

### \* سياسات استغلال الموارد المائية :

وتقوم سياسات ترشيد استغلال الموارد المائية فى الزراعة فى مصر على عناصر شاملة لكافة المستويات من تنمية وحماية وبحث وارشاد ووسائل مادية وحوافز وتدخلات قانونية وتكنولوجية لبلوغ الاستخدام الأمثل للموارد المائية فى مواجهة ازدياد الطلب المستقبلى عليها من خلال إقامة الدولة لمشروعات الحفاظ على الموارد المائية المتاحة ومشروعات أخرى لتنمية الموارد المائية وتركز سياسة استغلال الموارد المائية على تعظيم الاستفادة من قطرة الماء عن طريق ترشيد استخدامات المياه واحلال المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه محل المحاصيل المكثفة لاستهلاكه بالتشجيع والحفز على إختيار المحاصيل الأقل استخداماً للمياه طبقاً للتركيب المحصولى التأشيرى الذى يعمل على عدم التوسع فى زراعة قصب السكر مع التوسع فى زراعة بنجر السكر لإنتاج السكر منه وأيضاً عدم التوسع فى زراعة الأرز والإستفادة من علوم البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية فى استنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج إلى كميات مياه أقل وتتحمل الملوحة بالإضافة إلى تحسين نظام إدارة مياه الري الحقلى سواء تلك الحقول التى تروى غمرأ أو التى تروى بالنظم المتطورة وعلى مستوى نظام التوزيع العام وتقديم تكنولوجيا جديدة لتطوير استعمال المياه على مستوى المزرعة .

ومن أهم المشروعات التى تنفذ على أرض مصر فى مجال استغلال الموارد المائية مشروع ترعة الوادى الجديد (توشكى) واستكمال ترعة السلام (مرحلة أولى غرب قناة السويس) مرحلة ثانية بسيناء وإعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى واستخدام مياه الصرف الصحى المعالج .

### \* سياسات حماية البيئية :

أصبحت حماية البيئة ركيزة أساسية فى التنمية المتواصلة كذا التنمية البشرية وتلخص الأمر فى منظومة تهدف إلى حماية الموارد من التآكل والإضمحلال ، بل تنميتها حتى يمكن المحافظة على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد والأى يؤدى هدف تعظيم الدخل إلى إضمحلال تلك الموارد أو تخفيض منفعتها بل على العكس تماماً ، نمو للدخل مع تنمية الموارد .



أثبتت الدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بإنخفاض المنفق على الطعام بارتفاع الحالة التعليمية لكل من رب الأسرة والزوجة وكذا إنخفاض عدد أفراد الأسرة والعكس صحيح في حالة إنخفاض كل من الحالة التعليمية لكل من رب الأسرة والزوجة وكذا زيادة عدد أفراد الأسرة ، أيضاً أثبتت تلك الدراسات أهمية الوعي الاستهلاكي الغذائي كعامل هام ومؤثر على نوعية وكمية المستهلك من الغذاء وذلك على مستوى الريف الحضري .

#### 5 - التحويلات :

ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج من أبناء جمهورية مصر العربية خلال الثمانينات إلى الحد الأقصى وقد أخذت هذه التحويلات في الإنخفاض التدريجي خلال التسعينات ووصلت إلى حدها الأدنى خلال عام 2000 نظراً لإعتماد الدول التي تعتمد على العمالة الخارجية وخاصة الدول العربية ودول الخليج حيث اعتمدت هذه الدول على العمالة المحلية من أبناء هذه الدول وتحقيق الإكتفاء الذاتي من العمالة في معظم الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بهذه الدول .

#### 6 - الإعانات :

قامت الدولة بوضع البرامج التي تتعلق بالفقراء ومحدودي الدخل وذلك بزيادة الإعانات الإجتماعية لهذه الفئات عن طريق زيادة المعاشات من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية (الضمان الإجتماعي) كما قامت الحكومة بتوزيع معاشات جديدة لمثل هذه الفئات مثل معاش السادات ومعاش مبارك للمستحقين من محدودي الدخل . وبذلك يمكن القول أن الدولة قد أخذت في إعتبارها البعد الإجتماعي لمحدودي الدخل لتوفر لهم دخلاً مناسباً يحقق لهم معيشة كريمة .

#### ثالثاً : المحددات التي تجابه سياسات وبرامج الاستهلاك

##### 1 - تخطيطية وتنظيمية :

- عدم توافر البيانات الكاملة والدقيقة والخاصة بالمستويات الفعلية للاستهلاك الغذائي واختلافاته ما بين الفئات الدخلية والإجتماعية وداخل الأسرة وجغرافياً . ويؤدي ذلك إلى صعوبة التعرف على الإحتياجات الفعلية ومواطن القصور ، ووضع البرامج الفعالة الأقل تكلفة والمستهدفة حل المشكلات التغذوية .

- انعكاس سوء توزيع الدخل على الأوضاع الاستهلاكية لدى الفئات محدودة الدخل وتزيد معاناة الفئات الحساسة من فئات الأسرة بهذا الأمر وخاصة المرأة والطفل.
- ارتفاع نسبة الفاقد من السلع الغذائية نتيجة وجود المشاكل التسويقية من نقل وتخزين إلى غير ذلك من العمليات التسويقية .
- تسرب الدعم لغير مستحقيه من بعض فئات الشعب نتيجة عدم وجود الضوابط التنظيمية والرقابة الخاصة بذلك .

## 2- محددات متعلقة بالقوانين والتنظيمات :

- وجود بعض القيود غير الجمركية لعدد من السلع .
- ارتفاع تكاليف الإنتاج لغالبية المحاصيل الزراعية بتأثير إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج ، الأسمدة الكيماوية ، المبيدات ، الأعلاف والقروض الزراعية من ناحية ، وإطلاق حرية الإيجار للأراضي الزراعية من ناحية أخرى . وفي هذا المجال فقد تباينت معدلات الزيادة في جانب التكاليف فيما بين مختلف المحاصيل الزراعية ، وقد يفوق معدل الزيادة في تكاليف الإنتاج لبعض الزروع نظراً للزيادة في أسعار النواتج النهائية .
- هيكل التعريفات الجمركية وارتفاع الفرق بين الحدين الأدنى والأعلى .
- أدت سياسات الإصلاح الإقتصادي في مراحل الأولى إلى حدوث بعض الإختناقات الطارئة في تسويق المدخلات والمخرجات الزراعية على السواء بتأثير تعاضم دور القطاع الخاص في إستيراد مستلزمات الإنتاج من ناحية ، وحرية الزراع في إختيار التركيب المحصولي (تخصيص مواردهم الأرضية) من ناحية أخرى ، وهذا الأمر من شأنه عدم انتظام عرض الزروع النهائية ، بجانب صعوبة تدفق وإنسياب الزروع من خلال القنوات والمسالك التسويقية .
- أن عبء الإصلاح الإقتصادي بتأثير أليات السوق يتجمله الشطر الأعظم من المستهلكين في الريف والحضر على السواء وكذا صغار الحائزين والمنتجين وللتخفيف من هذا الأثر فقد لجأت الدولة إلى مراعاة البعد الإجتماعي لهذه الفئات من خلال عدة إجراءات لعل من أهمها :



أ- إستمرار دعم بعض السلع الغذائية وخاصة التموينية والخبز ، تحديد أسعار دنيا (ضمان) للمحاصيل الرئيسية ، تنشيط دور الصندوق الإجتماعى فى مجال الصناعات الريفية والصغيرة .

ب- زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة وتفعيل دورها فيما يتعلق بمراقبة الأسواق وتنظيمها والجودة وكذلك منع الغش والتدليس للمدخلات والمخرجات على السواء.

### 3 - محددات استثمارية ومالية :

- تخفيض معدلات الدعم عن سلع الغذاء المستوردة .
- ضعف التمويل الموجه للترويج للمشروعات الإستثمارية واللازمة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية .
- إرتفاع أسعار الحبوب الرئيسية التى تستوردها مصر خاصة القمح والذرة وصعوبة إختيار الوقت المناسب للإستيراد بالأسعار المناسبة ومن الأسواق المناسبة .
- إرتفاع تكاليف الإستيراد للغذاء والمواد الغذائية (الشحن - التفريغ - التخزين...)
- زيادة أسعار الواردات الزراعية خاصة الغذائية منها نتيجة لإلغاء الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة وبالتالي تحمل مصر أعباء إضافية لكونها مستورد زراعى صافى .
- ضعف التمويل الموجه فى مجال نقل التكنولوجيا .
- ضعف القدرة الإيدارية لدى الزراع لتمويل إنتاجهم .
- نقص رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية فى قطاع التصدير الزراعى .

### 4 - محددات المخصصات المعتمدة :

تعتبر المخصصات المعتمدة لإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالحالة الغذائية للسكان من أهم المحددات التى تجابه السياسات والبرامج الخاصة بالإستهلاك والتغذية ، وقد لوحظ فى الفترة الأخيرة زيادة هذه المخصصات المعتمدة لمثل هذه الدراسات سواء من المنح الأجنبية أو المحلية ، حيث أن زيادة هذه الإعتمادات والمخصصات يؤدى بدوره إلى التعرف على المشاكل التغذوية المتعلقة بالسكان الريفيين عن طريق إجراء الدراسات والأبحاث والمسوح التغذوية المتعلقة بالحالة الغذائية ونقص الغذاء وأمراض سوء التغذية

ووضع البرامج الخاصة بحل هذه المشاكل .

رابعاً : بعض الإجراءات التى تتخذها الدولة وأخرى تحت الدراسة لمواجهة تلك التحديات ومن أهمها :

- إصدار قانون لحماية المستهلك يضم كافة المواد ذات العلاقة والواردة فى القوانين المعمول بها حالياً .
- إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الإحتكار والبدء فى الإعداد لإنشاء جهاز متخصص يقوم على تنفيذ هذا القانون .
- تشكيل المجالس السلعية للسلع التصديرية والعمل على تفعيل دورها .
- دراسة إمكانيات استخدام سياسات صناديق موازنة الأسعار (واستخدام طرق الحدود السعرية) .
- التوسع فى تقوية ودعم المنظمات غير الحكومية - التعاون الإستهلاكى - جمعيات حماية المستهلك .
- إنشاء جهاز موحد للرقابة على الغذاء على غرار الـ FDA .
- دعم البحوث التطبيقية الخاصة بالغذاء .
- بناء قواعد تفصيلية للمعلومات عن السلع الأساسية تضم جوانب الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتجارة الخارجية وغيرها من المعلومات وإتاحة هذه المعلومات لقطاع التنفيذ والبحث .

خامساً : تحديد السياسات والبرامج المخططة أو المقترحة الكفيلة بتنمية الإستهلاك والتغذية :

أ) السياسات الإقتصادية الكلية والتجارية :

1- سياسات الإستثمار :

من خلال التوجيه الإستراتيجى للتنمية لتحقيق معدلات للنمو مرتفعة تركز سياسات الإستثمار على ما يلى :

- \* توسيع دوائر التنمية من خلال الإمدادات العمرانية خارج الوادى المأهول وتشجيع استغلال الثروات المتوفرة فى مواقع العمران الجديدة .
- \* التركيز على تنمية الأقاليم التى تشملها جهود التنمية فى الأعوام السابقة بالقدر الذى يقضى على عوامل الطرد منها بفتح فرص عمل جديدة من خلال تنمية

### استثمارات القطاع الخاص بها .

\* العمل على إزالة العوائق البيروقراطية والتي تعترض نشاط الإستثمار وتوفير السبل المناسبة للإنتلاق ولتحقيق أهداف التنمية لقيام المستثمر بوظائفه داخل أطر تنمية تؤمنه على ماله وحقوقه وتوفير عوامل الثقة في الداخل والخارج .

\* العمل على رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر تمويل المشروعات الإنتاجية واجتذاب التكنولوجيا الحديثة .

\* تعبئة المدخرات المحلية وتنظيمها بإعتبارها الوسيلة المضمونة والمستمرة لتمويل الإستثمارات وكفالة الاستقرار لها محليا .

\* إيجاد وسائل وأساليب جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية وتأمينها فضلاً عن تنشيط الدور الذي يقوم به سوق المال لتعبئة المدخرات في ظل رقابة إقتصادية تجنبه أى مضاربات خارجية مؤثرة على استقرار نشاطه .

\* تنمية الإيدار والاستثمار من خلال تنشيط سوق المال لإجتذاب صفار المدخرين مع تشجيع تحويل شركات الأشخاص والشركات المغلقة إلى شركات إكتتاب عام وكذلك تيسير سبل التمويل لصفار المستثمرين وإصدار التشريع الكامل للبنوك والإئتمان .

ولتحسين مناخ جذب الإستثمارات ، سواء المحلي أو الأجنبي يؤخذ في الإعتبار الآتى :

\* الإستمرار في تبسيط إجراءات ونظم الإستثمار وزيادة التيسيرات الممنوحة للمستثمرين .

\* الإستمرار في الإصلاحات الإدارية والقانونية المتعلقة بزيادة الإستثمارات مثل قوانين العمل وقوانين الضرائب والجمارك وأيضاً قانونى الإحتكار والإغراق ، وإعادة تصميم الحوافز الضريبية .

\* التوسع في المزيد من التسهيلات التمويلية والإئتمانية للمستثمرين .

\* المزيد من الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بما في ذلك تبسيط

إجراءات قاعدة الملكية للأجانب مثل الأراضى والمباني ، وتخفيض تكاليف التملك .

## 2 - سياسات العمالة والأجور :

نظرا لوجود ارتفاع نسبي فى فائض القوى العاملة الباحثة عن فرص عمل بالريف مقارنة بالحضر فان جهود الدولة تتجه من خلال مشروعات تنمية القرية المصرية الى توفير فرص للعمل وتقليل البطالة ونسبة المتعطلين خاصة من الشباب .

وتجدر الإشارة إلى مساهمة القطاع الزراعى بنحو 4899 ألف مشتغل فى عام 1999/98 م تمثل نحو 29 ٪ من إجمالى عدد المشتغلين .

هذا ومن الضرورة بمكان تبنى مشروعات بشرية مكملة من أمثلتها التدريب المهنى المهارى والتحويلي لأعداد القوى العاملة الراغبة فى الأشتغال بالمشروعات الصغيرة وتدريب صغار منظمى الأعمال الذين سيديرونها ، وتقديم المشورة والدعم الفنى لهذه المشروعات الصغيرة فى بداية حياتها الإنتاجية والتواجد السوقى وذلك من خلال المراكز البحثية وغيرها من الجهات المتخصصة .

## 3 - سياسات سعر الصرف :

إرتكزت السياسات النقدية على :

\* المحافظة على الإستقرار النقدى بضبط نسبة السيولة بما لايزيد عن معدل نمو الإنتاج المحلى .

\* استخدام آليات جديدة وتطوير الأوعية الإيدخارية .

\* استمرارية الحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية .

\* قيام الجهاز المصرفى ببور متنامى فى تنشيط وزيادة حجم الصادرات .

\* الحفاظ على متانة مركز الإحتياطيات النقدية لدى البنك المركزى لتأمين جدولة موقف الدولة فى سداد الإلتزامات الخارجية ولمواجهة الإحتياجات الملحة من العملات

الأجنبية وتأمين التعامل مع العالم الخارجى وللحفاظة على استقرار سوق النقد .

\* التركيز على الرقابة المصرفية المباشرة وغير المباشرة لتأمين سلامة العمليات



أدنى ويتم الشراء في وقت إنخفاض الأسعار العالمية بقدر الإمكان .  
وجدير بالذكر أن هناك إتجاها عاماً لانكماش مخزون الحبوب في الدول المتقدمة  
والمنتجة الرئيسية لها الأمر الذي يعرض إمدادات الحبوب في السوق الدولية لمخاطر  
جسيمة في حالة تعرض الإنتاج العالمي لتقلص مفاجئ بتأثير ظروف جوية غير مواتية ،  
وعلى ذلك فالأمر يقتضى أن تقوم مصر وهي نولة مستوردة للقمح والذرة بالعمل على تطوير  
قدرتها في إقامة مخزون الحبوب وبما يخلفه ذلك من أعباء إضافية .

ولحد من آثار الاختلالات المفاجئة في المعروض من سلع الحبوب في السوق الدولية  
وكذلك لتجنب الدول العربية تحمل أعباء إقامة مخزونات ضخمة للحبوب على المستوى  
القطري لذلك يجب بناء نظام جماعي لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية يتم إدارته  
إقتصادياً من ناحية ويدعم القدرة على عقد الصفقات الجماعية وبأسعار مناسبة لاستيراد  
هذه الحبوب من ناحية أخرى .

ويتم تدبير كميات من المخزون الاستراتيجي لفترة لاتقل عن أربعة شهور كحد أدنى  
لتأمين احتياجات البلاد . ويتم توفير المخزون الإستراتيجي في مصر تحت إشراف الحكومة  
لإستخدامه في حالات معينة كتأخير الواردات من أى سلعة إستراتيجية . أما بالنسبة  
لكميات مخزون الطوارئ الذي يتم لتلبية إحتياجات الإستهلاك الأدمى في حالات الأزمات  
الحادة كالحرب أو الإضرابات السياسية فمن الصعب توفير بيانات عنه وفقاً لظروف  
سياسية معينة ويقدر ما يسمح به التمويل .

وبالنسبة لمصادر بناء الطوارئ والمخزون الاستراتيجي في مصر فقد يكون ذلك من  
السوق المحلي أو بالاستيراد في وقت انخفاض الأسعار العالمية بقدر الإمكان .

وتتجه سياسة الدولة بصفة عامة نحو إنشاء المزيد من الصوامع الحديثة للوصول إلى  
سعات تخزينية كبيرة ومعدلات مرتفعة لكل من عمليات الاستقبال والتفريغ وتأمين الحماية  
من الحشرات والقوارض والأمراض .

## الكلمات الإفتاحية

**كلمة معالي الأستاذ الدكتور يوسف أمين والي**  
**نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضي**  
**جمهورية مصر العربية**



**كلمة معالى الأستاذ الدكتور يوسف والى**  
**نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضى**  
**بجمهورية مصر العربية القاها نيابة عن معاليه**  
**السيد الدكتور / عبد الوهاب علام**  
**وكيل مركز البحوث الزراعية**

السادة الحضور - الإخوة والأخوات من الدول العربية الشقيقة أهلاً ومرحباً بكم فى وطنكم الثانى مصر وأسعد الله صباحكم بكل خير ونتمنى لكم إقامة سعيدة ومفيدة فى جمهورية مصر العربية .

أنقل لحضراتكم جميعاً تحيات يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضى الذى كان حريصاً على حضور هذه الندوة وهذا الإفتتاح لينقل اليكم بعض أفكاره وبعض المقترحات التى يراها مناسبة لتنمية الريف والوطن العربى ولكن حالت مشاغله دون ذلك فكان لى شرف اللقاء بكم .

إن موضوع الندوة اليوم من الموضوعات الهامة التى تشغلنا جميعاً كعاملين فى قطاع الزراعة لتنمية الوطن العربى ونرى التنوع الكبير فى إنتاج وتجارة السلع الغذائية على إمتداد الوطن العربى ووجود فجوة فى إنتاج الغذاء وتوفيره الى البطون الخاوية فى بعض الاماكن وقد ذكر الدكتور / كرار عبادى حجم الفجوة 12 مليار دولار عام 1999 وقد يزداد هذا الرقم الى 14 ، 15 مليار دولار .

ومن وجهة نظرى أرى أن هذه المشكلة هى أساس التحدى الذى يواجه كل العاملين فى قطاع الزراعة ولا بد من وقفة لنرى أثر السياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة والوطن العربى وقضية الإنتاج وحسن إستخدام الموارد الأرضية ، مالية ، بشرية وتنمية الموارد البشرية والموارد الرأس مالية والسياسات المتبعة فى الإئتمان والتمويل وخلافه وعلى سبيل المثال نتكلم عن سلعة واحدة وهى السكر حيث أننى متخصص فى المحاصيل السكرية نجد أن الوطن العربى يستهلك 8.5 مليون طن سكر والإنتاج حوالى مليون طن وبذلك يكون هناك فجوة ويتم الإستيراد من الدول المنتجة ويمثل هذا عبئاً على

ميزان المدفوعات والعملية الصعبة وفي إطار التكامل العربي والسوق العربية المشتركة يمكن التخطيط لإنتاج كمية السكر المطلوبة من البنجر في بعض الدول العربية بحيث يغطي الفجوة أو جزء كبير منها بالتكامل العربي وعلى سبيل ذلك كثير من السلع الغذائية التي يمكن الإكتفاء الذاتي منها أو تقليل الفجوة ولاياتي ذلك الا من خلال الإطار العام للتكامل العربي ونرى هناك تكتلات اقتصادية كبرى في العالم كله مثل السوق الأوروبية والاتحاد الاوربي وهذا هو الضريبة في ظل العولمة وإتفاقيات التجارة ونرى أن معظم سكان العالم العربي يعملون بالقطاع الزراعي ويجب تنمية هذا القطاع بما فيه صالح الفرد وصالح المجتمع حيث أن القوى الموجودة في الريف يسيطر عليها ثالوث الجهل والفقر والمرض ولا بد من رفع هذه المعاناة عن الزراعة لنصل الى المجتمع الصحيح والامن الغذائي أساس الأمن الإجتماعي وهذا هو محور ندوتكم اليوم ودراسة السياسات المؤثرة على ذلك .

مرة أخرى أنقل تحيات السيد / أ.د. يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي وتمنياته لحضراتكم إقامة سعيدة وفي إنتظار التوصيات التي تنبثق عن هذه الندوة وأتمنى لكم كل سعادة وكل توفيق .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**كلمة معالي الدكتور / سالم اللوزي**

**المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية**

## كلمة معالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

### السادة ممثلو الدول العربية الشقيقة

#### السادة الحضور

يسعدني ان أخطب جمعكم الكريم في هذا الصباح الأغر باسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية في حفل افتتاح الندوة القومية حول تقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية في الريف العربي .ويسعدني أن أنقل لكم تحيات معالي الدكتور سالم اللوزي مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية والذي حالت شواغله القومية دون المشاركة في حفل افتتاح هذا اللقاء الهام.

ويشرفني أن أتقدم بخالص والشكر والتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي على رعايته الكريمة لأعمال هذه الندوة، وتكليف السيد الدكتور عبد الوهاب علام لافتتاحها ، إضافة إلى المسؤولين في وزارته الموقرة لتقديم كافة التسهيلات للوفود العربية المشاركة منذ أن وطئت أقدامنا القاهرة التاريخ والحضارة والمستقبل بإذن الله .

### السيد ممثل معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

#### الاخوة والأخوات

تتعقد هذه الندوة امتداداً لنشاطات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجالات تحليل البرامج والسياسات المتصلة بأوضاع الامن الغذائي في الوطن العربي .وسيتم التركيز على شق الاستهلاك الغذائي في الريف العربي باعتبار الريف هو مصدر الطاقات البشرية والإمكانات الموردية الهائلة التي تحظى بها الأمة العربية، وهي ما زالت في مرحلة تقصر كثيراً عن الاستغلال الأمثل لتلك الموارد مما أدى إلى تفاقم أوضاع الامن الغذائي العربي إنتاجاً واستهلاكاً ، إذ بلغت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية قرابة 12 مليار دولار في عام 1999 .

وتسعى المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال دراساتها وندواتها ومشروعاتها التنفيذية للقاء الضوء على كافة البرامج والسياسات المرتبطة بإمكانية تحسين أوضاع

الامن الغذائي العربي وتقليص تلك الفجوة الغذائية على المستويات القومية والقطرية وعلى مستوى الأسرة والفرد.

وبلا شك فإن التركيز على الريف العربي إنتاجاً واستهلاكاً يعتبر المدخل التنموي المناسب لاجداث تنمية ريفية مستدامة يكون فيها الإنسان هو محور الإهتمام فيه وإتاحة الفرصة له لحيازة مقومات رأس المال الإنتاجي من أرض وآليات ومعدات ومدخلات أخرى، إضافة إلى تحسين إمكاناته في مجالات التعليم والصحة والتغذية باعتبار أهمية تكاملية حلقات الإنتاج مع توفير الخدمات الأساسية ففي ذلك مدعاة لتفجير الطاقات الإنسانية في عصر السيادة فيه على من يمتلك مفاتيح العلم والتقنية .

أننا نأمل أن تأتي هذه الندوة بثمارها، خاصة ما يتصل بإعداد وتنفيذ السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك الغذاء العربي في الريف العربي، باعتباره القطاع الذي لم تتوفر له مقومات النهوض المتكاملة من استثمارات في البنيات الأساسية وتوفير الخدمات، على الرغم من انه مستودع الطاقات البشرية والموارد الطبيعية الكامنة والتي لم تحظى بالاستغلال الأمثل بعد.

كما إننا نأمل ان تخرج هذه الندوة بتوصيات عملية تساعد أصحاب القرار والمنفذين على تحسين أوضاع استهلاك الغذاء والتغذية في الريف العربي ويحسن إمكانية التنسيق بين الدول العربية في تلك المجالات الحيوية. وختاماً اكرر الشكر والتقدير لهذا البلد العربي الشقيق رئيساً وحكومة وشعباً على كرم الاستضافة وحسن الاستقبال والرعاية.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

## أسماء المشاركين

## أسماء المشاركين

الاسم	الجمعة
<b>(أ) : ممثلو الدول العربية :</b>	
1- رامي غازي الهبابه	- المملكة الأردنية الهاشمية
2- السيد لطفى المسعى	- الجمهورية التونسية
3- خشة عبد الرحمن	- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4- إبراهيم عبد الرحمن السعيد	- المملكة العربية السعودية
5- حسان سوار	- الجمهورية العربية السورية
7- محمد علي جيور	- جمهورية الصومال
8- د. محمد سعد عبد القادر	- جمهورية العراق
9- سعيد بن صالح الجابرى	- سلطنة عُمان
10- مصطفى علي سلمى	- دولة فلسطين
11- فايقة عبد الله عبد الرضا الشكانانى	- دولة قطر
12- زينب سليمان ضاحي	- دولة الكويت
13- د. أحمد عاشور أحمد	- الجماهيرية العربية الليبية
14- د. ليلي ضياء الدين المهدي	- جمهورية مصر العربية
15- م. عبد الملك قاسم النور	- الجمهورية اليمنية
<b>(ب) : مقدمو الأوراق المحورية :</b>	
1- دكتور كزار عبادى	- ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2- دكتور إبراهيم سليمان	- جمهورية مصر العربية